عمرة السالك و وعدة النساسيك

ت أبين الإمسام العسكة شها كبالدين أبي العباس أحمدب النقيب المصري تنمده الله بإلرصة عطالرمنوات

وبهامشه تعليقات نفيسة لبعض لعلماء الثقات

عينى بطبغنِ وَمُراجَعَتِه ختادِمُالعنِه عَبدُاللّه بنابراهِ بملأنصَارِي

ط مع على نف في الشي مون الدسينية. ب دُول إقطت م العلبقة الأوك ١٩٨٢

وَلِمْ وَأَجِهَا وَالْمِنْ وَأَجِهَا وَمِنْ قِالَ فَيهَا:

يا طالب العلم إن رمت الوصول له لتقطف من غار الفقه أفنانا عليك بعمدة لابن النقيب سمت تفنيك عن غيرها في الفقه تبيانا إذ التآليف لا يحصى لها عدد وهدده عدمة زادتك إيانا فاجنح هديت لها إن كنت محتفلا بفقه دين وَسَلُ مولاك غفرانا

بسِمْ هِ الرَّعْنِ وارْمَيْم

مقدمة: عمدة السالك وعدة الناسيك

الحمد لله اختار من عباده من أهله لسلوك الطريق الصالح والنهج القويم وفقه في الدين من أراد به خيراً لسلوك الطريق المستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا راد لأمره ولا معقب له يهدي من يشاء من عباده إلى سعادة الدنيا والآخرة، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وصلاة ربي وعظيم تسليماته على هادي الأمة وشفيع الخلق يوم القيامة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبع هديه إلى يوم الدين وبعد:

فلها كانت حاجة المسلمين إلى معرفة أحكام دينهم وفقه شرائع ربهم، كان لزاماً على من استطاع أن يبحث عن عوامل تسهل على القاصدين معرفة الفرض والسنة والواجب والمندوب والمحظور والمباح والمكروه إلى آخر أحكام الشريعة، ولا شك أن من أعظم فنون العلم لإدراك معالم الشريعة هو الفقه الذي يوضح للقارىء والمتعلم مقاصده وينيله المرام مما يبحث عنه، لمعرفة الأحكام ويدري به غاية الحلال من الحرام، وقد صنف رجال المذاهب الأربعة كتباً ينيرون الطريق للسالك ومن جملة ما ألف في ذلك (كتاب عمدة السالك وعدة الناسك) في مذهب الإمام الشافعي رحمه الله رحمة واسعة، ومؤلف هذا الكتاب العالم العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن النقيب المصري، تغمده الله برحمته.

وقد أفاد في كتابه وأوجز وجدير بهذا الكتاب أن يعطى معنى اسمه على حد قول الشاعر:

وقل إن شاهدت عيناك ذا لقب الا ومعنـــاه أن فكرت في لقبـــه

وهو كتاب مع اختصاره جامع لأحكام المذهب والمعتمد في أقواله في الغالب وقد وضح رحمه الله أحكامه بطريقة سهلة ينال القاصد مرامه عند مراجعة فهارس الكتاب، واختصر فيه على الصحيح من المذهب عن الرافعي والنووي أو أحدها وأحياناً يذكر في ذلك الخلاف، ويوضح الراجح من المرجوح، ولهذا الكتاب شرح مفيد غير مطول يدعى (أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك) للعلامة الشيخ / محمد الزهري الغمراوي، رحمه الله رحمة واسعة.

والله نسأل أن ينفع به من قصد نيل المعرفة لأمور دينه ودنياه وأن يجزل الأجر والثواب لمؤلفه ولكل من قام بتحقيقه وتصحيحه ونشره انه سميع مجيب، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته،

قَالدخَادم العِيلم عبرالابن ابرالعيم الأنصاري

الدوحة في ١٤٠٢/٣/١هـ الموافق /١٩٨١/١٢م

بسِ لَمِرِيلُهِ الرِّمْزِ الرَّحيم

الْحمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِبًا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، هٰذَا مُخْتَصَرُّ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ اللهِ مَلَهُ اللهِ عَلَيْهِ ورِضُوانُهُ، اقْتَصَرْتُ ولا مَا الشَّافِعِيِّ والنَّووِيِّ اللهِ عَلَيْهِ ورِضُوانُهُ، اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ والنَّووِيِّ أَوْ فَيهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ والنَّووِيِّ أَوْ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ أَذْكُرُ فِيهِ خِلافاً ، وذٰلِكَ إِذَا الْحَبْلَفَ تَصْحِيحَ النَّووِيِّ فَيكُونُ مُقَابِلُهُ تَصْحِيحَ النَّووِيِّ فَيكُونُ مُقَابِلُهُ تَصْحِيحَ الرَّافِعِيِّ ، وَسَمَّيْتُهُ (عُمْدَةَ السَّالِكِ وَعُدَّةَ النَّاسِكِ) واللهَ أَسْأَلُ الرَّافِعِيِّ ، وَسَمَّيْتُهُ (عُمْدَةَ السَّالِكِ وَعُدَّةَ النَّاسِكِ) واللهَ أَسْأَلُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ الْوَكِيلُ .

⁽١) قوله الشافعي: كنيته أبو عبد الله واسمه محمد بن إدريس وإدريس والده هو ابن العباس بن عثان بن شافع بن السائب بن عبيد بن زيد بن هاشم بن المطلب ابن عبد مناف جد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نسب كما شمس الضحى من نوره وأعار بدر التم منه رونقا ما فيه إلا سيد من سيد حياز المفاخر والمكارم والتقى

وشافع بن السائب هو الذي نسب إليه الإمام رضي الله عنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع وأسلم يوم بدر وولد إمامنا رضي الله عنه سنة خسين ومائة بغزة من الشام وقيل بعسقلان وقيل باليمن وتوفي يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين اهشرح الجوجرى على هذا المتن.

كِتَابِ الطهارة

الميّاهُ أَقْسَامٌ : طَهُورٌ وَطَاهِرٌ ونَجِسٌ ، فَالطَّهُورُ هُوَ الطاهِرُ فِي نَفْسِهِ ولا يُطَهِّرُ نَفْسِهِ الْمُطَهِّرُ لِغَيْرِهِ ، والطَّاهِرُ هو الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ ولاَ يُطَهِّرُ غَيْرَهُ ، والنَّجِسُ غَيْرُهُمَا ، فَلاَ يَجُوزُ رَفْعُ حَدَثِ ولاَ إِزَالةُ نَجَسٍ غَيْرَهُ ، والنَّجِسُ غَيْرُ هُمَا ، فَلاَ يَجُوزُ رَفْعُ حَدَثِ ولاَ إِزَالةُ نَجَسٍ إِلاَّ بِاللَّاءِ المُطْلَقِ وَهُوَ الطَّهُورُ عَلَى أَيِّ صِفَةً كَانَ مِنْ أَصْلِ النَّقَةِ ، ويُكْرَهُ بِالمُشمَّسِ فِي البِلَادِ الْحارَّةِ فِي الأَوانِي المُنْطَبِعةِ وَهِي مَا يُطْرَقُ بِالمَطَارِقِ ، إلاَّ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ، ويُكْرُهُ بِالنَّمْشِ فِي البِلَادِ الْحارَّةِ فِي الأَوانِي الطَّورِةِ وَلَوْ الْمَنْسُ فِي البِلَادِ الْعَلَيْرَا بِحَيْثُ يُسلَبُ والفِضَّةَ ، ويُكْرُهُ بِالتَّبْرِيدِ ، وإذَا تَغَيَّرَ المَاءُ تَغَيُّرًا كَثِيراً بِحَيْثُ يُسلَبُ عَنْهُ ، ويَحُونُ المَاءُ فِي فَرْضِ عَنْهُ ، ويَحُونُ المَاتُونُ عَنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرُ لَمْ تَجُنِ طَهَو يَمُكُنُ الصَّوْنُ عَنْهُ ، ويُمْ المَّهُ اللهُ يَعْرَانِ ، أو اسْتُعْمِلَ دُونَ القُلَّتَيْنِ فِي فَرْضِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَلَوْ لِصَبِيٍّ أَوْ لِنَجِسِ ولَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ تَجُنِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَلَوْ لِصَبِيٍّ أَوْ لِنَجِسِ ولَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ تَجُنِ الطَّهَارَةِ الْمُ لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ الطَّونُ الطَّهُ اللَّهُ يَعْمَا وَرَةٍ (١) كَعُودٍ ودُهْنِ مُطَيِّبَيْنِ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ الصَّونُ الصَّونُ الصَّونُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ المَعْرَانِ ونَحْوهِ يَسِيراً أَوْ يَمْ اللَّهُ يُمْكِنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ المَوْنِ المَعْرَقِرَةِ (١) كَعُودٍ ودُهْنِ مُطَيِّبَيْنِ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ المَا لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ الصَّوْنُ المَا لَا يُعْمَلُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمَا لَالْمُولِ المَا الْمُولِ المَالِقُولِ الْمَا لَا يُعَالِيْ الْمُولِ الْمَالِي الْمُعَلِي الْمُولِ الْمُؤْلِقُولُ الْمُولِ الْمُعَلِي الْمُولِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُو

⁽۱) قوله أو بمجاورة: أي أو تغير بمجاورة أي ولو كان التغير كثيراً اهم شرح ابن قاسم على متن الشيخ أبي شجاع. قال الشيخ الباجوري في حاشيته عليه أي سواء كان التغير قليلا أو كثيراً فهو غاية في بقائه على طهوريته وظاهره ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معا وهو كذلك وظاهره وإن حدث له اسم آخر لكن الذي انحط عليه كلام العبادي أنه إن حدث له اسم آخر كأن أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرقة ضر ذلك وهو الظاهر بل المتعن اهم باجوري.

عَنْهُ كَطُحْلُبِ(١) وَوَرَقِ شَجَرٍ تَنَاثَرَ فِيهِ وبِتُرَابٍ وطُولِ مُكْتُ (٢)، أو اسْتُعْمِلَ في النَّفْلِ كَمَضْمَضَةٍ وتَجْدِيدِ وُضُوعٍ وغُسْلِ مَسْنُونِ، أَوْ جُمِعَ الْمُسْتَعْمَلُ فَبَلَغَ قُلَّتَيْنِ جَازَتِ الطُّهَارَةُ بِهِ ، ولَوْ أَدْخَلَ مُتَوَضِّئ ۚ يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِ وجْهِهِ مَرَّةً أَوْ جُنُبُ بَعْدَ النِّيَّةِ فِي دُونِ القُلَّتَيْنِ فَاغْتَرَفَ ونَوَى الْإَغْتِرَافَ لَمْ يَضُرَّهُ وإلاَّ صَابِرَ البَّاقِي مُسْتَعْمَلاً ، ولَوْ انْغَمَسَ جُنُبَان فَأَكْثَرُ دُفْعَةً أَوْ واحِداً بَعْدَ واحِدِ فِي قُلَّتَيْن ارْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُمْ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلاً، والقُلَّتَان خَمْسُمَائَةِ رَطْلِ (٢) بَغْدَادِيَّةٍ تَقْرِيباً ، ومِسَاحَتُهُمَا ذِرَاعٌ وِرُبْعٌ طُولاً وعَرْضاً وعُمْقاً ، فَالْقُلَّتَانِ لَا تَنْجُسُ بِمُجَرَّدِ مُلاَقَاةِ النَّجَاسَةِ بَلْ بالتَّغَيُّرِ بِهَا ولَوْ يَسِيراً، ثُمَّ إِنْ زَالَ التَّغَيُّرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهُرَ أَوْ بِنَحْوِ مِسْكِ أَوْ بِخَلِّ أَوْ بِتُرَابِ فَلَا ، ودُونَهُمَا يَنْجُسُ بِمُجَرَّدِ مُلاَقَاةِ النَّجَاسَةِ وإنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ نجسٌ لَا يَرَاهُ البَّصَرُ، أَوْ مَيْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ كَذُّبَابِ ونَحْوهِ فَلَا يَضُرُّ ، وسَوَاءُ الْجَارِي والرَّاكِدُ فَإِنْ كُوثِرَ القَليلُ النَّجِسُ

⁽١) قوله كطحلب: بضم أوله وثالثه أو كسرها أو ضم أوله وفتح ثالثه وهو شيء أخضر يعلو الماء من طول المكث اهـ باجوري.

 ⁽٢) قوله مكث: هو بتثليث الميم مع إسكان الكاف وفي المطلب لغة رابعة وهي فتح
الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها اهد باجوري رحمه الله.
(٣) بكسر الراء على الأفصح، ويجوز الفتح.

فَبَلَغَ قُلْتَيْنِ ولا تغير طَهُر، والْرَادُ بِالتَّهَيْرِ بِالطَّاهِرِ أَوْ بِالنَّجِسِ إِمَّا اللَّوْنُ أَوِ الطَّعْمُ أَوِ الرِّيخُ، ويُندَبُ تَعْطِيَةُ الإِنَاءِ بِنَ نَجِسٌ تَوَضَّا مِنْ أَحَدِهِمَا الإِنَاءِ بِنَ نَجِسٌ تَوَضَّا مِنْ أَحَدِهِمَا الإِنَاءِ بِنَ نَجِسٌ تَوَضَّا مِنْ أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وظُهُورِ عَلاَمَةٍ، سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بِيَقِينٍ أَمْ لاً، فِإِجْتِهَادٍ وظُهُورِ عَلاَمَةٍ، سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بِيَقِينٍ أَمْ لاً، فَإِنْ تَحَيَّرَ أَرَاقَهُمَا وَيَتَيَمَّمُ بِلاَ إِعَادَةٍ، والْأَعْمَى يَجْتَهِدُ فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلَّدَ بَصِيراً، وَلَوِ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمَاءِ وَرْدٍ تَوضَا مِكلًا مِكلًا تَحَيَّرَ قَلَدَ بَصِيراً، وَلَوِ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمَاءِ وَرْدٍ تَوضَا مِكلًا مِكلًا وَيَمَرَّ عَلَى مَا وَيْدِ تَوضاً مِكلًا واحدٍ مَرَّةً، أَوْ بِبَوْلٍ أَرَاقَهُمَا وتَيَمَّمَ.

(فَصْلٌ) تَحِلُّ الطَّهَارَةُ مِنْ كُلِّ إِنَاءِ طَاهِمِ إِلَّا الذَّهَبَ وَالفِضَةَ والمَطْلِيَّ بِأَحَدِهِمَا بِحَيْثُ يُتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٍ فِالنَّارِ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرِّجَالِ والنِّسَاءِ فِي الطَّهَارَةِ وَالأَكْلِ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرِّجَالِ والنِّسَاءِ فِي الطَّهَارَةِ وَالأَكْلِ والشُّرْبِ وغَيْرِ ذَلِكَ، وكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِلَا اسْتِهْمَالٍ حَتَّى المِيلُ والشُّرْبِ وغَيْرِ ذَلِكَ، وكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِلَا اسْتِهْمَالٍ حَتَّى المِيلُ مِنَ الفِضَّةِ والمُضبَّبُ بِالذَّهَبِ حَرَامٌ مُطْلَقاً، وقِيلَ كَالفِضَّةِ، وبِالفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لِلزِّينَةِ فَهِي حَرَامٌ أَوْ صَغِيرَةً لِلزِّينَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ كُرِهَ ولَمْ لِلْحَاجَةِ حُلَّ، أَوْ صَغِيرَةً لِلزِّينَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ كُرِهَ ولَمْ لِلْحَاجَةِ حَلَّ، أَوْ صَغِيرَةً لِلزِّينَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ كُرِهَ ولَمْ لِلْحَاجَةِ حَلَّ، أَوْ صَغِيرَةً لِلزِّينَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلْحَاجَةِ كُرِهَ ولَمْ يَحْرُمُ، ومَعْنَى التَّضْبِيبُ أَنْ يَنْكَسِرَ مَوْضِعٌ مِنْهُ فَيَجْعَلَ مَوْضِعٌ الْمَالِي الْكُفَّارِ يَحْرُمُ، ومَعْنَى التَّضْبِيبُ أَنْ يَنْكَسِرَ مَوْضِعٌ الْمَالِي الْكُفَّارِ وَيُعْرَمُ الْمَاءُ وَيُعْمِلَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِضَةً تُمْسِكُهُ بِهَا، وتُكْرَهُ أَوانِي الْكُفَّارِ وَيُعْلِمُ وَيُعَالًا مَنْ كُلِّ جَوْهَرِ نَفِيسٍ كَيَاقُوتِ وَلَمُونُ وَيُمْرُدُهِ .

(فَصْلٌ) يُنْدَبُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ وَقْتِ إِلَّا لِصَائِمِ بَعْدَ

الزُّوال فَنُكْرَهُ، وَيَتَأَكَّدُ ٱسْتَحْبَابُهُ لَكُلِّ صَلَاةٍ وقرَاءَةِ ووُضُوع وصُفْرَةِ أَسْنَانِ وآسْتِيقَاظِ مِنَ النَّوْمِ وَدُخُولِ بَيْتِهِ وَتَغَيُّر الْفَم مِنْ أَكُل كُلِّ كُريهِ الرِّيحِ وتَرْكِ أَكْلٍ، ويُجْزئ بِكُلِّ خَشِنِ إِلَّا أَصْبِعَهُ الْخَشِنَةَ، وِالْأَفْضَلُ بِأَرَاكٍ وبِيَابِسِ نَدِى ، وأَنْ يَستَاكَ عَرْضاً ويَبْدَأَ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَيَتَعَهَّدَ كَرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ، وَيَنْوِيَ بِهِ السُّنَّةَ، وَيُسَنُّ قَلْمُ ظُفْرِ وقَصُّ شَارِب ونَتْفُ إِبْطِ وأَنْفِ لمَنْ آعْتَادَهُ وحَلْقُ عانَةِ والأُكْتِحَالُ وتْرأُ ثَلاَثاً في كُلِّ عَيْنِ وغَسْلُ الْبَرَاجِم ، وَهِيَ عُقَدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ شَقَّ نَتْفُ الْإَبْطِ حَلَقَهُ ، ويُكْرَهُ القَزَعُ وهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وتَرْكُ بَعْضِهِ ولا بَأْسَ بِحَلْق كُلِّهِ، ويَجِبُ الْخِتَانُ ويَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ والمَرْأَةِ بِسَوَادٍ إِلَّا لِغَرَضِ الْجِهَادِ، ويُسَنُّ بِصُفْرَةِ أَوْ حُمْرَة، وخَضْبُ يَدَيْ مُزَوَّجَةٍ ورجْلَيْهَا تَعْمِياً بِحِنَّاءِ، ويَحْرُمُ عَلَى الرِّ جَالِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، ويُكْرَهُ نَتْفُ الشَّيْب.

باب الوضوء

فُرُوضُهُ سَنَّةُ: النِّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ، وغَسْلُ الْوَجْهِ، وغَسْلُ الْوَجْهِ، وغَسْلُ الْيَدَبْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، ومَسْحُ الْقَلِيلِ مِنَ الرَّأْسِ، وغَسْلُ الرِّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ والتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وسُنَنُهُ مَا عَدَا ذٰلِكَ، فَيَنْوِي الْمُتَوَضِّئ مَا عَدَا ذٰلِكَ، فَيَنْوِي الْمُتَوَضِّئ رَفْعَ الحَدَثِ أَوِ

الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ أَوْ لِأَمْرِ لا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ كَمَسِّ الْمَوْلِ الْمُحْفَ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ الْمُحْفَ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ وَمُتَيَمِّاً فَيَنْوِي ٱسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ؛ وَمُتَيَمِّا فَيَنْوِي ٱسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ؛ وَشَرَنَ بِغَسْلِ أَوَّلِ جُزْءِ مِنَ وَشَرَنَ بِغَسْلِ أَوَّلِ جُزْءِ مِنَ الْوَجْهِ، ويُنْدَبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا وأَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِ الْوُضُوءِ، ويَخْدَبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا وأَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِ الْوُضُوءِ، ويَجْبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى غَسْلِ أَوَّلِ الْوَجْهِ، فَإِن اقْتَصَرَ عَلَى ويَجبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى غَسْلِ أَوَّلِ الْوَجْهِ، فَإِن اقْتَصَرَ عَلَى

ويَجِبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى غَسْلِ أَوَّلِ الوَجْهِ، فَإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ لا يُثَابُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ مَضْمَضَةٍ واسْتِنْشَاقٍ وَغَسْلِ كَفَّ.

ويُنْدَبُ أَنْ يُسَمِّيَ اللهَ تَعَالَى وأَنْ يَغْسِلَ كَفَّيْهِ قَلَاثاً فَإِنْ قَالَ مَكَ قَيْهِ مَلْاثاً فَإِنْ شَكَّ فِي تَرَكَ التَّسْمِيةَ عَمْداً أَوْ سَهْواً أَتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ ، فَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُرِهَ غَمْسُهَا فِي دُونِ الْقُلَّتَيْنِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلاَثاً ، ثُمَّ يَسْتَاكُ وَيَتَمَضْمَ ضُ ويَسْتَنْشِقُ ثَلاَثاً بِثَلاَثِ غَرَفَات ، فَيَتَمَضْمَضَ مِنْ أَخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ فَيَتَمَضْمَضُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ويُبَالِغُ فِيهِمَا ، فَيَتَنْشِقُ ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ مِنْ أَخْرَى فَلَا اللهَ فَيُرْفِقُ مَن الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ويُبَالِغُ فِيهِمَا ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَائِماً فَيُرْفِقُ مَنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَهُو مَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَائِماً فَيُرْفِقُ مَنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَهُو مَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَائِماً فَيُرْفِقُ مَنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَهُو مَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ صَائِماً فَيُرْفِقُ مَا أَنْ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَهُو مَا

إلا أَنْ يَكُونَ صَائِماً فَيُرْفِقُ ، ثُمَّ يُغسِلُ وَجْهَهُ ثَلاَثاً وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي العَادَةِ إِلَى الذَّقْنِ طُولًا ، ومِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأَذُنِ عَرْضاً ، فَمِنْهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ وَهُوَ مَا تَحْتَ الْأُذُنِ إِلَى الْأَذُنِ عَرْضاً ، فَمِنْهُ مَوْضِعُ الْغَمَمِ وَهُوَ مَا تَحْتَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَوْ الْعَمْمِ وَهُو مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ أَوْ بَعْضَهَا ، ويَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ أَوْ بَعْضَهَا ، ويَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرِهَا وبَا طِنِهَا والْبَشَرَةِ تَحْتَهَا ، خَفِيفَةً كَانَتُ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرِهَا وبَا طِنِهَا والْبَشَرَةِ تَحْتَهَا ، خَفِيفَةً كَانَتْ

أَوْ كَثِيفَةً ، كَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعُنْفُقَةِ وَالْعِذَارِ وَالْهُدْبِ وشَعْرِ الْخَدِّ، إِلَّا الِّلحْيَةَ والعَارِضَيْنِ فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِمَا وبَاطِنهمَا والْبَشَرَةِ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الْخِفَّةِ فَظَاهِرِهِمَا فَقَطْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ، لٰكِنْ يُنْدَبُ التَّخْليلُ حِينَئذِ، ويَجبُ إِفَاضَةُ المَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ الَّلَحْيَةِ عَنِ الذَّقْنِ، ويَجِبُ غَسْلُ جُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ وسَائِرِ مَا يُحِيطُ بِالْوَجْهِ ليَتَحَقَّقَ كَمَالُهُ ، وسُنَّ أَنْ يُخَلِّلَ الِّلحْيَةَ مِنْ أَسْفَلِهَا بِمَاءِ جَدِيدٍ ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْ فَقَيْهِ ثَلاَثَاً ، فإنْ قُطِعَتْ مِنْ السَّاعِدِ وجَبَ غَسْلُ البَاقي، أَوْ مِنْ مِفْصَلِ المِرْفَقِ لَزِمَهُ غَسْلُ رَأْسِ العَضُدِ، أَوْ مِنَ العَضُدِ نُدِبَ غَسْلُ بَاقِيهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ فَيَبْدَأُ بِمُقَدَّم رَأْسِهِ فَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأً مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلاَثًا ، فإنْ كَانَ أَقْرَعَ أَوْ مَا نَبَتَ شَعْرُهُ أَوْ كَانَ طَوِيلاً أَوْ مَضْفُوراً لَمْ يُنْدَبِ الرَّدُّ، فَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ بِلاَ مَدٌّ بِحَيْثُ بَلَّ ما يَنْطَلقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وهُوَ بَعْضُ شَعْرَةٍ لَمْ تَخْرُجْ بِالْمَدِّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ ، أَوْ قَطَّرَ ولَمْ يُسِلْ أَوْ غَسَلَهُ كَفَى ، فَإِنْ شَقَّ نَزْعُ عِمَامَتِهِ كَمَّلَ عَلَيْها بَعْدَ مَسْحِ مَا يجِبُ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِراً وبَاطِناً بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلاَثَاً ثُمَّ

رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ثَلاَثًا ، فَلَوْ شَكَّ فِي تَثْلِيثِ عُضُو أَخَذَ بِالْأَقَلِّ فَيُكَمِّلُ ثَلاَثًا يَقيناً ، ويُقَدِّمُ اليُمْنَى مِنْ يَدِ ورِجْلٍ ، لاَ بِالْأَقَلِّ فَيُكَمِّلُ ثَلاَثًا يَقيناً ، ويُقَدِّمُ اليُمْنَى مِنْ يَدِ ورِجْلٍ ، لاَ

صمَا خَيْهِ بِمَاءٍ جَدِيدِ ثَلاَثًا فَيُدخِلُ خِنْصَرَيْهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَغْسِلُ

كَفَّ وَجُدِّ وَأَذُنِ فَيُطَهِّرُهُا دُفْعَةً، ويُطِيلُ الغُرَّةَ بِأَنْ يَغْسِلَ مَعَ وَجْهِهِ مِنْ رأْسِهِ وعُنُقِهِ زَائِداً عَنِ الفَرْض والتَّحْجِيلِ بِأَنْ يَغْسِلَ فَوْقَ مِرْ فَقَيْهِ وكَعْبَيْهِ وغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ العَضْدِ يَغْسِلَ فَوْقَ مِرْ فَقَيْهِ وكَعْبَيْهِ وغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ العَضْدِ والسَّاقِ، ويُوالِي الأَعْضَاءِ، فَإِنْ فَرَّقَ ولوْ طَوِيلاً صَحَّ بِغَيْرِ وَالسَّاقِ، ويُوالِي الأَعْضَاءِ، فَإِنْ فَرَّقَ ولوْ طَوِيلاً صَحَّ بِغَيْرِ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ، وَيَقُول بَعْدَ فَرَاغِهِ، أَشْهَدُ أَنْ لا إله إلاَّ الله وَحُدْدُهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، أَلَّلَهُمَّ وَحُدْدُهُ لاَ أَسُلُهُ مَنْ التَّوَابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمَتَطَهِّرِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمَتَطَهِ أَنْ لاَ إللهُ اللهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إللهَ إلاَ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إلَيْكَ، ولِلأَعْضَاءِ أَدْعِيةً لاَ أَصْلَ لَهَا لاَ أَصْلَ لَهَا .

وَآدَابُهُ اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ، وَلاَ يَتَكَلَّمُ لِغَيْرِ حَاجَة، ويَبْدَأُ بِأَعْلَى وَجْهِهِ ولاَ يَلْطِمُهُ بِاللَاءِ، فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ بَدَأَ بِأَعْلَى وَجْهِهِ ولاَ يَلْطِمُهُ بِاللَاءِ، فَإِنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ بَدَأَ بِأَصَابِعِهِ وَيَتَعَهَّدُ بِمِرْ فَقَيْهِ وَكَعْبَيْهِ، وإنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ بَدَأَ بِأَصَابِعِهِ وَيَتَعَهَّدُ أَمَاقِيَ عَيْنَيْهِ وعَقبَيْهِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَخَاف إغْفَالَهُ سِيَّمَا في أَمَاقِي عَيْنَيْهِ وعَقبَيْهِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يَخَاف إغْفَالَهُ سِيَّمَا في الشِّتَاء ، ويُحَرِّكُ خَاتِمًا لِيَدْخُلُ المَامِ تَحْتَهُ، ويُخلِّلُ أَصَابِع السُّتَاء ، ويُحَرِّكُ خَاتِمًا لِيَدْخُلُ المَامِ تَحْتَهُ، ويُخلِّلُ أَصَابِع مِنْ الشِّنَاء ، ويُخلِّلُ أَلَيْهُ مِنْ السُّنَى مِنْ أَبْدُهُ وَيَخْتُم بِخِنْصَرِ اليُسْرى، يَبْدأُ بِخِنْصَرِ رَجْلِهِ اليُمْنَى مِنْ أَسْفَلَ ويَخْتُم بِخِنْصَرِ اليُسْرى، ويُكْرَهُ أَنْ يَغْسِلَ غَيْرُهُ أَسْفَلَ ويَخْتُم بِخِنْصَرِ اليُسْرى، ويُكْرَهُ أَنْ يَغْسِلَ غَيْرُهُ أَسْفَلَ ويَخْتُم بِخِنْصَرِ اليُسْرى، والاسْرَافُ في المَاء ، أَنْ يَغْسِلَ غَيْرُهُ أَنْ يَغْسِلَ غَيْرُهُ أَعْضَاءَهُ إِلاَّ لِعُذْرِ، وتَقْدِيمُ يَسَارِه، والاسْرَافُ في المَاء ، إلاَ لِعُذْرِ، وتَقْدِيمُ يَسَارِه، والاسْرَافُ في المَاء ،

ويُنْدَبُ أَنْ لاَ يَنْقُصَ مَاءَ الوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ وهُوَ رِطْلٌ

وثُلُثُ بَغْدَادِيٌّ، ولا يَنْقُص مَاءَ الغُسْلِ عَنْ صَاعِ والصَّاعُ وَالصَّاءُ خَمَسَةُ أَرْطَالٍ وتُلثُ رِطْلٍ بِالعِراقِيِّ، ولاَ يُنشِفَ أَعْضَاءَهُ ولاَ يَنشُفَ يَدَيْهِ ولاَ يَسْتَعِينَ بِأَحَدٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ ولاَ يَمْسَحَ الرَّقَبَةَ، ولَوْ كَان تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وُصُولَ المَاءِ لَمْ يَصِحَّ الْوُضُوءِ في غَسْلِ عُضْوِ لَرْمَهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ فَرَاغِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٍ، ويُنْدَبُ الْوُضُوءِ لَمَنْ صَلَّى بِهِ فَرْضَا أَوْ نَفْلاً، ويُنْدَبُ الْوُضُوءِ لَمَنْ صَلَّى بِهِ فَرْضاً أَوْ نَفْلاً، ويُنْدَبُ الْوُضُوءِ لَمَنْ صَلَّى بِهِ فَرْضاً أَوْ نَوْماً أَوْ جِماعاً آخَرَ واللهُ لِجُنُبٍ يُرِيدُ أَكُلاً أَوْ شُرْباً أَوْ نَوْماً أَوْ جِماعاً آخَرَ واللهُ أَعْلَمُ.

باب المسح على الخفين

يَجُوزِ المَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ في الْوُضُوءِ لِلْمُسَافِرِ سَفَراً مُبَاحاً تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلاَةُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ وَليَالِيهِنَّ، ولِلْمُقِيمِ يَوْماً وَلَيْليهِنَّ، وللْمُقِيمِ يَوْماً وَلَيْليّةِ، وابْتِدَاءُ المُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللّبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَهُما وَلَيْليّةً ، وابْتِدَاءُ المُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللّبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَهُما أَوْ شَكَّ أَوْ شَكَّ أَوْ سَفَرا ثُمَّ أَقَامَ ، أَوْ شَكَّ أَوْ شَكَ الْبُسْ فَا الْمَثَ مُشْحَ مُقِيمٍ فَقَطْ ، ولَوْ هَلِ الْبَتَدَأَ المَسْحَ سَفَرا أَوْ حَضَرا أَتَمَّ مَسْحَ مُقيمٍ فَقَطْ ، ولَوْ أَحْدَثَ حَضَراً وَمَسَحَ سَفَرا أَتْمَ مُدَّةَ مُسافِرٍ ، سَوَاءٍ مَضَى أَحْدَثَ حَضَراً وَمَسَحَ سَفَرا أَتُمَّ مُدَّةَ مُسافِرٍ ، سَوَاءٍ مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلاَةِ فِي الْحَضِرِ أَمْ لاَ ، فَإِنْ شَكَّ في الْعَضَرِ أَمْ لاَ ، فَإِنْ شَكَّ في انْقضاءِ المُدَّةِ لمْ يَمْسَحْ في مُدَّةِ الشَّكِ ، فإنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ الْمَدَاءِ المُدَّةِ الشَّكِ ، فإنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ المُدَّةِ الْمُدَّةِ الشَّكِ ، فإنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ

⁽١) أي على سبيل الفرض، وإلا فلا يصح مسح أحدها.

وَقْتَ الظُّهْرِ أَوِ العَصْرِ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ، ولَوْ أَخْنَبَ في الْمُدَّةِ وجَبَ النَّرْعُ لِلْغَسْلِ.

وشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى وُضُوءِ كَامِلٍ وأَنْ يَكُونَ طَاهِراً سَاتِراً لِجَمِيعِ مَحَلِّ الفَرْضِ ، مَانِعاً لِنُفُوذِ المَاءِ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَشِي عَلَيْهِمَا لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِلْدِ أَوْ لَبَشِي عَلَيْهِمَا لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِلْدِ أَوْ لَبِشَ عَلَيْهِمَا لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِلْدِ أَوْ لَبِشَ خُفَّا فِي رِجْلٍ لِيَمْسَحَهُ وَيَغْسِلَ الأُخْرِى أَوْ بِشَرَجٍ ، ولَوْ لَبِسَ خُفَّا فِي رِجْلٍ لِيَمْسَحَهُ وَيَغْسِلَ الأُخْرِى أَوْ فَلَهَرَ مِنَ الرِّجْلِ شَيْءٍ وإنْ قَلَّ مِنْ خَرْقِ فِي الخُفِّ لَمْ يَجُزْ ، والجُرْمُوقُ هُو خُفٌ فَوْقَ خُفٍّ كَانَ الأَعْلَى قَوِيًّا والأَسْفَلُ والْمُنْفَلِ مُخَرَّقاً فَلَهُ مَسْحُ الأَعْلَى ، وإنْ كَانَا قوِيَّيْنِ أَو الْقَوِيُّ الأَسْفَلُ مَحْرَّقاً فَلَهُ مَسْحُ الأَعلَى ، وإنْ كَانَا قويَيْنِ أَو الْقَوِيُّ الأَسْفَلَ مَحْرَقًا فَلَهُ مَسْحُ الأَعلَى ، فإنْ وَصَلَ البَلَلُ مِنْهُ إِلَى الأَسْفَلِ كَفَى سَواءٍ قَصَدَ مَسْحَهُمَا أَوِ أَلاسَفَلَ فَقَطْ أَوْ أَطْلَقَ ، لا إنْ قَصَدَ الأَعْلَى ، فَقَطْ . الْعَلَى فَقَطْ أَوْ أَطْلَقَ ، لا إنْ قَصَدَ الأَعْلَى فَقَطْ .

ويُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَى الْخُفِّ وأَسْفَلِهِ وعَقبِهِ خُطُوطاً بِلا اسْتِيعَابِ وَلا تكْرارٍ فَيضَعُ يَدَهُ اليُسرى تَحْتَ عَقبِهِ ويُمْنَاهُ عِنْدَ أَصَابِعِهِ ويُمِرُّ اليُمنى إلى السَّاقِ واليُسْرى إلى عنْدَ أَصَابِعِهِ ويُمِرُّ اليُمنى إلى السَّاقِ واليُسْرى إلى الأصابع، فَإِنْ ٱقْتَصَر عَلَى مَسْحِ أَقَلِّ جُزْءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلاَهُ مُحَاذِياً لِمَحَلِّ الفَرْضِ كَفَى، وإِنْ ٱقْتَصَرَ عَلَى الأَسْفَلِ أَوِ الْعَقِبِ أَوِ الْحَرْف أَو البَاطِنِ مِمَّا يَلِي البَشَرَةَ فَلاَ، ومَتَى العَقبِ أَوِ الْحَرْف أَو البَاطِنِ مِمَّا يَلِي البَشَرَة فَلاَ، ومَتَى

ظَهَرَتِ الرِّجْلُ بِنَزْعٍ أَوْ بِخَرْقٍ وهُوَ بوُضُوءِ المَسْحِ كَفاهُ غَسْلُ القَدَمَيْنِ فَقَطْ.

باب أسباب الحدث

وهِيَ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنْ قُبُل أَوْ دُبُرٍ أَوْ ثُقْبَةٍ تَحْتَ السُّرَّةِ مَعَ انْسِدَادِ المَخْرَجِ الْمُعْتَادِ، عَيْناً أَوْ ريحاً مُعْتَاداً، أَوْ نادِراً كَدُودةٍ وحَصَاةٍ، إلاَّ الْمَنيُّ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الغُسْلَ ولا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وصُورَةُ ذٰلكَ أَنْ يَنَامَ مُمَكِّناً مَقْعَدَهُ فَيَحْتَلَم مُضْطَجِعاً فَأَنْزَلَ، أَوْ يَنْظُرَ بِشَهْوَةٍ فَيُنْزِلَ، وإلاَّ فَلَوْ جَامَعَ أَوْ نَامَ انْتَقَضَ بِالَّلَمْسِ وبِالنَّوْمِ الثَّانِي زَوَالُ عَقْلهِ إلا النَّوْمَ قَاعِداً مُمكِّناً مَقْعَدَهُ مِنَ الأَرْضِ ، سَواءُ الرَّاكِبُ والْمُسْتَنِدُ ولوْ لشَيْءٍ لَوْ أَزيلَ لَسَقَطَ وغَيْرُهُما ، فَلَوْ نَامَ مُمَكِّناً فَزَالَتْ أَلْيَتَاهُ قَبْلَ انْتِبَاهِهِ انْتَقَضَ، أَوْ بَعْدَهُ أُو مَعَهُ أَوْ شَكَّ أَوْ سَقَطَتْ يَدُهُ عَلَى الأَرْضِ وهُوَ نائِمٌ مُمَكِّنٌ مَقْعَدَهُ أَوْ نعَسَ وهُوَ غَيْرُ مُمكنِ وهُوَ يَسْمَعُ ولا يَفْهَمُ، أَوْ شَكَّ هِلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ أَوْ هَلْ نَامَ مُمَكِّناً أَو غَيْرَ مُمَكِّن فلا يَنْقُضُ. الثَّالِثُ: الْتِقَاءِ شَيْءٍ وإنْ قَلَّ مِنْ بَشَرَتَيْ رَجُلٍ وامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّيْنِ ولوْ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وقَصْدٍ، حَتَّى الَّلسَان والأَشَلِّ والزَّائدِ، إلاَّ سِنَّا وظُفْراً وشَعْراً وعُضْواً مَقْطُوعاً، ويَنقُضُ هَرمٌ وميِّتٌ لا مَحْرَمٌ وطِفْلٌ لا يُشْتَهِي في العَادَةِ،

فَلَوْ شَكَّ هَلْ لَمَسَ امْرَأَةً أَمْ رَجُلاً أَوْ شَعْراً أَوْ بَشَرَةً أَوْ أَجْنَبِيَّةً أَوْ مَحْرَماً لَمْ يَنْقُضْ. الرَّابِعُ: مَسُّ فَرْجِ الآدمِيّ بِبَاطِنِ الكَفِّ والأَصابِعِ خاصَّةً، ولَوْ سَهْواً أَوْ بِلاَ شَهْوَةٍ، تُبُلًّا أَوْ دُبُراً، ذَكَراً أَوْ أَنْثَى، مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، ولَوْ مِنْ ميِّتٍ وطِفْلِ ومَحلِّ جَبِّ وإِن اكْتَسَى جَلْداً ، أَو أَشَلَّ ولَوْ مَقْطُوعاً وبِيَدِ شَلاَّء (١) ، لا فَرْج بَهِيمَة ولا بِرُوس الأَصَابِع ومَا بَيْنَهَا وحَرْفِ الكَفِّ، ولا يَنْقُضُ قَيْءٌ وفَصْدٌ ورُعافٌ وقَهْقَهَةُ مُصَلِّ وأَكُلُ لَحْمِ جَزُورِ وغَيْرُ ذَٰلِكَ، ومَنْ تَيَقَّنَ حَدَثاً وشَكَّ في ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُحْدِثٌ، ومَنْ تَيَقَّنَ طُهْراً وشَكَّ فِي ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ ، وإنْ تَيَقَّنَهُمَا وشَكَّ فِي السَّابِق مِنْهُمَا فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ قَبْلَهُمَا أَوْ عَرَفَهُ وَكَانَ طُهْراً أَوْ كَانَ عَادَتُهُ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ أَوْ كَانَ حَدَثاً فَهُوَ الآنَ مُتَطَهِّرٌ ، ومَنْ أَحْدَثَ حَرُمَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وسُجُودُ التَّلاوَةِ والشُّكْرِ والطَّوافُ وحَمْلُ الْمُصْحَفِ، ولَوْ بِعِلاقَتِهِ أَوْ في صُنْدُوقِهِ ومَسُّهُ سَوَاء المَكْتُوبُ وبَيْنَ الأَسْطُرِ والحَواشِي، وجِلْدُهُ وعِلاَقَتُهُ وخَرِيطَتُهُ وصُنْدُوتُهُ وهُوَ فِيهما ، وكَذا يَحْرُمُ مَسُّ وحَمْلُ ما كُتِبَ لدِرَاسَةٍ ولَوْ آيَةً كاللَّوْحِ وغَيْرِهِ، ويَحِلُّ حَمْلُ مُصْحَفٍ في

⁽١) قوله شلاء يقال شلت يمينك بفتح الشين أفصح من ضمها أي بطلت حركتها جملة كائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد.

أَمْتِعَةٍ ، وحَلَّ حَمْلُ دَرَاهِمَ ودَنَانِيرَ وخَاتَم وثَوْبَ كُتِبَ عَلَيْهِنَّ قُرْآنٌ وكُتُبِ فِقْهٍ وحدِيثٍ وتَفْسِيرٍ فِيها قُرْآنٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ القُرْآنِ أَكْثَرَ ، ويُمكَّنُ الصِّبِيُّ المُحْدِثُ مِنْ حَمْلِهِ ومَسِّهِ ، ولَوْ كَتَبَ مُحْدِثٌ أَوْ جُنُبٌ قُرْآناً ولَمْ يَمَسَّهُ ولَمْ يَحْمِلُهُ جَازَ ، ولَوْ خَافَ عَلَى المصْحَفِ مِنْ حَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ يَعْرَق أَوْ غَرَق أَوْ يَعْرَق أَوْ يَعْرَق أَوْ يَعْرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ عَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ عَرَق أَوْ غَرَق أَوْ عَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ يَعْرَف مِنْ حَرَق أَوْ غَرَق أَوْ عَرَق أَوْ عَرَق أَوْ غَرَق أَوْ غَرَق أَوْ عَرَق أَوْدَ مَنْ كُتُبِ العَلْمِ .

باب قضاء الحاجة

يُنْدَبُ لِمُرِيدِ الْخَلاَءِ أَنْ يَنْتَعِلَ إِلاَّ لِعَذْرٍ، ويَسْتُرَ رَأْسَهُ، ويُنتِي مَا فِيهِ ذِكْرُ اللهِ ورَسُولِهِ وكُلَّ اسْم مُعَظَّم، فَإِنْ دَخَلَ بِالْخَاتَم ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ، ويُهَيِّءَ أَحْجَارَ الاَسْتِنْجَاءِ، ويَهَيًّ أَحْجَارَ الاَسْتِنْجَاءِ، ويَقُولَ عِنْدَ الدُّخُولِ: بِسْم اللهِ اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ والْخَبَائِثِ، وعِنْدَ الْخُروجِ ، غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ للهِ النَّذِي أَذِي وعَافانِي، ويُقدِّم دَاخِلاً يَسَارَهُ النَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الأَذِي وعَافانِي، ويُقدِّم دَاخِلاً يَسَارَهُ وخَارِجاً يَمِينَهُ، ولا يَخْتَصُّ ذِكْرُ الدُّخُولِ لِلْخَلاَءِ والْخُرُوجِ وتَقْدِيمُ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ وتَقْدِيمُ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ وتَقْدِيمُ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ وتَقْدِيمُ اللهِ تَعَالَى ورَسُولِهِ بَالسَّحْرِاءِ أَيْضاً، وَلاَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى بِالْبُنْيَانِ، بَلْ يُشْرَعُ بِالصَّحْرِاءِ أَيْضاً، وَلاَ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى بِلْنُونَ مِنَ الأَرْضِ ويُرْخِيهِ قَبْلَ انْتِصابِهِ، ويَعْتَمِدَ فِي يَدْنُو مِنَ الأَرْضِ ويُرْخِيهِ قَبْلَ انْتِصابِهِ، ويَعْتَمِدَ فِي

الْجُلُوسِ عَلَى يَسَارِهِ، ولا يُطِيلَ ولا يَتَكَلَّمَ، فَإِذَا ٱنْقَطَعَ البَوْلُ مَسَحَ بِيسَارِهِ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رأْس ذَكَرِهِ، ويَنْتُرَ بِلُطْفِ ثَلَاثاً ، ولا يَبُولَ قَائِماً بِلا عُذْرِ ، ولا يَسْتَنْجِيَ بالمَاءِ في مَوْضِعِهِ إِنْ خَافَ تَرَشُّناً، ولا يَنْتَقِلَ في المَراحِيضِ، ويُبْعِدَ في الصَّحْراءِ وَيَسْتَتِرِ، ولا يَبُولَ في جُحْرٍ، ومَوْضِع صَلْبٍ، ومَهَبِّ رِيحٍ ، ومَوْرِدٍ ومُتَحَدَّثٍ لِلنَّاسِ ، وَطَرِيقِ ، وتَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ، وعِنْدَ قَبْرِ، وفي المَاءِ الراكِدِ، وَقَليلِ جَارٍ، ولا مُسْتَقْبِلَ الشَّمْسِ والقَمَرِ(١) وبَيْتِ المَقْدِسِ ومُسْتَدْبِرَهُ، ويَحْرُمُ البَوْلُ عَلَى مَطْعُومِ وعَظْمِ ومُعَظَّمِ وقَبْرِ وفي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِنَاءٍ ، وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ القَبْلَةِ واسْتِدْبَارُهَا بِبَوْلِ أَوْ غَائِطٍ فِي الصَّحَرَاءِ بلا حَائِلٍ، ويُبَاحَان في البُنْيَان إِذَا قَرُبَ مِنَ السَّاتِرِ نَحْوَ ثَلاَثَةِ أَذْرُعٍ ، ويكْفي مُرْتَفِعٌ ثُلُثَىٰ ذِراعِ مِنْ جِدَارِ ووَهْدَةٍ ودَابَّةٍ وذَيْلِهِ المَرْخِيِّ قُبَالَةَ القَبْلَةِ، والْإَعْتِبَارُ فِي الصَّحْراءِ والبُنْيانِ بالسُّتْرَةِ، فَحَيْثُ قَرُبَ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعِ وهِيَ ثُلُثَا ذِراعٍ جَازَ فِيهِمَا ، وإلاَّ فَلاَ ، إلاَّ فِي الْمَرَاحِيضِ (٢) فَيَجُوزُ مَعَ كَرَاهَةٍ ، وإنْ بَعُدَ جدارُهَا أَوْ قَصُرَ، ويجبُ الإِسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ عَيْنِ مُلَوِّثَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ السَّبِيليْنِ، لا رِيحٍ ودُودَةٍ وحَصَاةٍ وبَعْرَةٍ بِلاَّ

^(ً) الواو في الاثنين بمعنى «أو » ولذا أفرد الضمير. (٢) وهي بيوت الخلاء المعدّة لذلك.

رُطُوبَةِ ، وتَكْفِى الأَحْجَارُ ولَوْ في نادِرِ كَدَم ِ ، وتعْقِيبُها بالمَاءِ أَفْضَلُ ، ويُغْنى عَنْ الْحَجَر كُلُّ جَامِدِ طَاهِر قَالِع للنَّجَاسَةِ غَيْرٍ مُحْتَرَمٍ ومَطْعُومٍ ، كَجِلْدِ اللَّذَكَّى قَبْلَ الدِّباغ ، فَلَو اسْتَعْمَلَ مَائِعاً غَيْرَ المَاءِ أَو نَجِساً أَوْ طَرَأَتْ نَجَاسَةٌ أَجْنَبيَّةٌ أُوِ ٱنْتَقَل مَا خَرَجَ مِنْهُ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ جَفَّ أَو انْتَشَرَ حَالَ خُرُوجِهِ وجَاوَزَ الأَلْيَةَ أُوِ الْحَشَفَةَ تَعَيَّنَ المَاءُ، فَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْهُمَا كَفَى الْحَجَرُ ، ويَجبُ إِزالةُ العَيْنِ واسْتِيفاءُ ثَلاَثِ مَسَحَاتٍ ، إِمَّا بِثَلاَثَةِ أَحْجَارِ أَوْ بِحَجَرِ لَهُ ثَلاَثَةُ أَحْرُفِ ، وإِنْ أَنْقِيَ بِدُونِهَا ، فَإِنْ لَمْ تُنْقِ الثَّلاثَةُ وجَبَ الإِنْقَاءُ ، ونُدِبَ إِيتَارٌ ، ويُنْدَبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّم صَفْحَةِ اليُمْنَى ويُمرَّهُ إِلَى مَوْضِعِ ابْتِدَائهِ ثُمَّ يَعْكِسَ بِالثَّاني ثُمَّ الثَّالثِ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ والمَسْرُبَةِ، ويَجبُ وضْعُهُ أُوَّلاً بَمَوْضِع طَاهِرِ ثُمَّ يُرُّهُ، ويُكْرَهُ الإَسْتِنْجَاءُ بِيَمِينهِ فَلْيَأْخُذِ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ والذَّكَرَ بشِمَالِهِ ويُحَرِّكُهَا ، والأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الْأَسْتِنْجَاءِ عَلَى الْوُضُوءِ فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ صَحَّ أَوْ عَنِ التَّيَمُّمِ فَلاً.

بابُ الغُسْلِ

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ خُرُوجِ المَنِيِّ ومِنْ إيلاَجِ (١)

⁽۱) قوله ومن إيلاج وهو موجب للغسل وإن لم ينزل والأخبار الدالة على اعتبار الإنزال كخبر: إنما الماء من الماء منسوخة وحمله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل اهـ باجوري.

الْحَشَفَةِ فِي أَيِّ فَرْجِ كَانَ قُبُلاً أَوْ دُبُراً ذَكَراً أَو أُنْثَى ولَوْ بَهِيمَةً أَوْ صَغِيراً في صَغِيرَةٍ (١)؛ ويَجبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجٍ مَنِيِّهَا ومِنْ أَيِّ ذَكَرٍ دَخَلَ فِي قُبُلِهَا أَو دُبُرِهَا ولَوْ أَشَلَّ ، أَوْ مِنْ صَبِيٍّ أَو بَهِيمَةٍ ، وَمِنَ الْحَيْضِ والنِّفَاسِ وخُرُوج الْوَلَدِ جَافّاً، وإنَّمَا يَتَعَلَّقُ (٢) بِتَغْيِيبِ جَمِيعِ الْحَشَفَةِ ، ولَوْ رَأَى مَنيّاً في ثَوْبِ أَو فِرَاشِ يَنَامُ فِيهِ مَعَ مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ نُدِبَ لَهُمَا الغُسْلُ، ولا يَجِبُ ولا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالآخَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَنَمْ فِيهِ غَيْرُهُ لَزِمَهُ الغُسْلُ ، ويَجِبُ إِعادَةُ كُلِّ صَلاَةٍ لا يُحْتَمَلُ حُدُوثُ المَنِيِّ بَعْدَهَا لَكِنْ يُنْدَبُ إِعَادَةُ مَا أَمْكَنَ كَوْنُهَا بَعْدَهُ، وَلَوْ جُومِعَتْ فِي قُبُلهَا فَاغْتَسَلَتْ ثُمَّ خَرَجَ مَنِيُّهُ مِنْهَا لَزِمَهَا غُسْلٌ آخَرُ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةِ لاَ صَغِيرَةً، الثَّاني: أَنْ تَكُونَ قَضَتْ شَهْوَتَهَا ، لاَ نَائِمَةً ومُكْرَهَةً ، ويُعْرَفُ المَنيُّ بتَدَفُّقِ أَوْ تَلَذُّذٍ أَوْ رِيحٍ طَلْعٍ أَوْ عَجِينٍ إِذَا كَانَ رَطْباً ، أَوْ بَيَاضِ بَيْضٍ إِذَا كَانَ جَافّاً، فَمَتَى وُجِدَ واحِدٌ مِنْهَا كَانَ مَنِيًّا مُوجِباً لِلغُسْلِ، وَمَتَى فُقِدَتْ كُلُّهَا لَمْ يَكُنْ مَنِيّاً، ولاَ

⁽١) قوله أو صغيرا في صغيرة أي فإنها يصيران جنبين ويجب على الولي أن يأمرها النسل إن كانا مميزين فإن لم يغسلا حتى بلغا لزمها الغسل ويعتد بالغسل الواقع بعد لتمييز ولا يلزمها الإعادة بعد البلوغ.

⁽٢) قوله يتعلق أي وجوب الغسل وسائر الأحكام.

يُشْتَرَطُ البَيَاضُ والثَّخَانَةُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ ولاَ الصُّفْرَةُ والرِّقَةُ فِي مَنِيٍ وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضُ والرِّقَةُ فِي مَنِيٍ وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضُ رَقِيقٌ لَزِجٌ يَخْرُجُ بِلاَ شَهْوَةٍ عِنْدَ اللَّاعَبَةِ، ولاَ فِي وَدْي وهُو مَاءٌ أَبْيَضُ كَدِرٌ ثَخِينٌ يَخْرُجُ عَقِبَ البَوْلِ، فَإِنْ شَكَّ هَلِ مَاءٌ أَبْيَضُ كَدِرٌ ثَخِينٌ يَخْرُجُ عَقِبَ البَوْلِ، فَإِنْ شَكَّ هَلِ الْخَارِجُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ تَخَيَّرَ إِنْ شَاء جَعَلَهُ مَنِيًّا واغْتَسَلَ فَقَطْ، وإِنْ شَاء جَعَلَهُ مَذيًّا وغَسَلَ مَا أَصَابَ بَدَنَهُ وَثَوْبَهُ مِنْهُ وتَوْنَهُ مِنْهُ وتَوَضَّا وَلاَ يَغْتَسِلُ، والْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ ذَلْكَ.

ويَحْرُمُ بِالجَنَابَةِ مَا حَرُمَ بِالحَدَثِ وكَذَا اللَّبث فِي المَسْجِدِ وقِرَاءَةُ القُرْآنِ ولَوْ بَعْضَ آيَةٍ، ويُبَاحُ أَذْكَارُهُ لاَ بِقَصْدِ القُرْآنِ عَصَى، أَوِ الذِّكْرَ أَوَّلاً أَوْ لِاَ شَيْءَ جَازَ ولَهُ المُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ ويُكْرَهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

(فَصْلُ) يَبْدَأُ الْمُغْتَسِلُ بِالتَّسْمِيةِ، ثُمَّ بِإِزَالَةِ قَدَرٍ، ثُمَّ وُضُوءِ كُوضُوءِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفِيضُ المَاءِ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثاً نَاوِياً وَضُوءِ الصَّلَاةِ، ويُخلِّلُ رَفْعَ الْجَنَابَةِ أَوِ الْجَيْضِ أَوِ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، ويُخلِّلُ شَعْرَهُ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ ثَلَاثاً ثُمَّ الأَيْسِ ثَلَاثاً، وَيَتَعَهَّدُ مَعَاطِفَهُ، ويَدْلُكُ جَسَدَهُ، وفي الحَيْضِ تُتْبِع إِثْرَ الدَّم فُرْصَةَ مَعَاطِفَهُ، ويَدْلُكُ جَسَدَهُ، وفي الحَيْضِ تُتْبِع إِثْرَ الدَّم فُرْصَةَ مَسْكُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطِيباً غَيْرَهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطِيباً غَيْرَهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطِيباً ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطِيباً .

والْوَاجِبُ مِنْهُ شَيْئَانِ النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ غُسْلٍ مَفْرُوضٍ

وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ بِاللَّاءِ حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةِ غَيْرِ المَحْتُونِ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيِّبِ إِذَا قَعَدَتْ لِحَاجَتِهَا، ولَوْ أَحْدَثَ وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيِّبِ إِذَا قَعَدَتْ لِحَاجَتِهَا، ولَوْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَائِهِ تَمَّمَهُ، ولَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ نَقْضُهُ إِنْ لَمْ يَصِلِ المَاءُ فِي أَنْ بَاطِنهِ، ومَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَعْسِلُهَا ثُمَّ يَعْتَسِلُ، وَيَكْفِي إِلَى بَاطِنهِ، ومَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَعْسِلُهَا ثُمَّ يَعْتَسِلُ، وَيكفِي لَهُمَا عَسْلَةٌ فِي الأَصَحِّ، وَلَوْ كَانِ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وغُسْلُ مَرَّةً لَهُمَا عَسْلَةً فِي الأَصَحِّ، وَلَوْ كَانِ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وغُسْلُ مَرَّةً حَيْضٍ فَاغْتَسَلَتَ لأَحدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا، ومَنِ اغْتَسَلَ مَرَّةً واحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وجُمُعَةٍ حَصَلاً، أَوْ نِيَّةِ أَحَدِهِمَا حَصَلَ دُونَ الآخَرِ.

(فَصْلُ) يُسَنُّ غُسْلُ الجُمُعَةِ والعِيدَيْنِ والكُسُوفَيْنِ والإَسْتِسْقَاءِ ، ومِنْ غُسْلِ المَيِّتِ والمَجْنُونِ والمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقًا ، ولِلإِحَرَامِ ولِدُخُولِ مَكَّةَ المُشَرَّفَةِ ، ولِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، ولِلطَّوَافِ والسَّعْي ، ولدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم وبالمَسْعَرِ الْحَرَامِ ، وثَلاَثَةٌ لِرَمْي الْجِمَارِ أَيَّامَ التَّسْرِيقِ .

باب التيمم

وشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلاثَةٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لَفَرْضِ أَوْ نَفْلِ مُؤَقَّتٍ، بَلْ يَجِبُ نَقْلُ التُّرَابِ فِي الْوَقْتِ، فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وإِنْ صَادَفَهُ، ولَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةِ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يُصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيهَا بِهِ (١) أَوْ فَائْتَةً أُخْرَى.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمْلٍ مُتَمَحِّضٍ ولا بِتُرَابٍ مُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ ونَحْوِهِ، ولا بِجِصِّ وسُحَاقَةٍ خَزَفٍ ومُسْتَعْمَل، وهُوَ مَا تَنَاثَرَ عَنْهُ.

الثَّالِثُ: العَجْزُ عَنِ اسْتِعْمَالِ اللّهِ فَيَتَيَمَّمُ العَاجِزُ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ عَنِ الأَحْدَاثِ كُلّهَا، وَيَسْتَبِيحُ بِهِ الْجُنُبُ والْحَائِضُ مَا يَسْتَبِيحَانِ بِالغُسْلِ، فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرُمَ والْحَائِضُ مَا يَسْتَبِيحَانِ بِالغُسْلِ، فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرُمَ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالحَدَثِ، ولِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ: أَحَدُهَا فَقْدُ اللّهِ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالحَدَثِ، ولِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ: أَحَدُهَا فَقْدُ اللّهِ فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلاَ طَلَب، وإِنْ تَوَهَّمَ وُجُودَهُ وَجَب فَإِنْ تَيَقَّى مِنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلاَ طَلَب، وإِنْ تَوَهَّمَ وُجُودَهُ وَجَب طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ ورُفْقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوعِبَهُمْ، أَوْ لاَ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إلاَّ مَنْ رَحْلِهِ ورُفْقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوعِبَهُمْ، أَوْ لاَ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إلاَّ مَا يَسَعُ الصَّلاَةَ، ولا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدِ بِعَيْنِهِ بَلْ يُنادِي مَنْ مَعَهُ مَا عُ وَلَوْ بِالثَّمَنِ، ثُمَّ يَنْظُرُ حَوَالَيْهِ بِعَيْنِهِ بَلْ يُنَادِي مَنْ مَعَهُ مَا عُ وَلَوْ بِالثَّمَنِ، ثُمَّ يَنْظُرُ حَوَالَيْهِ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ، وإلاَّ تَرَدَّدَ إلَى حَدِّ الغَوْثِ وهُو إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ، وإلاَّ تَرَدَّدَ إلَى حَدِّ الغَوْثِ وهُو أَنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ، وإلاَّ تَرَدَّدَ إلَى حَدِّ الغَوْثِ وهُو

⁽١) قوله أن يصليها أي الظهر لأنه لم يتيمم لها قبل وقتها بل تيمم لغيرها في وقتها وصلاها هي به ومثلها ما لو تيمم للظهر في وقتها مثلا ولم يصلها به حتى دخل وقت العصر فصلاها في وقتها به فإنه يصح اهـ وحينئذ يلغز فيقال لنا صورة يصح فيها صلاة نتيمم لم تستبح به مع أنه أيضاً قبل دخول الوقت ونظمت هذا اللغز بقولي:

وما متيمم صلى صلاة به لم يستبح في الشرع أضلا ومع هذا تيمم قبل وقبت أجب سؤلى حباك الله فضلا ه.

بِحَيْثُ مَا لَوِ اسْتَغَاثَ برُ فْقَتِهِ مَعَ اشْتِغَالِهِمْ بِأُقْوَالِهِمْ وأُفْعَالِهِمْ لأَغَاثُوهُ، إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ صَعَدَ جَلِلاً صَغِيراً قَرِيباً ، وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُول الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ فَلَمْ يَجِدْهُ وتَيَمَّمَ ومَكَثَ مَوْضِعَهُ وأَرَادَ فَرْضَاً آخَرَ فَإِنْ لَمْ يَحْدُثُ مَا يُوهِمُ ماءً وكانَ تَيَقَّنَ العَدَمَ بِالطَّلَبِ الأَوَّلِ تَيَمَّمَ بِلاَ طَلَبِ، وإنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ أَوْ وَجَدَ مَا يُوهِمُهُ كَسَحَابِ ورَكْبِ وَجَبَ الطَّلَبُ الآنَ إلاَّ مِنْ رَحْلهِ، وإنْ تَيَقَّنَ وُجُودَ المَاءِ عَلَى مَسَافَةِ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا الْسَافِرُ للآحْتِطَاب والْآحْتِشَاشِ، وهِيَ فَوْقَ حَدِّ الغَوْثِ، أَوْ عَلَمَ أَنَّهُ يَصِلُهُ بِحَفْرِ قَرِيبِ وَجَبَ قَصْدُه إِنْ لَمْ يَخَفُ ضَرَراً، وإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَٰلِكَ فَلَهُ التَّيَمُّمُ، ولٰكِنْ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَوْ صَبَرَ إِلَى آخِرِ الْوقْتِ وَجَدَهُ فَانْتِظارُهُ أَفْضلُ، وإنْ ظَنَّ غَيْرَ ذٰلكَ فَالأَفْضَلُ التَّيَمُّ مُ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَلَوْ وَهَبَهُ إِنْسَانٌ مَاءً أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ أَوْ أَعَارَهُ دَلُواً لَزِمَهُ القَبُولُ، وإنْ وَهَبَهُ أُو أَقْرَضَهُ ثَمَنهُمَا فَلاً، وإِنْ وَجَدَ المَاءَ والدَّلْوَ يُبَاعَانِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ ثَمَنُهُ فِي ذَٰلِكَ المَوْضِعِ وذٰلِكَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ وَجَدَ ثَمَنَهُ فَاضِلاً عَنْ دَيْنِ وَلَوْ مُوَّجَّلًا ، ومُؤْنَةِ سَفَرهِ ذَهَاباً ورُجُوعاً ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ وَهُوَ مُسْتَغْنِ عَنْهُ لَمْ يَأْخُذُهُ غَصْباً إِلاَّ لعَطَش ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ مَاءِ لاَ يَكُفي طَهَارَتَهُ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْبَاقي، فَالْمُحْدِثُ يُطَهِّرُ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ عَلَىَ التَّرْتِيبِ والْجُنُبُ يَبْدَأُ

بِمَا شَاءَ وَيُنْدَبُ أَعَالِيَ بَدَنِهِ.

الثَّاني: خَوْفُ عَطَشِ نَفْسِهِ ورُفْقَتِهِ، وَحَيَوانٍ مُحْتَرَمِ مَعَهُ وَلَوْ فَي الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَحْرُمُ الْوُضُوءُ حينيَّذٍ، فَيَتْزَوَّدُ لَمُ لُوُضُوءُ حينيَّذٍ، فَيَتْزَوَّدُ لَرُفْقَتِهِ ويَتَيَمَّمُ بلا إعَادَةِ.

الثَّالثُ: مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ تَلَفَ النَّفْسِ أَوْ عُضْوِ، أَوْ فَوَاتَ مَنْفَعَةِ عُضْوٍ، أَو حُدُوثَ مَرَضِ مَخُوفٍ، أَوْ زِيَادَةَ مَرَضِ ، أُو تَأْخِيرَ البُرْءِ ، أَوْ شِدَّةَ أَلَمٍ ، أَو شَيْئاً فَاحِشاً في عُضْوٍ ظَاهِرٍ، ويَعْتَمِدُ فِيهِ مَعْرِفَتَهُ، أُو طَبِيباً يُقْبَلُ فِيهِ خَبَرُهُ، فإنْ خَافَ مِنْ جُرْحِ ولا سَاتِرَ عَلَيْهِ غَسَلَ الصَّحِيحَ بِأَقْصَى الْمُمْكِنِ، فَلاَ يَتْرُكُ إلاَّ مَا لَوْ غَسَلَهُ تَعَدَّى إِلَى الجُرْح وتَيَمَّمَ لِلْجُرْحِ فِي الْوَجْهِ واليَدَيْنِ فِي وَقْتِ جَوَازِ غَسْل العَلِيلِ، فَالجُنُبُ يَتَيَمَّمُ مَتَى شَاء ، والمُحْدِثُ لا يَنْتَقلُ عَنْ عُضْوِ حَتَّى يَكُمُلَ غُسْلا وَتَيَمُّهَا مُقَدِّماً ما شَاء ، فَإِنْ جُرحَ عُضْوَاهُ فَتَيَمُّمَانِ، ولا يَجُوزُ مَسْحُ الجُرْحِ بِالْمَاءِ وإنْ لَمْ يَضُرَّهُ، فَإِنْ كَانَ الجُرْحُ عَلَى عُضُو التَّيَمُّ وَجَبَ مَسْحُهُ بِالتَّرَابِ، فَإِنِ احْتَاجَ لِعِصَابَةٍ أَوْ لُصُوقِ أَوْ جَبِيرَةِ وَجَبَ وَضْعُهَا عَلَى طُهْرٍ ، ولا يَسْتُرُ إِلاًّ مَا لا بُدًّا مِنْهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ضَرَراً وَجَبَ المَسْحُ عَلَيْهَا كُلُّهَا بِالمَاءِ مَعَ غَسْل الصَّحِيحِ والتَّيَمُّم كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَإِن كَانَت في غَيْر عُضْو

التّيكُم لَمْ يَجِبْ مَسْحُهَا بِتُرَابِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّي فَرْضاً آخَرَ لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ غُسْلاً، وكَذَا المُحْدِثُ، وقيلَ يَعْسِلُ مَا بَعْدَ عَلَيلهِ، وإنْ وُضِعَ بِلاَ طُهْرٍ وَجَبَ النَّزْعُ، فَإِنْ خَافَ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وهُو آثِمٌ ويُعِيدُ الصَّلاَةَ، ولا يُعِيدُ إِنْ وُضِعَ عَلَى طُهْرٍ ولَمْ يَكُنْ فِي أَعْضَاءِ التَّيَمُّم ولا مَنْ تَيَمَّمَ لِمَرَضٍ أَوْ جُرْحِ بِلاَ سَاتِرٍ إلاَّ مَنْ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ يَخَافُ مِنْ غَسْلِهِ فَيُعِيدُ، ولَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ البَرْدِ مَرَضاً مِمَّا تَقَدَّمَ ولَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَسْخِينِ المَاءِ وتَدْفِئةِ عُضْوٍ تَيَمَّمَ وأَعَادَ، ومَنْ فَقَدَ مَاءً وَتُرَاباً وَجَبَ أَنْ يُصَلِّي الفَرْضَ وحْدَهُ ويُعِيدَ إِذَا وَجَدَ المَاء وَرَدُ اللّهَ عَنْ وَيُعِيدَ إِذَا وَجَدَ المَاء قَدَرَاباً فِي الْحَضَرِ. وَمَثُلُ الْإَعَادَةَ فَلاَ يُعِيدُ إِذَا وَجَدَ المَاء قُرَاباً فِي الْحَضَرِ.

وَوَاجِبَاتُهُ سَبْعَةٌ: النِّيَّةُ، فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلاَةِ أَوِ اسْتِبَاحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى التَّيَمُّم ، ولا يَكْفِي نِيَّةُ رَفْعِ الحَدَثِ ولا فَرْضِ التَّيَمُّم ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرْضِ وَجَبَ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لَا تَعْيِينُهُ مِنْ ظُهْرٍ أَوْ عَصْرٍ بَلْ لَوْ نَوَى فَرْضَ الظُّهْرِ اسْتَبَاحَ بِهِ العَصْرَ ، ولَوْ نَوَى فَرْضاً ونَفْلاً أَبِيحاً ، أَو نَفْلاً أَوْ جَنَازَةً بِهِ العَصْرَ ، ولَوْ نَوَى فَرْضاً ونَفْلاً أَبِيحاً ، أَو نَفْلاً أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلاَةَ لَمْ يَسْتَبِح الفَرْضَ أَوْ فَرْضاً فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرِداً ، وكَذَا النَّفْلُ قَبْلَهُ وبَعْدَهُ فِي الوَقْتِ وَبَعْدَهُ ، ويَجِبُ قَرْنَها بِالنَّفْلُ واسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ .

الثَّانِي والثَّالثُ: قَصْدُ التُّرَابِ ونَقْلُهُ، فَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِهِ تُرَابٌ فَمَسَحَ بِهِ أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَمَسَحَ بِهِ لَمْ يَكُفِ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ حَتَّى يَمَّمَهُ جَازَ وإنْ كَانَ قَادِراً عَلَى الأَظْهَر.

الرَّابِعُ والخَامِسُ: مَسْحُ وَجْهِهِ ويَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ السَّادِسُ: التَّرْتِيبُ. السَّابِعُ: كَوْنُهُ بِضَرْبَتَيْنِ ضَرْبَةٍ لِلْوَجْهِ وضَرْبَةٍ لِلْيَدَيْنِ، وقِيلَ إِنْ أَمْكَنَ بِضَرْبَةٍ كَفَى كَخِرْقَةٍ وَضَرْبَةٍ كَفَى كَخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا، ولا يَجِبُ إيصَالُهُ بَاطِنَ شَعْرٍ خَفِيفٍ.

وسُنُنُهُ: التَّسْمِيةُ، وتَقْدِيمُ يَمِينِهِ وأَعْلَى وَجْهِهِ، وفي اليَدِ يَضَعُ أَصَابِعَ اليُسْرَى سِوَى الاَبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى الإِبْهَامِ ويُمِرُّهَا إِلَى الكُوعِ، ثُمَّ يَضُمُّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْف الذِّرَاعِ ويُمِرُّهَا إِلَى المِرْفَقِ، ثُمَّ يَدِيرُ اللَّهِ إِلَى مَرْفُوعَةٌ، فَإِذَا بَطْنَ كَفَّهِ إِلَى بَطْنِ الذِّرَاعِ ويُمِرُّهَا وإِبْهَامُهُ مَرْفُوعَةٌ، فَإِذَا بَطْنَ الكُوعَ مَسَحَ بِبَطْنِ إِبْهَامِ اليُسْرَى ظَهْرَ الإِبْهَامِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ ويَمْسَحُ أَلْكُوعَ مَسَحَ بِبَطْنِ إِبْهَامِ اليُسْرَى ظَهْرَ الإِبْهَامِ اليُمْنَى كَذَلِكَ، ثُمَّ يُخلِّلُ أَصَابِعَهُ ويَمْسَحُ أَلْكُوعَ مَسَحَ بِبَطْنِ إِبْهَامِ اليُسْرَى ظَهْرَ الإِبْهَامِ اليُمْنَى النَّمَ المُعْنَى المُنْنَى النَّابِعَةُ ويَمْسَحُ المُسْرَى بالأُخْرَى، ويُخفِّفُ الغُبَارَ، ويُفرِّقُ أَصَابِعَهُ ويَمْسَحُ الْوَجْهِ أَصَابِعَهُ عَنْدَ الضَّرْبِ عَلَى التَّرَابِ فِيهِمَا ؛ ويَجِبُ نَرْعُ الغَاتِمِ فِي الثَّانِيَةِ، ولَوْ أَحْدَثَ بَيْنَ النَّقُلِ ومَسْحِ الْوَجْهِ الْخُورِي ، ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْوُجْهِ الْمَالَ ، ووجَبَ أَخْذُ ثَانِ، ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْوُضُوءِ الْفُرُوءِ الْمَالَ ؛ ووجَبَ أَخْذُ ثَانِ، ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْوُضُوءِ الْفُرَادِ ومَعْمَ الْوَجْهِ الْوَجْهِ الْمَالَ ، ووجَبَ أَخْذُ ثَانِ، ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْوُضُوءِ الْفَالِهِ وَالْمَالُ التَيْمَامُ عَنِ الْوُضُوءِ الْمَالَ ، ووجَبَ أَخْذُ ثَانِ، ويَبْطُلُ التَّيَمُ عَنِ الْوُفُوءِ الْمَالِي الْمَالِي الْمَالَةَ الْمَالِهُ الْمَالِهُ الْمَالُ الْمَالُونَ الْمَالُ الْمَالُونِ وَالْمَالُونَ الْمَالِهُ الْمَالُونَ الْمَالُ اللّهُ الْمَالِهُ الْمَالُونَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالُ الْمَالُونَ الْمَالُونَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالُ الْمَالِهُ الْمُؤْمِ الْمُ

بِنَوَاقِضَ الْوُضُوءِ وبِتَوَهُّمِ قُدْرَتِهِ عَلَى مَاءِ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ كَرُوْيَةِ سَرَابٍ أَوْ رَكْبِ قَبْلَ الصَّلاَةِ أَو فِيهَا ، وكانت مِمَّا فَرِ تُعَادُ ، كَتَيَمُّم حَاضِ لِفَقْدِ المَاءِ ، فَإِنْ لَمْ تُعَدْ كَتَيَمُّم مُسَافِرٍ فَلَا وَيُتِمُّهَا ، وتُجْزِئُه لَكِنْ يُنْدَبُ قَطْعُهَا لِيَسْتَأْنِفَهَا بِوضُوءٍ ، فَلا ويُتِمُّهَا ، وتُجْزِئُه لَكِنْ يُنْدَبُ قَطْعُهَا لِيَسْتَأْنِفَهَا بِوضُوءٍ ، وَإِنْ رَآهُ فِي نَفْلِ ونَوى عَدَداً أَتَمَّهُ وإلاَّ فَرَكْعَتَيْنِ ؛ ولاَ يَجُوزُ بِينَمُّم أَكْثَرُ مِنْ فَرِيضَةٍ واحِدةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَنْذُورَةٍ ومَا شَاء مِنَ النَّوَا فِلِ والجَنَائِزِ .

بابُ الْحَيْضِ

أَقَلُ سِنِ تَحِيضُ فِيهِ المَرْأَةُ اسْتِكُمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيباً، فَلُو رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لِزَمَنِ لاَ يَسَعُ طُهْراً وحَيْضاً فَهُو حَيْضٌ وَلِلاَّ فَلاَ ، ولاَ حَدَّ لاَ خِرِهِ فَيُمْكِنُ إلَى المَوْتِ ، وأَقَلُ الحَيْضِ عَيْمٌ ولَيْلَةٌ ، وغَالبُهُ سِتُ أَوْ سَبْعٌ ، وأكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً ، ولا حَدَّ وأقَلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتِيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً ، ولا حَدَّ لأَكْثَرِهِ ، فَمَتَى رَأَتْ دَما فِي سِنِ الحَيْضِ وَلَوْ حَامِلاً وَجَبَ لَأَكْثَرِهِ ، فَمَتَى رَأَتْ دَما فِي سِنِ الحَيْضِ وَلَوْ حَامِلاً وَجَبَ تَرْكُ مَا تَتْرُكُ الْحَائِضُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقلّهِ تَبَيّنَ أَنَّهُ عَيْرُ حَيْضٍ فَلَوْ وَالْكُونَ أَقلَهِ مَنْ الْعَلْمَ لِللّهَ وَلَا مَنْ أَنْهُ مَا يَنْهُمَا فَهُو حَيْضٌ ، وإنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، مَا بَيْنَهُمَا فَهُو حَيْضٌ ، وإنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ، والكُدْرَةُ حَيْضٌ ، وإنْ رَأَتْ وَقْتاً دَما وَوَقْتاً نَقَاءً ووَقْتا دَما وَقْتا دَما وَوَقْتاً نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَقَتا دَما وَقْتاً نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَقْتا دَما وَقْتاً نَقَاءً ووَقْتا دَما وَقْتاً دَما وَوَقْتاً نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَلَا مَا لَوْتُ الْمَا وَقَتْا دَما وَقَتا دَما وَوَقْتاً نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ ، وإنْ رَأَتْ وَقْتاً دَما وَوَقْتاً نَقَاءً ووَقْتاً دَما وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقُتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا وَقَتا دَما وَقَتا دَما وَقَتا وَقَتْ وَقَتْ وَقَتا دَما وَقَتْ الْعَلَامُ الْعَلَامُ وَقَتَا وَقَتْ وَقَتْ وَلَا الْعَتْ وَلَا الْعَلْمُ وَالْعُونِ الْعَلَاقُونِ الْقَاءِ ووَقْتا دَما وَقَتْ الْمَا وَالْعَلَاقِ وَقَتْ الْعَلَاقِ وَقَتْ وَلَا الْعَلَا الْمَا فَا الْعَلَاقِ وَقَتْ الْعَلَاقِ وَلَا لَا لَالْعَلَامُ وَلَوْ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْمَا فَا فَا الْعَلَامُ الْمُ الْعَلَامُ الْمَا وَلَا الْعَلَامُ الْعَلَ

وهكذًا ، ولَمْ يُجَاوز الخَمْسَةَ عَشَرَ ولَمْ يَنْقُصْ مَجْمُوعُ الدِّمَاءِ عَنْ يَوْم ولَيْلَةِ فَالدِّمَاءُ والنَّقَاءُ الْمُتَخَلِّلُ كُلُّهَا حَيْضٌ، وأقَلُّ النِّفَاسِ لَحْظَةٌ، وغَالبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً، وأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْماً، فَإِنْ جَاوَزَهُ فَمُسْتَحَاضَةٌ؛ ويَحْرُمُ بالحَيْض والنِّفَاس مَا يَحْرُمُ بِالْجِنَابَةِ، وكَذَا الصَّوْمُ، ويَجِبُ قَضَاؤُهُ ذُونَ الصَّلاَةِ، ويَحْرُمُ عُبُورُ المَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيثَـهُ، والْوَطْء، والْإَسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ، والطُّلَاقُ، والطُّهَارَةُ بِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ، فَإِن انْقَطَعَ الدَّمُ ارْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْم والطُّلاَق والطُّهَارَةِ وعُبُورِ المَسْجدِ، ويَبْقَى البَاقِي حَتَّى تَغْتَسِلَ ، ولَو ادَّعَتِ الْحَيْضَ ولَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا حَلَّ لَهُ وَطْؤُهَا ، وتغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وتَشُدُّهُ وتَعْصِبُهُ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ ، ولا تُؤَخِّرُ بَعْدَ الطَّهَارَةِ إلاَّ للاَّشْتِغَال بأَسْبَابِ الصَّلاةِ كَسَتْرِ عَوْرَةٍ وأَذَانِ وانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ، فَإِنْ أَخَّرَتْ لغَيْرِ ذَلكَ اسْتَأْنَفَتِ الطُّهَارَةَ، ويَجِبُ غَسْلُ الفَرْجِ وتَعْصِيبُهُ والْوُضُوعِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ، ومَنْ بِهِ سَلَسُ البَوْل كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

باب النجاسات

والنَّجَاسَةُ هِيَ البَوْلُ، والغَائِطُ، والدَّمُ، والقَيْحُ، والقَيْحُ، والقَيْحُ، والقَيْحُ، والكَلْبُ والتَّبِيذُ (٢) وكُلُّ مُسْكِرٍ مَائعٍ ، والكَلْبُ

⁽١) قوله والخمر: هي المتخذة من عصير العنب.

⁽٢) قوله والنبيذ: هو المسكر من غير عصير العنب كالتمر ونحوه قياسا على الخمر .

والخِنْرِيرُ وَفَرْعُ أَحَدِهِمَا ، (١) والوَدْيُ والمذْيُ ومَا لاَ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا ذُبِحَ، والمَيْتَةُ - إِلاَّ السَّمَكَ - والجَرَادَ والآدَمِيُّ ` ولَبَنُ مَا لاَ يُؤْكِلُ لَحْمُهُ - غَيْرَ الآدَمِيِّ - ، وشَعْرُ المَيْتَةِ وشَعْرُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ إِذَا انْفَصَــلَ فِي حَيَاتِــهِ - إِلاَّ الآدَمِيَّ -، ومَنِيُّ الكَلْبِ والخِنْزيرِ والإِنْفَحَةُ طَاهِرَةٌ إِنْ أُخِذَتْ مِنْ سَخْلَةٍ مُذَكَّاةٍ لَمْ تَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ، ومَا يَسِيلُ مِنْ فَمْ النَّائِم إِنْ كَانَ مِنَ المَعِدَةِ بِأَنْ كَانَ لاَ يَنقَطِعُ إِذَا طَالَ نَوْمُهُ نَجِسٌ وِإِنْ كَانَ مِنْ الَّلْهَوَاتِ بِأَنْ كَانَ يَنْقَطِعُ فَطَاهِرٌ ، وِالْعُضْوُ الْمُنْفَصِلُ مِنْ الْحَيِّ حُكْمُهُ حُكْمُ مَيْتَةِ ذَلِكَ الْحَيَوَان إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ وَإِلاَّ كَالْحِمَارِ فَنَجسٌ، والعَلَقَةُ والمُضْعَةُ ورُطُوبَةُ فَرْجِ المَرْأَةِ وَبَيْضُ المَأْكُول وغَيْرِهِ ، ولَبَنَّهُ وشَعْرُهُ وصُوفَهُ ووَبَرَّهُ ، وريشُهُ إِذَا انْفَصَلَ في حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذَكَاتِهِ، وعَرَقُ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ طَاهِرِ حَتَّى الفَأْرَةُ ورِيقُهُ ودَمْعُهُ، ولَبَنُ الآدَمِيِّ ومَنيُّهُ غَيْرُ نَجِسٍ، وكَذَا مَنيُّ غَيْرِهِ غَيْرَ الكَلْبِ والْخِنْزيرِ ، وقيلَ نَجِسٌ ولاَ يَطْهُرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلاَّ الْخَمْرَ إِذَا تَخَلَّلَ، والجُلْدَ إِذَا

⁽١) قوله وفرع أحدها: أي مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة كالمتولد من كلب وذئب أو من خنزير وشاة سواء كان النحس أبا أو أما وسواء كان ولداً أو ولد ولن سفل تغليبا للنجاسة.

دُبغَ، ونَجساً (١) يَصِيرُ حَيَوَاناً، فَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ بِغَيْرِ إِلْقَاءِ شَيْءٍ فِيهَا إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِنَقْلْهَا مِنَ الشَّمْسِ إِلَى الظِّلِّ وعَكْسِهِ أَوْ بِفَتْحِ رَأْسِهَا طَهُرَتْ مَعِ أَجْزَاءِ الدِّنِّ الْمُلاَقِيَةِ لَهَا ومَا فَوْقَهَا مِمَّا أَصَابَتْهُ عِنْدَ الغَلَيَانِ، وإِنْ أَلْقِيَ فِيهَا شَيْءٍ فَلاَ ، والدَّبْغُ هُوَ نَزْعُ الفَضَلاَتِ بِكُلِّحِرِّيفٍ ٢ وَلَوْ نَجِساً ، ولاَ يَكْفِي مِلْحٌ وتُرَابٌ وشَمْسٌ، ولاَ يَجِبُ اسْتِعْمَالُ مَاءِ في أَثْنَائِهِ لَٰكِنَّهُ بَعْدَ الدَّبْغِ كَثَوْبِ مُتَنَجِّسِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ، ولاَ يَطْهُرُ بِهِ جِلْدُ كَلْبِ وخِنْزِيرٍ، ولَوْ كانَ عَلَى ِ الجِلْدِ شَعْرٌ لَمْ يَطْهُرِ الشَّعْرُ بِالدَّبْغِ ، ويُعْفَى عَنْ قَليلهِ ، ومَا تَنَجَّسَ بِمُلاَقَاةِ شَيْءٍ مِنَ الكَلْبِ والخِنْزِيرِ لَمْ يَطْهُرْ إِلاَّ بِغَسْلِهِ إِ سَبْعاً إحْدَاهُنَّ بِتُرَابِ طَاهِرِ يَسْتَوْعِبُ الْمَحَلَّ، وَيَجِبُ مَزْجُهُ ِمَاءِ طَهُورِ، ويُنْدَبُ جَعْلُهُ في غَيْرِ الأَخِيرَةِ، ولاَ يَقُومُ غَيْرُ[،] التُّرَابِ مَقَامَهُ كَصَابُونِ وأُشْنَانِ، ولَو رَأَى هِرَّةً تَأْكُلُ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَاءِ دُونَ قُلَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ عَنْهُ نَجَّسَتُهُ ﴿ وإِنْ غَابَتْ زَمَناً يُمْكِنُ فِيهِ وُلُوغُهَا فِي قُلَّتَيْنِ ثُمَّ شَرِبَتْ مِنَ القَليل لَمْ تُنجِّسْهُ، ودُخَانُ النَّجَاسَةِ نَجسٌ، ويُعْفَى عَنْ يَسِيرهِ، فَإِنْ مُسِحَ كَثِيرُهُ عَنْ تَنُّورِ بِخِرْقَةٍ يَابِسَةٍ فَزَالَ طَهُرَ،

⁽١) قوله ونجسا الخ: أي كالدود المتولد من نحو الجيف؛ لأن للحياة أثراً ظاهرا في درء النجاسة.

⁽٢) الخريف: الذي يلدع اللسان بحرافته

أَوْ رَطْبَةٍ فَلاَ، فَإِنْ خُبِزَ عَلَيْهِ فَطَاهِرٌ وأَسْفَلُ الرَّغِيفِ نَجسٌ، ويَكْفِي فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ الَّلْبَنِ الرَّشُّ مَعَ غَلَبَةِ الماءِ، ولا يُشْتَرَطُ سَيلاً نُهُ، وبَوْلُ الصَّبيَّةِ وكَذَا الْخُنْثَى يُغْسَلُ كَالْكَبِيرَةِ، ومَا سِوَى ذُلْكَ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ كَفَى جَرْيُ المَاءِ عَلَيْهِ، وإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ وَجَبَ إِزَالَةُ طَعْم وإِنْ عَسُرَ، ولَوْنِ ورِيحٍ إِنْ سَهُلاَ، فَإِنْ عَسُرَ إِزَالَةُ الرِّيحَ وَحْدَهُ أَوِ الَّلَوْنِ وَحْدَهُ لَمْ يَضُرَّ بَقَاؤُهُ، وإِنْ اجْتَمَعَا ضَرًّا، ويُشْتَرَطُ وُرُودُ المَاءِ عَلَى المَحَلِّ لا العَصْرُ، ويُنْدَبُ بَعْدَ طَهَارَتِهِ غَسْلُهُ ثَانيَةً وثَالثَةً، وَيَكْفِي فِي أَرْض نَجسَةٍ بذَائبِ الْكَاثَرَةُ بِالمَاءِ، ولا يُشْتَرَطُ نُضُوبُهُ، ولَوْ ذَهَبَ أَثَرُ نَجَاسَةِ الأَرْضِ بشَمْسِ أَوْ نَارٍ أَوْ رِيحٍ لَمْ تَطْهُرْ حَتَّى تُغْسَلَ، وكُلُّ مَائِعٍ غَيْرِ المَاءِ كَخَلِّ ولَبَنِ إِذَا تَنَجَّسَ لا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً كَالسَّمْنِ الجَامِدِ أَلْقَى النَّجَاسَةَ ومَا حَوْلَهَا والبَاقِي طَاهِرٌ ، ومَا غَسَلَ بِهِ النَّجَاسَةَ إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ زَادَ وَزْنُهُ فَنَجسٌ وإلاَّ فَلاَ، فَإِنْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ فَمُطَهِّرٌ وإلاَّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ بَعْدَ الغَسْلِ بِهِ إِنْ كَانَ قَدْ حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ فَطَاهِرٌ ، وإلا قَنَجسٌ.

كِتَابِكَ لَمِكَ لَاهْ

إنَّمَا تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ، فَلاَ قَضَاءَ عَلَى مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ مَرَضٍ وكَافِرٍ أَصْلِيٍّ، وَيَقْضِي الْمُنَّدُّ، ويُؤْمَرُ الصَّبِيُّ الْمُنِيُّ بِهَا لِسَبْعٍ ويُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، ومَنْ نَشَأَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ وجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاَةِ أَوِ الزَّكَاةِ أَوِ الصَّوَمَ أَوِ الزِّنَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا الصَّوَمَ أَوِ الزِّنَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا الصَّوَمَ أَوِ الزِّنَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا الصَّوَمَ أَوِ الخَبِّ أَوْ تَحْرِيمِ الخَمْرِ أَوِ الزِّنَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا الصَّوَمَ عَلَى وُجُوبِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ، وكانَ مَعْلُوماً مِن الدِّينِ الضَّرُورَةِ، كَفَرَ وقُتِلَ بِكُفْرِهِ، ومَنْ تَرَكَ الصَّلاَةَ تَهَاوُناً مَعَ أَجْمِعَ عَلَى وُجُوبِها حَتَّى خَرَجَ وقْتُها وضَاقَ (١) وَقْتُ ضَرُورَتِها الْمَعْمَ وَيُعْسَلُ ويُصَلَّى عَلَيْهِ ويُدْفَنُ فِي الْمَعْمَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ ويُدُفَنُ فِي السَّفَرِ اللهَ الْمُعْرَبِ المُسْلِمِينَ، ولاَ يُعْذَرُ أَحَدُ فِي التَّأْخِيرِ إلا نَائِمًا أَوْ نَاسِياً مَقْ مَنْ أَخَرُ لاَّجُل الجَمْع فِي السَّفَر.

باب المواقيت

المَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ: الظُهْرُ وأُوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الزَّوَالِ؛

⁽١) قوله وضاق وقت ضرورتها: وهو الوقت الذي تجمع تلك الصلاة فيه.

والعَصْرُ وأَوَّلُهُ آخِرُ الظُّهْرِ وآخِرُهُ الغُرُوبُ، لٰكِنْ إِذَا صَارَ ظِلَّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ خَرَجَ وَقْتُ الإِخْتِيَارِ وبَقِيَ الجَوَازُ؛ والمَغْرِبُ وأَوَّلُهُ تكامُلُ الغُرُوبِ ثُمَّ يَمْتَدُّ بِقَدْرِ وُضُوءٍ وسَتْرِ عَوْرَةٍ وأَذَانٍ وإقَامَةٍ وخَمَس رَكَعَاتٍ مُتَوَسِّطَاتٍ، فَإِنْ أَخَّرَ الدُّخُولَ فِيها عَنْ هَذَا القَدْرِ عَصَى وهِيَ قَضَاءٌ، وإِنْ دَخَلَ الدُّخُولَ فِيها عَنْ هَذَا القَدْرِ عَصَى وهِيَ قَضَاءٌ، وإِنْ دَخَلَ فَلَهُ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّفْقِ الأَحْمَرِ؛ والعِشَاءُ وأُوَّلُهُ عَيْبُوبَةِ الشَّفْقِ الأَحْمَرِ؛ والعِشَاءُ وأُوَّلُهُ عَيْبُوبَةِ الشَّفْقِ الأَحْمَرِ وآخِرُهُ الفَجْرُ الصَّادِقُ، لَكِنْ إِذَا عَضَى ثُلُثُ النَّيْلِ خَرَجَ وقْتُ الإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الجَوازُ؛ والصَّبْحُ وأُوَّلُهُ الفَجْرُ الصَّادِقُ وآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ لَكَنْ والطَّيْرُ وَاقِيَ الجَوازُ؛ والصَّادِقُ وآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ لَكَنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وقْتُ الاخْتِيَارِ وبَقَى الجَوازُ؛ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وقْتُ الاخْتِيَارِ وبَقَى الجَوازُ؛ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وقْتُ الاخْتِيَارِ وبَقَى الجَوازُ.

والأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّي أَوَّلَ الوَقْتِ وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَغِلَ الْوَلْ وَلَا مَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وإقامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّي، ويُسْتَثْنَى الظُّهْرُ فَيُسَنُّ الإِبْرَادُ بِها فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بِبَلَدِ حَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ ولَيْسَ فِي طَرِيقِهِ كِنُّ يُظِلُّهُ فَيُونَ فُونَ رَكْعَةٍ والباقِي فَيُونَ فُونَ رَكْعَةٍ والباقِي فَيُونَ فُونَ رَكْعَةٍ والباقِي فَكُلُّها أَدَاءٌ ، لكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَصِيرَ لِلْحِيطَانِ ظِلَّ يُظِلُّهُ ، فَأَكْثَر والباقِي خَارِجَهُ فَكُلُّها قَضَاءٌ ، أَو رَكْعَةٌ فَأَكْثَر والباقِي خَارِجَهُ فَكُلُّها أَدَاءٌ ، لكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقِعَ فَي الْوَقْتِ حَتَّى يَقِعَ فَي الْوَقْتِ حَتَّى يَقِعَ خَارِجَهُ فَكُلُّها أَدَاءٌ ، لكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ فَي الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ خَلَى الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَقَدَّ بَعْضُها خَارِجَ الْوَقْتِ وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَلَا فُتِرَهُ ثِقَةً بَعْضُها خَارِجَ الْوَقْتِ وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَا أَوْرَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَا الْوَقْتِ فَلَا الْوَقْتِ فَالْوَقِي الْلَهُ الْمَا الْوَقْتِ فَا الْوَقْتِ الْمُ الْتَعْمِ لَا الْوَقْتِ فَا الْوَقْتِ فَا الْوَقْتِ الْمُؤْلِ الْوَقْتِ الْوَقْتِ الْمَاقِي الْمَاقِي فَلَا الْوَقْتِ الْمَاقِي فَا الْوَقْتِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَاقِي الْمَاقِي الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْ

عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَجَبَ قُبُولُهُ، أَوْ عَنْ اجْتِهادٍ فَلا، فَللأَعْمَى أُو البَصِير العاجز عَن الاجْتِهَادِ تَقْليدُهُ لا القادِر عَلَيْهِ ، ويَجُوزُ اعْتِهَادُ مُؤَذِّنِ ثِقَةٍ عارِفٍ ودِيكٍ مُجَرَّب، فَإِنْ فَقَدَ الأَعْمَى أُو البَصِيرُ مُخْبِراً اجْتَهَدَ بورْدٍ ونَحْوِهِ، وإن أَمْكَنَهُما اليَقِينُ بِالصَّبْرِ فَإِنْ تَحَيَّرَا صَبرَا حَتَّى يَظُنًّا، فَإِنْ صَلَّيَا بلا اجْتِهاد أُعادًا وإنْ أَصابًا ، وإنْ مَضَى مِنْ أَوَّل الوَقْتِ ما يُمْكِنُ فِينه الصَّلاةُ فَجُنَّ أَوْ حاضَتْ وَجَبَ القَضَاءُ، ومَتَى فاتَت المَكْتُوبَةُ بِعُذْرِ نُدِبَ الفَوْرُ فِي القَضاءِ ، وإنْ فاتَتْ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَجَبَ الفَوْرُ، والصَّوْمُ كالصَّلاَةِ، ويَحْرُمُ تراخِيهِ لرَمَضانَ القابل، ويُنْدَبُ تَرْتِيبُ الفَوائتِ وتَقْدِيمُها عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلاَّ أَنْ يَخْشَى فَواتَ الْحَاضِرَةِ فَيَجبُ تَقْدِيمُها، وإِنْ شَرَعَ فِي فَائْتَةِ ظَانّاً سَعَةَ الوَقْتِ فَبِانَ ضِيقُهُ وَجَبَ قَطْعُها وفَعَلَ الحَاضِرَةَ، ومَنْ عَلَيْهِ فَائتَةٌ فَوَجَد جَاعَةَ الحَاضِرَة قَائَمَةً نُدِبَ تَقْدِيمُ الفائِتَةِ مُنْفَرِداً ثُمَّ الحَاضِرَةِ، وَمَنْ نَسِيَ صَلاةً فَأَكْثَر مِنَ الْخَمْسِ ولَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ الْخَمْسُ ويَنْوِي بكُلِّ واحِدَةِ الفائتَة.

بابُ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ

هُمَا سُنَّتَان في المَكْتُوبَاتِ حَتَّى لِمُنْفَرِدٍ وجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشِّعَارُ، والأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الإِقَامَةِ وقِيلَ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشِّعَارُ، والأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الإِقَامَةِ وقِيلَ

عَكْسُهُ، فَإِنْ أَذَّنَ الْمُنْفَرِدُ فِي مَسْجِدٍ صُلِّيَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ لَمْ يَرْفَعْ صَوْتَهُ وَإِلاَّ رَفَعَ، وكَذَا الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ لا يَرْفَعُونَ صَوْتَهُمْ ويُسَنُّ لِجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الإِقَامَةُ دُونَ الأَذَان، ولا يُودِّنُ لِلْفَائِتَةِ فِي الجَدِيدِ ويُودِّذِّنُ لَهَا فِي القَدِيمِ الأَظْهَرِ، فَإِنْ فَاتَتُهُ صَلَوَاتٌ لَمْ يُودِّنِ لِمَا بَعْدَ الأُولَى، وفي الأُولَى الخِلاَفُ، ويُقِيمُ لِكُلِّ واحِدَةٍ؛

وأَلْفَاظُ الأَذَانِ والإِقَامَةِ مَعْرُوفَةٌ ويَجِبُ تَرْتِيبُهُمَا ، فَإِنْ سَكَتَ أَوْ تَكلَّمَ فِي أَثْنَائِهِ طَويلاً بَطَلَ أَذَانُهُ فَيَسْتَأْنَفُهُ، وإنْ قَصُرَ فَلاَ ، وأَقَلُ مَا يَجِبُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ إِنْ أَذَّنَ وأَقَامَ لنَفْسِهِ، فَإِنْ أَذَّنَ وأَقَامَ لِجَمَاعَةِ وَجَبَ إِسْمَاعُ وَاحِدِ جَمِيعُهُمَا ، ولا يَصِحُّ الأَّذَانُ قَبْلَ الوَقْتِ إِلاَّ الصُّبْحَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَذِّنَ لَهَا بَعْدَ نصْفِ الَّلَيْلِ؛ ويُنْدَبُ الطَّهَارَةُ والْقيَامُ واسْتِقْبَالُ الْقبْلَةِ والإلْتِفَاتُ فِي الْحَيْعَلَتَيْنَ فِي الْأُولَى يَمِيناً وفي الثَّانِيَةِ شِمَالاً فَيَلْوِي عُنُقَهُ ولا يُحَوِّلُ صَدْرَهُ وقَدَمَيْهِ، ويُكْرَهُ للْمُحْدِثِ، وكَرَاهَةُ الجُنْبِ أَشَدُّ، وفي الإِقَامَةِ أَغْلَظُ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى مَوْضِعٍ عالٍ وبِقُرْبِ المَسْجِدِ، ويَجْعلَ أُصْبُعَيْهِ في صِاخَيْهِ ويُرَثِّلَ الأَذَانَ ويُدْرجَ (١) الإِقَامَة ، ويُشْتَرَطُ كَوْنُ المُؤَذِّن مُسْلمًا عاقلاً مُمَيِّزاً ذَكَراً إِنْ أَذَّنَ لِلرَّجال، ونُدِبَ كَوْنُهُ حُرّاً عَدْلاً صَيِّتاً حَسَنَ الصَّوْتِ

⁽١) درجت الإمامة إذا أرسلها أه. المصاح

مِنْ أَقَارِب مُوَّذِّنِي النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُكْرَهُ لِلْأَعْمَى إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ، ويُنْدَبُ لِسَامِعِهِ وَلَوْ جُنُباً وَحَائِضاً أَوْ فِي قِرَاءَةٍ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلَمَةٍ وفِي الْخَيْعَلَتَيْنِ: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ، وفِي الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ: صَدَقْتَ وبَرِرْتَ، وفِي كَلَمَتَي الإِقَامَةِ: أَقَامَها الله وأَدَامَها مَا دَامَتِ السَّمُواتُ والأَرْضُ وجَعَلَنِي مِنْ صالِحِي النَّوْمِ: فَإِنْ كَانَ مُجَامِعاً أَوْ عَلَى الْخَلاءِ أَوْ مُصلِّياً أَجَابَ أَهْلِها، فَإِنْ كَانَ مُجَامِعاً أَوْ عَلَى الْخَلاءِ أَوْ مُصلِّياً أَجَابَ بَعْدَ فَرَاغِهِ الصَّلاةُ عَلَى النَّيِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَقُولُ: (اللّهُمَّ رَبَّ هٰذِهِ الصَّلاةُ عَلَى النَّيِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ثُمَّ يَقُولُ: (اللّهُمَّ رَبَّ هٰذِهِ الصَّلاةُ النَّيِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ثُمَّ يَقُولُ: (اللّهُمَّ رَبَّ هٰذِهِ الصَّلاةُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ والصَّلاةِ القائمةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ والفَضِيلَةَ والصَّلاةِ القائمةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ والفَضِيلَةَ والدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ وابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ).

بابُ طهارة الْبدَنِ والثّوْبِ ومَوْضِعِ الصَّلاةِ ومَا وطهارة البدن والمَلْبُوسِ وإنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ومَا يَمسُّهُا ومَوْضِعِ الصَّلاةِ شَرْطٌ لصِحَّةِ الصَّلاةِ، ولَوْ قَبَضَ طَرَفَ حَبْلٍ أَوْ رَبَطَهُ مَعَهُ وطَرَفُهُ الآخَرُ مُتَّصِلٌ بِنَجِسٍ لَمْ تَصحَّ صَلاَتُهُ، ولَوْ تَنجَّسَ بَعْضُ بِساطٍ فَصلَّى عَلَى مَوْضِعِ طَاهِرٍ مِنْهُ وتَحَرَّكَ الباقِي بِحَرَكَتِهِ، أَوْ علَى سَرِير قَوَائِمُهُ طَاهِرٍ مِنْهُ وتَحَرَّكَ الباقِي بِحَرَكَتِهِ، أَوْ علَى سَرِير قَوَائِمُهُ عَلَى نَجِسٍ وَيَتَحَرَّكُ الباقِي بِحَرَكَتِهِ مَحَّتْ صَلاتُهُ، والنَّجَاسَةُ عَلَى نَجِسٍ وَيَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ صَحَّتْ صَلاتُهُ، والنَّجَاسَةُ عَلَى نَجِسٍ وَيَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ صَحَّتْ صَلاتُهُ، والنَّجَاسَةُ عَلَى نَجِسٍ وَيَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ مَحَتَّ

غَيْرُ الدَّم إِنْ لَمْ يُدْرِكُهَا طَرْفٌ يُعْفَى عَنْهَا ، وإِنْ أَدْرَكَها لَمْ يُعْفَ عنْها، إلاَّ عَنْ دَم بَرَاغِيثَ وقَمْلِ وغَيْرِهِمَا مِمَّا لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ فَيُعْفَى عَنْ قَلْيَلُهِ وَكَثِيرِهِ وَإِنِ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ، وأُمَّا الدَّمُ والقَيْحُ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَجِنَبِيٍّ عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ، وإِنْ كَانَ مِنَ الْمُصَلِّي عُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، سَواءٌ خَرَجَ مِنْ بَثْرَةِ عَصَرَها أَوْ مِنْ دُمَّلِ أَوْ قَرْحٍ أَوْ فَصْدٍ أَوْ حِجامَةٍ أَوْ غَيْرِها، وأمَّا مَاءُ القُرُوحِ والنَّفاطاتِ إِنْ كَانَ لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيَهُ أُنَّهُ وَنُجِسٌ، وإلاَّ فَلا، ولَوْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ جَهِلَهَا أَوْ نَسِيَها ثُمَّ رَآها بَعْدَ فَرَاغِهِ أَعادَها، أَوْ فِيها بَطَلَتْ، ولَوْ أَصابَهُ طِينُ الشَّوَارِعِ فَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَجاسَتَهُ فَهُوَ طاهِرٌ، وإِنْ تَحَقَّقَهَا عُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ عُرْفاً ، وهُوَ ما يَتَعَذَّرُ الاِحْتِرَازُ مِنْهُ، ويَخْتَلَفُ بِالْوَقْتِ كَأَنْ كَانَ أَيَّامَ الأَمْطَارِ، وبمَوْضِعِهِ مِنَ البَدَن والثَّوْب، ولا يُعْفَى عَنْ كَثِيرِهِ، ومَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ بِبَدَنهِ أَوْ حُبِسَ في مَوْضِع نَجِس صَلَّى وأَعادَ ، ويَنْحَنِي لِسُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زادَ أَصَابَها، ويَحْرُمُ وَضْعُ الجَبْهَةِ عَلَيْهَا ، ولَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عُرْيَاناً بِلا إِعادَةٍ، ولَوْ لَمْ يَجدْ إلاَّ حَريراً صَلَّى فِيهِ، وإنْ خَفِيتِ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبِ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ ولا يَجْتُهدُ ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ بِمَوْضِعِهِا اعْتَمَدَهُ ، وإنْ اشْتَبَهَ طاهِرٌ بمُتَنَجِّسِ اجْتَهَدَ ، وإِنْ أَمْكَنَ طَاهِرٌ بِيَقِينِ أَوْ غَسَلَ أَحَدَهُمَا فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى

عُرْيَاناً وأَعادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ، فَإِنْ أَمْكَنَ وَجَبَ، وَإِذَا غَسَلَ ما ظَنهُ نَجِساً صَلَّى فِيهِا مَعاً، أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرِداً، وَلَوْ صَلَّى بِلا اَجْتِهادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصِحَّ، ولَوْ خَفِيتِ وَلَوْ صَلَّى بِلا اَجْتِهادٍ، أَو فِي أَرْضِ النَّجَاسَةُ فِي فَلاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ بِلا اَجْتِهادٍ، أَو فِي أَرْضِ صَغِيرَةٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَجَبَ غَسْلُ الكُلِّ وَلَو اشْتَبَهَ بَيْتَانِ اجْتَهَدَ وَلاَ تَصِحُّ فِي مَقْبرَةٍ عَلَم نَبْشَها واخْتِلاطَها بِصَديدِ اجْتَهَدَ وَلاَ تَصِحُ فِي مَقْبرَةٍ عَلَم نَبْشَها واخْتِلاطَها بِصَديدِ الْمُوتَى، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبْشَها كَرِهَتْ وصَحَّ، وتُكْرَهُ فِي حَمَّامِ المَوْتِي وَمَسْلَخَةٍ وقارِعةِ الطَّريقِ (١) ومَزْبَلَةٍ ومَجْزَرَةٍ وكَنيسَةً ومَوْضِع مَكْس وخَمْرٍ وظَهْرِ الكَعْبَةِ (٢) وإلى قَبْرٍ مُتَوَجِّها وأَنْ لَمْ مَرَاحٍ غَنَمٍ، وتَحْرُمُ فِي ثَوْبٍ وأَرْضِ مَغْصُوبَيْنِ، وتَصِحُ بِلا ثَوابِ.

باب ستر الْعَوْرَةِ

هُوَ واجِبٌ بِالإِجْمَاعِ (٤) حَتَّى في الْخَلُواتِ (٥) إلاَّ

(١) قوله (وقارعة الطريق): وهي أعلاه، وقيل صدره، وقيل: النازل منه. قال في المجموع: وكله متقارب اهـ والمراد نفس الطريق.

(٢) قوله (وظهر الكعبة:) أي سطحها لورود النهي عنه في حديث، لكن سنده ليس بقوى، وقد حمله بعضهم على ما إذا اعتلى ظهرها وليس ثم شاخص من جزئها قدر ثلثي ذراع، وحينئذ فيكون نهى تحريم لأنها لا تصح في هذه الحالة.

(٣) قوله (وأعطان الإبل): المراد بها المواضع التي تقرب من مواضع شربها تنحى إليها الشاربة ليشرب غيرها.

(٤) قوله (بالإجماع): هذا شرح وهو في غالب النسخ ساقط.

(٥) في نسخة: الخلوة.

لَحَاجَةِ، وَهُوَ شَرْطُ لَصِحَّةِ الصِّلاةِ، فإنْ رَأَى في ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلاةِ خَرْقاً فَكَرُّونَيةِ النَّجَاسَةِ ، وعَوْرَةُ الرَّجُل والأَمَةِ (١) مَا بَيْنَ السُرَّةِ والرُّكْبَةِ وعَوْرَةُ الْحُرَّةِ كُلُّ بَدَنها إلاَّ الْوَجْهَ والكَفَّيْن (٢) ، وشَر ْطُ السَّاتِر أَنْ يَمْنَعَ لَوْنَ البَشَرةِ فَلا يَكْفِي زُجاجٌ ومَاءٌ صَافٍ، وَيَكْفِي التَّطْبِينُ ولَوْ مَعَ وُجُودِ الثَّوْب، وَيَجِبُ عِنْدَ فَقْدِهِ، وأَنْ يَشْمَلَ المَسْتُورَ لُبْساً ، فَلَوْ صَلَّى في خَيْمَةٍ ضَيِّقَةٍ عُرْيَاناً لَمْ تَصِحَّ ويُشْتَرَطُ السَّتْرُ مِنَ الأَعْلَى والْجَوانب لا الأَسْفَل، فلَوْ صَلَّى مُرْتَفِعاً بِحَيْثُ تُرَى عَوْرَتُهُ مِنْ أَسْفَلَ أُو كَانَ فِي سُتْرَتِهِ خَرْقٌ فَسَتَرَهُ بِيَدِهِ جَازَ، ويُنْدَبُ لِأُمَرَأُةِ خِارٌ وقَمِيصٌ ومِلْحَفَةٌ غَليظةٌ وتَجافِيها، ولرَجُل أَحْسَنُ ثِيابِهِ ، وَيَتَقَمَّصُ وَيَتَعَمَّمُ ، فَإِن اقْتَصَرَ فَثَوْبَان قَمِيصٌ مَعَهُ (٣) رداء ، أَوْ إِزارٌ أَوْ سَراوِيلُ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَتْرِ العَوْرَةِ جَازَ، لَكِنْ يُنْدَبُ لَهُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ ولَوْ حَبْلاً ، فَإِنْ فَقَدَ ثَوْباً وأَمْكَنَ سَتْرُ بَعْض العَوْرَةِ وجَبَ ،

⁽١) قوله (والأمة): أي ولو مدبرة وأم ولد ومكاتبة ومبعضة ومعلقة العتق.

⁽٢) قوله (إلا الوجه واكفين): أي ظهرا وبطنا إلى الكوعين، لقوله تعالى ﴿ ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ﴾ وهو مفسر بالوجه واليدين.

⁽٣) قوله رداء أو إزار: الرداء ما يرتدي به مما يستر أعلى البدن وهو مذكر ولا يجوز تأنيثه وإلازار ما يستر ما بين السرة والركبة كفوطة الحام ومثله المئزر اه. ومنها أنه لو وجد سترة تباع أو تؤجر وقدر على البذل لزمه الشراء أو الاستئجار ولو تركه لم تصح صلاته.

وَيَسْتُرُ السَّوْأَتَينِ حَتْماً، فَإِنْ أَمْكَنَ أَحَدُهُما فَقَطْ تَعَيَّنَ القُبُلُ، فَإِنْ فَقَدَها بِالْكُلِيَّةِ صَلَّى عُرْيَانا بِلا إعادَة، فَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي الصَّلاةِ وهِيَ بِقُرْبِهِ سَتَرَ وَبَنَى إِنْ لَمْ يَعْدِلْ عَنِ السَّتْرَةَ فِي الصَّلاةِ وهِيَ بِقُرْبِهِ سَتَرَ وَبَنَى إِنْ لَمْ يَعْدِلْ عَنِ السَّتْرَةَ فِي الصَّلاةِ وهِيَ بِقُرْبِهِ سَتَرَ وَاسْتَأْنَفَ، وتُنْدَبُ الجَمَاعَةُ لِلعُرَاةِ، القِبْلَةِ، أَو بَعِيدة سَتَرَ واسْتَأْنَفَ، وتُنْدَبُ الجَمَاعَةُ لِلعُرَاةِ، ويَقِفُ إِمامُهُم وسَطَهُمْ، وإِنْ أَعِيرَ ثَوْباً لَزِمَهُ القَبُولُ فَانْ لَمْ ويقبَلُ وصلَى عُرْيَاناً لَمْ تَصِحَ، وإِنْ وهَبَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ القَبُولُ فَانْ لَمْ يَقْبَلُ وصلَى عُرْيَاناً لَمْ تَصِحَ، وإِنْ وهَبَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ القَبُولُ، وَسَبَقَ فِي التَّيْمُ مَسائِلُ فَيَعُودُ مِثْلُها هَهُنَا.

بابُ ٱسْتِقْبَالِ الْقَبْلَةِ

وهُوَ شَرْطُ لِصِحَّةِ الصَّلاةِ، إلاَّ فِي شِدَّةِ الخَوْفِ، ونَفْل السَّفَرِ، فَلِلْمُسافِرِ التَّنَفُّلُ راكِباً ومَاشِياً وإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ، فَإِنْ كَانَ رَاكِباً وأَمْكَنَ اسْتِقْبَالُهُ وإِثْمَامُ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ فِي كَانَ رَاكِباً وأَمْكَنَ اسْتِقْبَالُهُ وإِثْمامُ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ فِي مَحْمِلِ أَو سَفِينَةٍ لَزِمَهُ، وإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ لَزِمَهُ الْإَسْتِقْبَالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ فَقَطْ إِنْ سَهُلَ بِأَنْ كَانَتْ واقِفَةً وأَمْكَنَ انْحِرَافُهُ أَو لَتَحْرِيفُها، أَو سَائِرَةً سَهْلَةً وزِمَامُهَا بِيدِهِ، وإِنْ شَقَّ بِأَنْ كَانَتْ عَسِرَةً أَو مَقْطُورَةً فَلا ويُومِئ إلى مَقْصِدِهِ بِرُكُوعِهِ وسُجُودِهِ، عَسِرَةً أَو مَقْطُورَةً فَلا ويُومِئ إلى مَقْصِدِهِ بِرُكُوعِهِ وسُجُودِهِ، ويَجبُ كَوْنُهُ أَخْفَضَ، ولا يَجبُ غايَةُ وسُعِهِ، ولا وَضْعُ الجَبْهَةِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَلَوْ تَكَلَّفَهُ جازَ، والمَاشِي يَرْكَعُ ويَسْجُدُ ويَسْجُدُ عَلَى الأَرْضِ ويَمْشِي فِي الباقِي، ويُشْتَرَطُ الإَسْتِقْبَالُ فِي عَلَى الأَرْضِ ويَمْشِي فِي الباقِي، ويُشْتَرَطُ الإَسْتِقْبَالُ فِي الإحْرامِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ فَقَطْ، ويُشْتَرَطُ دَوامُ سَفَرِهِ الإِحْرامِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ فَقَطْ، ويُشْتَرَطُ دَوامُ سَفَرِهِ الإِحْرامِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ فَقَطْ، ويُشْتَرَطُ دَوامُ سَفَرِهِ مَنْ الإحْرامِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ فَقَطْ، ويُشْتَرَطُ دَوامُ سَفَرِهِ

ولُزُومُ جِهَةِ مَقْصِدِهِ، إلاَّ إلَى القَبْلَةِ، فَإِنْ بَلَغ في أَثْنائها مَنْزِلَهُ أَو مَقْصِدَهُ أَو بَلَداً أَو نَوَى الإِقَامَةَ بِهِ وَجَبَ إِتْمَامُها برُكُوع وسُجُودٍ واسْتِقْبَالِ عَلَى الأَرْضِ أَوْ دابَّةٍ واقِفَةٍ ومَنْ حَضَرَ الكَعْبَةَ لَزِمَهُ اسْتِقْبالُ عَيْنِها ، فَلَوِ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ أَوْ خَرَجَ بَعْضُ بَدَنِهِ عَنْهَا لَمْ تَصِحَّ إِلاَّ أَنْ يُتَدَّ صَفٌّ بَعِيدٌ في آخِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ ولَوْ قَرُبُوا لَخَرَجَ بَعْضُهُمْ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْكُلِّ ، ومَنْ صَلَّى داخِلَ الكَعْبَةِ واسْتَقْبَلَ جدَارَهَا أو بَابَها المَرْدُودَ أو المَفْتُوحَ وعَتَبَتُهُ ثُلُثًا ذِراعٍ تَقْرِيبًا صَحَّ، وإلا فَلا ، وإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَعْبَةِ حَائِلٌ خِلْقِيٌّ أُو طارى الله على على الما الما الله على ال العَيَانِ صَلَّى إِلَيْهِ أَبَداً ومَنْ غابَ عَنْها فَأَخْبَرَهُ بها مَقْبُولُ الرِّوايَةِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَجَبَ قَبُولُهُ، وكَذَا يَجِبُ اعْتِبادُ مِحْرَابِ بِبَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ يَكْثُرُ طَارِقُهَا وكُلُّ مَكَانِ صَلَّى إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وَضُبِطَ مَوْقَفَهُ مُتَعَيِّنٌ ولا يُحْتَهِدُ فِيهِ لا بِتَيامُنِ ولا بِتَياسُرِ، ويَجْتَهِدُ بِهِما في غَيْرِهِ مِنَ المَحَارِيبِ، وإنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ مُشَاهَدَةِ اجْتَهَدَ بِالدَّلائِلِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفُها أُو كَانَ أَعْمَى قَلَّدَ، وإِنْ تَيَقَّنَ الخَطأَ بَعْدَ الصَّلاةِ بالإِجْتِهَادِ أعادَ، ويُنْدَبُ للْمُصَلِّي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ تُلْتَا(١) ذِراعِ أَوْ يَبْسُط مُصَلَّى، فَإِنْ (١) أي يكون ارتفاعها مقداره ثلثا ذراع... الخ.

عَجَزَ خَطَّ خَطًّ عَلَى ثَلاَثَةِ أَذْرُعٍ فَيَحْرُمُ الْرُورُ حِينَئِذٍ وَيُنْدَبُ دَفْعُ الْمَارِّ بِالأَسْهَلِ ويَزِيدُ قَدْرَ الْحَاجَةِ كالصَّائِلِ، ويُزيدُ قَدْرَ الْحَاجَةِ كالصَّائِلِ، فإنْ ماتَ فَهَدَرٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُتْرَةٌ أَو تَبَاعَدَ عَنْهَا كُرِهَ الْمُرُورُ ولَيْسَ لَهُ الدَّفْعُ، ولَوْ وَجَدَ في صَفِّ فُرْجَةً فَلَهُ المُرُورُ ليَسْتُرَها.

باب صفة الصلاة

يُنْدَبُ أَنْ يَقُومَ لَهَا بَعْدَ فَراغِ الإِقامَةِ، ويُنْدَبُ الصَّفُ الْأُوَّلُ وَسَوْيةُ الصَّفُوفِ، ولِلإِمامِ آكَدُ(١)، وإِثْمَامُ الصَّفَّ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، وجِهةُ يَمِينِ الإِمامِ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَنْوِي الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، وجِهةُ يَمِينِ الإِمامِ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَنْوِي بِقَلْبِهِ (٢)، فَإِنْ كَانَ فَرِيضَةً وَجَبَ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلاةِ وكوْنِها فَرْضاً وتَعْيِينها ظُهْراً أَو عَصْراً أَو جَمُعَةً، ويَجِبُ قَرْنُ ذَلِكَ بِالتَّكْبِيرِ فَيُحْضِرُهُ فِي ذِهْنِهِ حَتْماً وَيَتَلَفَّظُ بِهِ نَدْباً، ويَقْصِدُهُ مُقَارِناً لأَوَّلِ التَّكْبِيرِ، ويَسْتَصْحِبُهُ حَتَّى يُفْرِغَهُ، ولا يَجِبُ مُقَارِناً لأَوَّلِ التَكْبِيرِ، ويَسْتَصْحِبُهُ حَتَّى يُفْرِغَهُ، ولا يَجِبُ التَّعْرُضُ لِعَدَدِ الرَّكَعاتِ ولا الإضافَةِ إلَى اللهِ تعالَى ولا الأَداءِ أَو القَضَاءِ، بَلْ يُنْدَبُ ذلكَ، وإنْ كانَتْ نافِلةً مُوَقَّتَةً الطَّهْرِ وغَيْرِ وَجَبَ التَّعْيِينُ كَعِيدٍ وكُسُوفِ وإحْرَامٍ وسُنَّةِ الطَّهْرِ وغَيْرِ وَكُسُوفِ وإحْرَامٍ وسُنَّةِ الطَّهْرِ وغَيْرِ وَكُسُوفِ وإحْرَامٍ وسُنَّةِ الطَّهْرِ وغَيْرِ وَلَا كَانَتْ نَافِلةً مُطْلَقَةً أَجْزَأَهُ نِيَّةُ الصَّلاةِ، ولَوْ شَكَّ ذَلِكَ وإنْ كانَتْ نَافِلة مُطْلَقَةً أَجْزَأَهُ نِيَّةُ الصَّلاةِ، ولَوْ شَكَ

⁽١) بأن يأمر المأمومين بتسوية الصفوف.

⁽٢) لأن حقيقتها القصد فلا يكفي اللفظ مع غفلة القلب بالإجماع.

بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِيَّةِ أَوْ فِي شَرْطِها فَيُمْسِك، فَإِنْ ذَكَرَها قَبْلَ فِعْلِ رُكْنِ وقَصُرَ الفَصْلُ لَمْ تَبْطُلْ، وإِنْ طَالَ أَوْ بَعْدَ رُكْنِ قَوْلِيُّ أَو فِعْلِيٍّ بَطَلَتْ، ولَوْ قَطَعَ النِّيَّةَ أَوْ عَزَمَ عَلَى وَطْعِها أَوْ شَكَّ هَلْ قَطَعَها أَوْ نَوَى فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى قَطَعَها قَوْ نَوَى فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى قَطَعَها فِي الثَّانِيَةِ أَوْ عَلَّى الخُرُوجَ بِمَا يُوجَدُ فِي الصَّلاةِ يَقِيناً فِي الثَّانِيةِ أَوْ عَلَى الخُرُوجَ بِمَا يُوجَدُ فِي الصَّلاةِ يَقِيناً أَوْتَوَهُم إِللَّهُ إِلَيْ الظَّهْرِ فَي النَّالِةِ اللَّهُ الزَّوالِ عَالِم لَمْ تَنْعَقَدْ أَوْ جَاهِلاً انْعَقَدَتْ نَفْلاً.

ولَفْظُ التَّكْبِيرِ مُتَعَيِّنٌ بِالعَربِيَّةِ وهُوَ اللهُ أَكْبُرُ أَو اللهُ الْكُبُرُ ، ولَوْ أَسْقَطَ حَرْفاً مِنْهُ أَو سَكَتَ بَيْنَ كَلَمَتيهِ أَوْ زَادَ اللَّكْبَرُ ، ولَوْ أَسْقَطَ حَرْفاً مِنْهُ أَو سَكَتَ بَيْنَ كَلَمَتيهِ أَوْ زَادَ بَيْنَهُمَا واواً أَوْ بَيْنَ الباءِ والرَّاءِ أَلْفاً لَمْ تَنْعَقِدْ ، فَإِنْ عَجَزَ لِخَرَسِ ونَحْوِهِ وجَبَ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وشَفَتَيْهِ طَاقَتَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ العَربِيَّةَ كَبَّرَ بِأِيِّ لُغَةٍ شَاء ، وعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ إِنْ يَعْرِف العَربِيَّةَ كَبَّرَ بِأِيِّ لُغَةٍ شَاء ، وعَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ إِنْ أَمْكَلَ مَعَ القُدْرَةِ وضاقَ الْوَقْتُ تَرْجَمَ وأَعادَ الصَّلاةَ ، وأَقَلُ التَّكْبِيرِ والقراءةِ وسائِرِ الأَذْكارِ أَنْ يُسمِعَ الصَّلاةَ ، وأَقَلُ التَّكْبِيرِ والقراءةِ وسائِرِ الأَذْكارِ أَنْ يُسمِعَ الصَّلاةَ ، وأَقَلُ التَّكْبِيرِ والقراءةِ وسائِرِ الأَذْكارِ أَنْ يُسمِع نَفْسَهُ إِذَا كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ بِلا عارِض ، ويَجْهَرُ الإمامُ لَقْشَهُ إِذَا كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ بِلا عارِض ، ويَجْهَرُ الإمامُ التَّكْبِيرِاتِ كَلِّها ، ويُشْتَرَطُ أَنْ يُكَبِّرُ قائِما فِي الفَرْض ، فَإِنْ يَوْنَ عَلْهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهُ حَرْفٌ فِي غَيْرِ القِيَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ فَوْضاً وتَنْعَقِدُ نَفْلا وقَعَ مِنْهُ حَرْفٌ فِي غَيْرِ القِيَامِ لَمْ تَنْعَقِدْ فَوْضاً وتَنْعَقِدُ فَوْ اللهِ حَدْوَ عَالِمِهِ ، ويُنْدَبُ رَفْعُ يَدَيْهِ حَدْوَ عَالِمِهِ مَعَ التَّكْبِيرِ ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْداً أَوْ مَنْكَبَيْهِ مُفَرَّقَةَ الأَصَابِعِ مَعَ التَكْبِيرِ ، فَإِنْ تَرَكَهُ عَمْداً أَوْ

سَهُواً أَتَى بِهِ فِي أَثْنَاءِ التَّكْبِيرِ لا بَعْدَهُ وتَكُونُ كَفَّاهُ إلى القَبْلَةِ مَكْشُوفَتَيْنِ، ويَحُطُّهُما بَعْدَ التَّكْبِيرِ إِلَى تَحْتِ صَدْرِهِ وفَوْقَ سُرَّتِهِ، وَيَقْبِض كُوعَهُ الأَيْسَرَ بكَفِّهِ الأَيْمَن، ويَنْظُرُ إِلَى مَوْضِع سُجُودِهِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ دُعَاءَ الْإَسْتِفْتاح وهُوَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ، ويُندَبُ ذَلكَ لِكُلِّ مُصلِّ (١) مُفْتَرِضٍ ومتَنَقَلِ وِقاعِدٍ وصَبِيٍّ وامْرَأَةٍ ومُسافِرٍ، لا في جَنازَةٍ، ولَوْ ثَرَكَهُ عَمْداً أَوْ سَهُواً وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ، ولَوْ أُحْرَمَ فَأَمَّنَ الإِمَامُ عَقبَهُ أَمَّنَ مَعَهُ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ، ولَوْ أَحْرَمَ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ قعودِهِ اسْتَفْتحَ، وإنْ قَعَدَ فَسَلَّمَ فَقامَ فَلاً، ولَوْ أَدْرَكَ الإمامَ قائماً وعَلَمَ إمْكانَهُ مَعَ التَّعَوُّذِ والفاتِحةِ أُتَّى بِهِ ، فَإِنْ شَكَّ لَمْ يَسْتَفْتِحَ ولَمْ يَتَعَوَّذْ بَلْ يَشْرَعُ فِي الفاتِحةِ فَإِنْ رَكَعَ الإِمامُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّها رَكَعَ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ اسْتَفْتَحَ ولا تَعَوَّذَ، وإلاَّ قَرَأً بِقَدْرِ ما اشْتَغَلَ بِهِ، فَإِنْ رَكَعَ ولَمْ يَقْرَأُ بِقَدْرِهِ بَطَلَتْ صَلاتُهُ ، وإنْ قَرَأً حَيْثُ قُلْنَا يَرْكُعُ فَتَخَلَّفَ بلا عُذْرِ فَإِنْ رَفَعَ الإِمامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَاتَتْهُ الرَّكْعَةُ، ويُنْدَبُ بَعْدَهُ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ ، ويَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ ركْعَةٍ ، وفي الأُولَى آكَدُ، سَواءُ الإِمامُ وَالمَأْمُومُ والْمُنْفَرِدُ والمُفْتَرِضُ والْمُتَنَقِّلُ حَتَّى الجَنازَةِ، ويُسِرُّ بِهِ فِي السِّرِّيَةِ والجَهْرِيَةِ؛ ثُمَّ

⁽١) وهو تلقينه الآية عند التوقف فيها.

يَقْرَأُ الفاتِحَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةِ سَواءُ الإمامُ والمَأْمُومُ والمُنْفَرِدُ، والبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْهَا ومِنْ كُلِّ سُورَةِ غَيْر بَرَاءَةَ، ويَجِبُ تَرْتِيبُها وتَوَاليها، فَإِنْ سَكَتَ فِيها عَمْداً وطالَ أَوْ قَصُرَ وقَصَدَ قَطْعِ القراءَةِ أَوْ خَلَّلَهَا بذكْرِ أَوْ قِراءَةٍ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلاةِ انْقَطَعَتْ قراءَتُهُ ويَسْتَأْنَفُهَا ، وإِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلاةِ كَتَأْمِينهِ لتَأْمِين إمامه أوْ فَتْحِهِ(١) عَلَيْهِ إذا غَلطَ أَوْ سُجُودِهِ لتلاوَتِهِ ونَحْوَها أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَّرَ ناسِياً لَمْ تَنْقَطِعْ ولَوْ تَرَكَ مِنْها حَرْفاً أَوْ تَشْدِيدَةً أُو أَبْدَلَ حَرْفاً بِحَرْفِ لَمْ تَصِحَّ، وإذا قَالَ: ولا الضَّالِّينَ قال: آمِينَ سِرًّا في السِّرِّيَةِ وجهْراً في الجَهْريَّةِ، ويُؤمِّنُ الْمَأْمُومُ جَهْراً مُقَارِناً لتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الجَهْرِيَّةِ، ويُؤمِّنُ ثَانياً لِفَراغ فاتِحَتِهِ، ثُمَّ يُنْدَبُ لإمام ومُنْفَرِدٍ في الرَّكْعَةِ الأوْلَى والثَّانيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الفاتِحَةِ قراءَةُ سُورَةٍ كامِلَةٍ، ويُنْدَبُ لِصُبْحِ وظُهْرِ طِوالُ المُفَصَّلِ، وعَصْرِ وعِشاءِ أَوْساطُهُ، ومَغْرِبٍ قِصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطِوالِهِ وأَوْسَاطِهِ مَأْمُومُونَ مَحْصورُونَ وإلاَّ خَفَّفَ، ولصُّبْحِ الجُمُّعَةِ (أَلَم، تَنْزيل) و (هَلْ أَتَى) وَلسُنَّهِ المغْرِبِ وَلسُنَّةِ الصُّبْحِ ورَكْعَتَى الطُّوافِ والإَسْتِخارَةِ (قُل يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ) و (الإِخْلاَصُ)، ويُنْدَبُ

⁽١) سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً

التَّرْتِيلُ والتَّدَبُّرُ، وتُكْرَهُ السُّورَةُ لِمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِراءَةَ الإِمامِ، فَإِنْ كَانَتْ سِرِّيَّةً أَو جَهْرِيَّةً ولَمْ يَسْمَعْ لِبُعْدٍ أَوْ صَمَمٍ نُدِبَتْ لَهُ أَيْضاً، وكذا لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِراءَةَ الإِمامِ ولَمْ يَسْمَعُ قِراءَةَ الإِمامِ ولَمْ يَفْهَمْ عَلَى الثَّانِيَةِ، ولَوْ فاتَ يَفْهَمْ عَلَى الثَّانِيَةِ، ولَوْ فاتَ السُّورَةُ فِيها السُّورَةُ فِيها السُّورَةُ فِيها السُّورَةُ فِيها السُّورَةُ فِيها سَرِّاً.

ويَجْهَرُ الإِمامُ والمُنْفَرد في الصُّبْحِ والجُمْعَةِ والعِيدَيْنِ والإستِسْقاء وخُسُوفِ القَمَر والتَّراوِيح، والأُولَيَيْنِ مِنَ المَغْرِبِ والعِشاءِ وَيُسِرُّ في البَاقِي، فَإِنْ قَضَى فَائِتَهَ الَّلَيْلِ والنَّهَارِ لَيْلاً جَهَرَ أَوْ فَائتَةَ النَّهَارِ والَّيْلِ نَهَاراً أَسَرَّ، إلا الصُّبْحَ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِقَضَائِهَا مُطْلَقاً ومَنْ لا يُحْسِنُ الفَاتِحَةَ لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ، وإلاَّ فَقرَاءَتُها مِنْ مُصْحَفِ ، فَإِنْ عَجَزَ لعَدَم ذُلكَ أَوْ لَمْ يَجِدْ مُعَلِّماً أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ حُرِمَتْ بِالْعَجَمِيَّةِ، فَإِنْ أَحْسَنَ غَيْرَهَا لَزِمَهُ سَبْعُ آيَاتٍ لا يَنْقُصُ حُرُوفَهَا عَنْ حُرُوفِ الفاتِحَةِ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ قُرْآناً لَزِمَهُ سَبْعَةُ أَذْكارٍ بِعَدَدِ حُرُوفِهَا ، فَإِنْ أَحْسَنَ بَعْضَ الفَاتِحَةِ قَرَأُهُ وأَتَى بَدَلَهُ مِنْ قُرْآنِ أَوْ ذِكْرِ ، فإنْ حَفِظَ الأُوَّلَ قَرَأَهُ ثُمَّ أَتَى بالْبَدَل ، أُو الآخرَ أَتَى بِالْبَدَل ثُمَّ قَرَأُهُ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئاً وَقَفَ بقَدْر الْفَاتِحَةِ ولا إعَادَةَ عَلَيْهِ.

والقِيامُ رُكنٌ في المَفْروضَةِ، وشَرْطُه أَنْ يَنْصِبَ فِقَارَ

ظَهْرِهِ فَإِنْ مَالَ بِحَيْثُ خَرَجَ عَنِ القِيَامِ أَوِ انْحَنَى وَصَارَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ لَمْ يَجُزْ، ولَوْ تَقَوَّسَ ظَهْرُهُ لِكِبَرِ أَوْ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ كَرَاكِع وَقَفَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ انْحِنَاءً لِلرُّكُوعِ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ كَرَاكِع وَقَفَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ انْحِنَاءً لِلرُّكُوعِ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ كَرَاكِع وَقَفَ كَذَلِكَ ثُمَّ زَادَ انْحِنَاءً لِلرُّكُوعِ إِنْ قَدَرَ، ويُكْرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى رِجْلٍ واحِدةٍ، وأَنْ يَقُومَ عَلَى رِجْلٍ واحِدةٍ، وأَنْ يَقُومَ عَلَى الأُخْرَى، وتَطْوِيلُ يَلْصِقَ قَدَمَيْهِ، وأَنْ يُقَدِّم إحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى، وتَطْوِيلُ السُّجُودِ والرُّكُوعِ. الْقَيَامِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ السُّجُودِ والرُّكُوعِ.

ويُبَاحُ النَّفْلُ قَاعِداً ومُضْطَجعاً مَعَ القدْرَة عَلَى الْقِيامِ، ثُمَّ يَرْكُعُ وأَقَلُّهُ أَنْ يَنْحَنِيَ بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ وَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَعَ اعْتِدالِ الخِلْقَةِ لَقَدرَ ، وتَجبُ الطُّمَأْنينَةُ ، وأَقَلُّها سُكُونٌ بَعْدَ حَرَكَتِهِ، وأَنْ لا يَقْصِدَ بِهُويِّهِ غَيْرَ الرُّكُوعِ، وأَكْمَلُ الرُّكُوعِ أَنْ يُكَبِّرَ رَافِعاً يَدَيْهِ فَيَبْتَدِئَ الرَّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ فَإِذَا حَاذَى كَفَّاهُ مَنْكِبَيْهِ انْحَنَى، ويَمُدُّ تَكْبِيراتِ الْإَنتِقَالاَتِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفُرَّقَةَ الأَصَابِع، ويُدُّ ظَهْرَهُ وعُنُقَهُ ويَنْصِبُ سَاقَيْهِ ويُجَافِي مِرْ فَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وتَضُمُّ المَرْأَةُ، ويَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَّ العَظِيمِ ثَلاثاً، وهُوَ أَدْنَى الكَمَال، ويَزيدُ المُنْفَرِدُ وكَذَا الإمامُ إنْ رَضِيَ المَأْمُومُونَ وهُمْ مَحْصُورُونَ، خامِسةً وسَابعةً وتَاسِعَةً وحَادِيَ عَشَر؛ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرَي ومُخِي وعَظْمِي وعَصَبِي ومَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ

قَدَمِي ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وأَقَلُّهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ ويَطْمَئِنُّ، ويَجِبُ أَنْ لا يَقْصِدَ غَيْرَ الإِعْتِدَال فَلَوْرَ فَعَ فَزَعاً مِنْ حَيَّةٍ ونَحْوِها لَمْ يُجْزِئُهُ؛ وأَكْمَلُهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالَ ارْتِفَاعِهِ قَائِلا: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، سَوا عُ الإِمَامُ والمَأْمُومُ والمُنْفَرِدُ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَائِماً قَالَ: رَبَنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ ومِلِّ الأَرْضِ ومِلَء ما شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، ويَزِيدُ مَنْ قُلْنَا يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ : أَهْلَ الثَّنَاءِ والمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلْنَا لَكَ عَبْدٌ ، لا مَانِعَ لَمَا أَعْطَيْتَ ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ولا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وشُرُوطُ إِجْزَائِهِ: أَنْ يُبَاشِرَ مُصَلاَّهُ بِجَبْهَتِهِ أَو بَعْضِهَا مَكْشُوفاً ويَطْمَئَنَّ ، وأَنْ يَنَالَ مُصَلَّاهُ ثِقَلَ رَأْسِهِ ، وأَنْ تَكُونَ عَجيزَتُهُ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ، وأَنْ لا يَسْجُدَ عَلَى مُتَّصِلِ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ كَكُمٌّ وعِمَامةٍ، وأنْ لا يَقْصِدَ بِهُوِيِّه غَيْرَ السُّجُودِ وأَنْ يَضَعَ جُزْءًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ وبُطُونِ أَصَابِعٍ رِجْلَيْهِ وكَفَّيْهِ عَلَى الأَرْضِ، ولَوْ تَعَذَّرَ التَّنْكِيسُ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ وِسَادَةٍ لِيَضَعَ الجَبْهَةَ عَلَيْهَا بَلْ يَخْفِضُ القَدْرَ الْمُمْكنَ، ولَوْ عَصَبَ جَبْهَتَهُ لَجِرَاحَةِ عَمَّتْهَا وَشَقَّ إِزَالتُّهَا سَجَدَ عَلَيْهَا بِلاَ إِعَادَةٍ، هَذَا أَقَلُّهُ، وأَكْمَلُهُ أَنْ يُكَبِّرَ وَيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتْهُ وأَنْفَهُ دُفْعَةً، ويَضَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ مَنْشُورَةَ الأَصَابِعِ نَحْوَ القِبْلَةِ مَضْمُومَةً مَكْشُوفَةً، ويُفَرِّقُ رُكْبَتَيْه وقَدَمَيْهِ قَدْرَ شِبْرٍ، ويَرْفَعَ الرَّجُلُ بَطْنَهُ عَنْ فَخْدَيْهِ وذِراعَيْهِ عَنْ جَنْبَيهِ، وتَضَمَّ المَرْأَةُ، ويقُولَ: سُبْحَانَ رَبِّى الأَعْلَى عَنْ جَنْبَيهِ، وتَضَمَّ المَرْأَةُ، ويقُولَ: سُبْحَانَ رَبِّى الأَعْلَى ثَلَاثاً، ويَزِيدُ مَنْ قُلْنا يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ تَسْبِيحاً كمَا سَبَقَ فِي الرُّكُوعِ تَسْبِيحاً كمَا سَبَقَ فِي الرَّكُوعِ ثُمَّ: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وبِكَ آمَنْتُ ولَكَ أَسْلَمْتُ الرَّكُوعِ ثُمَّةَ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ سَجَدَ وَجْهِي للَّذِي خَلَقَهُ وصَوَّرَهُ وشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ تَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وإنْ دَعا فَحَسَنُ، ثُمَّ يَرْفُعُ رَأْسَهُ وَيَجِبُ الجُلُوسُ مُظْمَئناً وأَنْ لا يَقْصُدَ بِرَفْعِهِ وَغَيْرَهُ، وأَكْمَلُهُ أَنْ يُكَبِّرَ ويَجْلِسَ مُفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسُ مُفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسُ مُفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسَ مُفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسُ مُفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسُ مَفْتَرِشاً يَفْرِشُ يُسْراهُ ويَجْلِسُ مَنْمُومَةَ الأَصَابِعِ، ويَقُولَ: اللَّهُمَّ بِقُرْبِ رُكْبَتَيْهِ مَنْشُورَةً مَضْمُومَةَ الأَصَابِعِ، ويَقُولَ: اللَّهُمَّ بِقُرْبِ رُكْبَتَيْهِ مَنْشُورَةً مَضْمُومَةَ الأَصَابِعِ، ويَقُولَ: اللَّهُمَّ اغْفِر لِي وارْحَمْنِي وعافِنِي واجْبُرْنِي واهْدِنِي وامْرُونِي وامْرُونِي وامْدِنِي وارْزُقْنِي.

والإ قعاء ضر بان أحد هما أن يضع أليتيه على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض، وهو مندوب بين وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض، وهو مندوب بين السَّجْدَتيْن ، لكنَّ الإفتراش أفضل ، والثَّاني أن يضع أليتيه ويديه بالأرض وينصب ساقيه ، وهذا مكروة في كل صلاة ، ويُسَبَّد سَجْدَة أخرى مثل الأولى ثمَّ يَرْفع رأسه مكبراً ، ويُسَنُّ أن يَجْلس مُفتر شا جلسة لطيفة للإستراحة عقيب كل ركعة لا يعْقبها تشهد ، ثمَّ ينهض مُعتمداً على يديه ويمد التَّكبير إلى أن يقوم ، وإن تركها الإمام جَلسها المأموم ،

ولا تُشْرَعُ لِرَفْعِ مِنْ سُجُودِ التَّلاوَةِ، ثُمَّ يُصلى الرَّكْعَةَ الثَّانيةَ كَالْأُوْلَى، إِلاَّ فِي النِّيَّةِ وِالْإِحْرِامِ وِالْإَسْتِفْتَاحِ ، فَإِنْ زِادَتْ صَلاتُهُ على رَكْعَتَيْنِ جَلَسَ بَعْدَهُمَا مُفْتَرِشاً وتَشَهَّدَ وصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ وَحْدَهُ ذُونَ آلهِ، ثُمَّ يَقُومُ مُكَبِّراً مُعْتَمِداً عَلَى يَدَيْهِ، فَإِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ويُصَلِّي مَا بَقِيَ كَالثَانِيَةِ إِلَّا فِي الجَهْرِ وَالسُّورَةِ، ويَجْلِسُ فِي آخِرِ صَلاتِهِ للتَشَهُّدِ مُتَوَرِّكا يَفْرِشُ يُسْرَاهُ ويَنْصِبُ يُمْنَاهُ ويُخْرِجَهَا مِنْ تَحْتِهِ ويُفْضِي بِوَرْكِهِ إِلَى الأَرْضِ ، وكَيْفَ قَعَدَ هُنا وفِيها تَقَدَّمَ جازَ، وهَيْئةُ الإَّفْتِرَاشِ والتَّوَرُكِ سُنَّةٌ. ويَفْتَرِشُ المَسْبُوقُ فِي آخِرِ صَلاَةِ الإِمَامِ ويَتَوَرَّكُ آخِرَ صَلاَةٍ نَفْسِهِ ۚ وَكَذَا يَفْتَرِشُ هُنَا مَنْ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ، وإذا سَجَدَ تَوَرَّكَ، وسَلَّمَ، ويَضَعُ في التَّشَّهُدَيْنِ يُسْرَاهُ عَلَى فَخِذِهِ عِنْدَ طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً، ويَقْبضُ يُمْناهُ ويُرْسِلُ الْمِسَبِّحَةَ ، ويَضَعُ أَبْهامَهُ عَلَى حَرْفِها ويَرْفَعُ الْمُسَبِّحَةَ مُشِيراً بِها عِنْدَ قَوْلهِ: إلا الله ، ولا يُحَرِّكُها عِنْدَ رَفْعِها . وأَقَلُّ التَّشَهُدِ:

التَحِيَّاتُ للهِ سَلامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبَركَاتُهُ، سلامٌ عَلَيْنا وعَلَى عِبادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ إِلٰهُ إِلاَّ الله وأَنَّ مُحَّمداً رَسُولُ اللهِ، وأَكْمَلُهُ: (التَّحِيَّاتُ الله إلاَّ الله وأَنَّ مُحَّمداً رَسُولُ اللهِ، وأَكْمَلُهُ: (التَّحِيَّاتُ الله الله السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ الله السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ الله السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنا وعَلَى عِبادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلٰه إِلاَّ اللهُ وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وأَلْفَاظُهُ مُتَعِينَةٌ، ويُشْتَرَطُ تَرْتِيبُها، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنهُ وَجَبَ التَّعَلَّمُ، فَإِنْ عَجَزَ تَرْجَمَ ثُمَّ يُصلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهُ مَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهُ مُرَاهِمَ وَعَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللهِ إِبْرَاهِمَ وَعَلَى اللهِ إِبْرَاهِمَ فَي اللهِ إِبْرَاهِمَ فَي اللهِ إِبْرَاهِمَ فَي اللهِ إِبْرَاهِمَ فَي اللهِ اللهَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ مَجِيدٌ).

ويُنْدَبُ بَعْدُهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ والدُّنْيَا وَمِنْ أَفْضَلِهِ: (اللَّهُمَّ اغْفِرَ لِي مَا قَدَمْتُ وَمَا أَخَرْتُ وما أَسْرَرْتُ وما أَسْرَرْتُ وما أَشَتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِي، أَنْتَ المَقدِّمُ وما أَغْتَ المُورِّتُ وما أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِي، أَنْتَ المَقدِّمُ وَأَنْتَ المُورِّدُ لَا إِلٰهَ إِلاَّ أَنْتَ)، ويُنْدَبُ كَوْنُهُ أَقَلَّ مِنَ التَّشَهُدِ، والصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وأَقُوعُهِ في حالِ القُعُودِ، وأَقَلُهُ: (السَّلامُ عَلَيْكُمْ) ويُشْتَرَطُ وتُوعُهِ في حالِ القُعُودِ، وأَكْمَلُهُ: (السَّلامُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) مُلْتَفِتاً عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى وَأَكْمَلُهُ: (السَّلامُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) مُلْتَفِتاً عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ اللهِ) مُنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلائِكَةٍ ومُسْلِمِي إِنْسِ وجِنِ، ثُمَّ أَخْرَى عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ كَذَيْ كُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَلَى خَدَّهُ الأَيْسَرِ يَنْوِي بِها السَّلامَ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ مَلْ كَنْ يَرَى خَدَّهُ الأَيْسَرِ يَنْوِي بِها السَّلامَ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلْ كَنْ لِكَ حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الأَيْسَرِ يَنْوِي بِها السَّلامَ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ مَلْ يَعْنَ يَمِينِهِ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ مَلْ عَنْ يَمِينِهِ مَنْ مَلْ يَكَةً ومُسْلِمِي إِنْسَ وَمِنْ مَا الْمُرَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلْ اللْهُ مُسْلِمِي إِنْسِ وَمِنْ مَا السَّلَامِ السَّهِ اللْهُ مِنْ مَلْ يَلِهُ وَالْمِي إِنْسُ وَمِنْ الْمُعْمَالِي اللْهُ وَالْهُ مَا عَلَى اللْهُ مُسْلِمِ اللْهِ الْهُ الْمُنْكِلُكُ وَالْمُ اللْهُ الْه

عَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنْهُمْ، والْمَأْمُومُ يَنْوِي الرَّدَّ عَلَى الإِمَامِ بِالأُولَى إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ وَيَتَخَيَّرُ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ.

ويُندَبُ أَنْ لا يَقُومَ المَسْبُوقُ إِلاَّ بَعْدَ تَسْلِيمَتِي إِمامِهِ، فَإِنْ قَامَ المَسْبُوقُ بعْدَ التَّسْلِيمَةِ الأُولَى جازَ أَوْ قَبْلَهَا بَطَلَتْ صَلاتُهُ إِنْ لَم يَنْوِ المُفَارَقَةَ، ولَوْ مَكَثَ المَسْبُوقُ بَعْدَ سَلامِ إِمامِهِ وأَطَالَ جازَ إِنْ كَانَ مَوْضِعَ تَشَهُّدِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ وإِلاَّ بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ، ولِغَيْرِ المَسْبُوقِ بَعْدَ سَلامِ إلامَامِ إطالَةُ بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ، ولِغَيْرِ المَسْبُوقِ بَعْدَ سَلامِ إلامَامِ إطالَةُ الجُلُوسِ لِلدُعاءِ ثُمَّ يُسَلِّمُ مَتَى شاء ، ولَوِ اقْتَصَرَ الإِمامُ عَلَى الْمُعْمِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَامِ الْمُعْمِ إِنْنَتْنُنِ.

ويُندَبُ ذِكْرُ اللهِ تَعالَى والدُّعَاءُ سِراً عَقيبَ الصَّلاةِ، ويُصَلِّى عَلَى النَّبِيِّ عَيَّالِيَّةً أَوَّلَهُ وآخِرَهُ، ويَلْتَفِتُ الإمام للذِّكْرِ والدُّعاءِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ إلَيْهِمْ وَيَسَارَهُ إلى القبْلَةِ، ويُفَارِقُ الإمامُ مُصَلاَّهُ عَقيبَ فَرَاغِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِساءٌ، ويَمْكُثُ الإمامُ مُصَلاَّهُ عَقيبَ فَرَاغِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِساءٌ، ويَمْكُثُ اللّمَامُ مُصَلاَّهُ عَقيبَ فَرَاغِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِساءٌ، ويَمْكُثُ اللّمَامُ وَمَنْ أَرَادَ نَفْلاً بَعْدَ فَرْضِهِ نَدب المَّامُ وَلَى بَيْتِهِ أَفْضَلُ، وفي بَيْتِهِ أَفْضَلُ، فَا المَّنْ فِي الصَّبْحِ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْنُتَ فِي اعْتِدالِ الرَّكُعَةِ فَإِنْ كَانَ فِي الصَّبْحِ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْنُتَ فِي اعْتِدالِ الرَّكُعَةِ فَلْمُن كَانَ فِي الصَّبْحِ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَقْنُتَ فِي اعْتِدالِ الرَّكُعةِ فَيْنَ فِيمَنْ هَدَيْتَ وعافِنِي فِيمَنْ عَرَالِ لِي فِيما أَعْطَيْتَ وَقِنِي فِيمَنْ عَرَادِكُ لِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي عَيمَنْ عَوَلَيْتَ وَبَارِكُ لِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي عَيمَنْ عَوَلَيْتَ وَبَارِكُ لِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي غَيمَنْ عَرَادِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي عَيمَنْ عَالَمْ فِي الْمُعْرَبِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي عَامَنَ عَامِنْ فَي قَامِنْ وَقَالِي فِيما أَعْطَيْتَ وقِنِي عَامَادِ فَا الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُعَلِيقَ وَقِنِي عَلَى الْمُعْرَادِي فَي الْمُرْوِي عَلَا اللّهُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُعْرِقِي اللّهُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُ لَوْ الللّهُ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِ الللّهُ الْمُؤْمِ اللهِ اللّهُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِ اللللْهُ الْمُؤْمِ الللّهُ الْمُؤْمِنِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ المُعْمَلُ اللهُ المُؤْمِ اللهُ المُعْلَى اللهُ المُؤْمِقُ المُعْمَالَةُ اللللللّهُ المُعْمَلِي اللهُ المُعْمُونِي اللهُ اللهُ المُؤْمِقُ المُعْمَلِي الللللهُ المُعْمَلِ الللللهُ المُعْمُ المُعْمِقِي المُعْمَلِي المُعْمَلِي المُعْمَالِ اللهِ المُعْمَالِ المُعْمِلَ المُعْمَالِمُ المُعْمِلُ المُعْمِلِي المُعْمِلِي المُعْمِلِي المُعْمِلِي ا

شَرَّ ما قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي ولا يُقْضَى عَلَيْكَ وإنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ والَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وتَعَالَيْتَ) ولَوْ زادَ (ولا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ) فَحَسَنٌ، فَإِنْ كَانَ إِمَاماً أَتِي بِلَفْظِ الْجَمْعِ: (اللَّهُمَّ عَادَيْتَ) فَحَسَنٌ، فَإِنْ كَانَ إِمَاماً أَتِي بِلَفْظِ الْجَمْعِ: (اللَّهُمَّ عَادَيْتَ) فَحَسَلُ الْمُدِنَا) إلَى آخِرِهِ، ولا تتَعَيَّنُ هذهِ الكَلِماتُ، فَيَحْسُلُ المُدهِ الكَلِماتُ، فَيَحْسُلُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ الْعَلَالَةُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ الْعَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ الْعَلَى الْعَلَى النَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى

ويُنْدَبُ رَفْعُ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَو صَدْرِهِ ، ويُجْهِرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُوَمِّنُ مَأْمُومٌ يَسْمَعُهُ لِلدُّعَاءِ ويُشارِكُ فِي الثَّناءِ ، وإنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، والمُنْفَرِدُ يُسِرُّ بِهِ ، وإنَ نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، والمُنْفَرِدُ يُسِرُّ بِهِ ، وإنَ نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ فَرَدُ يُسِرُّ بِهِ ، وإنَ نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ فَرَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَإِنْ فَرَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَازِلَةٌ قَنَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلُواتِ

باب ما يُفْسِدُ الصَّلاةَ وما يُكْرَهُ فيها وما يَجبُ

مَتَى نَطَقَ بِلاَ عُذْرٍ بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفِ مُفْهِم مِثْلَ «قِ » مِنَ الْولاية بَطَلَتْ صَلاتُهُ، والضَّحِكُ مِنَ الْولاية بَطَلَتْ صَلاتُهُ، والضَّحِكُ والبُكاءُ والأَنِينُ والتَّنَحْنُحُ والنَّفْخُ والتَّاوُّهُ ونَحْوُها يُبْطِلُ الصَّلاةَ، إِنْ بَانَ حَرْفَانِ، فَإِنْ كَانَ عُذْرٌ بِأَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْعَلَبَهُ الصَّلاةَ، إِنْ بَانَ حَرْفَانِ، فَإِنْ كَانَ عُذْرٌ بِأَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْعَلَبَهُ ضَحِكٌ أَو سُعالٌ أَو تَكَلَّمَ نَا سِياً أَوْ جاهلاً تَحْرِيَهُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ اللهِ سُلام وكَثُر عُرْفا أَبْطَلَ، وإِنْ قَلَّ فَلا، ولَوْ عَلَمَ التَّحْرِيمَ وَجَهِلَ كَوْنَهُ مُبْطِلاً ، أو قالَ مِنْ خَوْفِ النَّارِ « آه » بَطَلَتْ، ولَوْ تَعَذَّرَتِ الفاتِحَةُ إِلاَّ بِالتَّنَحْنُحِ تَنَحْنَحَ لَهَا ، وإِنْ اللهَ مِنْ خَوْفِ النَّارِ « آه » بَطَلَتْ، ولَوْ تَعَذَّرَتِ الفاتِحَةُ إِلاَّ بِالتَّنَحْنُحِ تَنَحْنَحَ لَهَا ، وإِنْ بانَ

حَرْفَان، وإنْ تَعَذَّرَ الْجَهْرُ بِهَا لَا بِهِ تَرَكَهُ وأُسَرَّ بِهَا ولا يَتَنَحْنَحُ لَهُ ، ولَوْ رأى أَعْمَى يَقَعُ فِي بِئْرٍ ونَحْوِهِ وَجَبَ إِنْذَارُهُ بِالنُطْقِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ بغيْرِهِ، ولا تَبْطُلُ بالذِّكْرِ وتَبْطُلُ بِالدُّعاءِ خِطاباً كَرَحِمَكَ اللهُ وعَلَيْكَ السَّلاَمُ لا غَيْبَةً كَرَحِمَ اللهُ زَيْداً، ولَوْ نَابَهُ شَيْءٍ فِي الصَّلاةِ سَبَّحَ الرَّجُلُ وصَفَّقَتِ المَرْأَةُ بِبَطْنِ كَفٌّ عَلَى ظَهْرِ أُخْرَى لا بَطْناً لبَطْن ، ولَوْ تَكَلَّمَ بنَظْم القُرْآن (كَيا يحيَى خُذِ الكِتَابَ) وقَصَدَ إعْلامَهُ فَقَطْ أَوْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ، أَوْ تِلاوَةً فَقَطْ أَوْ تِلاوَةً وإعْلاماً فَلا، وتَبْطُلُ بُوصُول عَيْنِ وإنْ قَلَّتْ إلَى جَوْفِهِ عَمْداً، وكَذَا(١) سَهُواً أَوْ جَهْلاً بِالتَّحْرِيمِ إِنْ كَثُرَ عُرْفاً لا إِنْ قَلَّتْ، وتَبْطُلُ بِزِيَادةِ رُكْنِ فِعْلِيٌّ كَرُكُوعٍ عَمْداً لا سَهُواً لا بقَوْليِّ عَمْداً كَتَكُر ارِ الفاتِحَةِ أوِ التَّشَهُّدِ أَوْ قِراءَتِهِمَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهِا، وتَبْطُلُ بِزِبَا دَةِ فِعْلِ ولَوْ سَهْواً مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلاةِ إِنْ كَثُرَ مُتَو البيَّا كَثَلَاثِ خُطُواتٍ أَوْ ضَرَبَاتٍ مُتَواليَاتِ لا إِنْ قَلَّ كَخُطُوتَيْن أَوْ كَثُرَ وَتَفَرَّقَ بِحَيْثُ يُعَدُّ الثَّانِي مُنْقَطِعاً عَنِ الأُوَّلِ، فَإِن فَحُشَ كَوَثْبَةٍ بَطَلَتْ، ولا تَضُرُّهُ حَرَكاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِ بِأُصابِعِهِ وإدارَةِ سُبْحَةٍ ولا سُكُوتٌ طَوِيلٌ وإشارَةٌ مُفْهِمَةٌ مِنْ أُخْرَسَ، وتُكْرَهُ وهُوَ يُدافِعُ الأَخْبَثَيْنِ، وبِحَضْرَةِ طَعَامٍ أَوْ

⁽١) قوله وكذا: أتى بالفصل لأن فيه تفصيلا.

شَرَابِ يَتُوقُ إِلَيْهِ إِلاَّ إِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، ويكْرَهُ تَشْبِيكُ أَصَابِعِهِ، والآلْتِفَاتُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، والنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِيهِ، وكَفُّ ثَوْبِهِ وشَعْرِهِ وَوَضْعُهُ السَّمَاءِ، والنَّظَرُ إلَى مَا يُلْهِيهِ، وكَفُّ ثَوْبِهِ وشَعْرِهِ وَوَضْعُهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ ومَسْحُ الغُبَارِ عَنْ جَبْهَتِهِ، والتَّثَاؤُبُ، فَإِنْ غَلْبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَهِ ، والمُبالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأُسِ فِي غَلْبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَهِ ، والمُبالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأُسِ فِي الرُّكُوعِ ، ووَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، والبُصاقُ قِبَلَ وَجْهِهِ الرُّكُوعِ ، ووَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، والبُصاقُ قِبَلَ وَجْهِهِ وَيَمِيْنِهِ بَلْ عَنْ يَسَارِهِ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .

﴿ وِلِلصَّلاَةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وسُنَنٌ ﴿ فَشُرُوطُها فَمَانِيَةٌ : طَهَارَةُ الْحَدَثِ والنَّجَس ، وسَتْرُ العَوْرَةِ ، واسْتِقْبَالُ القَبْلَةِ ، واجْتِنَابُ المَنَاهِي المَذْكُورَةِ ، وهِي الكلامُ والأكْلُ والفَيْلُ الكثيرُ ، ومَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ ولَوْ ظَنَّا ، والعِلْمُ والفَيْمُ والفَيْمُ الكثيرُ ، ومَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ ولَوْ ظَنَّا ، والعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلاةِ وبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَمَتَى أَخَلَّ بِشَرْطٍ مِنْهَا بَطَلَتِ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلاةِ وبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَمَتَى أَخَلَّ بِشَرْطٍ مِنْهَا بَطَلَتِ الصَّلاةُ ، مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ فِيْهَا ولَوْ سَهُوا ، أَو تُصِيبَهُ لَلْكَاتُ الصَّلاةُ ولَمْ يُلْقِ الثَّوْبَ ، أَوْ يَابِسَةٌ فَيُلْقِيْهَا بِيدِهِ أَوْ يَعْتَقِدَ نَجَاسَةٌ رَطْبَةٌ ولَمْ يُلْقِ الثَّوْبِ ، أَوْ يَابِسَةٌ فَيُلْقِيْهَا بِيدِهِ أَوْ يَعْتَقِدَ كُمُّ ، أَوْ تَكْشِفَ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وتَبْعُدَ السُّتْرَةُ ، أَوْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُمِّ الْفَا فَرْضَا وَبَعْضَهَا سُنَّةً وَلَمْ يُمَيِّزُ هُمَا ، فَلَو اعْتَقَدَ أَنَّ بَعْضَ أَغُولِ الْتَوْسِ النَّجِسِ وبِنَفْضِ اليَابِسَةِ وسَتْرِ العَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلُ .

وأَرْكَانُهَا سَبْعَةَ عَشَرَ النِّيَةُ وتَكْبِيرةُ الإِحْرَامِ والقِيامُ،

والفاتحة ، والرُّكُوع ، والطُّمَأْنِينَة ، والاَعْتِدَالُ ، والْطُّمَأْنِينَة ، والسُّجُود والطُّمَأْنِينَة ، والْجُلُوس بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ والطُّمَأْنِينَة ، والطُّمَأْنِينَة ، والتَّشَهُدُ الأَخِير ، وجُلُوسُه ، والصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَيْلِيَة فِيهِ والتَّسْليمة الأُولَى ، وتَرْتِيبُها هَكَذا .

وأَبْعَاضُهَا سِتَّةُ: التَّسَهَّدُ الأَوْلُ، وجُلُوسُهُ، وصَلاةٌ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكُ، ومَا النَّبِيِّ عَيْكِةً فِيْهِ، وآلِهِ فِي الأَخِيرِ، والقُنُوتُ، وقِيامُهُ، ومَا عَدا ذَلِكَ سُنَنٌ.

باب صلاة التطوع

أَفْضَلُ عِبَادَاتِ البَدَنِ الصَّلاَةُ، ونَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ، وَمَا شُرِعَ لَـهُ الْجَمَاعَةُ، وهُو الْعِيْدَانِ والكُسُوفَانِ والاَسْتِسْقَاءُ أَفْضَلُ مِمَّا لا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ، وهُو مَاسِوى والاِسْتِسْقَاءُ أَفْضَلُ مِمَّا لا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ، وهُو مَاسِوى ذَلِكَ؛ لَكِنِ الرَّوَاتِبَ مَعَ الْفَرَائِضِ أَفضل من التراويح، وأَكْمَلَهَا: ركْعَتَانِ قَبْلَ الصَّبْحِ، وأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وأَرْبَعُ وَأُرْبَعُ وَبُلَ الظُّهْرِ وأَرْبَعُ وَالْمَعْدِ، ورَكْعَتَانِ بَعْدَ المَعْرِب، وركْعَتَانِ قَبْلَ الطَّهْرِ وبَعْدَهَا وبَعْدَ المَعْرِب، والْعُشْرِب، والْمُعَدَ المَعْرِب، والْمُعْدُ كَالطُّهْرِ والْعُشَاءِ، والْعُشْرِ وبَعْدَهَا وبَعْدَ المَعْرِب، والْعِشَاءِ، والْعُشْرِب، والْمُعَدَّ المَعْرِب، والْمُعْرَب، والْمُعَدَّ كَالطُّهْرِ والْعُدَانِ قَبْلَ المَعْرب، والْمُعَدُ كَالطُهْر، والْعُشَاءِ، ويُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ المَعْرب، والْمُعَدَهَا وبَعْدَ المَعْرب، والْعِشَاءِ، ويُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ المَعْرب، والْمُعَدَّ كَالطُهْر، والْعِشَاء، ويُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ المَعْرب، والْجُمُعَةُ كَالطُهْر، والْعَشْر، والْمُعْدَةِ كَالطُهْر، والْعِشْء، ويُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ المَعْرب، والْجُمُعَةُ كَالطُهْر،

⁽١) قوله والمؤكد: هو الذي لم يتركه عَيْكِ لا سفرا ولا حضرا.

ومَا قَبْلَ الْفَرِيْضَةِ وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ، وتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبُّ وهُوَ بَعْدَهَا أَدَارُ ومَا بَعْدَهَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِفِعْلَهَا ويَخْرُجُ بِخُرُوج وَقْتِهَا ، وأَقَلُّ الْوِتْرِ رَكْعَةٌ وأَكْمَلُهُ إِحْدَى عَشَرَةَ ، ويُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وأَدْنَى الكهال ثَلاَثٌ بسَلاَمَيْنِ ، يَقْرَأُ في الأُولَى (سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) وفي الثَّانيَةِ (قُلْ يا أَيُّهَا الكَافِرُونَ) وفي الثَّالْثَةِ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ والْمُعَوِّذَتَيْن) ولَهُ وَصْلُ الثَّلاَثِ والأَحْدَى عَشَرَةَ بِتَسْلِيمَةِ، ويَجُوزُ بِتَشَهُّدِ وَبِتَشَهُّدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالتِي قَبْلَهَا وبِتَشَهُّدَيْنِ أَفْضِلُ فَإِنْ زَادَ عَلَى تَشَهُّدَيْنِ بِتَشَهُّدَيْنِ بَطَلَتْ صَلاَّتُهُ، والأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهَجُّدٌ فَالأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بَعْدَهُ ، ولوْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ تَهَجُّدٌ صَلَّى مَثْنَى مَثْنَى ولا يُعِيدُهُ، ولا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِهِ بِرَكْعَةٍ قَبْلَ التَّهَجُّدِ، ويُنْدَبُ أَنْ لا يَتَعَمَّذَ بَعْدَهُ صَلاة.

ويُنْدَبُ التَّرَاوِيحُ وهِي كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عِشْرُونَ رَكْعَةً فِي الجَمَاعَةِ، ويُسلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ويُوتِرُ بَعْدَها جَمَاعَةً، إلاَّ لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ، ويَقْنُتُ فِي الأَخِيرَةِ فِي النِّصْفِ الأَخِيرِ بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ثُمَّ يَزِيدُ: (اللّهُمَّ إِنَّا النِّصْفِ الأَخِيرِ بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ثُمَّ يَزِيدُ: (اللّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ) إلَى آخِرِهِ؛ ووَقْتُ الْوِتْرِ والتَّرَاوِيحِ مَا بَيْنَ صلاةِ العِشَاءِ وطُلُوعِ الفَجْرِ، ويُصلِّي الضَّحَى وأقلَّها صلاةِ العِشَاءِ وطُلُوعِ الفَجْرِ، ويُصلِّي الضَّحَى وأقلَّها

رَكْعَتَانِ وَأَكْمَلُهَا ثَمَانٍ وَأَكْثَرُها اثْنَتَا عَشَرَةَ، ويُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ووَقْتُها مِنَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوالِ.

وكُلُّ نَفْلٍ مُوَقَّتِ كَالْعِيدِ والضَّحَى والوثْرِ ورَواتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا فَاتَ نُدِبَ قَضَاؤُهُ أَبَداً، وإِنْ فُعِلَ لِعَارِضِ كَالْكُسُوفِ والاَسْتِسْقَاءِ والتَّحِيَّةِ والاَستِخارَةِ لَمْ يُقْضَ، والنَّفْلُ في اللَّيْلِ مُتَأَكِّدٌ وإِنْ قَلَّ، والنَّفْلُ المطْلَقُ في اللَّيْلِ وَالنَّفْلُ مِنَ المطْلَقِ في النَّهَارِ، وأَفْضَلُهُ السُّدْسُ الرَّابِعُ والْخَامِسُ إِنْ قَسَمَهُ أَسْداساً، فإِنْ قَسَمَهُ نِصْفَيْنِ فأَفْضَلُهُ اللَّذِي فأَفْضَلُهُ اللَّا فَالأَوْسَطُ. اللَّا فالأَوْسَطُ.

ويُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دائها، ويُنْدَبُ افتِتاحُ التَّهَجدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ويَنْوِي التَّهَجُّدَ عِنْدَ نَوْمِهِ، ولا يَعْتَادُ مِنْهُ إلا مَا يُمْكِنُهُ الدَّوامُ عَلَيْهِ بِلا ضَرَرٍ، ويُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ جَمَعَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَطَوَّعَ بِرَكْعَةٍ جازَ، ولَهُ التَّشَهُّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وإِنْ كَثُرَتْ ولَهُ التَّشَهُّدُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُّدٍ واحِدٍ فِي الأَخِيرَةِ، التَّشَهُّداتُ، ولَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُّدٍ واحِدٍ فِي الأَخِيرَةِ، والنَّقَصُ بِشَرْطِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُّدٍ واحِدٍ فِي الأَخِيرَةِ، والنَّقَصُ بِشَرْطِ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعا فَسَلَّمَ والنَّقُصُ بِشَرْطِ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النقْصِ جازَ أَوْ بِلا نِيَّةٍ عَمْداً بَطَلَتْ، أو سَجَدَ للسَّهُو.

ويُنْدَبُ لِمَنْ دَخَلَ المَسْجِدِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتْيْنِ تَحِيَّتُهُ كُلَّمَا دَخَلَ وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي ساعَةٍ ، وتَفُوتُ بِالقُعُودِ ، ولَوْ نُوى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقاً أَو مَنْدُورَةً أَو راتِبَةً أَو فَرِيضَةً فَقَطْ أَوِ الفَرْضَ والتَّحِيَّةَ حَصَلا ، وإذا دَخَلَ الإمامُ فِي المَكْتُوبَةِ أَو الفَرْضَ والتَّحِيَّةَ حَصَلا ، وإذا دَخَلَ الإمامُ فِي المَكْتُوبَةِ أَو شَرَعَ المُؤَذِّنُ فِي الإقامَةِ كُرِهَ افْتِتَاحُ كُلِّ نَفْلِ التَّحِيَّةَ والرَّواتِبُ وغَيْرِهُمَا والنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ المَسْجِدِ ، والرَّواتِبُ وغَيْرِهُمَا والنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ المَسْجِدِ ، ويكْرَهُ تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلاةٍ ، وصَلاةُ الرَّغائِبِ فِي ويكرَهُ تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلاةٍ ، وصَلاةُ الرَّغائِبِ فِي رَجَبٍ وصَلاةُ الرَّغائِبِ فِي رَجَبٍ وصَلاةً الرَّغائِبِ فِي رَجَبٍ وصَلاةً نَصْف شَعْبَانَ بِدْعَتَانِ مَكْرُوهَتَانِ .

باب سُجُودِ السَّهْوِ

لَهُ سَبَبَانِ: تَرْكُ مَأْمُورٍ بِهِ ، وارْتِكَابُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْناً واشْتَغَلَ بِمَا بَعْدَهُ ثُمَّ ذَكَرَ ، تَدارَكَهُ وأَتَى بِمَا بَعْدَهُ وسَجَدَ لِلسَّهْوِ ، ولَوْ تَرَكَ بَعْضاً ولَوْ عَمْداً سَجَدَ ، ولو تَرَكَ غَيْرَهُمَا لَمْ يَسْجُدْ ، وإنِ ارْتَكَبَ مَنْهِيًّا فَإِنْ لَمْ يُبْطِلْ عَمْدُهُ (١) الصَّلاةَ لَمْ يَسْجُدْ ، وإنْ أَبْطَلَ (١) سَجَدَ لِسَهْوِهِ إِنْ لَمْ يُبْطِلْ سَهْوُهُ أَيْضاً (١) ، ويُسْتَثْنَى مِمَّا لا يُبْطِلُ عَمْدُهُ مَا إذا يُبْطِلْ عَمْدُهُ مَا إذا

(١) قوله (عمدة): أي وسهوه من باب أولى وذلك كالالتفات والخطوة والخطوتين.

السجدتن قدر أقل التشهد متعمدا.

⁽٣) قوله (وإن أبطل): أي عمده، وذلك كالكلام القليل ناسيا أو الأكل القليل أو زيادة ركن فعلي أو تطويل نحو الاعتدال بغير مشروع ناسيا وضابط المبطل فيه أن يزيد على الطلوب فيه قدر الفاتحة متعمدا وأن يزيد على المطلوب في الجلوس بين

⁽٣) قوله أيضا: أى كما يبطل عمده كالكلام والعمل الكثيرين.

قَرَأُ الفَاتِحَةَ أُو التَّشَهُّدَ أُو بَعْضَهُما فِي غَيْرٍ مَوضِعِهِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لسَهْوهِ ولا يُبْطِلُ عَمْدُهُ والاِّعْتِدالُ مِنَ الرُّكُوعِ والْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنان قَصِيرَان تَبْطُلُ الصَّلاةُ بِإطالَتِهِمَا عَمْدًا فَإِنْ طَوَّلَهُمَا سَهُواً سَجَدَ ولَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأُوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ حَرُّمَ العَوْدُ إِلَيْهِ، فَإِنْ عادَ عَمْداً بَطَلَتْ أَهُ سَهُواً أَوْ جَاهِلاً سَجَدَ ويَلْزَمُهُ القيام إذا ذَكَرَهُ، وإِنْ عَادَ قَبْلَهُ لَمْ يَسْجُدْ (١) ، ولَوْ نَهَضَ عَامِداً ثُمَّ عَاد بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى القيام أقرَبَ بَطلَتْ وإلاَّ فَلاَ، والقُنُوتُ(٢) كَالتَّشَهُّدِ ووَضْعُ الْجَبْهَةِ بِالأَرْضِ(٣) كَالْإَنْتِصَاب، ولَوْ نَهَضَ الإِمَامُ لَمْ يَجُزْ لِلْمَأْمُومِ القُعُودُ لَهُ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ مُفَارَقَتَهُ، فَلَوِ انْتَصَبَ مَعَ الإمام فَعَادَ الإِمَامُ إِلَيْهِ حَرُمَتْ مُوافَقَتُهُ بَلْ يُفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ قَائِهاً ، فَإِنْ وافَقَهُ عَمْداً بَطَلَتْ ، ولَوْ قَعَدَ الإِمَامُ وقَامَ المَامُومُ سَهُواً لَزِمَهُ العَوْدُ لِمُوافَقَةِ إِمَامِهِ، ولَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أُو هَلْ زَادَ رُكْنَاً أُو هَلِ ارْتَكَبَ مَنْهيّاً لَمْ يَسْجُدْ، أو هَلْ تَرَكَ بَعْضاً مُعَيَّناً أو هَلْ سَجَدَ للسَّهُو أوْ هَلْ صَلَّى ثَلاثاً أَوْ أَرْبَعاً بَنَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ويَسْجُدُ ، لَكَنْ إِنْ

⁽١) قوله وإن عاد قبله: أي قبل الانتصاب، وقوله لم يسجد: أي سواء صار إلى القيام أقرب أم لا؟

⁽٢) قوله والقنوت: أي في حالتي تركه عمدا أو سهوا وقوله كالتشهد أي فيها.

⁽٣) أي عقب ترك القنوت.

زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلامِ يَسْجُدُ أَيْضاً لِمَا صَلاَّهُ مُتَرَدِّداً واحْتُمِلَ أَنَّهُ زَائِدٌ، وإِنْ وَجَبَ فِعْلُهُ عَلَى كُلِّ حالٍ لَمْ يَسْجُدْ مِثَالُهُ شَكَّ فِي الثَّالِثَةِ أَهِيَ ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعةٌ فَتَذَكَّرَ فِيها لَمْ يَسْجُدْ، أَوْ بَعْدَ قِيامِهِ لِرَابِعةٍ سَجَدَ.

وسُجُودُ السَّهْوِ وإنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبابُهُ سَجْدَتَانِ، ولَوْ سَجَدَ الْمَسْبُوقُ مَعَ إمامِهِ أعادَهُ في آخِرِ صَلاتِهِ، وإنْ سَها خَلْفَ الإمامِ لَمْ يَسْجُدْ، فإنْ سَها قَبْلَ الاَّقْتِدَاءِ بِهِ أَوْ بَعْدَ سَلامِ الإمامِ سَجَدَ، ولَوْ سَها الإمامُ ولَوْ قَبْلَ الاَّقْتِدَاءِ بِهِ وَجَبَ مُتَابَعْتُهُ في السُّجُودِ، فإنْ لَمْ يُتَابِعْ بَطَلَتْ صَلاَتُهُ، فإنْ تَرَكَ مُتَابَعْتُهُ في السُّجُودِ، فإنْ لَمْ يُتَابِعْ بَطَلَتْ صَلاَتُهُ، فإنْ تَرَكَ الإمامُ سَجَدَ المَّامُومُ، ولَوْ نَسِيَ المَسْبُوقُ فَسَلَّمَ مَعَ الإمامِ ثُمَّ الإمامِ ثُمَّ ذَكَرَ تَدَارَكَ وسَجَدَ للسَّهُو.

وسُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ وَمَحَلَّهُ قَبْلِ السَّلاَمِ سَوَا ﴿ سَهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَهُ عَمْداً مُطْلَقاً أَوْ سَهُواً وطَالَ الْفَصْلُ فَاتَ ، وَإِنْ قَصُرَ وأَرَادَ السُّجُودَ سَجَدَ وكانَ عَائِداً إِلَى الصَّلاَةِ فَيُعِيدُ السَّلاَمَ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ سُجُودُ التَّلاَوَةِ سُنَّةٌ لِلْقَارِىءِ والمُسْتَمِعِ (١) والسَّامِعِ ويَسْجُدُ المُصَلِّي المُنْفَرِدُ والإِمَامُ لِقِراءَةِ نَفْسِهِ فَإِنْ سَجَدَا لِقِراءَةِ غَيْرِهِمَا بَطَلَتْ صَلاَتُهُمَا ، ويَسْجُدُ المَّامُومُ

⁽١) المستمع: هو الذي يقصد السماع بخلاف السامع.

لقراءة إمَامِهِ مَعَهُ، فَلَوْ سَجَدَ لقراءة نَفْسِهِ أَوْ غَيْر إمَامِهِ أَوْ سَجَدَ دُونَهُ أَوْ تَخَلُّفَ عَنْهُ بَطَلَتْ، وهُوَ أَرْبَعَ عَشَرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا ٱثْنَتَانِ فِي الْحَجِّ ولَيْسَ مِنْهَا سَجْدَةُ (صَ) بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرٍ تُفْعَلُ خَارِجَ الصَّلاَةِ ويُبْطِلُ تَعَمُّدُهَا الصَّلاَةَ، وإِذَا سَجَدَ فِي الصَّلاَةِ كَبَّرَ للسُّجُودِ والرَّفْعِ نَدْبَأُ ويَجِبُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَائِماً ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئاً ثُمَّ يَرْكُعَ وَفِي غَيْرٍ الْصَّلاَةِ تَجِبُ تَكْبِيرةُ الإِحْرَامِ (١) وتُنْدَبُ تَكْبِيرةُ السُّجُودِ والرَّفْع لا التَّشَهُّدُ وإنْ أُخَّرَ السُّجُودَ وقَصُرَ الْفَصْلُ سَجَدَ وإلاَّ لَمْ يَقْضِ ولَوْ كَرَّرَ آيةً في مجلسِ أَوْ رَكْعَةً ولَمْ يَسْجُدْ للأُولَى كَفَتْهُ سَجْدَةٌ، ويُنْدَبُ لمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلاةِ وغَيْرِهَا آيَةَ رَحْمَةِ أَنْ يَسْأَلَ اللهَ الرَّحْمَةَ أَوْ آيَةَ عَذَابِ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ، ولمَنْ تَجَدَّدَ لَهُ نَعْمَةٌ ظَاهِرةٌ أَوِ انْدَفَعَتْ عَنْهُ نَقْمَةٌ ظَاهِرَةٌ، ومِنْهُ رُؤْيَةُ مُبْتَلِيَّ بِمَعْصِيةٍ أَو مَرَضِ أَنْ يَسْجُدَ شُكْراً لله تَعَالَى ويُخْفِيَهَا إلاَّ لِفَاسِقِ فَيُظْهِرَهَا لِيَرتَدِعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَراً ، وهِيَ كَسَجْدَةِ التِّلاَوَةِ خَارِجَ الصَّلاَةِ ، وتَبْطُلُ بِفِعْلهَا الصَّلاَّةُ، ولَوْ خَضَعَ فَتَقَرَّبَ لِلهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرِدَةٍ بِلا سَبَبٍ حَرُمَ، وحُكْمُ سُجُودِ التِّلاَوَةِ حُكْمُ صَلاَةِ النَّفْلِ فِي القِبْلَةِ والطُّهارَةِ والسِّتَارَةِ.

⁽١) قوله تجب تكبيرة الإحرام: أي مع ما يقارنها من النية.

بابُ صَلاةِ الْجاعةِ

هِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ فِي حَقِّ الرِّجالِ الْمُقيمِينَ فِي المُكْتُوبَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدَّيَاتِ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشِّعَارُ(١) وتُسَنُّ للنِّساءِ والمسافِرِينَ وِللْمَقْضِيَةِ خَلْفَ مِثْلُهَا لَا خَلْفَ مُؤَدَّاةِ وَمَقْضِيَّةٍ غَيْرِها، وهِيَ فِي الجُمْعَةِ فَرْضُ عَيْن، وآكَدُ الْجَمَاعاتِ الصُبْحُ ثُمَّ العِشاءُ ثُمَّ العَصْرُ، وأقلُّهَا إمامٌ ومَأْمُومٌ، وهِيَ لِلْرِجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ ، وَأَكْثَرُهَا جَمَاعَةً أَفْضَلُ ، فَإِنْ كَانَ بِجِوَارِهِ مَسْجِدٌ قَلِيلُ الْجَمْعِ فَالْبَعِيدُ الْكَثِيرُ الْجَمْعِ أَوْلَى ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ إِمامُهُ مُبْتَدِعاً أَوْ فاسِقاً أَوْ لا يَعْتَقدَ بَعْضَ الأَرْكَانِ أَوْ يَتَعَطَّلَ بِذَهَابِهِ^(٣) إِلَى البَعِيدِ جَمَاعَةُ مَسْجِدِ الْجِوَارِ ، فَمَسْجِدُ الْجِوَارِ أُوْلَى ، والنِّسَاءُ في بُيُوتِهِنَّ أَفْضَلُ ، ويُكْرَهُ حُضُورُ المَسْجِدِ لمُشْتَهَاةٍ أَوْ شَابَّةٍ لا غَيْرِهِمَا عِنْدَ أَمْنِ الفِتْنَةِ، وتَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ بِالعُذْرِ كَمَطَرِ أَوْ ثَلْجِ يَبُلُّ الثَّوْبَ، أَوْ وَحَلِ أَوْ رِيْحِ بِاللَّيْلِ، أَو حَرِّ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدَيْنِ، أَوْ حُضُورِ طَعَامٍ أَو شرابٍ يَتُوقُ إلَيْهِ، أَو مُدافَعَةِ حَدَثِ، أَوْ خَوْفِ عَلَى نَفْسِ أَوْ مالٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ تَمْرِيضٍ مَنْ يَخَافُ ضَيَاعَهُ، أَوْ كَانَ يَأْنَسُ بِهِ، أَوْ

⁽١) قوله بحيث يظهر الشعار أي في القرية وفي البلد كبيرا كان أو صغيرا فلو أطبقوا على إقامتها في البيوت لم تسقط الفرض.

⁽٢) أى الشخص لكونه إماما.

حُضُورِ مَوْتِ قَريبِ أَوْ صَدِيقٍ أَوْ فَوْتِ رُفْقَةٍ تَرْحَلُ، أَوْ أَكْلِ ذِي رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ، أَوْ مُلازَمَةِ غَرِيمِهِ وهُوَ مُعْسِرٌ.

وشُرُوطُ الْجَمَاعَةِ: أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ الْإَقْتِداءَ فَإِنْ أَهْمَلَهُ انْعَقَدَتْ فُرادى، فَإِنْ تَابَعَ بلا نَيَّةٍ بَطَلَتْ صَلاَّتُهُ إِن انْتَظَرَ أَفْعَالَهُ انْتِظاراً طَوِيلاً، فَإِنْ قَلَّ أُو اتَّفَقَ فَلا، ولَوِ اقْتَدَى بِمَأْمُوم حالَ اقْتِدَائِهِ بَطَلَتْ صَلاَّتُهُ، ولْيَنْو الإمامُ الإمامة فَإِنَ أَهْمَلَهُ انْعَقَدَتْ فُرادَى وصَحَّ الآِّقْتِداءُ بِهِ وفاتَ الإمامَ ثَوابُ الْجَمَاعَةِ ، ويُشْتَرَطُ: نيَّةُ الإمامَةِ في الْجُمُعَةِ ، ويُنْدَبُ لقاصد الْجَمَاعَةِ المشي بسَكِينَةِ ويُحافِظُ عَلَى إِدْراكِ فَضِيلَةٍ تَكْبِيرةِ الإحْرام، وتَحْصُلُ بأنْ يَشْتَغِلَ بالتَّحَرُّم عَقبَ تَحَرُّم الإمام ، ولَوْ دَخَلَ في نَفْلِ فأُقيمت الْجَمَاعَةُ أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ ، وإلا قَطَعَهُ، ولَوْ دَخَلَ في الفَرْض مُنْفَرداً فَأَقيْمَتِ الْجَمَاعَةُ نُدِبَ قَلْبُهُ نَفْلاً رَكْعَتَيْن ثُمَّ يَقْتَدِي، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ونَوَى الْإَقْتِداءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ صَحَّ وكُرِهَ ولَزِمَهُ الْمَتَابَعَةُ فَإِنْ تَمَّتْ صَلاةُ الْمُقْتَدِي أَوَّلاً انْتَظَرَ في التَّشَهُّدِ أَو سَلَّمَ، ولَوْ أَحْرَمَ مَعَ الإِمامِ ثُمَّ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ وأَتَمَّ مُنْفَرِداً جِازَ، لَكِنْ يُكْرَهُ بِلا عُذْرٍ، ولَوْ وَجَدَ الإِمَامَ راكِعاً أَحْرَمَ مُنْتَصِباً ثُمَّ كَبَّرَ للْرُّكُوع ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْضُ تَكْبِيرَةِ الإحْرام في غَيْرِ القيام لَمْ تَنْعَقدْ ، فَإِن وَصَلَ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ المُجْزِيءِ واطْمَأَنَّ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْ حَدِّ الرُّكُوعِ المُجْزِيءِ حَصَلَتْ لَهُ الرَّكْعَةُ ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ رَفَعَ الإِمَامُ عَنِ الْحَدِّ المُجْزِيءِ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى الْحَدِّ المُجْزِيءِ أَوْ الإِمَامُ كَمُحْدِثٍ ، وكَذَا الإِمَامُ عَنِ الْحَدِّ المُجْزِيءِ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى الْحَدِّ المُجْزِيءِ أَوْ الْإِمَامِ كَمُحْدِثٍ ، وكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ رُكُوعٍ خَامِسَةٍ لَمْ يُدْرِكْ ، ومَتَى مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ رُكُوعِ خَامِسَةٍ لَمْ يُدْرِكْ ، ومَتَى مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَةٌ ، أَوْ رُكُوعٍ خَامِسَةٍ لَمْ يُدْرِكْ ، ومَتَى مَعْهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، ولَوْ أَدْرَكَهُ سَاجِداً أَوْ مُتَشَهِّداً سَجَدَ أَوْ السَّمَ الإِمَامُ وهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ جَلَسَ بِلا تَكْبِيرٍ ، ولَوْ سَلَّمَ الإِمَامُ وهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ جَلَسَ بِلا تَكْبِيرٍ ، ولَوْ سَلَّمَ الإِمَامُ وهُو مَوْضِعُهُ فَلا تَكْبِيرَ ، وإنْ المَسْبُوقِ قَامَ مُكَبِّراً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعَهُ فَلا تَكْبِيرَ ، وإنْ أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وما أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وما أَدْرَكَ فَهُو أَوَّلُ صَلاتِهِ ، وما يأتِي بِهِ بَعْدَ سَلامِ الإِمامِ الإِمامِ فَهُو أَوَّلُ صَلاتِهِ ، وما يأتِي بِهِ بَعْدَ سَلامِ الإِمامِ الإِمامِ فَهُو أَوَّلُ صَلاتِهِ ، وما يأتِي بِهِ بَعْدَ سَلامِ الإِمامِ فَهُو أَوَّلُ صَلاتِهِ فَيْعِيدُ فِيهِ القُنُوتَ .

ويجِبُ مُتَابَعَةُ الإمَامِ فِي الأَفْعَالِ ولْيَكُنِ ابْتِداءُ فِعْلِهِ مُتَاخِراً عَنِ ابْتِدائِهِ ومُتَقَدِّماً عَلَى فَراغِهِ، ويُتُابِعُهُ فِي الأَقوالِ أَيْضاً إلاَّ التَّامِينَ فَيُقارِنُهُ فِيهِ، ولَوْ قَارِنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الأَقوالِ أَيْضاً إلاَّ التَّامِينَ فَيُقارِنُهُ فِيهِ، ولَوْ قَارِنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ أَو فِي غَيْرِهِ (١) كُرِهَ وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الجَهاعَةِ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بِأَنْ رَكَعَ قَبْلَهُ كُرِهَ ونُدبَ العَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ، وإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ بِأَنْ رَكَعَ قَبْلَهُ كُرِهَ ونُدبَ العَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ، وإِنْ سَبَقَهُ بِرُكُنٍ بِأَنْ رَكَعَ قَبْلَهُ كُرِهَ ونُدبَ العَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ، وإِنْ سَبَقَهُ بِرُكُنٍ بِأَنْ رَكَعَ

⁽١) قوله أو في غيره: أي غير التحرم.

ورَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى رَفَعَ الإِمَامُ حَرُّمَ ولَمْ تَبْطُلُ، أو برُكْنَيْن عَمْداً بَطَلَتْ أُو سَهُواً فَلا ، ولا يُعْتَدُّ بَهٰذِهِ الرَّكْعَةِ ، وإِنْ تَخَلُّفَ بِرُكْنِ بِلا عُذْرِ كُرِهَ أُو بِرُكْنَيْنِ بَطَلَتْ فَإِنْ رَكَعَ واعْتَدَلَ والمَّا مُومُ بَعْدُ قائِمٌ لَمْ تَبْطُلْ ، فَإِنْ هَوَى لِيَسْجُدَ وهُوَ بَعْدُ قائِمٌ بَطَلَتْ وإنْ لَمْ يَبْلُغِ السُّجُودَ لأَنَّهُ كَمَّلَ الرُّكْنَيْنِ وإِنْ تَخَلُّف بِعُذْرِ كَبُطْءٌ قِراءَتِهِ لِعَجْزِ لا لِوَسْوَسَةٍ حَتَّى رَكَعَ الإمامُ لَزِمَهُ إِنَّهَمُ الفاتِحَةِ، ويَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلاثَةِ أَرْكانِ، فَإِنْ زادَ وافَقَهُ فِيها هُوَ فِيهِ ثُمَّ يَتَدَارَكُ ما فَاتَّهُ بَعْدَ سَلامِهِ ، وإذا أُحَسَّ الإِمامُ بِداخِلِ وَهُوَ راكِعٌ أُو في التَّشَهُّدِ الأَّخِيرِ نُدِبَ انْتِظارُهُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ المَسْجدَ، وأن لا يَفْحُشَ الطُّولُ، وأنْ يَقْصِدَ الطَّاعَةَ لا تميِيزَهُ وإكْرامَهُ بِأَنْ يَنْتَظِرَ الشَّرِيفَ دُونَ الْحَقِيرِ، ويُكْرَهُ في غَيْرِ الرُّكُوع والتَّشَهُّدِ، ولَوْ كانَ لمَسْجِدِ إِمَامٌ راتِبٌ ولَمْ يَكُنْ مَطْرُوقاً كُرهَ لغَيْرهِ إقامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ بغَيْرِ إِذْنِهِ، وإنْ كانَ مَطْرُوقاً أَوْ لا إِمامَ لَهُ لَمْ يَكْرَهْ، ومَنْ صَلَّى مُنْفَرِداً أو في جَاعَةِ ثُمَّ وَجَدَ جَمَاعَةً تُصَلِّي نُدِبَ أَنْ يُعِيدَ مَعَهُمْ بِنِيَّةٍ الفَرِيضَةِ ، وتَقَعُ نَفْلا ، ويُنْدَبُ لِلإِمامِ التَّخْفِيفُ فَإِنْ عَلَمَ رِضَى مَحْصُورِينَ بِالتَّطْوِيلِ نُدِبَ حِينَئِذٍ، ويُنْدَبُ تَلْقِينُ إِمامِهِ إِنْ وَقَفَتْ قِراءَتُهُ وإِنْ نَسِيَ ذِكْراً جَهَرَ بِهِ الْمَأْمَومُ ليَسْمَعَهُ ، أَوْ فِعْلاً سَبَّحَ ، فَإِنْ تَذَكَّرَهُ الإِمامُ عَمِلَ بِه ، وإِنْ لَمْ

يَتَذَكَّرَهُ لَمْ يَجُز العَمَلُ بقَوْل المَّأْمُومِينَ ولا غَيْرهِمْ وإنْ كَثُرُوا ، وإنْ تَرَكَ فَرْضاً وَجَبَ فِراقُهُ ، أَوْ سُنَّةً لا تُفْعَلُ إلاَّ بتَخَلُّفِ فَاحِشِ كَتَشَهُّدِ حَرُّمَ فَعْلُها، فإنْ فَعَلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيَفْعَلَهَا، فَإِنْ أَمْكَنَتْ قَرِيباً كَجَلْسَةِ الْإَسْتِراحَةِ فَعَلَها ، ومَتَّى قَطَع الإمامُ صَلاَتَهُ بِحَدَثٍ أَو غَيْرِهِ فَلَهُ اسْتِخْلافُ مَنْ يُتِمُّها بشَرْطِ صَلاَحِيتِهِ لإِمَامَةِ هذهِ الصَّلاةِ، فَإِنْ فَعَلُوا رُكْنَاً قَبْلَ الإَّسْتِخْلاف امْتَنَعَ الإَسْتِخْلافُ، فَإِنْ كَانَ الْخَليفَةُ مَأْمُوماً جاز اسْتِخْلافُهُ مُطْلَقاً ، ويُراعِي المَسْبُوقُ نَظْمَ الإمام فإذَا فَرَغَ مِنْهُ قامَ وأشارَ ليُفارقُوهُ أو ينْتَظِرُوهُ وهُوَ أَفْضَلُ، وإنْ جَهلَ نَظْمَ الإمام راقَبَهُمْ فَإِنْ هَمُّوا بِالقِيامِ قامَ وإلاَّ قَعَدَ، وإنْ كانَ الْخَلِيفَةُ غَيْرَ مَأْمُومٍ جَازَ فِي الْأُولَى وفِي الثَّالِثَةِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ لا في الثَّانيَةِ والرُّبَاعِيَّةِ، ولا تَجبُ نِيَّةُ الْإِقْتِداءِ بَالْخَليفَةِ بَلْ لَهُمْ أَنْ يُتِمُّوا فُرادَى، ولَوْ قَدَّمَ الإِمامُ واحِداً والقَوْمُ آخَرَ فَمُقَدَّمُهُمْ أُولَى.

﴿ فَصْلٌ ﴾ أَوْلَى النَّاسِ بِالإِمامَةِ الأَفْقَهُ ثُمَّ الأَقْرَأُ ثُمَّ الأَقْرَأُ ثُمَّ الأَقْرَأُ ثُمَّ الأَقْرَءُ ثُمَّ الأَقْرَءُ ثُمَّ الأَقْرَءُ هُجْرَةً وولَدُهُ، ثُمَّ الأَقْرَءُ ثُمَّ الأَقْلَفُ النَّسِيبُ ثُمَّ الأَحْسَنُ ذِكْراً، ثُمَّ الأَنْظَفُ بَدَناً وَتَوْباً، ثُمَّ الأَحْسَنُ صَوْرَةً؛ فَمَتَى بَدَناً وَتَوْباً، ثُمَّ الأَحْسَنُ صَوْرَةً؛ فَمَتَى

وُجِدَ مِنْ هُؤُلاءِ قُدِّمَ ، وإِن اجْتَمَعُوا أُوبَعْضُهُمْ رُتِّبُوا هُكَذا ، فَإِن اسْتَوَيَا وتَشَاحًا أُقْرِعَ ، وإمامُ المَسْجِدِ وساكِنُ البَيْتِ ولَوْ بِإجارَةِ مُقَدَّمَانِ عَلَى الأَّفْقَهِ ومَا بَعْدَهُ، ولَهُمَا تَقْدِيمُ مَنْ أرادا، والسُّلْطانُ والأَعْلَى فالأَعْلَى مِنَ القُضاةِ والْوُلاَةِ يُقَدَّمُونَ عَلَى السَّاكِنِ وإِمامِ المَسْجِدِ وغَيْرِهِمَا ، ويُقَدَّمُ حاضِرٌ وحُرٌّ وعَدْلٌ وبَالغُ عَلَى مُسَافِرِ وعَبْدٍ وفاسِقِ وصَبِيٌّ، وإنْ كانُوا أَفْقَهَ، والبَصِيرُ والأَعْمَى سَواء ، ويُكْرَهُ أَنْ يَؤُمَّ قَوْمَاً يَكْرَهُهُ أَكْثَرُهُمْ بِسَبَبِ شَرْعِيٌّ ، ولا يَجُوزُ الإِّقْتِدا ؛ بكَافِر ولا مَجْنُون ولا مُحْدِثِ ولا ذِي نَجَاسَةِ ولا رَجُل وخُنْثَى بامْرَأَةِ ولا مَنْ يَحْفَظُ الفاتِحَةَ بِمَنْ يُخِلُّ بِحَرْفِ مِنْهَا أَوْ بِأَخْرَسَ أَو أَرَتَّ أُو أَلْثَغَ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلاةِ أَنَّ إِمامَهُ واحِدٌ مِنْ هَؤُلاءِ لَزِمَهُ الإعادَةُ إِلاَّ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ كَانَ مُحْدِثاً في غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَوْ فِيها وهُوَ زائدٌ عَلَى الأَرْبَعينَ، فَإِنْ كَمَلَتْ بِهِ الأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الإِعادَةُ، ويَصِحُ فَرْضُ خَلْفَ نَفْلِ وصُبْحٌ خَلْفَ ظُهْرِ وقائِمٌ خَلْفَ قاعدٍ، وأَدامُ خَلْفَ قَضاءِ وبالْعَكْسِ ولَوِ اقْتَدَى بِغَيْرِ شافِعِيٍّ صَحَّ إِن لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَخَلَّ بِواجِبِ، وإلاَّ فَلا، والآعْتِبَارُ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ، وتُكْرَهُ وراءَ فاسِقِ وفَأَفاءِ وتَمْتَامٍ ولاحِنٍ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرِ ان فَصاعِداً خَلْفَ

الإمام ، والذَّكَرُ الْواحِدُ عَنْ يَمِينَهَ فَإِنْ جَاءَ آخَرُ أُحْرَمَ عَنْ يَسارِهِ ثُمَّ يَتَأْخَّران إِنْ أَمْكَنَ، وإلاَّ تَقَدَّمَ الإمامُ، وإِنْ حَضَرَ رِجَالٌ وصِبْيَانٌ ونساء تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانُ ثُمَّ النِّسَاء؛ وتَقفُ إمامَةُ النَّساءِ وسَطَهُنَّ، ويُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الإمامِ عَلَى المَّأْمُومَ وَبِعَكْسِهِ، إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ الإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَفْعَالَ الْصَّلاةِ، أو يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُبَلِّغاً عَنِ الإمام فَيُنْدَبُ، لَكِنْ إِنْ كَانَا فِي غَيْر مَسْجِدِ(١) وَجَبَ أَنْ يُحاذِيَ الاسفَلُ الْأَعْلَى (٢) ببَعْض بَدَنهِ بشَرْطِ اعْتِدَالِ الْخِلْقَةِ، ومَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً أَحْرَمَ ثُمَّ يَجْذِبُ لنَفْسِهِ واحِداً مِنَ الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ ويُنْدَبُ لذَلكَ مُسَاعَدَتَهُ، ولَوْ تَقَدَّمَ عِقبُ الْمَامُومَ عَلَى عَقب الإمام لَمْ تَصِحٌ صَلاتُهُ، ومَتَى اجْتَمَعَ الْمَامُومُ والإِمامُ في مَسْجِدٍ صَحَّ الْإَقْتِدَاءُ مُطْلَقاً ، وإنْ تَبَاعَدَ أُوِ اخْتَلَفَ البناءُ مِثْلُ أَنْ يَقْفَ أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ والآخَرُ فِي بِئْرِ فِي المَسْجِدِ وإِنْ أُغْلَقَ بَابُ السَّطِحِ ، لُكِنْ يُشْتَرَطُ العِلْمُ بِانْتِقالاتِ الإمام إمَّا بِمُشَاهَدَةِ أَوْ سَاع مُبَلِّغٍ ، والمَسَاجِدُ الْمُتَلاصِقَةُ الْمُتَنافِذَةُ كَمَسْجِدِ واحِدِ، ولَوْ

⁽١) في غير مسجد: كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطح بها.

⁽٢) قوله أن يجاذي الأسفل الأعلى: كأن يجاذي رأس السافل قدم العالي فيحصل الاتصال بينها بذلك والاعتبار في السافل بمعتدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يجاذ ولو قام معتدل القامة لحاذى كفى ذلك.

كَانَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ فِي فَضَاءِ كَصَحْراءَ أَوْ بَيْتٍ واسِعِ صَحَّ اقْتِدا اللَّامُومِ بِالإِمامِ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلْثِمِا تَهِ ذِراعِ تَقْرِيباً ، وإلاَّ فَلا ، ولَوْ صَلَّى خَلْفَهُ صُفُوفٌ اعْتُبِرَتْ أَذْرُعٌ بَيْنَ كُلِّ صَفٌّ والصَّفِّ الذِي قُدَّامَهُ ، وإنْ بَلَغَ ما بَيْنَ الأُخِيرِ والإمام أَمْيَالُ سَواءٌ حالَ بَيْنَهُمَا نَارٌ أَو بَحْرٌ يُحْوجُ إِلَى سِبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٌ مَطْرُوقٌ أَمْ لا ، ولَوْ وَقَفَ كُلُّ مِنْهُمَا في بِنَاءِ كَبَيْتَيْنِ أُو أَحَدُهُمَا فِي صَحْنِ وِالْآخِرُ فِي صُفَّةٍ مِنْ دَارٍ اًوْ خَان أَوْ مَدْرَسَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَضَاءِ بِشَرْطِ أَنْ لا يَحُولَ مَا يَمْنَعُ الْإَسْتِطْرَاقَ كَشُبَّاكِ، وقيْلَ إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَامُومِ عَنْ يَمِيْنهِ أُو شِمَالهِ وَجَبَ الْإِتِّصَالُ بِحَيْثُ لا يَبْقَى مَا يَسَعُ وَاقِفاً ، وإِنْ كَانَ خَلْفَهُ وَجَبَ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ثَلاثَةِ أَذْرُعٍ ، ولَوْ وَقَفَ الإِمَامُ في المَسْجِدِ والْمَأْمُومُ في فَضَاءِ مُتَّصِل بِهِ صَحَّ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُ وبَيْنَ آخِرِ المَسْجِدِ عَلَى ثَلْثِمِائَةِ ذِرَاعِ ولَمْ يَحُلْ حَائِلٌ، مِثْلُ أَنْ يَقِفَ قُبَالَةَ الْبَابِ وهُوَ مَفْتُوح، فَإِذَا صَحَّتْ لِهَذَا صَحَّتْ لَمَنْ خَلْفَهُ أُو اتَّصَلَ بِهِ وإِنْ خَرَجُوا عَنْ قُبَالَةِ الْبَابِ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْ قُبَالَةِ البَابِ أَوْ حَالَ جدَارُ المَسْجِدِ أَوْ شُبَّاكُهُ أَوْ بَابُهُ المَرْدُودُ وإِنْ لَمْ يُقْفَلْ لَمَ تَصِحَّ.

بابُ الأُوقاتِ التي نُهِيَ عَنِ الصَّلاَةِ فِيها تَخْرُمُ الصَّلاةُ ولا تَنْعَقِدُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى

تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُمْح ، وعِنْدَ الآسْتِوَاءِ حَتَّى تَزُولَ ، وعِنْدَ الآسْتِوَاءِ حَتَّى تَزُولَ ، وعِنْدَ طَلَاةِ السَّبْحِ ، وبَعْدَ صَلاَةِ الصَّبْحِ ، وبَعْدَ صَلاَةِ الصَّبْحِ ، وبَعْدَ صَلاَةِ الْعَصْرِ ، ولا يَحْرُمُ فِيهَا مَالَهُ سَبَبٌ كَجَنَازَةٍ وتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ وسُنَّةٍ وُضُوءٍ وفَائِتَةٍ لا ركْعَتَى إحْرَامٍ ، ولا تُكْرَهُ (١) الصَّلاة في حَرَمِ مَكَّةً مُطْلَقًا ولا عِنْدَ الآسْتِوَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

بابُ صلاةِ الْمَريضِ

لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الفَرْضِ قاعِداً، والْمَرادُ مِنْ الْعَجْزِ أَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ القِيامُ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً، أَو يَخافُ مِنْهُ مَرَضاً أو زِيَادَتَهُ، أَو دَوَرانَ الرَّأْسِ فِي سَفِينَة، ويَقْعُدُ كَيْفَ شَهِ وِيَادَتَهُ، أَو دَوَرانَ الرَّأْسِ فِي سَفِينَة، ويَقْعُدُ كَيْفَ شَهِ ويُنْدَبُ الإِفْتِراشُ، ويُكْرَهُ الاَقْعَاءُ، ومَدُّ رِجْلِه، وأَقَلُّ رُكُوعِ مُحاذاة جَبْهَتِهِ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ، وأَكْمَلُهُ مُحاذاتها مُوضِعَ سُجُودِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وسُجُودٍ فَعَلَ نِهَايَة اللهَ كَنْ مِنْ تَقْرِيبِ الجَبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْماً بِهِا، ولَوْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ قَلَطْ لِدُمَّلِ ونَحْوِهِ أَتَى بِالقُعُودِ قَائِمًا، ولَوْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ قَائِمًا، ولَوْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ قَائِمًا، ولَوْ عَجَزَ أَوْماً بِهِا، ولَوْ عَجَزَ عَنِ القُعُودِ قَائِمًا، ولِهِ رَمَدُ أَو غَيْرُهُ (٢) فَقالَ لَهُ طَبِيبٌ ولَوْ أَمْكَنَ مُدَاوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ، مُسْتَلْقِياً أَمْكَنَ مُدَاوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ، مُسْتَلْقِياً أَمْكَنَ مُدَاوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ، مُسْتَلْقِياً أَمْكَنَ مُدَاوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ، وَاللَّهُ عَانَ اللَّهُ مَنْ الْوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ وَاللَّ لَهُ طَبِيبً مُسْتَلْقَياً أَمْكَنَ مُدَاوَاتُكَ جَازَ الإَسْتِلْقَاءُ،

⁽١) أي في وقت من هذه الأوقات الخمسة.

⁽٢) قوله أو غيره: أي كجراحة يمكن علاجها مع إدامة الاستلقاء.

ولَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ وقُعُودِ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَن مُسْتَقْبِلاً بِوَجْهِهِ ومُقَدَّم بَدَنهِ ، ويَرْكُعُ ويَسْجُدُ إِنْ أَمْكَنَ ، وإلاَّ أُومَا بِرَأْسِهِ ، والسُّجُودُ أَخْفَض ، فَإِنْ عَجَزَ فَبِطَرْفِهِ ، فإِنْ عَجَزَ فَبِطَرْفِهِ ، فإِنْ عَجَزَ فَبِطَلْهِ ، ولا تَسْقُطُ فإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا قَعَد ، وَيجِبُ الصَّلاةُ مَا دَامَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا ، وإِنْ خَفَّ (١) المَّسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحةِ إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا ، وإِنْ خَفَّ (١) قَامَ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا ، وإِنْ خَفَّ الْإَسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحةِ إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا ، وإِنْ خَفَّ الْفَاتِحةِ قَامَ ، فإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحةِ قَامَ الرَّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعاً ، فَإِن لَيْرَكَعَ مِنْهُ ، أَوْ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعاً ، فَإِن انْتَصَبَ بَطَلَتْ ، أُو فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعاً ، فَإِن انْتَصَبَ بَطَلَتْ ، أُو فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعاً ، فَإِن انْتَصَبَ بَطَلَتْ ، أُو فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ الْمَاتِينَةِ الْمَالِيعَةُ لَوْ فِي الرَّكُومِ اللَّمَا لِيعْتَدِلَ قَائِما أُنْ يَنَةٍ وَلَا الطَّمَانِينَةِ قَامَ لِيعْتَدِلَ أَوْ بَعْدَهَا سَجَدَ ولا اللَّهُ أَنِينَةِ قَامَ لِيعْتَدِلَ أَوْ بَعْدَهَا سَجَدَ ولا يَقُومُ .

باب صلاة المسافر

إِذَا سَافَرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ (٢) سَفَراً يَبْلُغُ مَسِيرَتُهُ ذَهَاباً

⁽١) قوله وإن خف: أي مما به من المرض في أثناء صلاته قاعدا بحيث صار قادرا على القيام.

⁽٢) قوله في غير معصية: أي بسبب غير معصية فكلمة «في » سببية على حد قوله على المسلمة وإن عصى على المسلمة والمسلمة والمسلم

ثَمَانيَةً وأَرْبَعِينَ مِيلاً بالْهَاشِمِيِّ، وهُو (١) يَوْمَانِ بِلَيَالِيهِمَا بسَيْرِ الْأَثْقَالِ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ والعَصْرَ والعِشَاء رَكْعَتَيْنِ رِكْعَتَين إِذَا كَانَتْ مُؤَدَّيَاتِ أَوْ فَائْتَةً فِي السَّفَر فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ فَإِنْ فَاتَتْهُ فِي الْحَضَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَوْ عكُسُهُ أَتَّمَّ، وفي الْبَحْر تُعْتَبَرُ هٰذِهِ الْسَافَةُ كما في البَرِّ ، فَلَوْ قَطَعَهَا فِي لَحْظَةِ قَصَرَ، ولَوْ قَصَدَ بَلَداً لَهُ طَرِيقَان أَحَدُهُما دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَسَلَكَ الْأَبْعَدَ لِغَرضِ كَأَمْنِ وسُهُولَةٍ ونُزْهَة قَصَرَ، وإِنْ قَصَدَ مُجَرَّدَ الْقَصْرِ أَتَمَّ، ولا بُدَّ مِنْ مَقْصِدِ مَعْلُومِ فَلَوْ طَلَبَ آبِقاً لا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ أَوْ سَافَرَ عَبْدٌ وامْرَأَةً وجُنْدِيٌ مَعَ سَيِّدٍ وزَوْجٍ وأمِيرٍ ولمْ يَعْرِفُوا المَقْصِدَ لَمْ يَقْصُرُوا، وإِنْ عَرَفُوهُ قَصَرُوا بِشَرْطِهِ، والْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَآبِقِ وِنَاشِزَةٍ يُتِمُّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ سُورٌ قَصَرَ بِمُجَرَّدِ مُجَاوَزِتِهِ، سَوا ۚ كَانَ خَارِجَهُ عِمَارَةٌ أَمْ لا، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ فَبِمُجَاوَزَةِ الْعُمْرَانِ كُلَّهِ، ولا يُشْتَرَطُ مُجَاوَزَةُ المَزَارِع والْبَسَاتِين والْمَقَابِر ،.

والْمَقِيمُ في الصَّحْرَاء يَقْصُرُ بِمُفَارَقَةِ خِيَامِ قَوْمِهِ ثُمَّ إِذَا الْتَهَى السَّفَرُ أَتَمَّ، وَيَنْتَهِي بِوُصُولِهِ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ بِنِيَّةِ إِقَامَةِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ غَيْرَ يَوْمَي الدُّخُولِ والخُرُوجِ، أَوْ بِنَفْسِ

⁽١) قوله وهو أي السفر المذكور إذا قدرت مسافته بالسير.

الإقامة ، وإنْ لَمْ يَنْوِهَا فَمَتَى أَقَامَ أُربَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرَ يَوْمَي الدُّخُولِ والخُرُوجِ أَتَمَّ ، اللَّهُمَ إلاَّ أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَة يَتَوَقَّعُ الدُّخُولِ والخُرُوجِ أَتَمَّ ، اللَّهُمَ إلاَّ أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَة يَتَوَقَّعُ إِنَّا وَيَنْوِي الاَرتِحَالَ إِذَا انْقَضَتْ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ إِلَى يَغْمَلُ إِلَى تَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْماً ، فإنْ تَأَخَّرَتْ عنها أَتَمَّ ، وَسَوَا اللَّهَ الجَهَادُ وَعَيْرُهُ ، ولَوْ وَصَلَ مَقْصِدَهُ فَإِنْ نَوَى الإِقَامَةَ المُؤثِّرَةَ أَتَمَّ وإلاَّ قَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَو ثَمَانِيَةً عَشَرَ إِنْ تَوَقّع حَاجَتَهُ كُلَّ وَقَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَو ثَمَانِيَةً عَشَرَ إِنْ تَوَقّع حَاجَتَهُ كُلَّ وَقَتْ .

وشُرُوطُ القَصْرِ وُقُوعُ الصَّلاةِ كُلِّها فِي السَّفَر، ونِيَّةُ القَصْرِ فِي الإِحْرام، وأنْ لا يَقْتَدِى بِمُتِم فِي جُزْءٍ مِنَ الصَّلاةِ، فَلَوْ نَوَى الإَقَامَةَ فِي الصَّلاةِ أو شَكَّ هَلْ نَوَى القَصْرَ أَمْ لا ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أو تَرَدَّدَ هَلْ يُتِمُّ أَمْ لا أَو هَلْ أَمْ لا ثُمَّ ، وَلَوْ جَهِلَ نِيَّةَ إِمامِهِ فَنَوَى إِنْ قَصَرَ المامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لا أَتَمَّ، وَلَوْ جَهِلَ نِيَّةَ إِمامِهِ فَنَوَى إِنْ قَصَرَ قَصَرُ وَإِنْ أَتَمَّ أَمْ لا أَتَمَّ ، وَلَوْ جَهِلَ نِيَّةَ إِمامِهِ فَنَوَى إِنْ قَصَرَ وَمِنَ وَعَرَ وَإِنْ أَتَمَّ أَتُمَ ، وَلَوْ جَهِلَ نِيَّةَ إِمامِهِ فَنَوَى إِنْ قَصَرَ وَإِنْ أَتَمَّ أَتُمَ اللَّهُ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِا ، وبَيْنَ وَيَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الظُهْرِ والعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِا ، وبَيْنَ المُعْرِبِ والعِشَاء كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفْرِ تَقْصَرُ الصَّلاةُ فِيهِ ، فَإِنْ المَعْرِبِ والعِشَاء كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفْرِ تُقْصَرُ الصَّلاةُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرا المَّلاةُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ سَائِرا المَّالَّ خِيرُ أَفْضَلُ ، وإذا جَمَعَ تَقْدِيمً فَشَرْطُهُ دَوامُ السَّفَرِ وتَقْدِيمُ الأُولَى ونِيَّة الجَمْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الأُولَى ، إِمَّا فِي وَقَدِيمُ الْأُولَى ونِيَّة الجَمْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الأُولَى ، إمَّا فِي الإِحْرامِ أَو فِي أَثْنَائِها ، وأَنْ لا يُفَرِّقُ بَيْنَهُما ، فَإِنْ فَرَّقَ الإِعْرَامِ أَو فِي أَثْنَائِها ، وأَنْ لا يُفَرِّقُ بَيْنَهُما ، فَإِنْ فَرَقَ

يَسِيراً لَمْ يَضُرَّ فَيُغْتَفَرُ لِلْمُتَيَمِّمِ طَلَبٌ خَفِيفٌ فَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ فَباطِلةٌ، وإِنْ أَقامَ قبلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّانِيةِ أَو لَمْ يَنْوِ الثَّانِيةِ أَو لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الأُولَى أَو فَرَّقَ كَثِيراً وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيةِ إِلَى وَقْتِها، وإِنْ أَقَامَ بَعْدَ فَراغِهِمَا مَضَتا عَلَى الصِّحَّةِ، وإذا جَمَعَ تَأْخِيراً لَمْ يَلْزَمْهُ إِلاَّ أَنْ يَنْوِى قَبْلَ خُرُوجٍ وَقْتِ الأُولَى بِقَدْرِ مَا يَسَعُ فِعْلَهَا أَنَّهُ يُؤَخِّرُ لِيَجْمَعَ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ أَتَمَ الْأُولَى بِقَدْرِ مَا يَسَعُ فِعْلَهَا أَنَّهُ يُؤخِّرُ لِيَجْمَعَ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ أَتَمَ وَكَانَتْ قَضَاءً.

وَيَجُوزُ لِلْمُقِيمِ الجَمْعُ تَقْدِياً لِمَطَرٍ يَبُلُّ الثَّوْبَ بِشَرْطِ أَنْ يَعُجُوزُ لِلْمُقِيمِ الجَمْعُ تَقْدِياً لِمَطَرٍ يَبُلُّ الثَّوْبَ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ جَاعَةً فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ ، وأَنْ يُوجَدَ المَطَرُ عِنْدَ افْتِتاحِ الثَّانِيةِ ، ويُشْتَرَطُ مَعَ ذٰلِكَ ما الأُولَى والفَراغِ مِنْها وافتِتاحِ الثَّانِيةِ ، ويُشْتَرَطُ مَعَ ذٰلِكَ ما تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِياً ، فَإِنِ انْقَطَعَ بَعْدَهُما أَو فِي أَثْناءِ الثَّانِيةِ مَضَتَا عَلَى الصِّحةِ ، ولا يَجُوزُ الجَمْعُ بِالمَطَرِ تَأْخِيراً . الثَّانِيةِ مَضَتَا عَلَى الصِّحةِ ، ولا يَجُوزُ الجَمْعُ بِالمَطَرِ تَأْخِيراً .

بابُ صلاةِ الخَوْفِ

إذا كانَ القتالُ مُباحاً والعَدُوُّ في غَيْرِ جِهَةِ القبْلَةِ فَرَّقَ الامامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ، فِرْقَةً في وَجْهِ العَدُوِّ ويُصَلِّى بِفَرْقَةٍ رَكْعَةً، فإذا قامَ إلَى الثَّانِيَةِ نَوَوْا مُفَارَقَتَهُ وأَتَمُّوا مُنْفَرِدِينَ وَذَهَبُوا إلَى وَجْهِ العَدُوِّ، وجاءَ أُولئكَ إلى الإمامِ وهُوَ قائِمٌ في الصَّلاةِ يَقْرَأُ فيُحْرِمُونَ ويْكث لَهُمْ بِقَدْرِ الفاتِحَةِ وسُورَةٍ في الصَّلاةِ يَقْرَأُ فيُحْرِمُونَ ويْكث لَهُمْ بِقَدْرِ الفاتِحَةِ وسُورَةٍ

قَصِيرَةٍ ، فَإِذَا جَلَسَ للتَّشَهُدِ قَامُوا وأَتَمُّوا لأَنْفُسِهمْ ، ويُطِيلُ هُوَ التَّشَهُّدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِباً صَلَّى بِالأُولَى رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقِ وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ وإنْ كَانَ العَدُوُّ فِي القَبْلَةِ يُشاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وفِي الْمُسْلمِينَ كَثْرَةً صَفَّهُمْ صَفَّيْنِ فَأَكْثَرَ وأحْرَمَ ورَكَعَ ورَفَعَ بالكُلِّ، فَإِذا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ واسْتَمَرَّ الصَّفُّ الآخَرُ قَائِماً ، فَإِذَا رَفَعُوا رُؤْسَهُمْ سَجَدَ الصَّفُّ الآخَرُ ثُمَّ يَرْكُعُ ويَرْفَعُ بِالْكُلِّ، فإذا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي حَرَسَ أُوَّلاً وحَرَسَ الصَّفُّ الآخَرُ، فَإِذا رَفَعُوا سَجَدَ الصَّفُّ الآخَرُ ، ويُنْدَبُ حَمْلُ السِّلاحِ في صَلاةِ الخَوْفِ، وإذا اشْتَدَّ الخَوْفُ والتَحَمَ القِتالُ صَلُّوا رِجَالاً ورُكْباناً إِلَى القِبْلَةِ وغَيْرِها جَمَاعَةً وفُرادَى ويوُمِئُونَ بالرُّكُوعِ والسُّجُودِ إِنْ عَجَزُوا والسُّجُود أَخْفَضُ وإنِ اضْطَرُّوا إِلَى الضَّرب الْمُتَتَابِعِ ضَرَبُوا ولا إعادَةَ عَلَيْهِمْ ولا يَجُوزُ الصِّياحُ.

باب ما يحرم لبسه

يَحْرُمُ علَى الرَّجُلُ لُبْسُ الْحَريرِ وسائِرُ وُجُوهِ اسْتِعْمالِه (١) وَلَوْ بِطانَةً ، وَيجوزُ حَشْوُ جُبَّةٍ ومِخَدَّةٍ وفَرْشٍ بِهِ ، وَيَجُوزُ

⁽١) قوله وسائر وجوه استعماله: كالسترة قال في الإيعاب والاستناد إليه وتوسده.

للنِّساءِ اسْتِعهالُهُ ، وقيلَ يَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ افْتِراشُهُ ، ويَجُوزُ للْوَلَىِّ إِلْبَاسُهُ لِلصَّبِيِّ مَا لَمْ يَبْلُغْ وَالْمَرَكَّبُ مِنْ حَرِيرٍ وغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وزْنُ الْحَرِيرِ حَرُمَ، وإنِ اسْتَوَيَا جازَ، ويَجُوزُ مُطَرَّزٌ بِهِ (١) لا يُجاوِزُ أَرْبَعَ أَصَابِعَ، ومُطَرَّفٌ (٢) ومَجَبَّبٌ مُعْتَادٌ، ولَهُ أَن يَبْسُطَ علَى فَرْشِ الْحَرِيرِ مِنْدِيلاً ونَحْوَهُ ويَجْلِسَ فَوْقَهُ ، ويَجُوزُ لُبْسُهُ لَحَرِّ وَبَرْدٍ مُهْلَكَيْنِ، وسَتْر عَوْرَةٍ، ومُفَاجَأَةٍ حَرْبِ إِذَا فُقدَ غَيْرُهُ، ولحِكَّةٍ ودَفْع قَمْلِ، ويَجُوزُ دِيباجُ ثَخِينٌ لا يَقُومُ غَيرُهُ مَقامَهُ في الحَرْب، ويَجُوزُ لُبْسُ ثَوْب نَجس في غَيْرِ الصَّلاةِ، ويَحْرُمُ جلْدُ مَيْتَةِ إلاَّ لضَرُورَةِ كَمُفاجَأَةِ حَرْب ونحوه، ويجوزُ أَنْ يُلْبِسُ دابَّتَهُ الجلْدَ النَّجِسَ سِوَى جلْدِ الكلْبِ والخِنْزِيرِ، ويَحْرُمُ علَى الرِّجال حُلَىُّ الذَّهَب حَتى سِنُّ الْخاتمِ والمطْلِيُّ بِهِ، فَلَوْ صدِىءَ بِحَيْثُ لا يَبِين جازَ، ويُباح شدُّ سِنِ وأَنْمُلَةٍ بِذَهَبِ واتِّخاذُ أَنْفِ وأَنْمُلَةٍ مِنْهُ لا أَصْبُعِ ، ويَجُوزُ دِرْعٌ نُسِجَتْ بِذَهَبِ وخُوذَةِ طُلِيَتْ بِهِ لِمُفاجَأَةِ حَرْبٍ ولَمْ يجِدْ غَيْرَهُما ، ويَجُوزُ خاتمُ الفِضَّةِ وتَحْليَةُ آلَةِ الحَرْب بها كَسَيْفٍ ورُمْحِ وطَبْر وسَهْم ودِرْع وجَوْشَنِ

⁽١) مطرز به من التطريز وهو جعل الطراز الذي هو حرير خالص مركباً على الثوب.

⁽٢) قوله ومطرف: أي مسجف من التطريف وهو جعل طرف ثوبه مسجفاً بالحرير بقدر العادة وإن جاوزت أربع أصابع.

وخُونَة وخفّ، لا سَرْج ولِجَام وركاب وقلادة وطَرِف سُيُورٍ ودَواة ومَقْلَمة وسِكِّينِ ومَهْنَة ودَواة وتعْليق قنْديلٍ ولَوْ بِمَسْجِد، وغَيْرِ الخاتم مِنَ الْحُلِّي كَطَوْق ودُمْلُج وسِوارٍ وتَاج، وفي سَقْف البَيْتِ والمَسْجِد وجُدْرانها، فَلَوْ اسْتُهْلِكَ بِحَيْثُ لا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالسَّبْكِ جازَتْ الاَسْتِدامَةُ والا فَلا، ويَجُوزُ تَحْلِيةُ المُصْحَف والكُتُب بِالفِضَّة لِلْمَرْأَة والرَّجُل، ويَجُوزُ تَحْلِيةُ المُصْحَف بالذَّهَب لِلْمَرأَة ويحرُمُ والرَّجُل، ويَجُوزُ تَحْلِيةُ المُصْحَف بالذَّهَب لِلْمَرأَة ويحرُمُ عَلَى الرَّجُل، ويَجُوزُ تَحْلِية المُصْحَف بالذَّهَب لَلْمَرأَة ويحرُمُ عَلَى الرَّجُل، ويَجُوزُ لِلْمَرْأَة حَلِيُّ الذَّهَب كُلُّهُ حَتَّى النَّعْل والمَنْ أَسْرَفَت كَخَلْخَال مائتا دِينارٍ حَرُمَ، ويَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ تَحْلِيةُ اللهِ الْمَاتِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اله

بابُ صلاةِ الْجُمْعَةِ

مَنْ لَزِمَهُ الظهْرُ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ إِلاَّ العَبْدَ والمرأَةَ والمُسافِرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ولَوْ سَفَراً قَصِيراً، وكُلُّ ما أَسْقَطَ الجَهْعَةَ أَسْقَطَهَا كَالْمَرَ ضَ والتَّمْرِيضَ وغَيْرِ ذٰلِكَ، والمُقيمُ بِقَريَةٍ لَيْسَ فِيها أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ، فإنْ كَان بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلُّ عَالِي فِيها أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ، فإنْ كَان بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلُّ عَالِي الصَّوتِ بِطَرَفِ بَلَدِ الجُمُعَةِ النَّذِي مِنْ جِهَةِ القرْيَةِ والأَصْواتُ الصَّواتُ سَاكِنَةٌ لَسَمِعَهُ مُصْغ صَحِيحُ السَّمْعِ واقفٌ بِطَرَفِ والرَّيَاحُ ساكِنَةٌ لَسَمِعَهُ مُصْغ صَحِيحُ السَّمْعِ واقفٌ بِطَرَفِ القَرْيَةِ القَرْيَةِ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ التَرْيَةِ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ التَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ النَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ التَّرْيَةِ النَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ النَّذِي مِنْ جَهَةٍ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ القَرْيَةِ الذِي مِنْ جَهَةٍ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَزِمَتِ الجُمُعَةُ كُلُ الْعَلْ الْكُونِ القَرْيَةِ الدَّرِي مِنْ جَهَةٍ بَلَدِ الجُمُعَةِ لَوْمَتِ الجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ

بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وإنْ لَمْ يَشُقَّ كَمَكَّةَ واللَّدِينَةِ فَأُقِيمَتْ جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَة هِيَ الْأُولَى والثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ، وإنْ وَقَعَتَا مَعاً أَو جُهلَ السَّبْقُ اسْتُوْنَفَتْ جُمُعَةً.

وأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ: الْحَمْدُ للهِ والصَّلاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيْلِيَةِ ، والْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللهِ يَجِبُ ذٰلِكَ فِي كُلِّ مِنَ اللهِ عَيْلِيَّةِ ، والْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللهِ والصَّلاةُ ولا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْخُمْدُ للهِ والصَّلاةُ ولا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْخُطْبَتَيْنِ ، ويَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْحَمْدُ للهِ والصَّلاةُ ولا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ فَي الشَّابِعُ قراءَةُ آية فِي الْوَصِيَّةِ فَيكُفِي أَطِيعُوا الله ، والرَّابِعُ قراءَةُ آية فِي الْوَصِيَّةِ وَسُرْطُهُم الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيةِ وشَرْطُهُم الطَّهارةُ والسِّتَارَةُ ووُقُوعُهما فِي وَقْتِ الظَّهْرِ قَبْلَ الصَّلاةِ ، والطَّهارةُ والسِّتَارَةُ ووُقُوعُهما في وَقْتِ الظَّهْرِ قَبْلَ الصَّلاةِ ، والطَّهارةُ والسِّتَارَةُ ووُقُوعُهما ، ورَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَنْعَقِدُ بِهِمْ والقُعُودُ بَيْنَهُما ، ورَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَنْعَقِدُ بِهِمْ الْجُمُعَةُ . .

وسُنَنُهُما: مِنْبَرُ أَوْ مَوْضِعٌ عالِ وأَنْ يُسَلِّمَ إِذَا دَخَلَ وَإِذَا صَعِدَ، وَيَجْلِسَ حَتَّى يُوَذَّنَ، ويَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَو قَوْسٍ مَعِدَ، ويَجْلِسَ حَتَّى يُوذَّنَ، ويَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَو قَوْسٍ أَو عَصا، ويُقْبِلَ عَلَيْهِمْ في جَمِيعِهِما.

والجُمْعَةُ رَكْعَتَانِ يَقْرَأُ فِي الأُولَى الجُمْعَةَ وفِي الثَّانِيَةِ النُّانِيَةِ النُّانِيَةِ وَاطْمَأَنَّ الْمُنَافِقُونَ، ومَنْ أَدْرَكَ مَعَ الإمامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَاطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةُ فَيَنُويِ فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةُ فَيَنُويِ الجُمُعَةَ خَلْفَهُ فَإِذَا سَلَّمَ أَتَمَّ الظُّهْرَ.

لِمُرِيدِها أَن يَغْتَسِلَ عِنْدَ الذَّهابِ، ويَجُوزُ مِنَ الفَجْرِ،

فَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّم، وأَنْ يَتَنَظَّفَ بِسِواكِ وأَخْدِ ظُفُرٍ وشَعْرٍ وقَطْعِ رائِحَةٍ كريهةٍ، ويَتَطَيَّبَ ويَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيابِهِ، وأَفْضَلُهَا البِيضُ، والإمامُ يَزيدُ عَلَيْهِمْ في الزِّينَةِ. ويُكْرَهُ وأَفْضَلُهُ البِيضُ، والإمامُ يَزيدُ عَلَيْهِمْ في الزِّينَةِ. ويُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا حَضَرَتِ الطِّيبُ وفا خِرُ الثِّيابِ، ويُبكِّرَ وأَفضَلُهُ مِنَ الفَجْرِ ويَمْشِي بِسَكِينَةٍ ووقارٍ ولا يَرْكَبَ إلاَّ لعُدْرٍ، مِنَ الفَجْرِ ويَمْشِي بِسَكِينَةٍ ووقارٍ ولا يَرْكَبَ إلاَّ لعُدْرٍ، ويَدْنُو مِنَ الإمامِ ويَشْتَغِلَ بِالذِّكْرِ والتللوةِ والصَّلاةِ ولا يَتَخَطَّي رِقَابَ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لا يَصِلُ إليْهَا إلا يَتَخَطَّي رِقَابَ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لا يَصِلُ إليْهَا إلا يَتَخَطَّي رِقَابَ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لا يَصِلُ إليْهَا إلا يَتَخَطَّي لَمْ يُكْرَهُ.

وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ رَجُلاً ويَجْلِسَ مَكَانَهُ، فَإِنْ قَامَ بَاخْتِيارِهِ جَازَ، ويُكْرَهُ أَنْ يُؤْثَرَ غَيْرَهُ بِالصَّفِّ الأَوَّلِ أَوْ بِالقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ وبِكُلِّ قُرْبَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَأْخُذَ لَهُ مَوْضِعاً يَبْسُطُ شَيْئاً فِيهِ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ إِزَالَتُهُ وَالجُلُوسُ مَكَانَهُ، وَيُخْرَهُ الْكُلْمُ وَالصَّلَاة حَالَ الخُطْبَةِ ولا يَحْرُمَانِ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَى التَّحِيَّة فَقَطْ ويُخَفَفُها.

ويُنْدَبُ الكَهْفُ والصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ لَيْلَةَ الجُمْعَةِ ويَوْمَهَا ، ويُكْثِرُ في يَوْمِهَا الدُّعَاءَ رَجَاءَ سَاعَةِ الْإِمَامِ عَلَى النِّبَرِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلاةِ . الإجَابَةِ وهِيَ مَا بَيْنَ جُلُوسِ الإِمَامِ عَلَى النِّبَرِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلاةِ .

بابُ صَلاَةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ ويُنْدَبُ لَها الجَمَاعَةُ، ووَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ

الشمْس ، ويُنْدَبُ مِنَ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُمْح إِلَى الزَّوالِ ، وفِعْلُهَا فِي السَّجْدِ أَفْضَلُ إِنِ اتَّسَعَ ، فإِنْ ضَاقَ فالصَّحْرا اللَّفْضَلُ ، ويُنْدَبُ أَنْ لاَ يَأْكُلَ فِي الأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّي ويَاكُلَ فِي الأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّي ويَاكُلَ فِي الفَضْلُ ، ويُنْدَبُ أَنْ لاَ يَأْكُلَ فِي الأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّي ويَاكُلَ فِي الفَطْرِ قَبْلَ الصَّلاَةِ تَمَرَاتٍ وِثْراً ، ويَغْتَسِلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وإِنْ لَمْ يُصَلِّ ويجوزُ مِنْ نِصفِ اللَّيل ، ويَتَطَيَّبَ ويَلْبَسَ أَحْسَنَ لَيْهِ .

ويُنْدَبُ حُضُورُ الصِّبْيَانِ بزينَتِهِمْ ومَنْ لا تُشْتَهَى مِنَ النِّساء بِغَيْرِ طِيبِ ولا زينَةٍ، ويُكْرَهُ لِمُشْتَهَاةٍ، ويُبَكِّرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَاشِياً ويَرْجِعَ في غَيْرِ طَرِيقِهِ، ويَتَأْخَّرَ الإِمَامُ إِلَى وَقْتِ الصَّلاَةِ، ويُنَادَى لَها وللْكُسُوفِ والإَستِسْقاءِ « الصَّلاَةُ جَامِعَةٌ »، وهِيَ رَكْعَتَان ويُكَبِّرَ فِي الأُولَى بَعْدَ الإَستِفْتَاح وقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيراتٍ، وفي الثَّانيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْساً غَيْرَ تَكْبِبيرَةِ القِيَامِ ، يَرْفَعُ فِيهَا اليَدَيْنِ ، ويَذْكُرُ اللهَ تعالَى بِيْنَهُنَّ، وَيَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، ولَو تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَاد فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ، ولَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ فَاتَ، وَيَقْرَأُ فِي الأُولَى « قَ » وفي الثَّانِيَةِ « اقْتَرَبَتْ » ، وإنْ شَاء قَرَأُ (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ أَلْأَعْلَى) و (الغاشِيَةَ) ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهُمَا خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ويَفْتتِحُ الأَولَى نَدْباً بِتِسْع تَكْبِيرَاتٍ والثَّانِيَةَ بِسَبْعِ ، ولَوْ خَطَبَ قَاعِداً جَازَ ، والتَّكْبِيرُ مُرْسَلٌ ومُقَيَّدٌ، فالمُرْسَلُ وهُو مَا لاَ يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ بَلْ في المَسَاجِدِ والمَنَازِلِ والطُّرُقِ يُسَنُّ في العِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَتَي العِيدِ إلى أن يُحْرِمَ الإمَامُ بِصَلاَةِ الْعِيدِ، والمُقَيَّدُ هُو مَا يُوثَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، يُسَنُّ في النَّحْرِ فَلَقَطْ مِنْ صَلاَةِ طُهْرِ النَّحْرِ إلى صَلاَةِ صُبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ، وَهُو رابعُ العِيدِ، يُكَبِّرُ خَلْفَ الفَرائِضِ المُوَّدَّاةِ والمَقْضِيَةِ وَهُو رابعُ العِيدِ، يُكَبِّرُ خَلْفَ الفَرائِضِ المُوَّدَّةِ والمَقْضِيَةِ مَن اللَّهَ أَكْبَرُ الله أَنْ زادَ ما اعْتَادهُ النَّاسُ فَحَسَنُ وهُو: الله أَكْبَرُ مَنْ الله أَكْبَرُ الله أَكْبَرُ الله أَنْ إِلَى آخِرِهِ، ولَوْ رَأَى في عشرِ ذِى الحِجَّةِ شَيْئًا مِنَ اللهُ نَعَامِ فَلْيُكَبِّرُ .

بابُ صلاةِ الكُسُوفِ

هِيَ سُنَّةٌ مُوَّكَدَةٌ، ويُنْدَبُ لَها الجَاعَةُ في الْجَامِعِ، ويَحْضُرُها مَنْ لا هَيْئَةَ لها مِنَ النِّساءِ، وهِيَ رَكْعَتانِ، وأَقلُهَا ويَحْضُرُها مَنْ لا هَيْئَةَ لها مِنَ النِّساءِ، وهِيَ رَكْعَتانِ، وأَقلُهَا أَن يُحْرِمَ فَيَقْرَأَ الفاتِحَة ثُمَّ يَرْكَعَ ثُمَّ يَرْفَعَ فَيَقْرَأَ الفاتِحَة ثُمَّ يَرْكَعَ ثُمَّ يَرْفَعَ فَيَقْرَأَ الفاتِحَة ثُمَّ يَرْكَعَ فَيَطْمَئِنَّ ثُمَّ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ فَهٰذِهِ رَكْعَةٌ فِيها قِيامانِ وَرُكُوعَانِ ، ثُمَّ يُصلى الثَّانِيَةَ كَذلك، ولا يَجوزُ وقراءَتانِ وَرُكُوعَ لِتَهادِي الكُسُوفِ، ولا يجوزُ النَّقْصُ زِيَادَةُ قِيام ورُكُوع لِتَهادِي الكُسُوفِ، ولا يجوزُ النَّقْصُ لِتَجْلِيَةٍ، وأَكْمَلُها أَن يقرأً بَعْدَ الإَفْتِتاحِ والتَّعَوُّذِ والفاتحةِ لِتَجْلِيَةٍ، وأَكْمَلُها أَن يقرأً بَعْدَ الإَفْتِتاحِ والتَّعَوُّذِ والفاتحةِ

البَقَرة في القيام الأوَّل، وآل عِمْران في الثَّاني، والنِّساء في الثَّالث، والمَائِدة في الرَّابع، أو نحو ذلك، ويُسبِّح في الرُّكُوع الأوَّل بِقَدْرِ مائَة آيَة مِن البَقَرة، وفي الثَّانِي بِقَدْرِ مَائَة آيَة مِن البَقَرة، وفي الثَّانِي بِقَدْرِ حَمْسِينَ، ثَمَانِينَ، وفي الرَّابع بِقَدْرِ حَمْسِينَ، وبَاقِيها كَغَيْرِها مِنَ الصَّلُوات، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمْعَة، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَجَلَّى الجَمِيعُ أو غابَت كاسِفة أو طَلَعَتِ الشَّمسُ والقَمَرُ خاسِفُ لَمْ يُصَلِّ، ولَوْ أَحْرَمَ فَتَجَلَّتُ أو غابَت كاسِفة أَتَها.

باب صلاة الاستسقاء.

هِيَ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ، ويُنْدَبُ لَها الجَمَاعَةُ، فإذا أَجْدَبَتِ الأَرْضُ أَوِ وانْقَطَعَتِ المِياهُ او قَلَّتْ وعَظَ الإِمامُ النَّاسَ والمَرَهُمْ بالتَّوبَةِ والصَدَقةِ ومُصَالِحَةِ الأَعْداءِ وَصَوْمِ ثَلاَثَةِ وَأَمَرَهُمْ بالتَّوبَةِ والصَدَقةِ ومُصَالِحَةِ الأَعْداءِ وصَوْمِ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحْراءِ صِياماً فِي ثِيَابِ النَّامِ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحْراءِ صِياماً فِي ثِيَابِ بِذْلَةً (١) ، ويخْرُجُ غَيْرُ ذَواتِ الهَيْئَةِ مِنَ النِّساءِ والبَهائِمُ والشِّيوخُ والعَجَائِز والأَطْفالِ والصِّغارِ والصَّلَحاءِ وأقارِبِ والشِّيوخُ والعَجَائِز والأَطْفالِ والصِّغارِ والصَّلَحاءِ وأقارِبِ رَسُولِ الله عَيْقَةِ وَيَشْتَسْقُونَ بِهِمْ ، ويَذْكُرُ كُلُّ فِي نَفْسِهِ صالِحَ مَلَهِ ويَسْتَشْفِعُ بِهِ ، وإن خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يُمْنَعُوا ، لَكِنْ لا يَخْتَلَطُونَ بِنا .

⁽١) قوله في ثياب بذلة بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة ما يلبس من ثياب المهنة وقت العمل.

وهي ركعتان كالعيد، ثم يخطب خطبتين كالعيد إلا الله يفتتحها بالاستغفار بدل التكبير، ويكثر فيها مِن الاستغفار والصلاة على النبي على والدعاء ومن الستغفار والصلاة على النبي المناه القبلة في استغفر وا ربحم التكم التابية ويحول الله ويفعل الناس كذلك، أثناء الخطبة الثانية، ويحول رداء ويفعل الناس كذلك، ويبالغ في الدعاء سرا وجهرا، فإن صلوا ولم يسقوا أعادوها، وإن تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صلوا شكرا وسألوا الزيادة.

ويُندَبُ لأَهْلِ الخِصْبِ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الجَدْبِ خَلْفَ الصَّلَواتِ، ويَنْدَبُ أَن يَكْشِفَ بَعْضَ بَدَنِهِ لِيُصِيبَهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ، ويُسَبِّحُ لِلرَّعْدِ والبَرْقِ (١)، وإذا كَثُرَ المَطَرُ وخُشِيَ ضَرَرُهُ دَعا بِرَفْعِهِ بِها وَرَدَ فِي السُّنَّةِ: «اللَّهُمَّ حَوالَيْنا ولا عَلَيْنا » إلَى آخِرِهِ.

⁽١) قوله ويسبح للرعد: بأن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وقوله والبرق: بأن يقول سبحان الذي يرى عباده البرق خوفا وطمعا.

كتاب الجنائر

يُنْدَبُ لَكُلِّ أَحَدِ أَنْ يُكْثِرَ ذِكْرَ اللَّوْتِ، والمَرِيضُ آكَدُ، ويَسْتَعِدَّ لَهُ بِالتَّوبَةِ ويَعُودَ المَريضَ وَلَوْ مِنْ رَمَدٍ، ويَعُمَّ بِها العَدُوَّ والصَّدِيقَ، فَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا فَإِنِ اقْتَرَنَ بِهِ قَراَبَةٌ أُو جوارٌ نُدِبَتْ عِيَادَتُهُ وإلاَّ أُبِيحَتْ. ويُكْرَهُ إطالَةُ القُعُودِ عِنْدَهُ وتُنْدَبُ غِبّاً إِلاَّ لأقاربِهِ ونحْوِهُمْ مِمّنْ يَأْنَسُ أَو يَتَبَرَّكُ بِهِ فَكُلُّ وَقْتِ مَا لَمْ يُنْهَ ، فَإِنْ طَمِعَ فِي حَيَاتِهِ دَعَا لَهُ وَانْصَرَفَ ، وإلاَّ رغَّبَهُ فِي التَّوْبَة والْوَصِيَّةِ، وإنْ رآهُ مَنْزُولا بِهِ أَطْمَعَهُ في رَحْمَةِ اللهِ ووَجَّهَهُ إِلَى القِبْلَةِ علَى جَنْبِهِ الأَيْمَنِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالأَيْسَرِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَقَفَاهُ وِلقَّنَهُ قَوْلَ لا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ لِيَسْمَعَهَا فَيَقُولَهَا بِلاَ إِلْحَاحِ ولا يَقُل قُلْ، فَإِذَا قَالَهَا تُركَ حَتَّى يَتَكَلَّم بِغَيْرِهَا ، وأَنْ يكونَ الْلَقِّنُ غَيْرَ مُتَّهَم بإرْثِ وعَدَاوَةِ، فَإِذَا مَاتَ نُدِبَ لأَرْفَقِ مَحَارِمِهِ تَغْمِيضُهُ وشَدُّ لَحْيَيْهِ وتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ ونَزْعُ ثِيَابِهِ، ثُمَّ يُسْتَرُ بِثَوْبِ خَفِيفٍ ويُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءُ ثَقِيلٌ، ويُبَادَرُ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ أُو إِبْرَائِهِ مِنْهُ وتَنْفِيذِ وَصِيَّتِهِ وتَجْهِيزِهِ، فَإِذَا مَاتَ فَجْأَةً تُركَ ليتَيَقَّنَ مَوْتُهُ. وغُسْلُهُ وتَكْفِينُهُ والصَّلاةُ عَلَيْهِ وحَمْلُهُ ودَفْنُهُ فُرُوض كِفَايَةٍ.

﴿ فَصْلُ ﴾ ثُمَّ الْعَسَّلُ، فَإِذَا كَانَ رَجُلاً فَالأَوْلَى بِغُسْلِهِ اللَّبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْإَبْنُ ثُمَّ الأَّجُ ثُمَّ العَمُّ ثُمَّ ابْنُهُ علَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ، ثُمَّ الرِّجَالُ الأَقَارِبُ ثُمَّ الأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ المَّقَارِبُ ثُمَّ النِّسَاءُ اللَّقَارِبُ ثُمَّ النِّسَاءُ النِّسَاءُ الأَقَارِبُ ثُمَّ الرِّجَالُ المَحَارِمُ، وإنْ كَانَ امَرْأَةً غَسَّلَهَا النِّسَاءُ الأَقَارِبُ ثُمَّ الرِّجَالُ المَحَارِمُ، وإنْ كَانَ كَافِراً اللَّجَانِبُ ثُمَّ الرِّجَالُ المَحَارِمُ، وإنْ كَانَ كَافِراً فَقَارِبُ ثُمَّ الرِّجَالُ المَحَارِمُ، وإنْ كَانَ كَافِراً فَقَارِبُ فَأَقَارِبُهُ الكُفَّارُ أَحَقُ .

ويُنْدَبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِيناً، ويُسْتَرُ المَيْتُ في الغُسْلِ، ويُسْتَرُ المَيْتُ في الغُسْلِ، ولا يَحْضُرُ سِوَى الغَاسِلِ ومُعِينِه، ويُبَخَّرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِه، والأَوْلَى تَحْتَ سَقْفٍ وَبَاءٍ بَارِدٍ إِلاَّ لِحَاجَةٍ، ويَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ ومَسُّهَا إِلاَّ بِخِرْقَةٍ.

ويُنْدَبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يَسَّهُ إِلاَّ بِحِرْقَةً ، ويَخْرِجُ ما في بَطْنِهِ مِنَ الفَضَلَاتِ، وَيَسْتَنْجِيه ويُوَضِّنَهُ ويَنْوِي غُسْلَهُ، ويَغْسِلُ رَأْسَهُ ولِحْيَتَهُ وجَسَدَهُ بِمَا وسِدْرٍ ويَنْوِي غُسْلَهُ، ويَغْسِلُ رَأْسَهُ ولِحْيَتَهُ وجَسَدَهُ بِمَا وسِدْرٍ وَيَنْوِي غُسْلَهُ، ويَغْسِلُ رَأْسَهُ ولِحْيَتَهُ وجَسَدَهُ بِمَا وسِدْرٍ ثَلَاثًا ، يتَعَهَّدُ كُلَّ مَرَّةً إِمْرَارَ الْيَدِ علَى البْطَنِ ، فإنْ لَمْ يَنْظُفُ زَادَ وِثْراً ، ويَجْعَلُ في المَاءِ قليلَ كَافُورٍ ، وفي الأخيرةِ يَنْظُفُ زَادَ وِثْراً ، ويَجْعَلُ في المَاءِ قُمَّ يُنَشَّف بِثَوبٍ ، فَإِنْ خَرَجَ الْخَسْلِ كَفَاهُ غَسْلُ الْحَلِّ .

﴿ فَصلٌ ﴾ ثُمَّ يُكَفَّنُ ، فإنْ كانَ رَجُلاً نُدبَ لَهُ ثَلاَثُ لَفَائِفَ بِيضٍ مَغْسُولَةٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ تَسْتُرُ كُلَّ الْبَدَنِ ، لا

قَمِيصَ فِيهَا ولا عِمَامَةَ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا قَمِيصاً وعِمَامَةً جَازَ، ويَحْرُمُ الْحَرِيرُ، ولِلْمَرْأَةِ إِزَارٌ وخِمَارٌ وقَمِيصٌ ولِفَافَتَانِ سَابِغَتَانِ، ويُكْرَهُ لَهَا حَريرٌ ومُزَعْفَرٌ ومُعَصْفَرٌ ولَفَافَتَانِ سَابِغَتَانِ، ويُكْرَهُ لَهَا حَريرٌ ومُزَعْفَرٌ ومُعَصْفَرٌ والْواجِبُ فِي الرَّجُلِ والمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ، ويُبَخَّرُ الكَفَنُ ويُدَرُّ عَلَيْهِ الْحُنُوطُ والكَافُورُ، ويَجْعَلُ قُطْناً بِحَنُوطِ علَى ويُذَرُّ عَلَيْهِ الْحُنُوطُ والكَافُورُ، ويَجْعَلُ قُطْناً بِحَنُوطِ علَى منافِدِهِ ومَوَاضِعِ السُّجُودِ، ولَوْ طَيَّبَ جَمِيعَ بَدَنِهِ فَحَسَنُ، منافِذِهِ ومَوَاضِعِ السُّجُودِ، ولَوْ طَيَّبَ جَمِيعَ بَدَنِهِ فَحَسَنُ، فَإِنْ مَاتَ مُحْرِماً حَرُمَ الطِّيبُ والمَخِيطُ وتَغْطِيةُ رَأْسِ فَإِنْ مَاتَ مُحْرِماً حَرُمَ الطِّيبُ والمَخِيطُ وتَغْطِيةُ رَأْسِ الرَّجُلِ ووَجْهِ المَرْأَةِ، ولا يُنْدَبُ أَنْ يُعِدَّ لِنَفْسِهِ كَفَناً إلاَّ أَنْ اللَّالَةِ الْإِلَّا أَنْ يُعِدَّ لِنَفْسِهِ كَفَناً إلاَّ أَنْ يَقْطَعَ بِحِلِّهِ أَوْ مِنْ أَثَرَ أَهْلُ الْخَيْرِ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ ثُمَّ يُصَلَّى عَلَيهِ ويَسْقُطُ الفَرْضُ بِذَكَرٍ وَالْحَدِ دُونَ النِّسَاءِ إِنْ حَضَرَهُنَّ رَجُلٌ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُنَّ لَزِمَهُنَّ ويَسْقُطُ الفَرْضُ بِهِنَّ.

وتُند دَبُ فِيهَا الجهاعَةُ ، وتُكْرَهُ فِي المَقْبَرَةِ ، وأُولَى النّاسِ بالصَّلَاةِ أَوْلاهُمْ بالغَسْلِ منْ أَقَارِبِهِ إِلاَّ النّسَاءَ فلاَ حَقَّ لَهُنَّ ، ويُقدَّمُ الوَلِيُّ عَلَى السُّلْطَانِ والأَسنُّ عَلَى الأَفقهِ وغَيْرِهِ ، فَإِنِ اسْتَوَوْا فِي السِّنِّ رُتِّبُوا كَبَاقِي الصَّلَاةِ ، والأَسنُّ عَلَى الأَفقهِ عَلَى الأَفقهِ وغَيْرِهِ ، فإنِ اسْتَوَوْا فِي السِّنِّ رُتِّبُوا كَبَاقِي عَلَى الأَفْقهِ وغَيْرِهِ ، فإنِ اسْتَوَوْا فِي السِّنِّ رُتِّبُوا كَبَاقِي عَلَى الأَفْقِي الصَّلاةِ ، ولَوْ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ أَجْنَبِيُّ قُدِّمَ الْوَلِيُّ الصَّلاةِ ، ويقِفُ الإمامُ عِنْدَ رأس الرَّجُلِ وعَجِيزَةِ المَرْأَةِ ، فإنِ عَلَيْهِ ، ويَقِفُ الإمامُ عِنْدَ رأسِ الرَّجُلِ وعَجِيزَةِ المَرْأَةِ ، فإنِ عَلَيْهِ ، ويَقِفُ الإمامُ عِنْدَ رأسِ الرَّجُلِ وعَجِيزَةِ المَرْأَةِ ، فإنِ

اجتَمَعَ جنَائِزُ فالأفضَلُ إِفْرادُ كُلِّ واحِدٍ بِصَلاةٍ، ويَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ دَفْعَةً واحِدةً ويَضَعَهُم بَيْنَ يَدْيْهِ بَعْضَهُمْ خَلْفَ بَعْض هَٰكذا ويَليهِ الرَّجُلُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ المَرْأَةُ ثُمَّ الأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ، ولا اعْتِبارَ بِالرِّقِّ والْحُرِّيَّةِ، ولَوْ جاءَ واحِدُّ بَعْدَ واحِدٍ قَدَّمَ إِلَى الأَمامِ الأَسْبَقَ ولَوْ مَفْضُولاٍ وصَبِيّاً، إِلاَّ الَمْ أَةَ فَتَوْخَّرُ لِلذَكْرِ الْمُتَأْخِّرِ مَجِيئُهُ ثُمَّ يَنْوِى، ويَجِبُ التَّعَرُّ ضُ لِلْفريضةِ دُونَ فَرْضِ الكِفايةِ، ولَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي عَلَى حاضِرِ صَحَّ، ويُكَبِّرُ أَرْبَعاً رافِعاً يَدَيْهِ ويَضَعُ يُمْنَاهُ على يُسْرِاهُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْن، فَإِنْ كَبَّرَ خَمْساً ولَوْ عَمْداً لَمْ تَبْطُلْ، لَكِنْ لا يَتابِعُهُ المَّأْمُومُ في الْخَامِسَةِ بَلْ يَنتْظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ ويَقْرِأُ الفاتِحَةَ بَعْدَ الأُولَى ويُندَبُ التَّعَوُذُ والتَّأْمِينُ دُونَ الْإَسْتِفْتاحِ والسُّورَةِ، ويُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلِيِّكُ بَعْدَ الثَّانِيةِ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَدْعُو للْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ فَيقُولُ: اللَّهُمَّ هٰذا عَبْدُكَ وابْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنيا وسَعَتِها ومَحْبُوبُهُ وأحِبَّاوُّهُ فِيها إِلَى ظُلْمُةِ القَبْرِ وما هُوَ لاقيهِ، كانَ يشهَدُ أَنْ لا إِلٰهِ إِلاَّ أَنْتَ وحْدَك لا شَرِيكَ لَكَ وأَنَّ مَحَمَداً عَبْدُكَ ورَسُولُكَ، وأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللهمَّ إِنَّهُ نَزَل بِكَ وأَنتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بهِ ، وأصبَحَ فَقِيراً إِلَى رَحْمَتِكَ وأَنْتَ غَنِيٌ عَنْ عَذابِهِ، وقَدْ جئناكَ راغِبينَ إليكَ شُفَعاء لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِناً فَزِدْ في

إحسانِه وإنْ كَانَ مُسِيئاً فتَجَاوَزْ عَنْهُ ولَقِّهِ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقِهِ فِتْنَةَ القَبْرِ وعَذَابَهُ، وافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وجافِ الأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهِ ولقِّهِ بِرَحْمَتِكَ الأَمَنْ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِناً إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وحَسُنَ أَنْ يُقَدِّمَ علَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحيِّناً ومَيِّتنا وشاهِدِنا وغائبِنا وصَغِيرِنا وكبِيرنا ولَيُهُمَّ اغْفِرْ لِحيِّناً ومَيِّتنا وشاهِدِنا وغائبِنا وصَغِيرِنا وكبِيرنا وذكرِنا وأَنْثَانا ، اللهُمَّ مَنْ أُحييْتَهُ مِنَّا فَأَجْيِهِ عَلَى الإسلامِ ومَنْ توفَيْتُهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الإيكانِ ، ويَقُولُ فِي الصَّلاةِ علَى الطِّفْلِ مَعَ هٰذا الثَّانِي: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطاً لأبَويْهِ وسَلَفا وذُخْراً وعِظَةً واعْتِباراً وشَفيعاً وثَقِلْ بِهِ مَوازِينَهُا ، وأَفْرِغ الصَّبْر على قُلُوبِهِا ، ويَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَ لا تَحْرِمْنا وَلَا قَلْ بُعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَ لا تَحْرِمْنا وَلَا قَلْهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَينِ. الصَّبْر على قُلُوبِهِا ، ويَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَ لا تَحْرِمْنا وَلَا وله ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَينِ.

وواجباتُها سَبْعَةُ: النّيّةُ والقِيامُ وأَرْبَعُ تَكْبِيراتِ والفاتحةُ والصّلاةُ عَلَى النّبِيِّ عَيْلِكُمْ، وأَدْنَى الدُّعاءِ لِلْمَيّتِ وهُوَ: اللّهُمَّ اغْفِرْ لِهذا المَيّتِ، والتَسْلِيمةُ الأُولَى وشرْطُها كَغَيْرِها ويَزيدُ تَقْدِيمَ الغَسْلِ وأَنْ لا يتَقَدَّمَ عَلَى الجنازَةِ، وتُكْرَهُ قَبْلَ الكَفَنِ، فإنْ ماتَ في بِئْرٍ أو تحْتَ هَدْم وتَعَذَّرَ وتُكْرَهُ قَبْلَ الكَفَنِ، فإنْ ماتَ في بِئْرٍ أو تحْتَ هَدْم وتَعَذَّرَ إِخْراجُهُ وغُسْلُهُ لَمْ يُصلَّ عَلَيْهِ، ومَنْ سَبقَهُ الإمامُ بِبَعضِ التَّكْبِيراتِ أَحْرَمَ وقرَأ وراعَى في الذِّكْرِ ترْتِيبَ نَفْسِهِ، فَإِذَا التَّكْبِيراتِ أَحْرَمَ وقرَأ وراعَى في الذِّكْرِ ترْتِيبَ نَفْسِهِ، فَإِذَا التَّكْبِيراتِ أَحْرَمَ وقرَأ وراعَى في الذِّكْرِ ترْتِيبَ نَفْسِهِ، فَإِذَا اللّهُمُ الإمامُ كَبَّرَ ما بُقى ويَأْتِي بذِكْرِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ.

ويُنْدَبُ أَنْ لا تُرْفَعَ الجنازةُ حتى يُتِمَّ المَسْبُوقُ صَلاتَهُ، فَلَوْ كَبَّرَ الإمامُ عَقيبَ تَكْبِيرَتِهِ الأُولَى كَبَّرَ مَعَهُ وحَصَلَتا وسَقَطَ عنْهُ القراءةُ، ولَوْ كَبَّرَ وهُوَ في الفاتحةِ قَطَعَها وتابعَ ولوْ كَبَّرَ الإمامُ تَكْبِيرَةً فلَمْ يُكَبِّرْها المَامُومُ حَتَّى كَبَّرَ الإمامُ بَعْدَها بَطلَت صَلاتُهُ، ومَنْ صَلَّى يُنْدَبُ لهُ أَنْ لا يُعِيدَ، ومَنْ فَاتَتْهُ صَلَّى عَلَى القَبْرِ إِنْ كَانَ يومَ موْتِهِ بالِغاً عاقِلاً وإلا فكل.

ويَجُوزُ عَلَى الغائِبِ عَنِ البَلَدِ وإِنْ قَرُبَتْ مسافَتُهُ ،ولا يَجُوزُ عَلَى غائِبٍ فِي البَلَدِ ولَوْ وُجِدَ بَعْضُ مَنْ تُيُقِّنَ مَوْتُهُ عُسِّلَ وكُفِّنَ وصُلِّى عَلَيْهِ .

ويَحْرُمُ غَسْلُ الشَّهِيدِ والصَّلاةُ عَلَيهِ وهُوَ مَنْ ماتَ فِي مَعْرَكَةِ الكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتالِهِم فَتُنْزَعُ عَنْهُ ثِيابُ الحَرْب، ثُمَّ الأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ ثِيابِهِ اللَّلَطَّحَةِ بالدَّمِ، ولِلْوَلِيِّ نَزْعُها وتكفينهُ.

والسَّقْطُ إِنْ بَكَى أَو اخْتَلَجَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الكَبِيرِ، وإلاَّ فإن بَلَغَ أَرْبَعَة أَشْهُرٍ غُسِّلَ ولَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وإلاَّ وَجَبَ دَفْنُهُ فَقَطْ، ولْيُبادَرْ بِالدَّفْنِ بَعْدَ الصَّلاةِ، ولا يُنتظَرُ إلاَّ الْوَلِيُّ إِنْ قَرُبَ ولَمْ يُخْشَ تَغَيُّرُ المَيْتِ، والأَفْضَلُ أَنْ يَحْمِلَ الجَنازَةَ قَرُبَ ولَمْ يُخْشَ تَغَيُّرُ المَيْتِ، والأَفْضَلُ أَنْ يَحْمِلَ الجَنازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةٌ مِنْ قوائِمِها، وتَارَةً خَمْسةٌ، والخامِسُ يَكُونُ بَيْنَ العَمُودَيْنِ المُقَدَّمَيْنِ.

ويُنْدَبُ الإسْرَاعُ فَوْقَ الْعَادَةِ دُونَ الْخَبَبِ إِنْ لَمْ يَضُرُّ المَيِّتَ، وإنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زيدَ عَلَى الإسْرَاعِ ؛ ويُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا إِلَى الدَّفْنِ بِقُرْبِهَا بِحَيْثُ يُنْسَبُ إِلَيْهَا، ويُكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ والْبُخُورِ فِي الْمَجْمَرَةِ، وكَذَا عِنْدَ الدَّفْنِ. ﴿ فَصْلٌ ﴾ ثُمَّ يُدْفَنُ ، وفي المَقْبَرَة أَفْضَلُ ، ولا يُدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتِ إِلاَّ أَنْ يَبْلَى (١) الأَوَّل كُلَّهُ، ولا مَيِّتَان في قَبْر وَاحِدِ إِلاَّ لضَرُورَةِ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وِالْفَنَاءِ، ويُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُراب، وبَيْنَ المَرْأَةِ والرَّجُلِ آكَدُ، سِيَّمَا الأَجْنَبِيَّيْن ، ولَوْ ماتَ في سَفِينَةٍ ولَمْ يُمْكِنْ دَفْنَهُ في البَرِّ جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ (٢) وأُلْقِيَ فِي البَحْرِ ، وأَقَلُّ القَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ ويمنعُ السِّبَاعَ، ويُنْدَبُ تَوْسِيعُهُ وتَعْمِيقُهُ قَامَةً وبَسْطَةً (٣) والَّلَحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ الأَرْضُ رَخْوَةً فَيُنْدَبُ الشَّقُّ ويُكْرَهُ فِي تَابُوتِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ الأَرْضُ رَخْوَةً أَوْ نَدِيَّةً ، وَيَتَوَلاَّهُ الرِّجَالُ ولَوْ لاِّمْرَأَةٍ وأَوْلاهُمُ الزَّوْجُ

⁽١) قوله يبلى الخ أي بحيث لا يبقى منه شيء لا اللحم ولا العظم.

⁽٢) قوله جعل بين لوحين: أي يشد بين لوحين لئلا ينتفخ وقوله ويلقى الخ أي ليصل إلى الساحل ولو كان أهله كفارا فقد يجده مسلم فيدفنه إلى القبلة.

⁽٣) قوله وتعميقه قامة وبسطة أي الزيادة في حفرة لجهة الأسفل قدر قامة رجل معتدل وقدر بسطة يده إلى الأعلى وذلك نحو أربعة أذرع ونصف كما صوبه النووي والمراد بذراع الآدمي وهو شبران تقريبا فلا ينافي قول بعضهم إنها ثلاثة أذرع ونصف لأن مراده بذراع العمل.

إِنْ صَلَحَ لِلدَّ فْنِ ، ثُمَّ أُولا هُمْ بِالصَّلاَةِ ، لَكِنِ الأَفْقَهَ مُقَدَّمٌ عَلَى الأَسنِّ عَكْس الصَّلاَّةِ، ويُنْدَبُ أَنْ يَكُونُوا وتْراً، ويُغَطَّى بِثُوْبِ عِنْدَ الدَّفْنِ، ويُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ويُسَلُّ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ وَيَقُولُ الدَّافِنُ: بِسْمِ اللهِ وعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكُ ، ويَدْعُو لَهُ ويُوَسِّدُهُ لَبِنَةً ويُفْضِي بِخَدِّهِ إِلَى الأَرْض، ويُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الأَيْمَنِ نَدْباً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَتْماً، ويُنْصَبُ عَلَيْهِ الَّلبِنُ، ويَحْثُو مَنْ دَنَا ثَلاَثَ حَثَيَات ثُمَّ يُهَالُ بِالْمَاحِي، ويَمْكُثُ سَاعَةً بَعْدَ الدَّفْنِ يُلَقِّنُهُ ويَدْعُو لَهُ ويَسْتَغْفِرُ لَهُ، ويُرْفَعُ القَبْرُ شِبْراً إلا في بلادِ الْحَرْب وتَسْطِيحُهُ أَفْضَلُ ، ولا يُزَادُ فِيهِ عَلَى تُرَابِهِ ويُرَشُّ عَلَيْهِ المَاءُ ويُوضَعُ عَلَيْهِ حَصاً ويُكْرَهُ تَجْصِيصٌ وبناء وخَلُوقٌ وماء وَرْدِ وكِتَابَةٌ ومِخَدَّةٌ ومَضْرَبَةٌ تَخْتَهُ، ويُنْدَبُ لِلرَّجَالِ زِيَارَةُ القُبُورِ، ولا بأسَ بِمَشْيِهِ في النَّعْلِ ويَدْنُو مِنْهُ كَحَيَاتِهِ ويَقُولُ إِذَا زَارَ: سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْم مُؤْمِنِينَ، وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُونَ، ويَقْرَأُ ويَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ، وتُكْرَهُ للنِّسَاءِ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ يُنْدَبُ تَعْزِيَةُ كُلِّ أَقَارِبِ المَيِّتِ إِلاَّ الشَّابَّةَ الأَّجْنَبِيَّةَ ، مِنَ المَوْتِ إِلَى ثَلاَثَةِ أَيَامٍ تَقْرِيباً بَعْدَ الدَّفْنِ ، ويُكْرَهُ الجُلُوسُ لَهَا ، فَلَوْ كَانْ غَائِباً فَقَدِمَ بَعْدَ مُدَّةٍ عَزَّاهُ

ويَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ وأَحْسَن عَزَاكَ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ، وَفِي الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ، أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ، وفِي الكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ: أَحْسَنَ اللهُ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ، وفِي الكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ: أَحْلَفَ اللهُ عَلَيْكَ ولا وغَفَرَ لِمَيِّتِكَ، وفِي الكَافِرِ بِالكَافِرِ: أَخْلَفَ اللهُ عَلَيْكَ ولا نَقَصَ عَدَدُكَ ويَنْوِي بِهِ تَكْثِيرَ الجِزْيَةِ.

والْبُكَاءُ قَبْلَ المَوْتِ جَائِزٌ وبَعْدَهُ خِلاَفَ الأُولَى ، ويَحْرُمُ النَّدْبُ والنِّيَاحَةُ واللطْمُ وشَقُ الثَّوْبِ ونَشْرُ الشَّعْرِ ، ويُنْدَبُ النَّدْبُ والنِّيَاحَةُ واللطْمُ وشَقُ الثَّوْبِ ونَشْرُ الشَّعْرِ ، ويُنْدَبُ لأَقَارِبِ المَيِّتِ البُعَداءِ وجِيرَانِهِ أَنْ يُصْلِحُوا طَعَاماً لأَهْلِ المَيِّتِ البُعَداءِ وجِيرَانِهِ أَنْ يُصْلِحُوا طَعَاماً لِيَاكُلُوا ، المَيِّتِ الأَقْرَبِينَ يَكْفِيهِمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ويُلَحَّ عَلَيْهِمْ لِيَأْكُلُوا ، وما يَفْعَلُهُ أَهْلُ المَيِّتِ مِنْ إصْلاَحِ طَعَام وجَمْعِ النَّاسِ عَلَيْهِ بدْعَةٌ غَيْرُ حَسَنة .

كِتَابُ إِلرِّكَاة

تجبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ تَمَّ مِلْكُهُ عَلَى نِصَابِ حَوْلاً فَلاَ تَلْزَمُ الْكَاتَبَ ولا الكافِرَ، وأمَّا المُرْتَدُّ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ لِمَا مَضَى، وإنْ ماتَ مُرْتَدًّا فَلاَ. ويَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ والمَجْنُون، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ عَصَى، ويَلْزَمُ الصَّبيُّ والمَجْنُونَ إِذَا صَارَا مُكَلَّفَيْن إِخْرَاجُ مَا أَهْمَلَهُ الْوَلِيُّ، ولَوْ غُصِبَ مَالُهُ أَوْ سُرِنَ أَوْضَاعَ أَوْ وَقَعَ فِي الْبَحْرِ أَوْ كَانَ لَهُ دَبْنٌ عَلَى مُمَا طِلِ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلكَ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا مَضَى وإلاَّ فَلاَ ، ولوْ آجَرَ دَاراً سَنَتَيْنِ بِأَرْبَعينَ دِينَاراً وَقَبَضَهَا وبَقِيَتْ في مِلْكِهِ إِلَى آخَرِ سَنَتَيْن فَإِذَا حالَ الْحَوْلُ الْأُوَّلُ زَكَّى عِشْرِينَ فَقَطْ ، وإذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي زَكَّى الْعِشْرِينَ الَّتِي زَكَّاهَا لِسنَةٍ، وزَكَّى الْعِشْرِينَ الَّتِي لَمْ يُزَكِّهَا لِسَنَتَيْنِ، ولَوْ مَلَكَ نصَاباً فَقَطْ وعَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِثْلُهُ لَزْمَهُ زَكَاةُ مَا بِيَدِهِ، والدَّبْنُ لاَ يَمْنَعُ الْوُجُوبَ، ولا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلاَّ فِي المَوَاشِي والنَّبَاتِ والذَّهَبِ والْفِضَّةِ وعُرُوضِ التِّجَارَةِ ومَا يُوجَدُ مِنَ المَعْدِنِ وَالرِّكَازِ، وتَجبُ الزَّكاةُ في عَيْنِ الْمَالِ، لَكِنْ لَوْ أُخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ جَازَ، فَبِمُجَرَّدِ حَوَلاً نِ الْحَوْلِ يَمْلِكُ الْفُقَر الِهِ مِنَ المَالِ قَدْرَ الْفَرْضِ ، حَتَّى لَوْ مَلَكَ

مَا تَتَيْ دِرْهَم فَقَطْ وَلَمْ يُزَكِّهَا أَحْوَالاً لَزِمَهُ الزَّكَاةُ لِلسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ، ولَوْ تَلِفَ مَالُهُ كُلُّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وقَبْلَ التَّمَكُنِ مِنَ الإخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وإنْ تَلِفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ يَقَصَ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقَسْطِ البَّافِي وسَقَطَ بِقِسْطِ التَّالِف، عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقِسْطِ الْبَاقِي وسَقَطَ بِقِسْطِ التَّالِف، وإنْ تَلِفَ مَالُهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ والتَّمَكُنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ وإنْ تَلِفَ مَالُهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ والتَّمَكُنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ البَاقِي والتَّالِف، ولَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ والتَّمَكُنِ لَزِمَهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ والتَّمَكُنُ لِزَمَهُ رَكَاةً ثُمَّ عَادَ إلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ، أَوْ لَمْ يَعُدْ، أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْمَوْلِ الْمَوْلِ الْمَوْلِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّالِ، لَكِنْ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فِرَاراً مِنَ الْحَوْلِ مِنْ حَينِ مِلْكِ اللَّالِ، لَكِنْ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فِرَاراً مِنَ الْحَوْلِ مِنْ حَينِ مِلْكِ اللَّالِ، لَكِنْ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فِرَاراً مِنَ الْتَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وصَحَ البَيْعُ، وَلَوْ وَنَالَ الْمَعْثُ الْمَوْلِ وقَبْلَ الإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وصَحَ بَاعَدَ الْمَوْلِ وقَبْلَ الإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ وصَحَ فِي الْبَاقِي.

بابُ صَدَقَةِ الْمَواشِي

لا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلاَّ فِي الإبِلِ والبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَمَتَى مَلَكَ مِنْهَا نِصَاباً حَوْلاً كَامِلاً وأَسَامَهُ كُلَّ الْحَوْلِ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ، مِنْهَا نِصَاباً حَوْلاً كَامِلاً وأَسَامَهُ كُلَّ الْحَوْلِ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحِرَاثَةِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحِرَاثَةِ أَوْ الْحَمْلِ فَلاَ زَكَاةً فِيْهَا، والمُرَادُ بِالإسامَةِ أَنْ ترْعَى مِنَ أُو الْحَمْلِ فَلاَ زَكَاةً فِيْهَا، والمُرَادُ بِالإسامَةِ أَنْ ترْعَى مِنَ الكَلاِ اللّهَاحِ، فَلَوْ عَلَفَهَا زَمَاناً لا تَعِيْشُ دُونَهُ لَوْ تَرَكَتِ الثَّكُل سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وإنْ كانَ أَقَلَّ فَلاَ يُؤَثِّرُ.

وأوَّلُ نصاب الإبل خَمْسٌ فَتَجبُ فِيْهَا شَاةٌ مِنْ غَنَم الْبَلَدِ، وهِيَ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ، وهِيَ مَالَهَا سَنَةٌ أَوْ تُنيَّةٌ مِنَ الْمَعْزِ وهِيَ مَا لَهَا سَنَتَانِ، ويُجْزِئُ الذَّكَرُ ولَوْ كَانَتْ الإِبْلِ إِنَاثًا ، وفي عَشْرِ شَاتَانِ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ ثَلاَثُ شِيَاهٍ، وفي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، فإنْ أُخْرَجَ عَنِ الْعِشْرِينَ فَمَا دُونَهَا بَعِيراً يُجْزِيءِ عَنْ خَمْسِ وعِشْرِينَ قُبِلَ مِنْهُ، وفي خَمْسِ وعِشْرِينَ بِنْتُ مِخَاضٍ وهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ودَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ، فإنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بِنْتُ مِخَاضٍ أَوْ كَانَتْ وهِيَ مَعِيبَةٌ تُبِلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونِ ذَكُراً أَو أُنْثَى وهُوَ مالَهُ سَنَتَانِ ودَخَلَ فِي الثَّالثَةِ، ولَوْ مَلَكَ بِنْتَ مُخَاضٍ كَرِيَمَةً لَمْ يُكَلَّفْ إِخْراجَهَا ، لُكِنْ لَيْسَ لَهُ العُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونِ، فَيَلْزَمُهُ تَحْصِيلُ بِنْتِ مِخَاضٍ، أَوْ يَسْمَحُ بِالكَرِيَةِ إِنْ شَاء ، وفي سِتٍ وثَلاثِينَ بِنْتُ لَبُونِ ، وفي سِتٌّ وأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ، وهِي الَّتِي لَهَا ثَلاثُ سِنِينَ ودَخَلَتْ في الرَّابِعَةِ، وفي إحْدَى وسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وهِيَ الَّتي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ودَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ، وفي سِتٌّ وسَبْعِينَ بِنْتاً لَبُونِ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثلاثُ بناتِ لَبُونِ، فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَٰلِكَ وَجَبَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ، وفي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، فَفِي مِائَةٍ وثَلاثِينَ حِقَّةٌ وبِنْتَا لَبُونِ، وفي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ وَحِقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلاثُ حِقَاقٍ، وَفِي مِائَتَيْنِ أَرْبَعُ حِقَاقٍ

خَمْسِينَاتٍ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَرْبَعِينَاتٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُ بَنَاتِ لِبُونٍ وأَرْبَعُ حِقَاقٍ لَزِمَهُ الأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا حَصَّلَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ أَحَدُ الصِّنْفَيْنِ دُونَ الآخِرِ دَفَعَهُ، ومَنْ لَزِمَهُ سِنَّ ولَيْسَ عِنْدَهُ صَعِدَ دَرَجَةً واحِدةً وأَخَذَ شَاتَيْنِ تُجْزِيَانِ فِي عَشْرِ مِنَ الإبلِ صَعِدَ دَرَجَةً واحِدةً وأَخَذَ شَاتَيْنِ تُجْزِيَانِ فِي عَشْرِ مِنَ الإبلِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَا أَو نَزَلَ دَرَجَةً ودَفَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَا أَو نَزَلَ دَرَجَةً ودَفَعَ شَاتَيْنِ فَجُبْرَانَيْنِ، وَلَا فَلْ عَشْرِينَ فَجُبْرَانَيْنِ، وَلِي اللّهُ وَلَيْ وَجَدَهَا فَلاً، ولَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْزِلَ أَوْ يَصْعَدَ دَرَجَتَيْنِ فَجُبْرَانَيْنِ، وَالْأَرْفِلِ لِلْمُزَكِّي، وفي الغَنَمِ والإِخْتِيَالُ فِي العَنْمِ والنَّرُولِ لِلْمُزَكِّي، وفي الغَنَمِ والدَّرَاهِمِ لِمَنْ أَعْطَاهُ، ولا يَدْخُلُ الجُبْرَانُ فِي الغَنَمِ والبَقرِ.

وأُوَّلُ نِصَابِ البَقَرِ ثَلاثُونَ فَيَجِبُ فِيْهَا تَبِيْعٌ وهُوَ مالَهُ سَنَةٌ وهِيَ مَا لها سَنتَانِ سَنَةٌ وهِيَ مَا لها سَنتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وفي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، وعَلَى هٰذَا أَبَداً في كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ.

وأُوَّلُ نِصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ، فَتجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَاً وَ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَأَنٍ أَوْ تَنِيَّةُ مَعْزٍ، وفي مائةٍ وإحْدَى وعِشْرِينَ شَاتَانِ، وفي مائتَيْ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وفي أَرْبَعِمائَةٍ أَرْبَعٌ شِيَاهٍ، ثُمَّ مَائتَيْ بَيْنَ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ مِائَةٍ شَاةٌ، وهذهِ الأَوْقَاصُ الَّتِي بَيْنَ هَكَذَا أَبَداً في كُلِّ مائةٍ شَاةٌ، وهذهِ الأَوْقَاصُ الَّتِي بَيْنَ

النَّصُبِ عَفْوٌ لا شَيْءَ فِيْهَا ، وما يَنْتُجُ مِنَ النِّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْل يُزكَّى لحَوْل أصلهِ وإنْ لَمْ يَمْض عَلَيْهِ حَوْلٌ سَواعْ بَقيَتِ الْأُمَّهَاتُ أَوْ ماتَتْ كُلَّهَا ، فَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فَوَلَدَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْل بِشَهْرٍ أَرْبَعِينَ وماتَتْ الأُمَّهَاتُ لَزِمَهُ شَاةٌ للنِّتَاجِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَاشِيَتُهُ مِرَاضاً أَخَذَ مِنْهَا مَرِيْضَةً سُتَوَسِّطَةً أَوْ صِحَاحاً أَخَذَ مِنْهَا صَحِيحَةً أَوْ بَعْضُهَا صِحَاحاً وبَعْضُهَا مِرَاضاً أَخَذَ صَحِيحَةً بالقسْطِ، فَإِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ نِصْفُهَا صِحَاحٌ قُلْنَا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا صِحَاحاً كَمْ تُسَاوى واحِدَةٌ مِنْهَا؟ فَإِذَا قِيلَ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمَ مَثَلًا قُلْنَا ولَوْ كَانَتْ كُلُّهَا مِرَاضاً كُمْ تُسَاوِي وَاحِدَةٌ مِنْهَا؟ فَإِذَا قِيْلَ دِرْهَمَيْن مَثَلًا قُلْنَا لَهُ حَصِّلْ لَنَا شَاةً صَحِيحَةً بِثَلاثَةِ دَرَاهِم، ولَوْ كَانَتِ الصِّحَاحُ ثَلَاثِينَ لَزِمَهُ شَاةٌ تُسَاوِي ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ وَنصْفاً، ومَتَى قَوَّمَ الْجُمْلَةَ وأخْرَجَ صَحِيحَةً تُسَاوِي رُبْعَ عُشْرِ كَفَى، نَعَمْ لَوْ كَانَ الصَّحِيحُ فِيْهَا دُونَ الْوَاجِبِ أَجْزَأُهُ صَحِيحَةٌ ومَريضَةٌ ، وإنْ كانَتْ إِنَاثاً أَوْ ذُكُوراً وإِناثاً لَمْ يُؤْخَذْ في فَرْضِهَا إِلاَّ أُنْثَى، إِلاَّ مَا تَقَدَّمَ فِي خَمْسِ وعِشْرِيْنَ عِنْدَ فَقْدِ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وفي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً وفي خَمْسٍ مِنَ الإبِلِ فَإِنَّهُ يُجْزِيءُ ابْنُ لَبُونِ وتَبِيعٌ وَجَذَعُ ضَأَنِ أَوْ ثَنَيُّ مَعْزِ، وإِنْ تَمَحَّضَتْ ذُكُوراً أَجْزَأَهُ الذَّكَرُ مُطْلقاً، لَكِنْ يُؤْخَذُ في ستّ وثَلاَثِينَ ابْنُ لَبُونِ أَكْثَرُ قِيْمَةً مِنَ ابْنِ لَبُونِ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ

وعِشْرِينَ بالتَّقْويم والنِّسْبَةِ، وإنْ كانَتْ كُلُّهَا صِغَاراً دُونَ سِنِّ الفَرْضِ أَخَذَ مِنْهَا صَغِيْرَةً، ويَجْتَهِدُ بِحَيْثُ لا يُسَوِّي بَيْنَ القَلِيلِ والكَثِيرِ، فَفَصِيلُ سِتٌّ وثَلاَثِينَ يَكُونُ خَيْراً مِنْ فَصِيلِ خَمْسٍ وعِشْرِيْنَ، وإنْ كانَتْ كِبَاراً وصِغَاراً لَزمَهُ كَبِيْرَةٌ وهُوْ سِنُّ الْفَرْضِ الْمُتَقَدِمِ ، وإنْ كانَتْ مَعِيْبَةً أَخَذَ الأوْسَطَ فِي الْعَيْبِ، وإنْ كانَتْ أَنْوَاعاً كَضَأَن ومَعْز أَخَذَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ شَاءَ بالقسْطِ، فَيُقَالُ لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَأْناً كَمْ تُسَاوِي واحِدَةٌ مِنْهَا إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ، ولا تُؤْخَذُ الحامِلُ ولا الَّتِي وَلَدَتْ ولا الْفَحْلُ ولا الْخِيارُ ولا الْمُسَمَّنَةُ للأَّكُل، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى المَالِكُ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ نَفْسَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نصَابٌ مُشْتَرَكٌ مِنَ المَاشِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِثْلَ أَنْ وَرِثَاهُ أَوْ غَيْرَ مُشْتَرَكِ بَلْ لِكُلِ مِنْهُمَا عِشْرُونَ شَاةً مَثَلاً مُمَيَّزَةً إِلاًّ أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي الْمَرَاحِ والْمَسْرَحِ والْمَرْعِي والْمَشْرَبِ ومَوْضِعِ الْحَلْبِ والْفحْلِ والرَّاعِي وفي غَيْرِهَا مِنَ النَّاطُورِ والْجَرِينِ والدُّكَّانِ ومَكَانِ الْحِفْظِ، زَكَّيَا زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ.

بابُ زكاةِ النَّبَاتِ

لا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الزَّرْعِ إِلاَّ فِيمَا يُقْتَاتُ مِنْ جِنْسَ مَا يَسْتَنْبِتُهُ الاَدَمِيُّونَ ويَيْبَسُ ويُدَّخَرُ كَحِنْطَةٍ وشَعِيرٍ وذُرَةٍ يَسْتَنْبِتُهُ الاَدَمِيُّونَ ويَيْبَسُ ويُدَّخَرُ كَحِنْطَةٍ وشَعِيرٍ وذُرَةٍ وَأُرُزِّ وعَدَسٍ وحِمصٍ وبَاقِلاَّ وَجِلْبَانٍ وعَلَسٍ ، ولا تَجِبُ وَأَرُزِ وعَدَسٍ وحِمصٍ وبَاقِلاَّ وَجِلْبَانٍ وعَلَسٍ ، ولا تَجِبُ

في الثِّمَار إلاَّ في الرُطَب والْعِنَب، ولا تَجِبُ في الْخُصْرَوَاتِ ولا الأَبَازِيرِ ومِثْلِ الكَمُّونِ والْكُزْبَرَةِ، فَمَنْ انْعَقَدَفِي مِلْكِهِ نصَابُ حَبِّ أَوْ بَدَا صَلاَحُ نصَاب رُطَب أَوْ عِنَبِ لَزَمَتْهُ الزَّكَاةُ وإلاَّ فَلا، والنِّصابُ أَنْ يَبْلُغَ جَافّاً خَالِصاً مِنَ القِشْرِ والتِّبْنِ خَمْسَةَ أَوْسُقِ، وهُوَ أَلْفٌ وسِتُّمائَةِ رَطْلِ بَغْدَادِيَّةٍ، إلاَّ الأَزُرَّ والعَلَسَ وهُوَ صِنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يُدَّخَرُ مَعَ قِشْرِهِ فَنِصَابُهُمَا عَشْرَةُ أَوْسُقِ بِقِشْرِهِمَا ، ولا تُخْرِجُ الزَّكَاةُ فِي الْحَبِّ إِلاَّ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ، ولا فِي الثَّمَرَةِ إِلاَّ بَعْدَ الْجَفَافِ، وتُضَمُّ ثَمَرَةُ العَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضِ في تَكْمِيلِ النِّصابِ، حَتَّى لَوْ أَطْلَعَ البَعْضَ بَعْدَ جَذَاذِ البَعْضِ لاَّ خْتِلافِ نَوْعِهِ أَوْ بَلَدِهِ والعامُ واحِدٌ والْجِنْسُ واحِدٌ ضَمَّهُ إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ النِّصابِ، ويُضَمُّ أَنُواعُ الزَّرْعِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضِ فِي النِّصابِ إِن اتَّفَقَ حَصادُهُما فِي عامِ واحِدٍ، ولا تُضَمُّ ثَمَرَةُ عام ِ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةِ عام ِ آخَرَ أَو زَرْعِهِ، ولا عِنَبٌ لِرُطَبِ، ولا بُرٌّ لِشَعِيرِ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ الْعُشْرُ إِنْ سُقِيَ بِلا مَوْنَةٍ كَالَمَطَرِ ونَحْوِهِ، ونصْفُ العُشْرِ إِنْ سُقِيَ بِمَوْنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَخُوها، والقِسْطُ إِنْ سُقِيَ بِمَوْنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَخُوها، والقِسْطُ إِنْ سُقِيَ بِهَا، ثُمَّ لا شَيْءَ فِيهِ وإِنْ دامَ في مِلْكِهِ سِنِينَ.

ويَحْرُمُ عَلَى المَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنْ الثَّمَرَةِ أَو يَتَصَرَّفَ

فِيْهَا بِبَيْعٍ وغَيْرِهِ قَبْلَ الْخَرْسِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ.

ويُنْدَبُ لِلإِمامِ أَنْ يَبْعَثَ خارِصاً عَدْلاً يَخْرُصُ الثَّهارَ، ومَعْنَاهُ أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّحْلَةِ فَيَقُولُ: فِيهَا مِنَ الرُّطَبِ كَذَا، ويَضْمَنُ المَالِكُ نَصِيبَ كَذَا، ويَضْمَنُ المَالِكُ نَصِيبَ الفُقَراءِ بِحِسابِهِ فِي ذِمَّتِهِ، ويَقْبَلُ المَالِكُ ذَلِكَ فَيَنْتَقِلُ حِيْنَئَذٍ حَقُ الفُقَراءِ مِنْهُ إِلَى ذِمَّتِهِ، ولَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ، فَإِنْ تَلِفَ بَآفَةٍ سَمَاويَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ.

بابُ زكاةِ الذَّهبِ والْفِضَّةِ

مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ نِصاباً حَوْلاً لَزِمَتْهُ الزَّكاةُ، ونِصابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالاً، وزكاتُهُ نِصْفُ مِثْقَالٍ، ونِصابُ الفِضَّةِ مائتا دِرْهَم خَالصَةٍ، وزكاتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ خَالصَةً، وزكاتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ خَالصَةً، ولا زكاة فيها دُون ذلك ، وتَجِبُ فيها زادَ على النِّصابِ بِحِسابِهِ سَواءٌ في ذلك المَضْرُوبُ والسَبَائِكُ والْحُليُّ النِّصابِ بِحِسابِهِ سَواءٌ في ذلك المَضْرُوبُ والسَبَائِكُ والْحُليُّ المُعَدُّ لِاسْتِعْهالِ مُحَرَّم أَوْ مكْرُوهِ أَو لِلْقَنْيَةِ، فَإِنْ كانَ الْحُليُّ مُعَداً لاَسْتِعْهالِ مُعَرَّم فَلا زكاةً فِيهِ.

بابُ زَكاةِ الْعُروضِ

إذا مَلَكَ عَرْضاً حَوْلا وكانَ قِيْمَتُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ نِصاباً لَزَمَتْهُ وَيَ آخِرِ الْحَوْلِ نِصاباً لَزَمَتْهُ زَكَاتُهُ، وهِيَ رُبْعُ العُشْرِ، بِشَرْطَيْنِ: أَنْ يَتَمَلَّكَهُ بِمُعاوَضَةٍ، وأَنْ يَنْوِيَ حالَ التَّمَلُّكِ التِّجَارَةَ، فَلَوْ مَلَكَهُ

بإرْثِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ بَيْعٍ ولَمْ يَنْوِ التِّجَارَةَ فَلاَ زَكَاةً فَإِنِ الشَّرَاهُ بِنِصابِ كَامِلِ مِنَ النَّقْدَيْنِ بَنَى حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ الشَّرَاهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ إِمَّا بِدُونِ نِصابٍ أَو بِغَيْرِ نَقْدٍ النَّقْدِ ، وإِنْ اشْتَراهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ إِمَّا بِدُونِ نِصابٍ أَو بِغَيْرِ نَقْدٍ فَحُولُهُ مِنَ الشراءِ ، ويُقوِّمُ مالَ التِّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ ولَوْ بِدُونِ النِّصابِ فَإِنِ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ ولَوْ بِدُونِ النِّصابِ فَإِنِ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ نَقْدٍ قَوَّمَهُ بِنَقْدِ البَلَدِ ، فَإِذَا بَلَغَ نِصَاباً زَكَاهُ وَلا فَلا زَكَاةً حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ حَوْلٌ آخَرُ فَيُقَوَّمُ ثَانِياً وهَكَذَا .

ولا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ نِصَاباً إلا في آخِرِ الْحَوْلِ، فَقَطْ ولَوْ بَاعَ عَرْضَ التِّجارَةِ فِي الْحَولِ بِعَرْضَ تِجَارَةٍ لَمْ يَنْقَطعِ الْحَوْلُ، ولَوْ بَاعَ الصَّيْرِ فِيُّ النُّقُودَ بَعْضَهَا بِبَعْضِ في الْحَوْلِ التِّجَارَةِ انْقَطَعَ، ولَوْ بَاعَ في الْحَوْلِ بِنَقْدٍ ورِبْحٍ وأَمْسَكَهُ إلى للتِّجَارَةِ انْقَطَعَ، ولَوْ بَاعَ في الْحَوْلِ بِنَقْدٍ ورِبْحٍ وأَمْسَكَهُ إلى التِّجارَةِ الْحَوْلِ زَكَى الأَصْلَ بِحَوْلِهِ والرِّبْحَ بِحَوْلِهِ، وأَوَّلُ حَوْلِ الرِّبْحِ مِنْ حِينِ ظُهورِهِ. الرَّبْح مِنْ حِينِ ظُهورِهِ.

بابُ زكاةِ المَعْدِنِ والرِّكاز

إِذَا اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنِ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةً لَهُ نِصَابَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفَعَاتٍ ، لَمْ يَنْقَطِعْ فِيْهَا عَنِ الْعَمَلِ بِتَرْكٍ أَوْ إِهْمَالٍ ، فَفِيْهِ فِي الْحَالِ رُبُعُ الْعُشْرِ ، ولا الْعَمَلِ بِتَرْكٍ أَوْ إِهْمَالٍ ، فَفِيْهِ فِي الْحَالِ رُبُعُ الْعُشْرِ ، ولا تُخْرَجُ إِلاَّ بَعْدَ الْتَصْفِيةِ ، فإنْ تَرَكَ الْعَمَلَ بِعُذْرٍ كَسَفَرٍ لَسَفَرٍ النَّرُ النَّ الله أه لسان العرب والمغرب

وإصْلاَحِ آلَةٍ ضُمَّ، وإنْ وَجَدَ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ فَهُو لِصَاحِبِهَا، وإنْ وَجَدَ رِكَازاً مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ نِصَابُ ذَهَبٍ أَوْ فِي وَإِنْ وَجَدَهُ فِضَّةٍ فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ فَفِيهِ الْخُمْسُ فِي الْحَالِ، وإنْ وَجَدَهُ فِي مَلْكٍ فَهُو لِصَاحِبِ الْمِلْكِ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي شَارِعٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي شَارِعٍ أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الإسْلامِ فَهُوَ لُقَطَةٌ.

بابُ زكاةِ الْفِطْرِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرِّ مُسْلِم إِذَا وَجَدَ ما يُؤَدِّيهِ فِي الفِطْرَةِ فَاضِلاً عَنْ قُوتِهِ وقُوتِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وَكَسْوَتِهِمْ لَيْلَةَ العِيدِ وَيَوْمَهُ، وعَنْ دَيْنِ ومَسْكَنِ وعَبْدِ يَحْتَاجُهُ، فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ ما يُودَّيِهُ لَزِمَتُهُ لِإِمَّتُهُ لِإِمَّتُهُ لِإِمَّتُهُ لِإِمَّةُ لِطْرَةُ لُلِ مَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وقريبٍ ومَمْلُوكِ إِنْ كَانُوا مَنْ لَزِمَتْهُ نَفْقَتُهُم ، لَكِنْ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةٍ مُسْلِمِينَ ووَجَدَ ما يُؤدَّى عَنْهُمْ ، لَكِنْ لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ اللَّبِ المُعْسِرِ ومُسْتَوْلَدَتِهِ وإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُما ، ومَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةٌ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْمَنْ لَلْ اللَّهِ الْمَعْسِرِ بِمُوسِرَةٍ أَوْ فِطْرَةٌ لَا مَنْ لَزِمَتْهُ لَلْ اللَّهِ الْمَعْسِرِ بِمُوسِرَةً أَوْ فَطْرَةٌ لَا مَنْ لَا مَنْ لَا اللَّعْسِرِ ومُسْتَوْلَدَتِهِ وإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُما ، ومَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةٌ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنِهِ الصَّغِيرِ فَطْرَةٌ وَقَجَهِ مُعْسِرٌ بِمَوسِرَةٍ أَوْ فَطْرَةٌ لَوْمَتَهُ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فِطْرَةٌ لَا مَتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فِطْرَةٌ فَطْرَةٌ لَا مَتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فِطْرَةً فِطْرَةً لَا مَتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فَطْرَةً فَطْرَةً لَا مَتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فَطْرَةً فَطْرَةً لَا مَتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَّةُ فَطْرَةً فَاللَهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُرَاةُ لَا مُتِهِ ولا تَلْزَمُ الْمُرَةً فَطْرَةً فَيْ الْمَهُ مُنْ الْمُ الْمُؤْمَةُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

وسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، فَلَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوِ اشْتَرَى قَبْلَ الْغُرُوبِ وماتَ

عَقِبَ الْغُروبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ، وإِنْ وُجِدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ.

ثُمُّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصِ وهُو خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَتُلُثُ بَغْدَادِيَّة ، وبالمِصْرِيِّ أَرْبَعَةٌ ونِصْفٌ ورُبُعُ وسُبْعُ أَوْقِيَّةٍ مِنَ الأَقُواتِ الْتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ ، ويُجْزِيءُ الأَقِطُ واللَّبَنُ لِمَنْ قُوْتُهُمْ ذَلِكَ ، فإنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَأَهُ ، أَوْ دُونِهِ فَلاَ ، ويَجُوزُ الإخْرَاجُ فِي أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَأَهُ ، أَوْ دُونِهِ فَلاَ ، ويَجُوزُ الإخْرَاجُ فِي جَمِيْعِ رَمَضَانَ ، والأَفْضَلُ يَوْمَ الْعِيْدِ قَبْلَ الصَّلاةِ ، وَلا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فإنْ أَخَرَ عَنْهُ أَثِمَ ولَزِمَهُ الْقَضَاءُ .

باب قسم الصدقات

مَتَى حَالَ الْحَوْلُ وقَدَرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ بِأَنْ وَجَدَ الْأَصْنَافِ وَمَالُهُ حَاضِرٌ حَرُمَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ إِلَا أَنْ يَنْتَظِرَ وَقَيراً أَحَقَّ مِنَ المَوْجُودِينَ ، كَقَريبٍ وجَارٍ وأَصْلَحَ وأَحْوَجَ ، فَقيراً أَحَقَّ مِنَ المَوْجُودِينَ ، كَقَريبٍ وجَارٍ وأَصْلَحَ وأَحْوَجَ ، وكُلُّ مالٍ وَجَبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ ونِصَابٍ جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ واحِدٍ ، وإذَا حَالَ عَلَى الْحَوْلِ والقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتِحْقَاقِ والدَّافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ النَّكَاةِ واللَّافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ واللَّافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ واللَّالُ بِحَالِهِ وَقَعَ المُعَجَّلُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وإنْ كَانَ مَاتَ الفَقِيرُ واللَّالُ بِحَالِهِ وَقَعَ المُعَجَّلُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وإنْ كَانَ مَاتَ الفَقِيرُ أَو الشَّغْنَى بِغَيْرِ الزَّكَاةِ ، أَوْ ماتَ الدَّافِعُ ، أَوْ نَقَصَ مالُهُ عَنِ أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ ، أَوْ نَقَصَ مالُهُ عَنِ الزَّكَاةِ ، أَوْ نَقَصَ مالُهُ عَنِ

النِّصَابِ بِأَكْثَرَ مِنَ الْمُعَجَّلِ ولَوْ بِبَيْعٍ لَمْ يَقَعِ الْمُعَجَّلُ عَنِ اللَّكَاةِ، ويَسْتَرِدُّهُ إِنْ بَيَّنَ أَنَّهُ مُعَجَّلٌ، فإنْ كانَ بَاقِياً رَدَّهُ الزَّكَاةِ، وإنْ تَلَفَ أَخَذَ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ كالسِّمَنِ لا المنْفَصِلَةِ كالْولَدِ، وإنْ تَلَفَ أَخَذَ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ كالسِّمَنِ لا المنْفَصِلَةِ كالْولَدِ، وإنْ تَلَفَ أَخَذَ بَرِيَادَتِهِ المُتَّصِلَةِ كالسِّمَنِ لا المنفصِلَةِ كالْولَدِ، وإنْ تَلَفَ أَخَذَ بَرِيَادَتِهِ المُتَّصِلَةِ كالسِّمَنِ لا المنفصلةِ كالْولَدِ، وإنْ تَلَفَ أَخْرَجُ بَدَلَهُ ثُمَّ اللَّورِجُ ثَانِياً إنْ كانَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ ثُمَّ اللَّذِرِجُ كَانِياً إِنْ كانَ بِصِفَةٍ الْوُجُوبِ ثُمَّ اللَّرْجُ كَالِبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ، ولَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ مِائَةٍ وعِشْرِيْنَ ثُمَّ وُلِدَ كَالِبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ، ولَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ مِائَةٍ وعِشْرِيْنَ ثُمَّ وُلِدَ كَانَ بَصِفَةً اللهُ مَنْ مَائَةٍ وعِشْرِيْنَ ثُمَّ وُلِدَ لَهُ سَخْلَةٌ لَرْمُهُ شَاةً أُخْرَى.

ويَجُوزُ أَن يُفَرِّقَ زَكَاتَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيْلِهِ، ويَجُوزُ أَنْ يَدُونُ أَنْ يَكُونَ جَائِراً فَنَعَهُ إِلَا أَنْ يَكُونَ جَائِراً فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ.

ويُندَبُ لِلْفَقِيرِ والسَّاعِي أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُعْطِي فَيَقُولَ: آجَرَكَ اللهُ فِيْمَا أَبْقَيْتَ، وجَعَلَهُ لَكَ فِيْمَا أَبْقَيْتَ، وجَعَلَهُ لَكَ طَهُوراً.

ومِنْ شَرْطِ الْإِجْزَاءِ النِّيَّةُ فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ اللَّاكُ لَمْ أَوْ إِلَى الْوَكِيلِ أَنَّ هٰذِهِ زَكَاةُ مالِي، فَإِذَا نَوَى المَالِكُ لَمْ تَجِبْ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْع .

ويُنْدَبُ لِلإِمامِ أَنْ يَبْعَثَ عَامِلا مُسْلِماً حُرَّا عَدْلاً فَقِيْهَا فِي الزَّكَاةِ، غَيْرَ هَاشِمِيٍّ ومُطَّلِيٍّ، ويَجِبُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إلَى قَانِيَةِ أَصْنَافٍ لِكُلِّ صِنْفٍ ثُمُنُ الزَّكَاةِ؛ أَحَدُها: الفُقَرَاءُ، والفَقِيْرُ مَنْ لا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعاً مِنْ كِفَايَتِهِ وعَجَزَ عَنْ والفَقِيْرُ مَنْ لا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعاً مِنْ كِفَايَتِهِ وعَجَزَ عَنْ

كَسْبِ يَلِيقُ بِهِ، أَوْ شَغَلَهُ الكَسْبُ عَنِ الْإَشْتِغَال بعِلْم شَرْعِيٍّ ، فإنْ شَغَلَهُ التَّعَبُّدُ فَلَيْسِ فَقيرٍ ، ولَوْ كانَ لَهُ مالٌ غَائبٌ بَسَافَةِ القَصْرِ أُعْطِيَ، وإنْ كانَ مُسْتَغْنِياً بِنَفَقَةِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ وقَرِيبٍ فَلاَ. الثَّانِي: المَسَاكِينُ، والمِسْكِيْنُ مَنْ وَجَدَ ما يَقَعُ مَوْقعاً مِنْ كِفَايَتِهِ ولا يَكْفِيهِ، مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ خَمْسَةً فَيَجِدَ ثَلاَثَةً أَوْ أَرْبَعَةً، ويَأْتِي فِيهِ ما قِيلَ فِي الفَقِيرِ، وَيُعْطَى الفَقِيْرُ والمِسْكِينُ مَا يُزِيلُ حاجَتَهُمَا مِنْ عِدَّةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا أَوْ مَالِ يَتَّجِرُ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِهِ ، فَيُتَفَاوَتُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيِّ والْبَزَّازِ والبَقَّالِ وغَيْرِهِمْ ، فإنْ لَمْ يَحْتَرِفْ أُعْطِيَ كِفَايَةَ العُمُرِ الغالِبِ لِمِثْلِهِ، وقِيلَ كِفَايَةَ سَنَةٍ فَقَطْ، وهٰذَا مَفْرُوضٌ مَعَ كَثْرَةِ الزَّكَاةِ، إِمَّا بِأَنْ فَرَّقَ الإِمامُ الزَّكاةَ أُو رَبُّ المال وكانَ المالُ كَثِيراً وإلاًّ فَكُلُّ صِنْفِ الثُّمُنُ كَيْفَ كَانَ. الثَّالِثُ: العامِلُونَ، وهُمُ الَّذِيْنَ يَبْعَثُهُمْ الاِمامُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَمِنْهُمْ السَّاعِي والكاتِبُ والْحَاشِرُ والقَاسِمُ، فَيُجْعَلُ لِلْعَامِلِ الثُّمُنُ، فإنْ كانَ الثُّمُنُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَتِهِ رَدَّ الفاضِلَ عَلَى الباقينَ، وإنْ كان أَقَلَّ كَمَّلَهُ مِنَ الزَّكَاةِ، هٰذَا إذا فَرَّقَ الإمامُ فَإِنْ فَرَّقَ المالكُ قَسَّمَ عَلَى سَبْعَةٍ وسَقَط العامِلُ. الرَّابِعُ: المُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ، فَإِنْ كَانُوا كُفَّاراً لَمْ يُعْطَوْا، وإنْ كانُوا مُسْلِمِينَ أُعْطُوا، والْمُؤلَّفَةُ قَوْمٌ أَشْرِ افُّ يُرْجَى حُسْنُ إِسْلامِهِمْ أَو إِسْلامُ نُظَرِ اتَّهِمْ أَو يَجْبُونَ

الزَّكَاةَ مِنْ مَانِعِيْهَا بِقَرْبِهِمْ، أَوْ يُقَاتِلُونَ عَنَّا عَدُوًّا يُحْتَاجُ في دَفْعِهِ إِلَى مَؤُنَّةِ ثَقَيْلَةِ. الْخَامِسُ: الرِّقابُ، وهُمُ الْكاتَبُونَ فَيُعْطَوْنَ مَا يُؤُدُّونَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يُؤَدُّونَ. السَّادِسُ: الغارِمُونَ، فَإِنْ غَرِمَ لإِصْلاحِ بِأَنْ اسْتَدَانَ دَيْناً لتَسْكين فِتْنَةِ دَمِ أَوْ مَالِ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الغِنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الفِقْرِ دُونَ الغِنَى وإنِ اسْتَدَانَ وصَرَفَهُ فِي مَعْصِيةٍ وتَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ. السَّابِعُ: فِي سَبِيْلِ اللهِ، وهُمُ الغُزاةُ الَّذِينَ لا حَقَّ لَهُمْ في الدِّيوانِ، فَيُعْطَوْنَ مَعَ الغِنَى ما يَكْفِيْهِمْ لِغَزْوِهِمْ مِنْ سِلاحٍ وفَرَس وكِسْوَةٍ ونَفَقَةٍ. الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبيل، وهُوَ الْمُسافِرُ الْمُجْتَازُ بِنَا ، أُو الْمُنْشِيءُ لِلسَّفَرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَّةٍ ، فَيُعْطِي نَفَقَةً ومَرْكُوباً مَعَ الْحَاجَةِ، وإنْ كانَ لَهُ فِي بَلَدِهِ مالٌ ومَنْ فِيْهِ سَبَبَانِ لَمْ يُعْطَ إِلا بِأَحَدِهما ، فَمَتَى وُجدَتْ هذهِ الأَصْنَافُ في بَلَدِ المَالِ فَنَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَى غَيْرِهَا حَرَامٌ، ولَمْ يُجْزِ إِلاَّ أَنْ يُفَرِّقَ الإمامُ فَلَهُ النَّقْلُ، وإنْ كانَ مَالَّهُ ببادِيَةٍ أَوْ فُقدَتْ الأَصْنَافُ كُلُّها ببلَدِهِ نُقلَ إلَى أَقْرَب بَلَدِ إلَيْهِ، ويَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الأَصْنَافِ لكُلِّ صِنْفِ الثُّمُنُ إلاَّ العامِلَ فَقَدْرُ أُجْرَتِهِ ، فَإِنْ فُقدَ صِنْفُ في بَلَدِهِ ففَرَّقَ نَصِيبَهُ عَلَى الباقِينَ فَيُعْطِى لِكُلِّ صِنْفِ السُّبُعَ، أَوْ صِنْفَانِ فَلَكُلِّ صِنْفِ السُّدْسَ، وهُكَذَا؛ فَإِنْ قَسَّمَ المالكُ وآحادُ الصِّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوْ قَسَّمَ الإمامُ مُطْلَقاً وأَمْكَنَ الإَسْتِيْعَابُ لِكَثْرَةِ اللهِ سُتِيْعَابُ لِكَثْرَةِ اللهِ وَجَبَ وإنْ قَسَّمَ المالِكُ وهُمْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ فَأَقَلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ إِلاَّ العامِلَ فَيَجُوزُ واحِدٌ.

ويُنْدَبُ الصَّرْفُ لِأَقارِبِهِ الَّذِينَ لا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ، وأَنْ يُفَرِّقَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ فَيُعْطِي مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ مَثَلاً قَدْرَ نِصْف مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ لِكَافِرٍ وَلا لِبَنِي هاشِم وبَنِي المُطَلِب، ولا لِمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَة ولا لِبَنِي هاشِم وبَنِي المُطَلِب، ولا لِمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَة وقريب، ولو دَفَعَ لفقيرٍ وشَرَطَ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ قالَ: جَعَلْتُ مَالِي في ذِمَّتِكَ زَكَاةً فَحُدُنُهُ، لَمْ يُجْزِ ؛ وإنْ دَفَعَ إلَيْهِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ يَقْضِيْهِ مِنْهُ أَوْ قالَ: اقْض مالِي وإنْ دَفَعَ إِلَيْهِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ يَقْضِيْهِ مِنْهُ أَوْ قالَ: اقْض مالِي لأَعْطِيكَهُ زَكَاةً نَضِيكَهُ، جازَ ؛ لأَعْطِيكَهُ زَكَاةً ، أَوْ قالَ المَدْيُونُ: أَعْطِنِي لأَقْضِيكَهُ ، جازَ ؛ ولا يَلْزَمُ الْوَفاءِ بِهِ.

وزَكَاةُ الفِطْرِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ كَزَكَاةِ المَالِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، فَلَوْ جَمَعَ جَمَاعَةٌ فِطْرَتَهُمْ وخَلَطُوا وفَرَّقُوها، أَوْ فَرَّقَهَا أَحَدُهُمْ بِإِذْنَ الباقينَ، جَازَ.

وتُنْدَبُ صَدَقَةُ التَّطُوَّعِ كُلَّ وقْتِ وفي رَمَضَانَ وأَمَامَ الْحَاجَاتِ، وكُلَّ وَقْتٍ ومَكَانٍ شَرِيفٍ آكَدُ، ولِلصُّلحاءِ وأَقارِبِهِ وعَدُوِّهِ مِنْهُمْ وبِأَطْيَبِ مَالِهِ أَفْضَلُ، ويَحْرُمُ الْتَّصَدُّقُ

بِمَا يُنْفِقُهُ عَلَى عِيَالِهِ أَوْ يَقْضِي بِهِ دَيْنِهِ الْحَالَّ.

ويُندَبُ بِكُلِّ مَا فَضَلَ إِنْ صَبَرَ عَلَى الْإِضَاقَةِ، ويُكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ، وإذَا سَأَلَ سَائِلٌ بِوَجْهِ اللهِ شَيْئاً كُرِهَ رَدُّهُ، والمَنُّ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ ويُبْطِلُ ثَوابَها.

كِتَابِ الطِّيكَام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالغِ عَاقِلِ قَادِرٍ عَلَى الصَّوْم مَعَ الخُلُوِّ عَنْ حَيْضِ ونفاس ، فَلاَ يُخَاطَبُ بِهِ كَافِرٌ وصَبِيٌ ومَجْنُونٌ ومَنْ أَجْهَدَهُ(١) الصَّوْمُ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضِ لا يُرْجَى بُرْوُّهُ بأَدَاءِ ولا بقَضَاءِ ، لٰكِنْ يَلْزَمُ مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكُلِّ يَوْمِ مُدُّ طَعَامٍ ، ويُخَاطَبُ المَرِيضُ والْسَافِرُ والْمُرْتَدُّ والحائضُ والنُّفَسَاءُ بالقَضَاءِ دُونَ الأَداءِ ، فإنْ تَكَلَّفَ المَرِيضُ والمُسَافِرُ فَصَامَا صَحَّ دُونَ المُرْتَدِّ والْحَائيض والنُّفَسَاءِ ، فإنْ أَسْلَمَ أَوْ فَاقَ أَوْ بَلَغَ مُفْطِراً فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ نُدِبَ الإِمْسَاكُ والقَضَاءُ ولا يَجبَان، وإنْ بَلَغَ صَائِماً لَزمَهُ الإمْسَاكُ ونُدِبَ الْقَضَاءُ، ولَوْ طَهُرَتِ الْحَائِضُ حَتْباً، ولَوْ قَامَتِ البَيِّنَةُ بِرُؤيَةِ يَوْمِ الشَّكِّ وَجَبَ إِمْساكُ بَقِيَّتِهِ وقَضَاوُّهَا ، ويُوْمَرُ الصَّبِيُّ بِهِ لِسَبْعِ ويُضْرَبُ لِعَشْرٍ ، ويُبِيحُ الفِطْرَ غَلَبَةُ الجُوعِ . والْعَطَشِ بِحَيْثُ يُخْشَى الْهَلاَكُ والمَرَضُ، ولَوْ طَرأ في أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِذَا شَقَّ الصَّوْمُ وسَفَرُ الْقَصْرِ إِنْ فَارَقَ العُمْرَانَ قَبْلَ الفَجْرِ، وإِنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ

⁽١) ومن أجهده: أي لم يطقه لما يلحقه من المشقة والشدة.

فإِنْ سَافَرَ بَعْدَهُ فَلاَ، والفِطْرُ للْمُسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ ضَرَّهُ الصَّوْمُ، وإلاَّ فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ، ولَوْ خَافَتْ مُرْضِعٌ أَوْ حَامِلٌ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِما أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا ، لَكِنْ تَفْدِيَان عِنْدَ الخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ لِكُلِّ يَوْمِ مُدّاً، ولا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلاَّ بِرُوْنَيةِ الْهِلاَلِ، فإنْ غُمَّ وَجَبَ إِسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ، ثُمَّ يَصُومُونَ ، فَإِنْ رُولًى نَهَاراً فَهُوَ للَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وإِنْ رُؤِى في بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ فَإِنْ تَقَارَبَا عَمَّ الْحُكْمُ وإِلاًّ فَلاَ، والبُعْدُ باخْتِلاَفِ المَطَالِعِ كَالْحَجَازِ والْعِرَاقِ ومِصْرَ، وقِيلَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، ويُقْبَلُ في رَمَضَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ عَدْلٌ واحِدٌ ذَكَرٌ خُرٌ مُكَلَّفُ، ولا يُقْبَلُ في سَائِرِ الشُّهُودِ إِلاَّ عَدْلانَ، ولَوْ عَرَفَ رَجُلٌ بِالْحِسَابِ وِالنُّجُومِ أَنَّ غَداً مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يجِبِ الصَّوْمُ لَكِنْ يَجُوزُ لِلْحَاسِبِ والْمُنجِّمِ فَقَطْ، وإنِ اشْتَبَهَتِ الشُّهُورُ على أسِيرِ ونحُوهِ اجْتَهَدَ وُجُوباً وصَامَ، فإن اسْتَمَرَّ الإِشْكَالُ أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ أَوْ مَا بَعْدَهُ صَحَّ، وإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ لَم يَصِحَّ.

وَشَرْطُ الصَّوْمِ النِّيَّةُ والإمْساكُ عَنِ الْفَطِّرَاتِ، فَيَنْوِى لِكُل يَوْمِ ، فإنْ كَانَ فَرْضاً وَجَبَ تَعْييِنُهُ وتَبْيِيتُهُ مِنَ الكُل يَوْمِ ، فإنْ كَانَ فَرْضاً وَجَبَ تَعْييِنُهُ وَتَبْيِيتُهُ مِنَ اللَّيْلِ، وأَكْمَلُهُ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرْض رَمَضَانَ اللَّيْلِ، وأَكْمَلُهُ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرْض رَمَضَانَ هٰذِهِ السَّنَةَ للهِ تعالى، ولَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُوْيَةِ لَيْلَةَ الشَّكِّ مَنْ يَثْقُ

بِهِ مِمَّنُ لَا يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نِسْوَةٍ وعَبِيدٍ وصِبْيَانٍ فَنُوَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فكانَ مِنْهُ صَحَّ وإنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرٍ إخْبَارِ أَحَدٍ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ، سَوَاءٌ جَزَمَ النِّيَّةَ أَوْ تَرَدَّدَ فَقَالَ: إنْ كانَ غَداً مِنْ رَمَضَانَ فأَنَا صَائِمٌ وإلا فَمُفْطِرٌ وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلاَثِينَ مِنْ رَمَضَانَ فأَنَا صَائِمٌ وإلا فَمُفْطِرٌ وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلاَثِينَ مِنْ رَمَضَانَ: إنْ كانَ غَداً مِنْ رَمَضَانَ فأَنَا صَائِمٌ وإلا فَمُفْطِرٌ فكان مِنْ رَمَضَانَ، صَحَّ.

وَيَصِحُ النَّفْلُ بنيَّةٍ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الزَّوَال ، وإنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَو اسْتَعَطَ أَوْ احْتَقَنَ ، أَو صَبَّ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ دِمَاغَهُ أَوْ أَدْخَلَ أُصْبُعاً أَوْ غَيْرَهُ فِي دُبُرِهِ أَو قُبُلِهَا وَراءَ مَا يَبْدُو عِنْدَ المَقْعَدَةِ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيٌّ مِنَ طَعْنَةٍ أَو دَواءٍ، أُو تَقَيَّأُ أُو جَامَعَ أُو بَاشَرَ فِيها دُونَ الفَرْجِ فَأَنْزَلَ، أُو اسْتَمَنَى فَأَنْزَلَ، أَوْ بَالَغَ فِي المَضْمَضَةِ أَو الْأَستِنْشَاقِ فَنَزَلَ جَوْفَهُ أُو أُخْرَجَ رِيقَهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا جَرَّ الْخَيْطَ فِي فَمِهِ عِنْدَ فَتْلِهِ فَانْفَصَلَ عَلَيْهِ رِيقٌ ثُمَّ رَدَّهُ وبَلِع رِيقَهُ أَو بَلَعَ رِيقَهُ مُتَغَيِّراً كَمَا إِذَا فَتَلَ خَيْطاً فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ أُو كَانَ نَجِساً كَمَا إِذَا دَمِيَ فَمُهُ فَبَصَقَ حَتَّى صَفا رِيقُهُ ولَمْ يَغْسِلْهُ، أَوِ ابْتَلَعَ نُخَامَةً مِنْ أَقْصَى الفَمِ إِنْ قَدَرَ علَى قَطْعِها ومَجَّهَا فَتَرَكَها حَتَّى نَزَلَتْ، أَو طَلَعَ الفَجْرُ وهُوَ مُجَامِعٌ فاسْتَدَامَ ولَوْ لَحْظَةً ، وهُوَ في جَمِيع ذٰلكَ ذاكِرٌ لِلصَوْم عالمٌ بِالتَّحْرِيمَ ، بَطَلَ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ قَضاء وإمْساكُ بَقِيَّةِ النَّهارِ.

وضَابِطُ الْمُفَطِّرِ وُصُولُ عَيْنِ وإِنْ قَلَّتْ مِنْ مَنْفَذِ مَفْتُوح إِلَى جَوْفٍ، والجِمَاعُ والإِنْزالُ عَنْ مُبَاشَرَةِ أَو اسْتِمْنَاءِ عالِماً بِالتَّحْرِيمِ ذَاكِراً للصَّوْمِ ، ويَلْزَمُهُ لإِفْسادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجِمَاعِ مَعَ القَضاءِ الكَفَّارَةُ، وهِيَ عِنْقُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ العُيُوبِ الْمُضِرَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَين مُتتابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً، فَإِنْ عَجَزَ ثَبَتَ في ذِمَّتِهِ، ولا يَجِبُ عَلَى المَوْطُوءَةِ كَفَّارَةٌ، فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذلك نَاسِياً أَو جاهِلا أَو مُكْرَها ، أَو غَلَبَهُ القَيُّ أَو أَنْزَلَ بِاحْتِلامِ أو عَنْ فِكْرِ أو نَظَرِ ، أو نَزَلَ جَوْفَهُ بِمَضْمَضَةٍ أَوِ اسْتِنَشاقٍ بلا مُبَالَغَةِ، أو جَرَى الريقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ في خِلالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَخْلَيلُهِ وعَجَزَ عَنْ مَجِّهِ، أُو جَمَعَ رِيقَهُ في فَمِهِ وابْتَلَعَهُ صِرْفاً أَو أَخْرَجَهُ عَلَى لِسانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَعَهُ، أَوِ اقْتَلَعَ نُخَامَةً مِنْ بَاطِنهِ وَلَفَظَهَا، أُو طَلَعَ الفَجْرُ وفي فَمِهِ طَعامٌ فَلَفَظَهُ ، أو كانَ مُجَامِعاً فَنَزَعَ فِي الْحَالِ ، أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهار أُو أُغمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ وأَفاقَ لَحْظَةً مِنْهُ، لَمْ يَضُرَّهُ في جَمِيعِ ذٰلِكَ، ويَصِحُ صَوْمُهُ، وإذا أَكَلَ مُعْتَقداً أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ أَنَّهُ نَهارٌ ، أَو أَكَلَ ظانّاً للْغُروب واسْتَمَرَّ الإشْكالُ وجَبَ القَضاءُ ، وإِنْ ظَنَّ أَنِ الفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ واسْتَمَرَ الإشْكَالُ فَلا قَضَاء ، وإنْ طَرَأً في أَثْناءِ اليَوْم جُنُونٌ ولَوْ في

لَحْظَةٍ مِنْهُ، أَوِ اسْتَغْرَقَ نَهَارَهُ بِالإِغْمَاءِ، أَو طَرَأَ حَيْضٌ أَو نِفاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ.

ويُنْدَبُ السُّحُورُ وإِنْ قَلَّ ولَوْ بِهاءِ ، والأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ ما لَمْ يَخَفِ الصُّبْحَ.

والأَفْضَلُ تَعْجِيلُ الفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ الغُرُوبَ ويُفْطِرُ عَلَى ثَمَرَاتٍ وِيُفْطِرُ عَلَى ثَمَرَاتٍ وِيْقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وعَلَى رزْقكَ أَفْطَرْتُ.

ويُنْدَبُ كَثْرَةُ الْجُودِ، وصِلَةُ الرَّحمِ، وكَثْرَةُ تِلاوَةِ القُرآنِ، والإَعْتِكَافُ، سِيَّا العَشْ الأَواخِرِ، وأَنْ يُفْطِرَ الصُّوَّامَ ولوْ بِهاءِ، وتَقْدِيمُ غَسْلِ الجَنابَةِ عَلَى الفَجْرِ، وتَرْكُ الصُّوَّامَ ولوْ بِهاءِ، وتَقْدِيمُ غَسْلِ الجَنابَةِ عَلَى الفَجْرِ، وتَرْكُ الغِيبَةِ والكذبِ والفُحْشِ والشَّهَواتِ والفَصْدِ والجِجامَةِ، الغِيبَةِ والكذبِ والفُحْشِ والشَّهَواتِ والفَصْدِ والجِجامَةِ، فَإِنْ شُوتِمَ فَلْيَقُلُ إِنِّي صَائِمٌ، وتَحْرُمُ القُبْلَةُ لِمَنْ حَرَّكَتْ شَهُوتُهُ، والوصالُ بِأَنْ لا يتناولَ في اللَّيْلِ شَيْئًا، فَلَوْ شَرِبَ مَاءً ولَوْ جَرْعَةً عِنْدَ السُّحُورِ فَلا تَحْرِيمَ.

ويُكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعامِ ، وعِلْكُ وسواكٌ بعْدَ الزَّوالِ ، لا كُحلٌ واسْتِحْامٌ ، ويُكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدِ صَمْتُ يَوْمِ إِلَى اللَّيْلِ ، ومَنْ لَزِمَهُ قضاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ يُنْدَبُ لَهُ أَنْ يقضِيَهُ مُتَتابِعاً عَلَى الفَوْرِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُوْخِرَ القَضاءَ إلَى رَمَضَانَ آخَرَ بِغَيْرِ عُدْرٍ ، فَإِنْ أَخَرَ لَزِمهُ مَعَ القَضاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمِ مُدُّ طَعامٍ ، فَإِنْ أَخَرَّ رَمَضَانَيْنِ فَمُدَّانِ ، وهُكَذَا يَتْكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السِّنِينَ ، ومنْ ماتَ وعلَيْهِ صَوْمٌ تَمَكَّنَ مِنْ فِعْلِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدَّ طَعامٍ .

﴿ فَصْلُ ﴾ يُنْدَبُ صَوْمُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وتُنْدَبُ مُتَابِعَةً تَلِي العِيدَ، فَإِنْ فَرَّقَهَا جازَ، وتاسُوعاء وعاشُوراء وأيَّامِ البِيضِ فِي كُلِّ شَهْرٍ: الثَّالِثَ عَشَرَ وتَالِيَنْهِ، والاثْنَيْنِ والخَمِيسِ، وعَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، والأَشْهُرِ الحُرُم، وهي أَرْبَعَةُ: ذُو القَعْدَةِ وذُو الحِجَّةِ والمُحَرَّمُ ورَجَبُ، وأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ المُحَرَّمُ، ثُمَّ رَجَبٌ، ثُمَّ شَعْبانُ، وصَوْمُ الصَّوْمِ عَرَفَةَ إلا لِلْحاجِ بِعَرَفَةَ فَفِطْرُهُ أَفْضَلُ، فَإِنْ صَامَ لَمْ يُكْرَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ الأَوْلَى.

ويُكْرِرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَو فَوَّتَ حَقاً وإلا لم يُكْرَهُ.

ويَحْرُمُ ولا يَصِحُّ أَصْلا صَوْمُ العِيدَيْنِ وأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وهِيَ ثَلاثَةٌ بَعْدَ الأَضْحَى ويَوْمِ الشَّكِّ وهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّوْيَةِ يَوْمَ الثَّلاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ مَنْ لا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ مِنْ عَبِيدٍ وفَسَقَةٍ ونِسْوَةٍ، وإلا فَلَيْسَ بِيَوْمِ شَكِّ فَلا يَصِحُ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ بَلْ عَنْ نَذْرٍ وقضاء ، وأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ فَإِنْ وافَقَ عادَةً لهُ أَو وَصَلَهُ بِها قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ وإلاَ حَرُمَ ولَمْ عادَةً لهُ أَو وَصَلَهُ بِها قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ وإلاَّ حَرُمَ ولَمْ

يَصِحَّ، ويَحْرُمُ صوْمُ ما بَعْدَ نِصْفِ شَعْبانَ إِنْ لَمْ يُوافِقْ عادَةً وَلَمْ يَصِلْهُ بِهَا قَبْلَهُ، وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْم وصَلاةٍ فَرْضاً أَداءً كانَ أَو قَضاءً أَو نَذْراً حَرُمَ قَطْعُهُما، فَإِذا كانَ نَفْلاً جازَ قَطْعُهُما، فَإِذا كانَ نَفْلاً جازَ قَطْعُهُما.

﴿ فَصْلٌ ﴾ الْإَعْتِكَافُ سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتِ وَرَمَضَانُ آكَدُ، والعَشْرَةُ الأَخِيرَةُ آكَدُ لطَلَب لَيْلَةِ القَدْرِ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيع رَمَضَانَ، وفي العَشْرَةِ الأَخِيرَةِ أَرْجَى، وفي أَوْتَارِهِ أَرْجَى وفي الحادِي والثَّالثِ والعِشْرينَ أَرْجَى، ويُكْثِرُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ: « اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ العَفْوَ فاعْفُ عَنِّي » وأَقَلُّ الإَعْتِكَافِ لُبْثٌ وإنْ قَلَّ بشَرْطِ النِّيَّةِ وزيَادَتِهِ عَلَى أَقَلِّ الطُّمَأْنينَةِ وكَوْنُهُ مُسْلَمًا عاقلًا صاحِياً خالياً مِنَ الحَدَثِ الأَكْبَرِ، وفي المَسْجدِ ولَوْ مُتَرَدِّداً في جَوانبهِ، ولا يَكْفِي مُجَرَّدُ الْمُرُورِ، والأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِصَوْمٍ وفي الْجَامِعِ، وأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ يَوْمِ ، ولَوْ نَذَرَ الْإَعتِكَافَ في المسجدِ الحَرامِ أَوِ الأَقْصَى أَو مَسْجِدِ المَدِينةِ تَعَيَّنَ، لَكِنْ يُجْزِئُّ المَسْجِدُ الحَرامُ عَنْهُما بِخِلافِ العَكْسِ ، ويُجْزِي مَسْجِدُ المَدِينَةِ عَنِ الأَقْصَى بِخِلافِ العَكْسِ ، ولَوْ عَيَّنَ مَسْجِداً غَيْرَ ذَلكَ لَمْ يَتَعَيَّنْ.

ويَفْسُدُ الْإَعْتِكَافُ بِالجِماعِ وبِالْإِنْزالِ عَنْ مُباشَرةٍ، وإنْ

نَذَرَ مُدَّةً مُتتابِعةً لَزِمَهُ، فَإِنْ خَرَجَ لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ كَاكُلُ وإِنْ أَمْ يُمْكِنْ فِيهِ، وقُضاءِ حاجَةٍ أَمْكَنَ فِي المَسْجِدِ وشُرْبِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ، وقُضاءِ حاجَةِ الإِنسانِ والمَرضِ والحَيْضِ ونَحْوِ ذٰلِكَ، لَمْ يَبْطُلُ، وإِنْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ لِزِيارَةِ مَرِيضٍ أَو صَلاةِ جَنازَةٍ أَو صَلاةِ جُمُعَةٍ بَطَلَ اعْتِكَافَهُ، وإِنْ خَرَجَ لِمَنارَةِ المَسْجِدِ وهِي خارِجَةٌ عَنْهُ لِيُؤذِّنَ جازَ إِنْ كَانَ هُوَ المُؤذِّنَ الرَّاتِبَ وإلاَّ خَرَجَ لِمَنارَةِ المَريضِ وهُو مار فَلاً، وإِنْ خَرَجَ لِمَالَ عَنِ المَريضِ وهُو مار فلاً، وإنْ خَرَجَ لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ فَسَأَل عَنِ المَريضِ وهُو مار فلاً، وتَحْرُمُ المُبَاشَرَةُ لِلْمَ بُعُرِّ جازَ، وإِنْ عَرَّجَ لاً جُلِهِ بَطَلَ، وتَحْرُمُ المُبَاشَرَةُ ولَمْ وَوْج. ولَمْ يُعَرِّجُ عَلَى العَبْدِ والزَّوجَةِ دُونَ إِذْن سَيِّدِ وزَوْج.

كِتَابُ الحَبِّ

الحَجُّ والعُمْرَةُ فَرْضَانِ ولا يَجِبانِ فِي العُمْرِ إلاَّ مَرَّةً واحِدَةً، وإلاَّ أَنْ يُنْذَرا، وإنَّمَا يَلْزَمَانِ مُسْلِماً بَالِغاً، عاقِلاً، واحِدَّ والحَدَّة وإلاَّ أَنْ يُنْذَرا، وإنَّمَا يَلْزَمَانِ مُسْلِماً بَالِغاً، عاقِلاً، ولا حُرَّاً مُسْتَطِيعٍ، ولا عَبْدِ وغيْرِ المُسْتَطِيعِ، ولا يَصِحُ مِنَ الكافِرِ وغَيْرِ المُمَيِّزِ اسْتِقْلالاً، فَإِنْ أَحْرَمَ الصَّبِيُّ لَمُ يَرْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، أَوْ أَحْرَمَ الوَلِيُّ عَنِ المَجْنُونِ أَوِ الطِّفْلِ اللّهَ يَنْ لَمُ الْوَلِيُّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيَغْسِلُهُ النَّذِي لا يُمَيِّزُ جازَ، ويُكلِّفُهُ الولِيُّ ما يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيَغْسِلُهُ ويُجَرِّدُهُ عَنِ المَحْدِر ويَفْعَلُ عَنْهُ مالا ويُجرّدُهُ عَنِ المَحْدِر ويَفْعَلُ عَنْهُ مالا المُخْطُورَ كالطِّيبِ ونَحْوهُ، ويُحْضِرُهُ المَشاهِدَ ويَفْعَلُ عَنْهُ مالا يَمْكِنُ مِنْهُ كَالْإِحْرامِ ورَكْعَتَيِ الطَّوافِ والرَّمْي .

والمُسْتَطيعُ اثْنَانِ: مُسْتَطِيعٌ بِنَفْسِهِ، ومُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ، أَمَّا الأَوَّلُ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً واجِداً لِلزَّادِ ومالماء بِثَمَنِ مِثْلِهِ فِي المَواضِعِ الَّتِي جَرَتِ العادَة بِكَوْنِهِ فِيها، وراحِلةٍ تَصْلُح لِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسافَةِ القَصْرِ وإنْ أَطاق المَشْيَ، وكَذا دُونَها إِنْ لَم يُطِقْهُ، ومَحْمِلاً إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ المَشْيَ، وكَذا دُونَها إِنْ لَم يُطِقْهُ، ومَحْمِلاً إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ رُكُوبُ القَتَبِ، وشَرِيكاً يُعادِلُهُ، يُشْتَرَطُ ذَلِك كُلُّهُ ذاهِباً وراجِعاً، وأن يَكُونَ ذَلِكَ فاضِلاً عَنْ نَفَقَةٍ عِيالِهِ وكِسُوتَهِم وراجِعاً، وأن يَكُونَ ذَلِكَ فاضِلاً عَنْ نَفَقَةٍ عِيالِهِ وكِسُوتَهِم

ذَهاباً وإياباً ، وعَنْ مَسْكَن يُناسِبُهُ وخادِم يَلِيقُ بِهِ لِمَنَصِبِ أَو عَجْزٍ وعَنْ دَيْنِ ولَوْ مُوَّجَّلاً وأَنْ يَجِدَ طَرِيقا آمِناً يَأْمَنُ أَو عَجْزٍ وعَنْ دَيْنِ ولَوْ مُوَّجَّلاً وأَنْ يَجِدَ طَرِيقا آمِناً يَأْمَنُ فِيها عَلَى نَفْسِهِ ومالِه مِنْ سَبُعٍ وعَدُوِّ ولَوْ كَافِراً أَو رَصَدِيّاً يُرِيدُ مالاً وإنْ قَلَّ ، وإنْ لَمْ يجِدْ طَرِيقاً في البَحْرِ لَزِمَهُ إنْ غَلَبَتِ السَّلامةُ وإلاَّ فَلا .

والمَرْأَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ وتَزِيدُ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنْ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِ أَوْ مَحْرَمٍ أَو نِسْوَةٍ ثِقاتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُنَّ مَحْرَمٌ فَمَتَى وُجِدَتْ هذهِ الشُّرُوطُ وَلَمْ يُدْرِكُ زَمَناً يُمْكِنُهُ فِيهِ الْحَجُّ عُلَى العادَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ، وإنْ أَدْرَكَ ذَلك لَزمَهُ.

ويُنْدَبُ الْبَادَرَةُ بِهِ، ولَهُ التَّاخِيرُ، لَكِنْ لَوْ ماتَ بَعْدَ التَّمَكُنِ قَبْلَ فِعْلِهِ ماتَ عاصِياً ووَجَبَ قَضَاوَّهُ مِنْ تَرِكَتِهِ، وأَمَّا المُسْتَطِيعُ بِغَيْرِهِ فَهُو مَنْ لا يَقْدِرُ عَلَى الثُّبُوتِ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِزَمَنِ أَو كِبَرٍ ولَهُ مالٌ أو مَنْ يُطِيعُهُ ولَوْ أَجْنَبِياً فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِهِ لِهِ أَو يَأْذَنَ لِلْمُطِيعِ فِي الْحِجِّ عنْهُ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِهِ إلهِ أَو يَأْذَنَ لِلْمُطِيعِ فِي الْحِجِ عنْهُ، ويَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ تَطَوَّعاً أَيْضاً، ولا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ولا أَنْ يَتَنَفَّلَ ولا أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ولا أَنْ يَتَنَفَّلَ ولا أَنْ يَحْجَجُ أَوَّلاً الفَرْضَ وبَعْدَهُ القَضاءَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَبَعْدَهُ القَضاءَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَبَعْدَهُ النَّفْلَ أَو النِّيَابَةَ ، كَانَ عَلَيْهِ وَبَعْدَهُ النَّذُرَ إِنْ كَانَ وبَعْدَهُ النَّقْلَ أَو النِّيَابَةَ ،

فَإِنْ غَيَّرَ هٰذَا التَّرْتِيبَ فَنَوَى التَطَوُّعَ أَوِ النَّذْرَ مَثَلاً وَعَلَيْهِ فَرْضُ الإِسْلامِ لَغَتْ نِيَّتُهُ ووَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الإِسْلامِ وقِسْ عَلَنْه.

ويَجُوزُ الإحْرامُ بِالحَجِّ إِفْراداً وتَمَتُّعاً وقراناً وإطْلاقاً، وأَفْضَلَ ذَلِكَ الإِفْرادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ القرانُ ثُمَّ الإطْلاق، فَالإِفرادُ أَنْ يَحُجَّ أَوَّلاً مِنْ مِيقاتِ بَلَدِهِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الحِلِّ فَلَا مِنْ مِيقاتِ بَلَدِهِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الحِلِّ فَيُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ، والتَّمَتُعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوَّلاً مِنْ مِيقاتِ بَلَدِهِ فَي أَشْهُرِ الحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عامِهِ مِنْ مَكَّةً.

ويُنْدَبُ أَنْ يُحْرِمَ المَتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ واجِداً لِلْهَدْي بِالْحَجِّ قَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ، وإلاَّ فَسادِسَهُ في مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ فَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحْرِماً كَالْمَكِيِّ، والقرآانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِما مَعاً مِنْ مَيقاتِ بَلدِهِ وَيَقْتَصِرَ عَلَى أَفْعالِ الْحَجِّ فَقَطْ، أو يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلاً ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ في طَوافِها يُدْخِلُ عَلَيْها الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ.

ويَلْزَمُ الْتَمَتِّعَ والقارِنَ دَمٌ، ولا يَجِبُ عَلَى القارِنِ إلاَّ أَنْ لا يَكُونَ مِنْ حاضِرِي المَسْجِدِ الحَرامِ وهُمْ أَهْلُ الحَرَمِ ومَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونِ مَسَافَةِ القَصْرِ، ولا عَلَى الْمُتَمِّعِ إلاَّ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونِ مَسَافَةِ القَصْرِ، ولا عَلَى الْمُتَمِّعِ إلاَّ أَنْ يَعُودَ لإِحْرامِ الحَجِّ إلَى المِيقاتِ وأَنْ لا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرام، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَو ثَمَنَهُ أَو حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرام، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَو ثَمَنَهُ أَو

وَجَدَهُ يُباعُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ فِي الْحَجِّ وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا قَبْلَ يَوْمٍ عَرَفَة ، وسَبْعَة إذا رَجَعَ إلَى أَهْلِهِ ، ويَنْدَبُ كَوْنُهَا قَبْلَ يَوْمٍ عَرَفَة ويَجِبُ قَضَاؤُها قَبْلَ وَتَفُوتُ الثَّلَاثَةُ بِتَأْخِيرِها عَنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ ويَجِبُ قَضَاؤُها قَبْلَ السَّبْعَةِ وِيفَرِّقُ فِي الأَداءِ السَّبْعَةِ ويفرِّقُ السَّيْرِ وزِيادَةُ أَرْبَعةٍ أَيَّامٍ ، والإطلاقُ أَن يَنْوِى الدُخُولَ فِي النَّسُكِ مِنْ غَيْرِ أَن يُعَيِّنَ حالةَ الإحْرامِ أَنَّهُ الدُخُولَ فِي النَّسُكِ مِنْ غَيْرِ أَن يُعَيِّنَ حالةَ الإحْرامِ أَنَّهُ حَجِّ أَو عُمْرَةٌ أَو قِرانٌ ، ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ .

ولا يَجُوزُ الإِحْرامُ بِالحَجِّ إلاَّ فِي أَشْهُرِهِ وهِيَ شَوَّالُ وذُو القَعْدَةِ وعَشْرُ لَيالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِها انْعَقَدَ عُمْرَةً ويَنْعَقِدُ الإِحْرامُ بِالْعُمْرَةِ كُلَّ وَقْتِ إِلاَّ لِلْحاجِ المُقيم للرَّمْي بمِني.

﴿ فَصْلُ ﴾ مِيقاتُ الْحَجِّ والعُمْرَةِ ذُو الْحَلَيْفَةِ لأَهْلِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ومِصْرَ والمَغْرِب، وَيَلَمْلُمُ لِتِهَامَةَ اللّهَ وَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الْعَقِيقُ، ومَنْ في مَكَّةً ولَوْ اللّهِ الْعَراق وخُر اللّهَ ، والأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ، ومَنْ في مَكَّةً ولَوْ مَارّاً مِيقاتُ حَجَّهِ مكَّةُ، ومِيقاتُ عُمْرَتِهِ أَدْنَى الحِلِّ، مارّاً مِيقاتُ حَجَّهِ مكَّةُ، ومِيقاتُ عُمْرَتِهِ أَدْنَى الحِلِّ، والأَفْضَلُ مِنَ الجِعْرَانَةِ ثُمَّ التَّنْعِيمِ ثُم الحُدَيْبِيةِ، ومَنْ مَسْكَنُهُ والأَفْضَلُ مِنَ الجِعْرَانَةِ ثُمَّ التَّنْعِيمِ ثُم الحُدَيْبِيةِ، ومَنْ مَسْكَنُهُ أَقْرَبُ مِنَ المِيقاتِ إِلَى مَكَّةً فَمِيقاتُهُ مَوْضِعُهُ، وَمَنْ سَلَكَ الْمَواقِيتِ طَرِيقاً لا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ طَرِيقاً لا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ طَرِيقاً لا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ طَرِيقاً لا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمَالِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمَوْمِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمَاتِيقِيقِيقِهُ الْمُورِيقالَ لَا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمُورِيقالَ لا مِيقاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاذَى أَقْرَبَ المَواقِيتِ الْمُورَةِ فَي الْمُورَاقِيقِ الْمُورَةِ فَيْ الْمُورِيقِيقِ الْمُورَةِ فَي الْمُورَاقِيقِ الْمُورَةِ فَي الْمُؤْمِةِ الْمُورِيقِ الْمُورِيقِيقِ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِنُهُ الْمُؤْمُ الْمِؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِنُهُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ اللّهُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ الْم

إلَيْهِ، ومنْ دارُهُ أَبْعَدُ مِنَ المِيقاتِ إِلَى مَكَّةَ فالأَفْضَلُ أَنْ لا يُحْرِمَ إِلاَّ منَ المِيقاتِ، وقِيلَ مِنْ دَارِهِ، ومَنْ جاوَزَ المِيقاتَ وهُوَ يُريدُ النُّسُكَ وأَحْرَمَ دُونَهُ لَزِمَهُ دَمٌ، فإنْ عادَ إليْهِ مُحْرِماً قَبْلَ التَّلَبُسِ بِنُسُكٍ سَقَطَ الدَّمُ.

والإحْرامُ هُوَ نِيَّةُ الدُخُولِ فِي النَّسُكِ، فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُخُولَ فِي النَّسُكِ، فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُخُولَ فِي الخَجِّ الْهِ تَعالَى إِنْ كَانَ يُريدُ حَجَّاً أَوِ العُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُريدُ القِران. كَانَ يُريدُ القِران.

ويُنْدَبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِذُلِكَ أَيْضاً بِلِسانِهِ ثُمَّ يُلَبِّيَ رافِعاً ويُنْدَبُ أَنْ يُلَبِّي رافِعاً

صَوْتَهُ ، والمَرْأَةُ تَخْفِضُهُ ، فَيَقُولُ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ واللُّكَ، لا شَريكَ لكَ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِي صَلَى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمْ بِصَوْتٍ أَخْفَضَ مِنْ ذَلِكَ، ويَسْأَلَ اللهَ تَعالَى الجنَّةَ وَيَسْتَعِيذَ بِهِ مِنَ النَّارِ، ويُكْثِرَ التَّلْبِيَةَ في دَوامِ إِحْرامِهِ قَائِماً وقاعِداً وراكِباً وماشِياً ومُضْطَجعاً، وجُنُباً وحائضاً، ويتأكُّدُ اسْتِحْبابُها عِنْدَ تَغَيُّر الأَحْوال والأَزْمان، كَصُعُودٍ وهُبُوطٍ ورُكُوبٍ، ونُزُولِ واجْتِهاعِ رِفاقِ وعِنْدَ السَّحَرِ وإقْبالِ اللَّيْلِ والنَّهار وَإِدْبَارِ الصَّلَاةِ وفي سائِرِ المَساجِدِ، ولا يُلَبِّي في طَوافِهِ وسَعْيِهِ ، ولا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلام فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ رَدَّ عَلَيْهِ ، وإذا رَأَى شَيْئًا فأَعجبَهُ قالَ :لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الآخِرَةِ وإذا أَحْرَمَ حَرُمَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَشْياء: أحدُها لُبْسُ المَخِيطِ الْقَمِيصِ والسَّراوِيلِ والخُفِّ والْقَبَاءِ وكُلِّ مَخِيطٍ ومَا اسْتِدارَتُهُ كاسْتِدَارَةِ المَخِيطِ بِنَسْجِ وتَلْبِيدٍ ونَحْو ذَٰلِكَ، ويَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضاً سَتْرُ رَأْسِهِ بِمَخِيطٍ وغَيْرِهِ مِمَّا يُعَدُّ في العَادَةِ سَاتِراً، فَلاَ يَضُرُّهُ الْإَسْتِظْلاَلُ بِالْمَحْمِلِ وحَمْلُ عِدْلِ وزِنْبيلِ ونَحْو ذٰلِكَ ، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُرَّ ردَاءَهُ ولا أَنْ يَعْقدَهُ ولا أَن يُخِلُّهُ بِخِلاَلِ ولا أَنْ يَرْبِطَ خَيْطاً في طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبِطَهُ بِالطُّرَفِ الآخَرِ ، ولَهُ عَقْدُ الإِزَارِ وشَدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ. الثَّانِي: يَحْرُمُ بَعْدَ الإِحْرامِ الطِّيبُ فِي الثَّوْبِ والبِّدَن

والفراش كالمسْكِ والكافُورِ والزَّعْفَرانِ وشَمُّ الْورْدِ والْبَنَفْسَجَ والنَّيْلُوفَرِ (١) وكُلِّ مَشْمُوم رَطِيبٍ، ويَحْرُمُ رَشُّ مَاءِ الْوَرْدِ ومَاءِ الزَّهْرِ، وكذلك الدُّهْنُ المُطيِّبُ يَحْرُمُ شَمَّهُ ودَهْنُ جَمِيع بَدَنِهِ بِهِ كَدُهْنِ الْوَرْدِ والبَنَفْسَجِ ومَا أَشْبَهَ ذَلك ، وإنْ كانَ غَيْرَ مُطيِّب كَزَيْتٍ وشَيْرَجٍ ونَحْوِهِ حَرُمَ أَنْ ذَلك ، وإنْ كانَ غَيْرَ مُطيِّب كَزَيْتٍ وشَيْرَجٍ ونَحْوِهِ حَرُمَ أَنْ يَدُهُنَ بِهِ لَحْيَتَهُ ورَأَسَهُ إلاَّ أَنْ يَكُونَ أَصْلَعَ. ولا يَحْرُمُ شَمَّهُ يَدُهُنُ جَمِيع بَدَنِهِ، ويَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكُلُ طَعَامٍ فِيهِ طِيبٌ وَدَهْنُ جَمِيع بَدَنِهِ، ويَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكُلُ طَعَامٍ فِيهِ طِيبٌ ظَاهِرٌ طَعْمُ أَو لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ كَرَائِحَةِ مَاءِ الْوَرْدِ ولَوْنِ ويَحْرُمُ دَوَاءُ العِرْقِ والكُحْلِ المُطيِّبِيْنِ فِي الْجَوارِشِ ونَحْوِهِ، ويَحْرُمُ المُطيِّبِيْنِ .

الثَّالِثُ: يُحْرُمُ حَلْقُ شَعْرِهِ ونَتْفُهُ ولو بعْضَ شَعْرَةٍ تَقْصِيراً مِنْ رَأْسِهِ أَوْ إِبْطِهِ أَوْ عَانَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ وسَائِرِ جَسَدِهِ، وتَقْلِيمُ أَظَافِرِهِ وَلَوْ بَعْضَ ظُفْرٍ ، فَإِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبِسَ أَوْ حَلَقَ ثَلاَثَ أَظَافِرِهِ وَلَوْ بَعْضَ ظُفْرٍ ، فَإِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبِسَ أَوْ حَلَقَ ثَلاَثَ شَعْرَاتٍ أَوْ قَلَّمَ ثَلاَثَ أَظْفَارٍ أَوْ باشَرَ فِيها دُونَ الفَرْجِ بِشَهْوَةٍ شَعَرَاتٍ أَوْ قَلَّمَ ثَلاَثَ أَظْفَارٍ أَوْ باشَرَ فِيها دُونَ الفَرْجِ بِشَهُوةٍ أَوْ دَهَنَ ، لَزَمَهُ شَاةٌ ، وهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ ذَبْحِهَا وبَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ ثَلاَثَةً آصُع ، لَكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاع ، وبَيْنَ صَوْمِ ثَلاَثَة ثَلَاثَة آصُع ، فإنْ عَلَمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ أَوْ خَلَلَهَا انْتَتَفَ شَعْرٌ أَيَامٍ ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ أَوْ خَلَلَهَا انْتَتَفَ شَعْرٌ أَيَامٍ ، فَإِنْ عَلَمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَّحَ لِحْيَتَهُ أَوْ خَلَلَهَا انْتَتَفَ شَعْرٌ

⁽١) النَّيلوفر: بكسر النون، وضَمَّ اللام، نبات معروف كلمة عجمية، قيل: مركبة من نيل الذي يصبغُ به، وَفَرِ: اسم الجناح، فكأنه قيل: مجنَّحٌ بنيلٍ لأن الورقة كأنها مصبوغةٌ الجناحين. أه المصباح. مصححة.

حَرُمَ ذَلِك، فَلَوْ خَلَّلَ أَو غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْراً وَعَلَمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ أَو خَلَّلَ لَزِمَهُ الفِدْيَةُ، وإنْ عَلَمَ أَنَّهُ كَانَ قد انْتَتَفَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هذا ولا ذَاكَ فَلاَ شَيْ عَلَيْهِ، وإنِ احْتاجَ إلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لَمُرَضٍ أَوْ حَرِّ وكَثْرَةِ قَمْلٍ أو احْتاجَ إلَى لُبْسِ المَخيطِ لِمَرَضٍ أَوْ حَرِّ وكَثْرَةِ قَمْلٍ أو احْتاجَ إلَى لُبْسِ المَخيطِ لِلْحَرِّ أو الْبَرْدِ أوْ إلَى تَعْطِيةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ ويَفْدِي.

الرَّابِعُ: يَحْرُمُ الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ وَالْمَبَاشَرَةُ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ فَإِنْ جَامَعَ عَمْداً فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ فَرَاغِهَا أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأُوَّلِ عَمْداً فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ فَرَاغِهَا أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأُوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يُفْسِدْهُ وَسَعِبُ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يُفْسِدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ، وإنْ كَانُ الْفَاسِدُ تَطَوُّعاً والكَفَّارَةُ وهِي بَدَنَةُ ، فإنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهِ وهِي بَدَنَةُ ، فإنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهِ وهِي بَدَنَةُ ، فإنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوَّمَ البَدَنَةَ دَرَاهِمَ والدَّرَاهِمَ طَعَاماً وَيَتَصَدَّقُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَانْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْماً ، ويَجِبُ أَنْ يُحْرِمَ بِلِهِ مِنْ بِهِ مِنْ عَيْثُ أَحْرَمَ بِالأَدَاءِ ، فإنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ بُلِهِ مِنْ الْمِقَاتِ أَحْرَمَ بِالقَضاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالقَضاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمِيمَاتِ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالقَضاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمِيمَاتِ الْمِيقَاتِ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالقَضاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمُورَةِ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالقَضاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ

ويُنْدَبُ أَنْ يُفارِقَ المَوْطُوءَةَ فِي المكانِ الَّذِي وَطِئهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وهِيَ مَعَهُ ، وإِنْ جامَعَ بَعْدَ التَّحَلُلِّ الأُوَّلِ لَمْ يَفْسُدُ وعلَيْهِ شَاةٌ وإِنْ جَامَعَ نَاسِياً فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ ، ويحْرُمُ عَلَيهِ أَن يَتَزَوَّجَ أُو يُزَوِّجَ فَإِنْ فَعَلَ فَالعَقْدُ بِاطِلُ ويُكْرَهُ لَهُ أَن يَخْطُبَ امْرَأَةً وأَن يَشْهَدَ عَلَى نكاحٍ .

الخَامِسُ: يَحْرُمُ أَنْ يَصْطادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّي مَأْكُولِ أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُول وغَيْر مَأْكُول، فإنْ مَاتَ في يَدِهِ أُو أَتْلَفَهُ أُو أَتْلَفَ جُزْءَهُ لَزِمَهُ الجَزَاءُ فإنْ كانَ لهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ وَجَبَ مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وبَيْنَ طَعَامٍ بقيمَتِهِ وبَيْنَ صَوْم لكُلِّ مُدِّ يَوْمٌ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وجَبَتِ القِيمَةُ إلاَّ الحَمامَ ومَاعَبَّ(١)وهَدَرَ فَشاةٌ، ثُمَّ إِنْ شاء يُخْرِجُ بِالْقِيمةِ طَعَاماً أَوْ يَصُومُ لكُلِّ مُدِّ يَوْماً ، ويَحْرُمُ ذٰلكَ كُلُّهُ عَلَى الرَّجُل والمَرْأَةِ إِلاَّ فِعْلَ التَّجَرُّدِ مِنَ المَخِيطِ وكَشْفِ الرَّأْسِ فَيَخْتَصُّ وُجُوبُهُ بِالرَّجُلِ، لَكَنْ يَلْزَمُ المَرْأَةَ كَشْفُ وَ عُهها فَإِنْ أَرَادَتِ السَّتْرَ عَنِ النَّاسِ سَدَلَتْ عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرْطِ أَنْ لا يَمَسَّ وَجْهَها ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيارِها لَمْ يَضُرَّ ، وللمُحْرِم حَكُّ رَأْسِهِ وجَسَدِهِ بأَظْفارهِ بحَيْثُ لا يَقْطَعُ شَعْراً ولَهُ قَتْلُ القَمْل، لكِنْ يُكْرَهُ أَنْ يَفْلِي المُحْرِمُ رأَسَهُ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْها قَمْلَةً نَدِبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ ولَوْ بِلُقْمَةِ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ إذا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خارجَ مَكَّةً بِنِيَّةٍ بِنِيَّةٍ دُخُولِ مَكَّةً ، ويَدْخُلُ بِالنَّهَارِ مِنْ بَابِ المُعْلَى مِنْ ثَنِيَّةٍ كُداء ، ماشِياً حافِياً إِنْ لَمْ يَخَفْ نَجَاسَةً ولا يُؤذِي أَحَداً كُداء ، ماشِياً حافِياً إِنْ لَمْ يَخَفْ نَجَاسَةً ولا يُؤذِي أَحَداً (١) عَبَّ: شرب من غير مص . أه المصباح

بِمُزَاحَمَةٍ، ولْيَمِض نَحْوَ المَسْجِدِ الحَرامِ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُّهُ عَلَى البَيْتِ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَئَذٍ وهُوَ يَراهُ مِنْ خارِجِ المَسْجِدِ مِنْ مَوْضِع يُقالُ لَهُ رَأْسُ الرَّدْم ، فَهُناكَ يَقفُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ويَقُولُ: (اللَّهُمَّ زِدْ هٰذِا البِّيْتَ تَشْرِيفاً وتَكْرِيماً وتَعْظِيماً ومَهَابةً ، وزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وعَظَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ واعْتَمَرَهُ تَشْريفاً وتَكْرِيمًا وتَعْظِيمًا وبِرّاً، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ ومِنْكَ السَّلامُ فَحَيِّنا رَبَّنَا بِالسَّلامِ)، ويَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ والدُّنيا، ثُمَّ يَدْخُلُ المَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَغِلَ بِحَطِّ رَحْلِهِ وكِراءِ مَنْزِلِ وغَيْرِ ذَٰلِكَ. بَلْ يَقِفُ بَعْضُ الرُّ فْقَةِ عِنْدَ الْمَتَاعِ وبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْمَسْجِدِ بِالنَّوْبَةِ، ويَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ويَدْنُو مِنْهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَداً بِمُزَاحَمَةٍ، فَيَسْتَقْبِلُهُ ثُمَّ يُقَبِّلُهُ بِلا صَوْتٍ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، ويُكَرِّرُ التَّقْبِيلَ والسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلاثاً، ومِنْ هُنَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، ولا يُلَبِيِّ في طَوافٍ ولا سَعْيِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُما ، ثُمَّ يَضْطِبِعُ فَيَجْعَلُ وَسَطَ رِدائِهِ تَحْتَ عاتِقِهِ الأَيْمَنِ ويَطْرَحُ طُرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الأَيسَرِ وَيَتْرُكُ مَنْكِبَهُ الأَيْمَنَ مَكْشُوفاً، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الطَّوافِ فَيَقفُ مُسْتَقْبِلَ البَيْتِ ويَكُونُ الْحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ والرُّكْنُ اليَهانِيُّ مِنْ جِهَةِ شِمَالِهِ، ويَتَأْخُرُ عَنِ الْحَجَرِ قَلِيلاً إِلَى جِهَةِ الرُّكنِ اليَمانِيِّ فَيَنْوِي الطُّوافَ للهِ تَعَالَى ، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرِ بِيَدِهِ ثُمَّ يُقَبِّلُهُ ويَسْجُدُ

عَلَيْهِ ثَلاثاً كَمَا تَقَدَّمَ ويُكَبِّرُ ثَلاثاً ويَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِيَمَانَاً بِكَ وتَصْدِيقاً بِكِتابِكَ ووَفاءً بِعَهْدِكَ واتِّبَاعاً لِسُنَّةِ نَبيِّك مُحَمَّدِ عَلَيْكُ)، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارّاً عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنهِ وهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ، فَإِذا جاوَزَهُ انْفَتَلَ وجَعَلَ البَيْتَ عَنْ يَسارِهِ وَيَطُوف ويَقُولُ عِنْدَ الباب: (اللَّهُمَّ إِنَّ هٰذَا البَيْتَ بَيْتُكَ وَالْحَرْمَ حَرَمُكَ وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ وَهٰذَا مَقَامُ العائِدِ بِكَ مِنَ النَّار)، فَإذا وَصَلَ إِلَى الرُّكُن الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الحِجْرِ قَالَ (اللَّهُمَّ إِنِي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ والشِّرْكِ والشِّقاق والنفَاق وسُوءِ الأَّخْلاَقِ وَسُوءِ الْمُنْقَلِبِ فِي الْمَالِ وَالاَّهْلِ والوَلَدِ). وَيَقُولُ قُبَالَةَ المِيزَابِ: (اللَّهُمَّ أَظِلَّنِي فِي ظِلَّكَ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّكَ واسْقنى بكأس نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ مَشْرَباً هَنيًّا لا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَداً)، ويَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ واليَهانيِّ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجَّاً مَبْرُوراً وَسَعْياً مَشْكُوراً وعَمَلاً مَقْبُولاً وتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ يا عَزِيزُ يا غَفُورُ . .) ، فإذَا بَلَغَ الرُّكْنَ اليَهانِيُّ لَمْ يُقَبِّلْهُ بَلْ يَسْتَلَمُهُ ويُقَبِّلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، ولا يُقَبِّلُ شَيْئًا مِنَ البَيْتِ إِلاَّ الْحَجَرَ الاسْوَدَ، وَلاَ يَسْتَلِمُ شَيْئًا إِلاَّ اليَهانيُّ وَهُوَ الذِي قَبَلَ الحجر الأَسْوَدِ، ثُمَّ إذا وَصَلَ إلَى الْحَجَرِ الأَسْوَدِ فَقَدْ كَملَتْ لَهُ طَوْفَةٌ ، يَفْعَلُ ذَلكَ سَبْعاً ويُسَنُّ في الثَّلاثَةِ الأُوَلِ مِنْها الإِسْراعُ، ويُسَمَّى الرَّمَلَ، وإنَّا يُشْرَعُ هُوَ والإَضْطِبَاعُ في

طُوافِ يَعْقُبُهُ سَعْيٌ ، فَإِنْ رامَ السَّعْيَ عَقبَ طَوافِ االقُدُوم فَعَلَهُما ، وإنْ رامَ عَقبَ طَوافِ الإِفاضَةِ أُخَّرَهُما إِلَيْهِ ، ويَقُولُ فِي رَمَلهِ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُوراً وَسَعْياً مَشْكُوراً وذَنْباً مَغْفُوراً). وأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهَلهِ فِي الأَرْبَعَةِ الأَخِيرَةِ ويَقُولَ فِيها؛ (رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ واعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعَزُّ الأَكْرَمُ، رَبَّنَا آتِنا في الدُّنيا حَسَنَةً) الآية، وهُوَ في الأَوْتَار آكَدُ، ويُقَبِّلُ الحَجَرِ الأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ، وكَذا يَسْتِلمُ اليَمَانيَّ، وفي الأوْتارِ آكَدُ فَإِنْ عَجَزَ عنْ تَقْبِيلِهِ لِزَحْمَةٍ أُو خَافَ أَنْ يُؤذِيَ النَّاسَ استُلَمَهُ بيدِهِ وقَبَّلَها، فَإِنْ عجَزَ اسْتَلَمَهُ بِعَصاً وقَبَّلَها، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ، وهُنا دَقِيقَةٌ وهُوَ أَنَّ بِجِدارِ البَيْتِ شَاذَرْوانَ كالصُفَّةِ والزَّلاقَةِ وهُوَ مِنَ البَيْتِ، فَعِنْدَ تَقْبيل الْحَجَر يَكُونُ الرَّأْسُ في هَواءِ الشَّاذَرُوان فَيَجِبُ أَنْ يُثَبِّتَ قَدَمَيْهِ إِلَى فَراغِه مِنَ التَّقْبِيلِ ويَعْتَدِلَ قائماً ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ يَمُرُّ ، فَإِنِ انْتَقَلَتْ قَدَماهُ إِلَى جهةِ البابِ وهُوَ مُتَطَامِنٌ فِي التَّقْبِيلِ ولَوْ قَدْرَ أَصْبُع ومَضَى كمَا هُوَ ، لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطُّوْفَةُ ، فَالإَحتِياطُ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْبِيلِ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى جِهةِ يَسارِهِ وهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ اليَهانِيِّ قَدْراً يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْبيل.

وواجبات الطواف سَتْرُ العَوْرَةِ، فَمَتَى ظَهَرَ شَيٌّ مِنْها

ولَوْ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِ المَرْأَةِ لَمْ يَصِحْ، وطَهَارَةُ الْحَدَثِ والنَّجِسِ فِي البَدَنِ، والثَّوْبِ ومَوْضِعِ الطَّوْافِ، وأَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ، وأَنْ تُسْتَكُمْلَ سَبْعُ طَوْفَاتٍ، وأَنْ يَطُوفَ يَبْتَدِىءَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ، وأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ يَبْتَدِىءَ طَوافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ، وأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدَنِهِ، فَإِنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يُعتَدَّ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ فَمِنْهُ ابْتِداءُ طَوافِهِ، وأَن يَجْعَلَ البَيْتَ على يَسارِهِ ويَمُرَّ إِلَى جَهَةِ البابِ وأَنْ يَطُوفَ خارِجَ الْحِجْرِ ولا يَدْخُلَ وَيَمُرَّ إِلَى جَهَةِ البابِ وأَنْ يَطُوفَ خارِجَ الْحِجْرِ ولا يَدْخُلُ مِنْ الأُخْرَى، وأَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مِنْ الأُخْرَى، وأَنْ يَكُونَ كُلُّهُ عَنْ كُلِّ البَيْتِ، وماسِوى خارِجاً عَنْ كُلِّ البَيْتِ، وماسِوى الشَّاذَرُوانِ فَيَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ البَيْتِ، وماسِوى ذَلِكَ سُنَنْ كالرَّمَلِ والدُّعاءِ وغَيْرِهِا مِمَّا تَقَدَّم.

ثُمَّ إذا فَرَغ مِنَ الطَوافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ الطَّوافِ خَلْفَ المَقَامِ، ويُزِيلُ هَيْئَةَ الاَضْطِباعِ فِيهِا، ويَقْرَأُ فِي الأُولَى بَعْدَ الفاتِحةِ (قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ) وفي الثَّانِيةِ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُّ) ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ المَقامِ، ثُمَّ يَرْجعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ اللَّ سُودَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِن بَابِ الصَّفَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الآنَ، ولَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى بَعْدِ طَوافِ الإِفاضَةِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا وَلَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى بَعْدِ طَوافِ الإِفاضَةِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا فَيَرْقَى عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى يَرَى البَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَافِقَا اللَّهُ ويُهَلِّلُ ويُكَبِّرَ ويَقُولَ : (لا إله إلاّ المَسْجِدِ فَيَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ ويُهَلِّلُ ويُكَبِّرَ ويَقُولَ : (لا إله إلاّ

اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ لَهُ اللَّكُ ولَهُ الْحَمْدُ يُحْيى ويُمِيتُ بيَدِهِ الخَيْرُ وهُوَ علَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لا إِلَهَ إِلا اللهُ وحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ أَنْجَزَ وعْدَهُ ونَصَرَ عَبْدًهُ وهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ لا إِلَّهُ إِلاَّ اللهُ ولا نَعْبُدُ إِلاَّ إِيَّاه مُخْلصِينَ لَهُ الدِّينَ ولَوْ كَرهَ الكافِرُونَ) ثُمَّ يَدْعُو بِهَا أَحَبَّ، ثُمَّ يُعِيدَ هذا الذِّكْرَ كُلَّهُ والدُّعاء ثَانياً وثَالثاً ثُمَّ يَنْزلُ مِنَ الصَّفا فَيَمْشِي عَلَى هِينَتِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ المِيلِ الأَخْصَرِ الْمَعَلَّقِ بِرُكْنِ المَسْجِدِ عَلَى يَسارِهِ قَدْرَ سِتَّةِ أَذْرُع ، فَحِينَئِذ يَسْعَى سَعْياً شَدِيداً حَتَّى يَتُوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُم فِي رُكْن المَسْجِدِ والآخَرُ مُتَّصِلٌ بدار العَبَّاسِ ، فَحِينَئِذٍ يَتْرُكُ السَّعْيَ الشُّدِيدَ ويَمْشِي عَلَى هِينَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ المَرْوَةَ فَيَصْعَدَ عَلَيْهَا ، ويَأْتِيَ بِالذِّكْرِ الذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا والدُّعاءِ ، فَهٰذِهِ مَرَّةٌ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِى فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ ويَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهٰذِهِ مَرَّتَانَ، فَيُعِيدُ الذِّكْرَ والدُّعاءَ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى المَرْوَةِ فَهٰذِهِ ثَلاَثَةٌ، يَفْعَلُ ذَلكَ حَتَّى تَكْمُلَ سَبْعاً يَخْتِمُ بالمَرْ وَةِ .

وواجِباتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ ، أَحَدُها: أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأً بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأً بِالصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هٰذِهِ المَرَّةُ وحِينَئذ ابْتَدَأَ السَّعْيُ ، الثَّاني: قَطْعُ جَمِيعِ المَسافَة فَلَوْ تَرَكَ شِبْراً أَو أَقَلَّ السَّعْيُ ، الثَّاني: قَطْعُ جَمِيعِ المَسافَة فَلَوْ تَرَكَ شِبْراً أَو أَقَلَ

مِنْهُ لَم يَصِح، فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ عَقبَهُ بِحائطِ الصَّفَا، فَإِذا انْتَهِي إِلَى المَرْوَةِ أَلْصَقَ رُوِّسَ الأَصَابِع بِحائطِ المَرْوَةِ، ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأُ الثَّانيَةَ أَلْصَقَ عَقبَهُ بِحَائِطِ الْمَرْوَةِ ورُوِّسَ أَصَابِعِهِ بِحائطِ الصَّفا، وهُكَذا أَبَداً يَلْصِقُ عَقبَهُ بِهَا يَذْهَبُ مِنْهُ ورُوسً أَصَابِعِهِ بِهَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ، الثَّالثُ: اسْتِكْمَالُ سَبْع مَرَّاتٍ بِحَسَبِ ذَهابِهِ مِنَ الصَّفا إِلَى المَرْوَةِ مَرَّةً ومِنَ المَرْوَةِ إِلَى الصَّفا مَرَّةً، وهكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ في أَعْدادِ الطَّوفاتِ أَخَذَ بالأَقَلِّ وكَمَّلَ ، الرَّابعُ: أَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوافِ الإِفاضَةِ أَوِ القُدُومِ بِشَرْطِ أَنْ لا يَفْصِلَ بَيْنَهُا الوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وسُنَّنُهُ ما تَقَدَّمَ ، وأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةِ وسِتَارَة ويَقُولُ بَيْنَهُمَا: (رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ وتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ أَنَّكَ أَنْتَ الأَعَزُّ الأكْرَم، اللَّهُمَّ رَبَنَّا آتِناً في الدُنيا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَة وقنا عَذابَ النَّار)، ولَوْ قَرَأً القُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ ، ولا يُنْدَبُ تَكْرَارُ السَّعْيُ .

فإذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةُ نُدِبَ لِلإِمامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يُعَلِّمُهُمْ فِيها ما بَينْ أَيْدِيهِمْ مِنَ المَناسِكِ ويَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مِنَى مِنَ الغَدِ، أَيْدِيهِمْ مِنَ المَناسِكِ ويَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مِنَى مِنَ الغَدِ، ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ الثَّامِن بَعْدَ صَلاةِ الصَّبْحِ إلى مِنى فَيْصَلِّي الظُّهْرِ والعَصْرَ والمغربَ والعِشاء بِمِنى وَيَبِيتُ بِها ويُصَلِّي الطُّهْرِ والعَصْرَ والمغربَ والعِشاء بِمِنى وَيَبِيتُ بِها ويُصَلِّي

الصُّبْحَ، فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ علَى جَبَلِ بِمِنَى يُسَمَّى (تَبيراً) سارَ إِلَى المَوقف، وهٰذا المَبيتُ بمِنِّي والإِقامَةُ بها إِلى هٰذا الوَقْتِ سُنَّةٌ قَدْ تَرَكَها كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ المَوْقفَ سَحراً بِالشُّمْعِ المُوقَدِ وهٰذا الإيقادُ بدْعَةٌ قَبيحَةٌ، ويَقُول في مَسِيرِهِ: (اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ولِوْجْهِكَ الكَرِيمِ أَرَدْتُ فاجعَـلْ ذَنْبِي مَغْفُوراً وحَجِّى مَبْرُوراً وارْحَمْنَى ولا تُخَيِّبْنِي) ويُكْثِرُ التَلْبِيَةَ والذِّكْرِ والدُّعاء والصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَيْكِ مُ فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعِ يُسَمَّى (نَمِرَةَ) قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُناك ولا يَدْخُلُونَ حِينَئذِ عَرَفَةَ، فَإِذَا زالَتِ الشَّمسُ فالسُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الإمامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلاةِ ثُمَّ يُصلِّي الظُّهْرَ والعَصْرَ جَمْعاً وهِيَ سُنَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضاً ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مُلَبِّينَ خاضِعِينَ، ويُنْدَبُ أَن يَقِفَ بَارِزاً لِلشَّمسِ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ حاضِرَ القَلْبِ فارغاً مِنَ الدُّنْيَا، ويُكْثِرَ التَّلْبِيةَ والصَّلاةَ عَلَى النَّبِيَّ صَلَى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ والْإَسْتِغْفارَ والدُّعاء والبُكاء، فَتَمَّ تُسْكَبُ العَبَراتُ وتُقَالُ العَثَراتُ، ولْيَكُنْ أَكْثَرُ قولهْ: (لا إله إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ ولَهُ الْحَمْدُ وهُوَ عَلَى كُلِّ شَي ۚ قَدِيرٌ) ولْيَدْعُ لأَهْلِهِ وأُصْحَابِهِ ولِسَائِرِ الْمُسْلَمِينَ. ويُنْدَبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَراتِ الكِبارِ المَفْرُوشَةِ السُفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وأَمَّا الصُّعُودُ إلى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي فَي وَسَطِ عَرَفَة فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زائِدَةٌ فالوُقُوفُ فِي وَسَطِ عَرَفَة فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زائِدَةٌ فالوُقُوفُ صَحِيح فِي جَمِيع تِلْكَ الأَرْضِ الْمَتَّسِعَةِ وذلِكَ الجَبلُ جُزْءٌ مَنْهَا هُوَ وغَيْرُهُ سَواءٌ ، والوُقُوفُ عِنْدَ الصَّخَراتِ أَفْضَلُ ، والأَفْضَلُ الْمَرأَةِ والأَفْضَلُ الْمَرأَةِ والأَفْضَلُ الْمَرأَةِ الجُلُوسُ فِي حاشِيَةِ النَّاسِ.

وواجباتُ الْوُقُوفِ حُضُورُ جُزْءٍ مِنْ عَرِفَاتٍ عاقِلاً، ووَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمٍ النَّحْرِ ، فَمَنْ حَضَرَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هٰذِا الْوَقْتِ وهُوَ عاقِلٌ ولَوْ مارّاً فِي لَحْظَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، ومَنْ فاتَّهُ ذَٰلِكَ أُو وقَفَ مُغْمَى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَيَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ عُمْرَةٍ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى ويَحْلِقُ وقَدْ حَلَّ مِن إِحْرامِهِ ويَجِبُ عَلَيْهِ القَضاءُ ، ودَمُ الفَواتِ مِثْلُ دَمِ التَّمَتُعِ ، فَإِذا غَرَبَت الشَّمْسُ أَفَاضُوا إِلَى مُزْدَلِفَةَ ذاكِرِينَ مُلَبِّينَ بِسَكِينَةٍ ووقارٍ، بِغَيْرِ مُزَاحَمَةٍ وإيذاءِ وضَرْبِ دَوابَّ، فَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ، ويُوءَ خِّرُونَ المَغْرِبَ ولَيْجْمَعُوها بِمُزْدَلِفَةَ مَعَ العِشاءِ، فَإِذا وصَلُوها نَزَلُوا وَصَلَّوْا وبَاتوا بِها وَصَلَّوُا الصُّبْحَ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ويَأْخُذُونَ مِنْهَا حَصَى الْجِمَارِ سَبْعَ حَصَياتٍ لَقْطاً لا تَكْسِيراً ، والْأَفْضَلُ بِقَدْرِ الباقلاء ، وَيَقفُونَ بَعْدَ الصَّلاَةِ عَلَى

(المَشْعَرِ الْحَرامِ) وهُو جَبَلُ صَغِيرٌ في آخِرِ المُزْدَلِفَةِ، ويُنْدَبُ صُعُودُهُ إِنْ أَمْكَنَ، وهُناكَ بِناءٌ مُحْدَثٌ يَقُولُ العَوامُّ إِنَّهُ الشَّعْرُ الْحَرامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، ويُكثِرُونَ التَّلْبِيةَ والدُّعاءِ المَشْعَرُ الْحَرامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، ويُكثِرُونَ التَّلْبِيةَ والدُّعاءِ والذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ القِبْلَةَ وَيَقُولُونَ: (اللَّهُمَّ كَمَا أَوْقَفْتَنا فِيهِ والذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ القِبْلَةَ وَيَقُولُونَ: (اللَّهُمَّ كَمَا أَوْقَفْتَنا فِيهِ وأَرَيْتَنَا واغْفِرْ لَنا وارْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأرْحَمْنا وأَوْفَقْتُنا بِقَوْلِكَ وقَوْلُكَ الْحَقُّ: ﴿ فَإِذَا الْفَضْتُمْ مِن عَرَفاتٍ ﴾ إِلَى قُولِهِ ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ رَبَّنا آتِنا في الدُّنيا حَمَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً وقنا عَذَابَ النَّار).

فَإِذَا أَسْفَرَ جِدّاً سارُوا إِلَى مِنى بِوقارٍ وسَكِينَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِذَا وصَلُوا إِلَى وَادِي مُحَسِّ وهُو بِقَرْبِ مِنَى أَسْرَعُوا قَدْر رَمْيَةٍ حَجَرٍ ، ثُمَّ يَسْلُكُونَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى النَّيِي تَرمِيهِمْ عَلَى جَمْرة العَقَبَةِ فَكَمَا يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكُبَانٌ النِّي تَرمِيهِمْ عَلَى جَمْرة العَقبَةِ فَكَمَا يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكُبَانٌ يَرْمُونَ جَمْرة العَقبَة بِتِلْكَ الحَصياتِ السَّبْعِ المُلْتَقطَة مِنَ المُزْدَلِفَة ، ومِنْ أَيِّ مَكَانَ الْتُقطَ الْحَصَى جَازَ ، مِنَ المُزْدَلِفَة وَعَيْرِهَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَخْذُها مِنَ المَرْمَى والْحَسِّ والمَسْجِدِ ، وعَيْرِها ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَخْذُها مِنَ المَرْمَى والْحَسِّ والمَسْجِدِ ، وعَيْرِها ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَخْذُها مِنَ المَرْمَى والْحَسِّ والمَسْجِدِ ، وصُورة الرَّمْي أَنْ يَقِفَ بِبَطْنِ الْوادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ وصُورة الرَّمْي أَنْ يَقِفَ بِبَطْنِ الْوادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ تَكُونُ عَرَفَةُ عَنْ يَمِينِهِ ومَكَّةُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلَ بِحَيْثُ تَكُونُ عَرَفَةً عَنْ يَمِينِهِ ومَكَّةُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلَ بِحَيْثُ وَيَرْمِي حَصَاةً بِيَمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً بِيمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً الشَّهِمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً الشَّهِمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً المَصْرة ويَرْمِي حَصَاةً بِيمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُ حَصَاةً ومَا يَعْمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً ويَمْ يَسَارِهِ ويَرْمِي حَصَاةً بِيمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً وَسَامَةً بِيمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً ويَمْ يَمْرَهُ ويَرْمِي حَصَاةً ويَمْ يَعْمِينِهِ ، ويُكَبِّرَ مَعَ كُلُّ حَصَاةً ويَمْ يَمْ وَالْمُهُ وَالْمَا يَسْ إِلَا الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤَامِ الْمُؤْمِ ويَرْمِي حَصَاةً ويَمْ يَمْ ويَا الْمَالِهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمِيْدِ وَيَعْمَا الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُومِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ا

ويَرْفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُرَى بَياضُ إِبْطِهِ، وَيَرْمِيَ رَمْياً ولا يَنْقُدَ نَقْداً ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الرَّمْيِ ذَبَحَ هَدْياً إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَوْ ضَحَّى ، ثُمَّ يَحْلِقَ الرَّجُلُ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، هٰذَا هُوَ الْأَفْضَلُ ، ولَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلاثِ شَعَراتٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرِها ، والْأَفْضَلُ فِي التَّقْصِيرِ قَدْرُ أُنْمُلَةٍ مِنْ جَمِيعٍ شَعْرِهِ، وأَمَّا المَرْأَةُ فَالْأَفْضَلُ لَهَا التَّقْصِيرُ عَلَى هٰذَا الْوَجْهِ، ويَكُونُ حَالَ الْحَلْقِ مُسْتَقْبِلَ القَبْلَةِ مُكَبِّراً، ويَبْدَأُ الْحَالَقُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ويَدْفِنُ شَعْرَهُ ، والْحَلْقُ رُكْنٌ لا يَتِمُّ الْحَجُّ إلاَّ بِهِ ويَبْقَى مُحْرِماً إلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، ومَنْ لا شَعْرَ لَهُ أَمَرَّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ ؛ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فِي يَوْمِهِ فَيَطُوفُ طَوافَ الإِفاضَةِ وهُوَ رُكْنٌ لا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلاَّ بِهِ ويَبْقَى مَحْرِماً إِلَى أَنْ يَأْتِي بِهِ، وَصِفَتهُ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يُصلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَعَى مَعَ طُوافِ القُدُومِ لَمْ يُعِدْهُ وإلاَّ سَعَى لِأَنَّ السَّعْيَ أَيْضاً رُكْنٌ لا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلاَّ بِهِ، ويَبْقَى مُحْرِمَاً إِلَى أَنْ يَأْتِي بِهِ.

واعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ والْحَلْقَ وطُوافَ الإفاضَةِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ ثُمَّ الْحَلْقُ ثُمَّ الطَّوافُ فَلَوْ أَتَى بِها عَلَى غَيْرِ هَٰذَا التَّرْتِيبِ فَقَدَّمَ وأُخَرَ جازَ، ويَدْخُلُ وَقْتُ الثَّلاثَةِ بِنصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ، ويَحْرُجُ وَقْتُ رَمْي جَمْرةِ العَقَبَةِ بِخُرُوجِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ والطَّوافِ العَقَبَةِ بِخُرُوجٍ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ والطَّوافِ

مُتَراخِياً وَلَوْ إِلَى سِنِينَ، ولِلْحَجِّ تَحَلُّلانِ أُوَّلُ وِثَانٍ، فَالْأُوَّلُ وَثَانٍ، فَالْأُوَّلُ وَعَرِيْ أُو يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ أَيُّهَا كَانَ، إِمَا حَلْقُ ورَمْيٌ أُو حَلْقٌ وطَوافٌ، فَمَتَى فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَلْقٌ وطَوافٌ، فَمَتَى فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأُوَّلُ ويَحِلُّ بِهِ جَمِيعُ مَا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا عَدا لِنِساءَ مِنْ وَطْءِ وعَقْدِ نِكَاحٍ ومُباشَرَةٍ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا حَرَّمَهُ الإحرامُ.

(فَصْلٌ) فَإِذَا فَرَغَ مِنْ طَوافِ الإِفاضَةِ والسَّعْي رَجَعَ إِلَى مِنِّي وبَاتَ بها ، ويَلْتَقِطُ في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وهُوَ ثَانِي العِيدِ إحْدَى وعِشْرِينَ حَصاةً مِنْ مِنَّى وَيَتَجَنَّبُ المَواضِعَ الثلاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، فَإِذا زالَتِ الشمسُ رَمَى بها قَبْلَ الصَّلاةِ ، فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى وهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ، فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ويَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ القَبْلَةَ ويَرْمِيهَا بسَبْع حَصَيَاتٍ، حَصاةً حَصاةً كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَنْحَرِفُ قَليلاً بِحَيْثُ لا يَنالُهُ الْحَصَى الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وتَبْقَى الْجَمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَيَدْعُو ويَذْكُرُ بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّع بِقَدْرِ سُورَةِ البَقَرَةِ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ في الْأُولَى فَادِدَا فَرَغَ مِنْهَا وَقَفَ ودَعا قَدْرَ سُورَةِ البَقَرَةِ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّالِثَةَ وهِيَ جَمْرَةُ العَقَبَةِ الَّتِي رَماها يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سَواءً فَيَسْتَقْبِلُهَا

والقِبْلَةُ عَنْ يَسَارِهِ، فَإِذَا فَرَغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَبِيتُ بِمِنَى ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الغَدِ وهُو ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وعِشْرِينَ ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الغَدِ وهُو ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجَمَراتِ الثَّلَاثُ كُلِّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ بَعْدَ الزَّوالِ كَمَا تَقَدَّمَ، ولا يَجُوزُ رَمْيُ الْجِهْرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ النَّوالِ كَمَا تَقَدَّمَ، ولا يَجُوزُ رَمْيُ الْجِهْرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إلاَّ بَعْدَ الزَّوالِ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي ما يَلِي مَسْجِدَ الْخِيْفِ أُوّلاً والْوُسْطَى ثَانِياً والعَقَبَةَ ثَالِثاً.

ويُنْدَبُ الغُسْلُ كُلَّ يَوْمِ لِلرَّمْيِ فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِي التَّشْرِيقِ نُدِبَ لِلْإِمامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيها جَوازَ النَّفْرِ ويُودِّعُهُمْ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ وَبَيْنَ أَنْ يَرْتَحِلَ مِنْ يَتَا خَرَ، فَإِذَا أَرَادَ التَّعْجِيلَ فَلْيَنْفِرْ بِشِرْطِ أَنْ يَرْتَحِلَ مِنْ مِنَى قَبْلَ الغُرُوبِ فَإِنْ غَرَبَتْ وهُو بِمِنِي امْتَنَعَ التَّعْجِيلُ وَلَيْ مَنْ الغَدِ، وإنْ لَمْ يُرِدِ التَّعْجِيلَ بَاتَ بِمِنِي وَلَزِمَهُ المَبِيتُ ورَمْيُ الغَدِ، وإنْ لَمْ يُرِدِ التَّعْجِيلَ بَاتَ بِمِنِي وَالْتَعْجِيلَ بَاتَ بِمِنِي وَالْتَقَطَ إِحْدَى وعِشْرِينَ حَصَاةً يَرْمِيها مِنَ الغَدِ بَعْدَ الزَّوالِ وَالْتَقَطَ إِحْدَى وعِشْرِينَ حَصَاةً يَرْمِيها مِنَ الغَدِ بَعْدَ الزَّوالِ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ يَنْفِرُ.

 بَيْتُكَ والعَبْدَ عَبْدُكَ وابْنُ عَبْدَيْكَ حَمَلْتَني عَلَى ما سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى صَيَّرْتَنِي في بِلادِكَ وَبَلَّغْتَنِي بِنعْمَتِكَ حَتَّى أَعَنْتَنِي عَلَى قَضاءِ مَناسِكِكَ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي فَازْدَدْ عَنِّي رِضاً وإلاَّ فَمُنَّ الآنَ قَبْلَ أَنْ تَنْأَى عَنْ بَيْتِكَ دارِي ويَبْعُدَ عَنْهُ مَزَارِي، هٰذا أُوانُ انْصِرَافِي إِنْ أَذِنْتَ لى غَيْرَ مُسْتَبْدِلِ بِكَ ولا بِبَيْتِكَ ولا راغِبِ عَنْكَ ولا عَنْ بَيْتِكَ ، اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي العافِيَةَ فِي بَدَنِي والعِصْمَةَ في دِينِي وأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي وارْزُقْنِي العَمَلَ بطاعَتِكَ ما أَبْقَيْتَني واجْمَعْ لِي خَيْرِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؛ ثُمَّ يُصلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، ثُمَّ يَمْضي عَلَى عَادَتِه ولا يَرْجِعُ القَهْقَرَى ثُمَّ يُعَجِّلُ الرَّحيلَ، فَإِنْ وَقَفَ بَعْدَ ذٰلِكَ أُو تَشَاغَلَ بِشَيْ ۚ لا تَعَلُّقَ لَهُ بِالرَّحِيلِ لَمْ يُعْتَدَّ بِطُوافِهِ عَنِ الْوَدَاعِ ، وتَلْزَمُهُ إعادَتُهُ ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بالرَّحِيل كَشَدٌّ رَحْلٍ وشِراءِ زَادٍ ونَحْوِهِ لَمْ يَضُرٌّ، وللْحَائِض أَنْ تَنْفِرَ بلا وَداع ولا دَمَ عَلَيْها.

ويُنْدَبُ أَنْ يَدْخُلَ البَيْتَ حَافِياً إِنْ لَمْ يُوعْذِ أَحَداً بِمُزَاحَمة ونَحْوِها، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تِلْقَاء وَجْهِهِ حَتَّى يَبْقَى بَمْزَاحَمة ونَحْوِها، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تِلْقَاء وَجْهِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ ثَلاثَة أَذْرُع فَهُنَاكَ يُصَلَّي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ ثَلاثَة أَذْرُع فَهُنَاكَ يُصَلَّي فَهُوَ مُصَلَّى النَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُكثِر مِنَ الْإَعْتِمَار فَهُوَ مُصَلَّى النَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُكثِر مِنَ الْإَعْتِمَار

والنَّظَرِ إِلَى البَيْتِ وشُرْبِ ماء زَمْزَمَ لِما أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ والدُّنْيَا، وأَنْ يَتَضَلَّعَ مِنْهُ، ويَزُورَ المَواضِعَ الشَّرِيفَةَ بِمَكَّةَ، ويَخُرُمُ أَخْدُ شَيْءً مِنْ طِينِ الكَعْبَةِ وتُرابِ الْحَرَمِ وأَحْجَارِهِ، ولا يَسْتَصْحِبُ شَيْعًا مِنَ الأَكْوِزَةِ والْأَبَارِيقِ المَعْمُولَةِ مِنْ حَرَمِ المَدِينَةِ أَيْضاً.

(فَصْلُ) صِفَةُ العُمْرَةِ أَنْ يُحْرِمَ بِها كَمَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ، فَإِنْ كَانَ آفَاقِيًّا فَمِنَ المِيقَاتِ كَانَ مَكِيًّا فَمِنْ أَدْنَى الْحِلِّ، وإِنْ كَانَ آفَاقِيًّا فَمِنَ المِيقَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ، ويَحْرُمُ بِإِحْرِامِها جَمِيعُ ما يَحْرُمُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوافَ العُمْرَةِ، ولا يَشْرَعُ لَها طُوافَ تَدُومٍ، ثُمَّ يَسْعَى ثُمَّ يَحْلِقَ رَأْسَهُ ويُقَصِّرَ وقَدْ حَلَّ مَنْها، فَأَرْكَانُها: إحْرامُ وطَوافَ وسَعْيُ وحَلْقُ، وأَرْكَانُ مَنْها، فَأَرْكَانُها: إحْرامُ وطَوافَ وسَعْيُ وحَلْقُ، وأَرْكَانُ الْحَجِّ هذهِ الْأَرْبَعَةُ والْوُتُوفُ.

وواجباته كُوْنُ الْإحْرَامِ مِنَ الْمِيقاتِ ورَمْيُ الْجِهارِ والمَبِيتُ بَمُزْدَلِفَةَ ولَيالِي مِنِي وطَوافُ الْوَدَاعِ ، وما عَدا ذلك سُنَنُ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْناً لَمْ يَحِلَّ مِنْ إحْرامِهِ حَتَّى يَأْتِي ذلك سُنَنُ ، فَإِنْ تَرَكَ واجباً لَزِمَهُ دَمٌ ، ومَنْ تَرَكَ سُنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْء ، ومَنْ تَرَكَ سُنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْء ، ومَنْ تَرَكَ سُنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ تَمَكُنْ لَهُ طَرِيقُ آخَرُ شَيْء ، ومَنْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقُ آخَرُ تَحَلَّلَ بِأَنْ يَنْوِيَ التَّحَلُّلُ ويَحْلِقَ رَأْسَهُ ويُريقَ دَما مَكَانَهُ إِنْ تَحَلَّلُ بِأَنْ يَنْوِيَ التَّحَلُلُ ويَحْلِقَ رَأْسَهُ ويُريقَ دَما مَكَانَهُ إِنْ عَجَزَ صامَ لِكُلِّ مُدِّ يَوْما ولا قَضاء .

ويُنْدَبُ إِذَا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلِّى تَحِيَّةَ مَسْجِدِهِ ثُمَّ يَأْتِي القَبْرَ الشَّريفَ الْمُكَرَّمَ فَيَسْتَدْبِرُ القَبْلَةَ وَيَجْعَلُ قَنْدِيلَ القَبْلَةِ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِ القَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ، ويُطْرِقُ رَأْسَهُ ويَسْتَحْضِرُ الْهَيْبَةَ والْحُشُوعَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ ويُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ مُتَوَسِّطٍ، ويَدْعُو بها أَحَبَّ، ثُمَّ يَتَأْخَرُ إِلَى جهَةِ يَمِينهِ قَدْرَ ذِراعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ يَرْجعُ إِلَى مَوْقفِهِ الْأُوَّلِ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ والتَّوسُّلَ والصَّلاَةَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَ المِنْبَرِ وفي الرَّوْضَةِ، ولا يَجُورُ الطَّوافُ بالقَبْر، ويُكْرَهُ إِلْصَاقُ الظَّهْرِ والبَطْنِ بِهِ، ولا يُقَبِّلُهُ ولا يَسْتَلَمُهُ، ومِنْ أُقْبَحِ البِدَعِ أَكُلُ التَّمْرِ فِي الرَّوْضَةِ، ويَزُورُ البَقيعَ، فَإِذَا أُرادَ الرَّحِيلَ وَدَّعَ المَسْجِدَ بِرَكْعَتَيْنِ ، والقَبْرَ الكَرِيمَ بالزِّيَارَةِ والدُّعَاءِ ، واللهُ أَعْلَمُ.

باب الأضعية

هِيَ سُنَّةٌ مؤكَّدَةٌ يُنْدَبُ لِمَنْ أَرادَها أَنْ لاَ يَحْلِقَ شَعْرَهُ ولا يُقَلِّمَ ظُفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضَحِّيَ، ويَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ومَضَى قَدْرُ صَلاةِ العِيدِ والْخُطْبَتَيْنِ، ويَخْرُجُ بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وهِيَ ثَلاثَةٌ والْخُطْبَتَيْنِ، ويَخْرُجُ بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وهِيَ ثَلاثَةٌ

بَعْدَ العِيدِ، ولا تَجُوزُ إلاَّ بِإِبلِ أَو بَقَرِ أَو غَنَمٍ، وأَقَلُّ سِنَّهِ في الإبل خَمْسُ سِنينَ ودَخَلَ في السَّادِسَةِ، وَفِي البَقَرِ والمَعِزِ سَنَتَانِ ودَخَلَتْ في الثَّالْتَةِ، وفي الضَّأْنِ سَنَةٌ ودَخَلَ في الثَّانيَةِ، وتُجْزىءُ البَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةِ والبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ولا تُجْزِىءُ شَاةٌ إِلاَّ عَنْ واحِدٍ، وشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَرِكَةٍ فِي بَدَنَةٍ، وَأَفْضَلُهَا البَدَنَةُ ثُمَّ البَقَرَةُ ثُمَّ الضَّأْنُ ثُمَّ المَعْزُ، وأَفْضَلُها البَيْضاءُ ثُمَّ الصَّفْرَاءُ ثُمَّ البَلْقاءُ ثُمَّ السَّوْدَاءُ ، وتُشْتَرَطُ سَلامَةُ الْأُضْحِيَةِ عَنِ العُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ الَّاحْمَ، فَلا تُجْزِيءُ العَرْجاءُ والعَوْراءُ والمَرِيضَةُ، فَإِنْ قَلَّتْ هُٰذِهِ الْأَشْيَاءُ جازَ، ولا تُجْزِئُ العَجْفاءُ والمَجْنُونَةُ والْجَرْبَاءُ والَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أَذَنهَا وأُبينَ وإنْ قَلَّ ، أُو قطْعَةٌ مِنْ فَخِذِها وَنَحْوِهِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وتُجْزِى مُ مَشْرُ وطَةُ الْأَذُنِ ومَكْسُورَةُ كُلِّ القَرْن أَوْ بَعْضِهِ ، والْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ فَلْيَحْضُرْ ، ويَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ ، ويُنْدَبُ أَنْ يَأْكُلَ الثُّلُثَ ويُهْدِيَ الثُّلُثَ وَيَتَصَدَّقُ بِالثُّلُثِ؛ ويَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ وإِنْ قَلَّ، والْجِلْدُ يَتَصَدَّقُ بِهِ أَو يَنْتَفِعُ بِهِ فِي البَيْتِ ولا يَجُوزُ بَيْعُهَ ولا بيْعُ شَيْءٍ مِنَ الَّاحْمِ ، ولا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأُضْحيَة المَنْذُورَة.

(فَصْلٌ) يُنْدَبُ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ ولَدٌ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ يَوْمَ

السَّابِعِ ويَتَصَدَّقَ يِوَزْنِ شَعْرِهِ ذَهَباً أَو فِضَّةً، وأَنْ يُؤَذِّنَ فِي أَذُنِهِ اليُمْنَى ويُقِيمَ فِي اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلاماً ذُبِحَ عَنْهُ أَذُنِهِ اليُمْنَى ويُقِيمَ فِي اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلاماً ذُبِحَ عَنْهُ شَاةً شَاتًا وَيُونَ كَانَتْ جارِيَةٌ فَشَاةٌ وَتُطْبَخُ بِحُلْوٍ ولا يُكْسَرُ العَظْمُ ويُفَرَّقُ عَلَى الفُقَراءِ ويُسَمِّينَهُ وتُطْبَخُ بِحُلْوٍ ولا يُكْسَرُ العَظْمُ ويُفَرَّقُ عَلَى الفُقَراءِ ويُسَمِّينَهُ بِاسْمٍ حَسَنٍ كَمُحَمَّدٍ وعبدِ الرَّحْمَن.

بابُ الْأَطْعِمَةِ

يُؤْكِلُ بَقَرُ الْوَحْشِ وحِارُ الْوَحْشِ والضَّبُعُ والثَّعْلَبُ والْأَرْنَبُ والقُنْفُذُ والْوَبْرُ والظَّبْيُ والضَّبُّ والنَّعامَةُ والْخَيْلُ، ولا يُوعْكَلُ السِّنَّوْرُ ولا الْحَشَراتُ المُسْتَخْبَثَةُ كَالنَّمْلِ وَالذُّبَابِ ونَحْوِهِا، ولا ما يَتَقَوَّى بِنابِهِ كَالأُسَدِ والفَهْدِ والنَّمِر والذِّئْبِ والدُّبِ والقرْدِ ونَحْوِها ، وما يَصْطَادُ بِالْمِخْلَبِ كَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ وَالْحِدْأَةِ وَالْغُرَابِ، إِلَّا غُرَابَ الزَّرْعِ فَيُوءْ كُلُ، وما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولِ وغَيْر مَأْكُولِ لا يُوءْ كَلُ كَالْبَعْلِ واليَعْفُورِ، ويُوءْ كَلُ كُلُّ صَيْدِ البَحْرِ إِلاًّ الضِّفْدِعَ والتِّمْسَاحَ وكُلُّ ما ضَرَّ أَكْلُهُ كَالسُّمِّ والزُّجَّاجِ والتُّرابِ، أو كانَ نَجِساً أو طاهِراً مُسْتَقْذَراً كالبُصاق، والمَنِيِّ لا يَحِلُّ أَكْلُهُ، فإنِ اضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ المَيْتَةِ أَكُلَ مِنْهَا مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ، فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وطَعَامَ الغَيْرِ أَوْ مَيْتَةً وصَيْداً وهُوَ مُحْرِمٌ أَكَلَ المَيْتَةَ.

بابُ الصَّيْدِ والذَّبائِح

لا يَحِلُّ الْحَيَوانُ إلاَّ بالذَّكاةِ، إلاَّ السَّمَكَ والْجَرادَ فَيَحِلُّ مَيْتَتُهُما ، ويَحْرُمُ ما ذَبِحَهُ مَجُوسِيٌّ ومُرْتَدٌّ وعابِدُ وثَنِ ونَصْرَانيُّ العَرَب، ويَجُوزُ الذَّبْحُ بكُلِّ ما لَهُ حَدُّ يَقْطَعُ إلاَّ السِّنَّ والعَظْمَ والظُّفْرَ مِنَ الآدَمِيِّ وغَيْرِهِ، مُتَّصِلًا أُو مُنْفَصِلاً ، وما قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ اشْتُرطَ قَطْعُ حُلْقُومِهِ ومَريئهِ ، ويُنْدَبُ أَن يُوجَّهَ إِلَى القَبْلَةِ وأَنْ يُحِدَّ الشَّفْرَةَ ويُسْرِعَ إِمْرِ ارَهَا ويُسَمِّىَ اللهَ تَعَالَى ويُصَلِّىَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كُلُّها ، وأَنْ يَنْحَرَ الإبلَ قائمَةً مُعْقَلَةً ، وَيَذْبَحَ ما عَداها مُضْطَجِعَةً عَلَى جَنْبها الايْسَر ، ولا يكْسِرَ عُنُقَها ولا يَسْلُخَها حَتَّى تَمُوتَ، ويُشْتَرَطُ أَنْ لا يَرْفَعَ يَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الذَّبْحِ ، فَإِنْ رَفَعَها قَبْلَ تَهم قَطْعِ الْحُلْقُومِ والمَرِيءِ ثُمَّ قَطَعَها لَمْ تَحِلَّ، وأَمَّا الصَّيْدُ فَحَيْثُ أَصابَهُ السَّهْمُ أُو الْجَارِحَةُ الْمُعلَّمَةُ فَهاتَ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَى ذَبْحِهِ حَلَّ إذا أَرْسَلَهُ بَصِيرٌ تَحِلُّ ذَكَاتُهُ ولَمْ يَمُتِ الصَّيْدُ بِثِقَلِ السَّهْمِ بَلْ بِحَدِّهِ ولا أَكَلَتِ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنْ ماتَ بِثِقَلِ الْجَارِحَةِ حَلَّ، وإنْ أَصَابَهُ السَّهْمُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَو عَلَى جَبَلِ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ فَهَاتَ، أَوْ غَابَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ جُرِحَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتاً لَمْ يَحِلُّ ، وإذا نَدَّ بَعِيرٌ ونَحْوُهُ وتَعَذَّرَ رَدُّهُ أَو تَرَدَّى في

بِئْرٍ وتعَذَّرَ إِخْراجُهُ فَرَماهُ بِحَدِيدَةٍ فِي أَي مَوْضِعٍ كَانَ مَنْ بَدَنِهِ فَهَاتَ حَلَّ، واللهُ أَعْلَمُ.

بابُ النَّذْر

لا يَصِحُ النَّذْرُ إِلاَّ مِنْ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ فِي قُرْبَةٍ بِالَّلفْظِ وهُوَ اللهِ عَلَى كَذَا أُو عَلَى كذا، فَيَلْزَمُهُ الإِتْيَانَ بِهِ، ومَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى شَيْءٍ فَقالَ: إِنْ شَفَى اللهُ مَرِيضِي فَعَلَىَّ كَذا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا الْتَزَمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ، ومَنْ نَذَرَ عَلَى وَجْه الَّلجاجِ والغَضَبِ فَقالَ: إِنْ كلَّمْتُ زَيْداً فَعَلَىَّ كَذا فَهُوَ بِالْخِيارِ إِذَا كَلَّمَهُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وبَيْنَ كَفَّارَةِ اليَمِينِ، فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ راكِباً فَحَجَّ ماشِياً أَو نَذَرَ الْحَجَّ ماشِياً فَحَجَّ راكِباً أَجْزَأَهُ وعَلَيْهِ دَمُّ، وإنْ نَذَرَ المُضِيُّ إِلَى الكَعْبَةِ أَو مَسْجِدِ المَدِينَةِ أَوِ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذِلكَ، ويَجِبُ أَنْ يَقْصِدَ الكَعْبَةَ بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ وأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ اللَّهِينَةِ أَوِ الْأَقْصَى أُو يَعْتَكِفَ ، وإنْ نَذَرَ الْمُضِيُّ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ المَساجِدِ لَمْ تَلْزَمْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بِعَيْنِها لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ العِيدِ والتَّشْرِيق ورَمَضَانَ وأَيَّامَ الْحَيْضِ والنِّفَاسِ، ومَنْ نَذَرَ صَلاة لَزِمَهُ رَكْعَتَان، أَو عِتْقاً أَجْزَأَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإَسْمُ.

كِتَابُ الْبَيْع

لا يصحُ إلا بالإيجاب والقبول فالإيجاب هُو قَوْلُ البائعِ أَوْ وَكِيلِهِ بِعْتُكَ أَو مَلَّكْتُكَ ، والقُبُولُ هُو قَوْلُ المُشْتَرِي أَوْ وَكِيلِهِ اشْتَرَيْتُ أَو تَمَلَّكْتُ أَو قَبِلْتُ ، ويَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ المُشْتَرِي مِثْلُ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيتُ بِكَذَا فَيَقُولَ بِعَتُكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّ مَ لَفْظُ المُشْتَرِي مِثْلُ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيتُ بِكَذَا فَيَقُولَ بِعَتُكَ ، وَيَجُوزُ اللهُ يَقُولَ بِعْتُكَ ، فَهذه صَرائح ، وَيَنْعَقِدُ أَنْ يَقُولَ بِعْتُكَ ، فَهذه صَرائح ، وَيَنْعَقِدُ أَنْ يَقُولَ بِعْتُكَ ، فَهذه صَرائح ، وَيَنْعَقِدُ أَنْ يَقُولَ بِعْتُكَ ، فَهذه مَرائح ، وَيَنْعَقِدُ أَنْ يَكَذَا أَوْ جَعَلْتُهُ لَكَ بِكَذَا أَوْ جَعَلْتُهُ لَكَ بِكَذَا وَيَقُولَ بِعَنْ اللهِ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهِ المَارَةُ الْأَخْرَسِ كَلَفْظِ النَّاطِقِ .

وشَرْطُ الْمَابِعَيْنِ: البُلُوغُ والعَقْلُ وعَدَمُ الرِّقِّ والْحَجْرِ والإِكْراهِ بِغَيْرِ حَقِّ، ويُشْتَرَطُ أَيْضاً: الإسْلامُ فِيمَنْ يُشْتَرَى وَالإِكْراهِ بِغَيْرِ حَقِّ، ويُشْتَرَطُ أَيْضاً: الإسلامُ فِيمَنْ يُشْتَرَى لَهُ مُصْحَفَّ أَو مُسْلِمٌ لا يَعْتِقُ عَلَيْهِ وعَدَمُ الْحِرابَةِ فِي شِراءِ السِّلاحِ، فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ البالغِ فِي التِّجارَةِ تَصَرَّفَ السِّلاحِ، فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ البالغِ فِي التِّجارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الإِذْنِ، ولا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ إلاَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سِيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ بِبَيِّنَةً أَو بِقَوْلِ السَّيِّدِ، ولا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ العَبْدِ، والعَبْدُ لا يَمْلِكُ شَيْئًا وإنْ مَلَّكَهُ سَيِّدُهُ، وإذا انْعَقَدَ الْعَبْدِ، والعَبْدُ لا يَمْلِكُ شَيْئًا وإنْ مَلَّكَهُ سَيِّدُهُ، وإذا انْعَقَدَ

البَيْعُ ثَبَتَ لِكُلِّ مِنَ البائعِ والمُشْتَرِي خِيارُ الْمَجْلسِ ما لَمْ يَتَفَرَّقا أَو يَفْسَخْهُ أَحَدُهُما، ولِكُلِّ مِنَ البائعِ والمُشْتَرِي شَرْطُ الْخِيَارِ فِي البَيْعِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ فَها دُونَها لَهُما أَو لِأَحَدِهِما، إلاَّ إذا كانَ العَقْدُ مِمَّا يَحْرُمُ فِيهِ التَّفَرُّقُ قَبْلَ القَبْضِ كَمَا فِي الرِّبَا والسَّلَم، ثُمَّ إذا كانَ العَقْدُ مِا التَّهْ وإنْ التَّهْرُقُ قَبْلَ القَبْضِ كَمَا فِي الرِّبَا والسَّلَم، ثُمَّ إذا كانَ الخيارِ مِلْكُهُ، وإنْ الْخِيارُ لِلْبائعِ وَحْدَهُ فَالمَبِيعُ فِي زَمَنِ الْخِيارِ مِلْكُهُ، وإنْ كانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَالمَبِيعُ فِي زَمَنِ الْخِيارِ مِلْكُهُ، وإنْ كانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فالمَبِيعُ فِي زَمَنِ الْخِيارِ مِلْكُهُ، وإنْ كانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فالمَبِيعُ فِي زَمَنِ الْخِيارِ مِلْكُهُ، وإنْ كانَ لَلْمُا فالْمِلْكُ فِيهِ مَوْقُوفٌ إنْ تَمَّ البَيْعُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كانَ مِلْكاً لِلْبائعِ .

(فَصْلُ) الْمَبِيعِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ أَنْ يَكُونَ طاهِراً مُنْتَفِعاً بِهِ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ ، مَمْلُوكاً الْعَاقِدِ أَوْ لِمَنْ نَابَ العاقِدُ عَنْهُ ، مَعْلُوماً فَلا يَصِحُ بَيْعُ عَيْنٍ نَجِسَةَ كَالْكَلْبِ أَوْ مُتَنَجِّسَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ تَطْهِيرُها كَالَّلَبَنِ والدُّهْنِ مَثَلًا ، فَإِنْ أَمكَنَ كَثَوْبٍ وَلَمْ يُمْكِنْ تَطْهِيرُها كَالَّلَبَنِ والدُّهْنِ مَثَلًا ، فَإِنْ أَمكَنَ كَثَوْبٍ مُتَنجِّس جازَ ، ولا يَصِحُ بَيْعُ ما لا يُنتفع بِهِ كَالحَسَراتِ وَحَبَّةِ حِنْطَةٍ وآلَاتِ اللَّهِي الْحَرَّمَةِ ، ولا بَيْعُ ما لا يَقْدر وحَبَّةِ حِنْطَةٍ وآلَاتِ اللَّلهِي الْحَرَّمَةِ ، ولا بَيْعُ ما لا يَقْدر عَلَى تَسْلِيمِهِ كَعَبْدِ آبِقٍ وطَيْرٍ طائرٍ ومَغْصُوبٍ ، لكِنْ إِنْ بَاعَ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَعَبْدِ آبِقٍ وطَيْرٍ طائرٍ ومَغْصُوبٍ ، لكِنْ إِنْ بَاعَ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَعَبْدِ آبِقٍ وطَيْرٍ طائرٍ ومَغْصُوبٍ ، لكِنْ إِنْ بَاعَ المَعْصُوبَ مِنَّ يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ جازَ فَإِنْ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ فَلَهُ الْخِيارُ ، ولا بَيْعُ نصْف مُعَيَّنٍ مِنْ إِنَاءٍ أَوْ سَيْف أَوْ شَوْبِ الْخِيارُ ، ولا بَيْعُ نصْف مُعَيَّنٍ مِنْ إِنَاءٍ أَوْ سَيْف أَوْ شَوْبُ الْخَيارُ ، ولا بَيْعُ نصْف مُعَيَّنٍ مِنْ إِنَاءٍ أَوْ سَيْف أَوْ شَوْبِ وكَذَا كُلُّ ما يَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ ويَمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فَيَعْ والْكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصُ فَيْ الْعَلْمُ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُصُ فِيمَتُهُ بِالقَطْعِ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصُ فَلِ فَيْصَافِ مَا يَنْ الْمُ الْعَلَا عُلَا الْعَلْمُ والكَسْر ، فَإِنْ لَمْ يَنْ فَصُلُ فَي إِلْهُ إِلْهُ لَا يَنْ عَلْمُ لَا يَنْ فَلَا الْمُ الْمُ لَا يَنْ فَلْ الْمُ الْمُ لَا يَنْ فَلْ الْمُ لَا يَا الْمُؤْلِ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ لُولِهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْلِقِيْ الْمُ الْمِ الْمُ الْ

كَثُوْبِ ثَخِينِ جازَ، ولا يَجُوزُ بَيْعُ المَرْهُونِ دُونَ إِذْنِ المُرْتَهِنِ، ولا بَيْعُ الفُضُولِيِّ وهُوَ أَنْ يَبِيعَ مالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ وِلاَيَةٍ ولا وكالةٍ، ولا بَيْعُ ما لَمْ يُعَيَّنْ كَأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ، ولا بَيْعُ عَنْ عَيْنِ مِثْلُ بِعْتُكَ الثَّوْبَ المَرْوَزِيَّ الَّذِي فِي بَيْعُ عَيْنٍ عَنْنِ مِثْلُ بِعْتُكَ الثَّوْبَ المَرْوَزِيَّ الَّذِي فِي كُمِّي، والفَرَسَ الْأَدْهَمَ الَّذِي فِي إصْطَبْلِي، فَإِنْ كَانَ المُشْتَرِي رَأَها قَبْلَ ذَلِكَ وهِيَ مِمَّا لا يَتَغَيَّرُ فِي مُدَّةِ الغَيْبَةِ عَلْمَ مَلَا بَعْرَمَةِ وَنَحْوَها وهِيَ مُشاهَدَةُ ولَمْ يُعْلَمْ وَزْنُها يَعْلَمُ كَيْلُها، أَوْ بَاعَ عَرْمَة فِضَة مُشاهَدَةٍ ولَمْ يُعْلَمْ وَزْنُها جازَ، ولَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعُرْمَةِ فِضَة مُشاهَدَةٍ ولَمْ يُعْلَمْ وَزْنُها جازَ، وتَكْفِي الرُّوْيَةُ، ولا يَصِحُ بَيْعُ الْأَعْمَى ولا شِراؤُهُ، وطَرِيقُهُ التَّوْكِيلُ، ويَصِحُ سَلمُهُ بِعِوضٍ فِي ذِمَّتِهِ.

فَصْلٌ في الرِّبا

لا يَحْرُمُ الرِّبَا إلاَّ في المَطْعُوماتِ والذَّهَبِ والفِضَةِ، والعِلَّةُ في تَحْرِمِ الطَّعْمُ، وفي تَحْرِمِ النَّهَبِ والفِضَّةِ كَوْنُهُم قِمَ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا بِيعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ والفِضَّةِ كَوْنُهُم قِمَ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا بِيعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ جِنْسِهِ كَبُرِّ بِبُرِ اشْتُرِطَ ثَلاثَةُ أُمُورٍ: المُاثَلَةُ في القَدْرِ، والتَّقَابُضُ قَبْلَ والتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُقِ، والْحُلُولُ، وإنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَبُرِّ بِشَعِيرٍ اشْتُرِطَ شَرْطَانِ: الْحُلُولُ والتَّقَابُضُ قَبْلَ كَبُرِّ بِشَعِيرٍ اشْتُرِطَ شَرْطَانِ: الْحُلُولُ والتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَاضُلُ، وإنْ بَاعَ نَقْداً بِجِنْسِهِ كَذَهَبِ إِنْ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ الشَّرُطَ الشَّرُطَ الشَّرُطُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ أَنْ بَاعَ بِغَيْرِ الْمَاكِ إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ أَلْتَقَدِّمَةُ ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ أَلْ الشَّرُطَ الشَّرُطَ الشَّرُطُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ أَنْ بَاعَ بِغَيْرِ أَلْمَالَةُ أَلْمُ الْمُؤْلُولُ وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ الْسَرِّ السَّرُوطُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وإنْ بَاعَ بِغَيْرِ

جنْسِهِ كَذَهَب بفِضَّةٍ اشْتُرطَ الشَّرْطان وجازَ التفاضُلُ، وإِنْ بَاعَ مَطْعُوماً بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقاً، ويُعْتَبَرُ التَّاثُلُ في المَكِيلِ بِالْكَيْلِ، وفي المَوْزُونِ بالْوَزْن، فَلا يَصِحُّ رطْلُ بُرِّ بِرِ طْلِ بُرِّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْكَيْلِ، ويَجُوزُ إِرْدَبُّ وإِنْ تَفَاوَتَ الْوَزْنُ، والْمُرادُ ما كانَ يُوزَنُ أَو يُكالُ في الْحِجَازِ في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، فَإِنْ جُهلَ حَالُهُ اعْتُبرَ ببلدِ البَيْع ، وإنْ كانَ مِمَّا لا يُوزَنُ ولا يُكَالُ في العادَةِ ولا جَفَافَ لَهُ كَالقَثَّاءِ والسَّفَرْجَلِ والْأُتْرُجِّ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضِ ، فَلَوْ بَاعَ بُرّاً بِبُرٍّ جُزافاً لَمْ يَصِحَّ، وإِنْ ظَهَرَ مِنْ بعْدُ تَساويهِما كَيلًا، وإنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمَاثَلَةُ حالَةَ الكَمَال، فَحَالَةُ كَمَالِ الثَّمَرَةِ الْجَفافُ، فَلا يَصِحُّ رُطَبٌ بِرُطَبٍ أَو رُطَبٌ بِتَمْرِ، وكذا عِنَبٌ بِعِنَبٍ أَو بِزَبِيبٍ وإنْ تَمَاثَلاً، فَإِنْ لَمْ يَجِيء عَمْر ولا زَبِيب لَمْ يَصِح بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضِ ، ولا يُباعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقِ ولا بِبُرٌّ ولا خُبْزٌ بِخُبْزِ ولا خالص (١) بِمَشُوبِ ولا مَطْبُوخٌ بِني ۚ ولا بِمَطْبُوخِ ، إلاَّ أَنْ يَجِفَّ الطَّبْخُ ، كَتَمْيِيزِ العَسَلِ والسَّمْنِ، ولا يَجُوزُ مُدُّ عَجْوَةٍ ودِرْهَمُّ بِدِرْهَمَيْنِ أَوْ بِمُدَّيْنِ، ولا مُدُّ ودِرْهَمْ بِمُدٌّ ودِرْهَمْ بِمُدٍّ ودِرْهَمٍ ، ولا مُدٌّ وتَوْبُ بِمُدَّيْنِ، ولا دِرْهَمُ وتَوْبُ بِدِرْهَمَيْنِ، ولا يَصِحُ بَيْعُ اللُّحْم بالْحَيَوان.

⁽١) قوله: ولا خالص.. الخ، كلبن بلبن وفي أحدها ماء.

(فَصْلٌ) لا يَصِحُّ بَيْعُ نِتَاجِ النِّتَاجِ كَقَوْلِهِ: إِذَا وَلَدَتْ نَاقَتِي وَولَدَ ولَدُهَا فَقَدْ بِغْتُكَ الْولَد ، ولا أَنْ يَبِيعَ شَيْئاً ويُوجِّلَ الثَّمْنَ بِذَلِك ، ولا بَيْعُ اللَّامَسَةِ (١) والْمَنابَذَة (١) والْحَصاة (٣)، الثَّمَنَ بِذَلِك ، ولا بَيْعة كَقَوْلِكَ: بِعْتُكَ هذا بِأَلْف نَقْداً أَو بِأَلْفَيْنِ ولا بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعة كَقَوْلِكَ: بِعْتُكَ هذا بِأَلْف نَقْداً أَو بِأَلْفَيْنِ مُوجَلًا ، أَو بِعْتُكَ ثَوْبِي بِأَلْف عَلَى أَنْ تَبِيعنِي عَبْدَكَ بِحَمْسِائَة ، ولا بَيْعٌ وشَرْطٌ في صُورٍ وهي : شَرْط أَنْ تَقْرضني مائَة ، ويصحُّ بَيْعٌ وشَرْطٌ في صُورٍ وهي : شَرْط أَنْ تَقْرضني الثَّمَنِ ، بِشَرْط أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُوماً ، وأَنْ يَرْهَنَ بِهِ الثَّمَنِ ، بِشَرْط أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُوماً ، وأَنْ يَرْهَنَ بِهِ الشَّمَنِ ، بِشَرْط أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُوماً ، وأَنْ يَرْهَنَ بِهِ الشَّعْ وَشَرَط أَنْ يَعْتِق العَبْدَ المَبِيعَ ، أَو شَرَط مَا النَّهُ وَشَرَط الْبَاعُ وَلَا يَبْرَأُ مِنَا لَا عَيْبٍ بَاطِلٍ في الْمَرَاء قَ مِنَ العَيُوبِ صَحَّ وَبَرِيء مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِلٍ في الْحَيُوانِ لَمْ يَعْلَم بِهِ البَائِعُ ولا يَبْرَأُ مِمَّا سِواه .

ولا يَصْحُ بَيْعُ العُرْبُونِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً ويَدْفَعَ دِرْهَاً عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِالسِّلْعَةِ فالدِّرْهَمُ مِنَ الثَّمَنِ وإِلاَّ فَهُوَ للْبَائع مَجَّاناً.

وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ ووَلَدِها قَبْلَ سِنِّ التَّمْيِيزِ بِبَيْعٍ أُو هِبَةٍ بَطَلَ العَقْدُ، وبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ، ويَحْرُمُ أَنْ يَبِيعَ

⁽١) الملامسة: هو أن يقول: إذا لمستَ ثوبي ولمستُ ثوبَك فقد وجب البيع بيننا بكذا أهـ . المصباح

⁽٢) المنابذة في البيع: أن تقول: إذا نبذتَ متاعك، أو نبذتُ متاعي فقد وجب البيع بكذا.. المصباح.

⁽٣) الحصاة: هو أن يبيع ما تضيعه الحصاة التي ينبذها..

حَاضِرٌ لبادٍ بأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ للْبَدَويِّ الَّذِي قَدِمَ بسِلْعَةِ وهِيَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي البَلَد: لا تَبِعِ الآنَ حَتَّى أبيعَها لَكَ قَلِيلاً قَلِيلاً بِثَمَنِ غَال، وأَنْ يَتَلَقَّى الرُكْبَانَ فَيَخْبِرَهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بِغَبْنِ، وأَنْ يَسُومَ عَلَى سَوْمٍ أُخِيهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السِّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرار الثَّمَن، وأَنْ يَبيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يقولَ لِلْمُشْتَرِي: افْسَخ البَيْعَ وأَنَا أَبِيعُكَ بِأَرْخُصَ مِنْهُ، وأَنْ يَنْجَشَ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السِّلْعَة وهُوَ غَيْرُ راغِبِ فِيها لِيَغُرَّ بها غَيْرَهُ، وأَنْ يَبِيعَ العِنَبَ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً؛ فَإِنْ بَاعَ فِي هَٰذِهِ الصُّوَرِ كُلِّهَا الْمُحَرَّمَةِ صَحَّ البَيْعُ، وإنْ جَمَعَ في عَقْدِ واحِدِ ما يَجُوزُ وما لا يَجُوزُ مِثْلُ عَبْدِهِ وعَبْدِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ خَمْرِ وخَلِّ، صَحَّ فِيها يَجُوزُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَبَطَلَ فِيها لا يَجُوزُ، وللْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ، وإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفَى الْحُكْم مِثْلُ: بِعْتُكَ عَبْدِي، وآجَرْتُكَ داري سَنَةً بكَذا، وَزَوَّجْتُكَ ابْنَتِي، وبِعْتُكَ عَبْدَها بِكَذا، صَحَّ وقُسِّطَ العِوَضُ عَلَيْهما.

(فَصْلُ) مَنْ عَلَمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْباً لَزِمَه أَنْ يُبَيِّنَهُ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنَهُ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنُ فَقَدْ غَشَّ والبَيْعُ صَحِيحٌ، فَإِذَا اطَّلَعَ المُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ البَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ، وضابِطُهُ مَا نَقَصَ العَيْنَ أَوِ عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ البَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ، وضابِطُهُ مَا نَقَصَ العَيْنَ أَوِ القِيمَةَ نُقْصَاناً يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، والغالبُ في مثلِ القيمة نُقْصَاناً يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، والغالبُ في مثلِ ذَلِكَ المَبِيعِ عَدَمُهُ فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ العَبْدُ خِصِيّاً أَو سَارِقاً أَو فَارِقاً أَو

يَبُولُ فِي الفِرَاشِ وَهُو كَبِيرٌ، فَلَوِ اطَّلَعَ عَلَى العَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمَبِيعِ تَعَيَّنَ الْأَرْشُ (١) ، أَو بَعْدَ زَوالِ اللّٰكِ عَنْهُ بِبَيْعِ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْشِ الآنَ، فَإِنْ رَجَعَ إلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ، وإنْ حَدَثَ عِنْدَ المُشْتَرِي عَيْبٌ آخَرُ مِثْلُ أَنْ يَفْتَ الرَّدُّ، فَإِنْ رَضِيَ البائعُ يَفْتَضَ البِكْرَ تَعَيَّنَ الْأَرْشُ وامْتَنَعَ الرَّدُّ، فَإِنْ رَضِيَ البائعُ الْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي طَلَبُ الْأَرْشِ ، فَإِنْ كَانَ العَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْعَيْبُ الْمَدْيِمُ إلا يَعْرَفُ العَيْبُ القَدِيمُ إلا يَهِ كَكَسْرِ البِطِيخِ النَّكَادِثُ لا يُعْرَفُ العَيْبُ القَدِيمُ إلا يَهِ كَكَسْرِ البِطِيخِ والبَيْضِ ونَحْوِهِا لَمَ يَمْنَعِ الرَّدَّ، فَإِنْ زادَ عَلَى مَا يُمْكِنُ المَعْرِفَةُ بِهِ فَلاَ رَدَّ.

وشَرْطُ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الفَوْرِ، ويُشْهِدُ في طَرِيقِهِ أَنَّهُ فَسَخَ، فَلَوْ عَرَفَ العَيْبَ وهُوَ يُصَلَّي أَو يَأْكُلُ أَو يَقْضِي حَاجَةً أَو لَيْلاً فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوالِ العارِض بِشَرْطِ تَرْكِ حَاجَةً أَو لَيْلاً فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوالِ العارِض بِشَرْطِ تَرْكِ الاَسْتِعْمَالِ والاَنْتِفَاعِ، فَإِنْ أَخَرَ مُتَمَكِّناً سَقَطَ الرَّدُّ والْأَرْشُ.

وَتَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ، وهِيَ أَنْ يَشُدَّ البائِعُ أَخْلاَفَ البَهِيمَةِ (٢) ويَتْرُكَ حَلْبَها أَيَّاماً لِيَغُرَّ غَيْرَهُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ، فَإِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقاً (٣)، فإنْ كانَ بَعْدَ

⁽١) أرش الجِراحة، دنيُّها أهر المصباح

⁽٢) قوله «أخلاف البهيمة » أي من النعم أو غيرها: جمع خلفة بكسر المعجمة وسكون اللام وبالفاء: حلمة الضرع.

⁽٣) قوله « مطلقاً »: سواء كان قبل الحلب أو بعده.

حَلْبِها وتَلْفَ اللَّبَنُ رَدَّ صاعاً مِنْ تَمْرٍ بَدَلَ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ ونَحْوُهُما، ويَلْزَمُ البائعَ أَنْ يُخْبِرَ فِي الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ ونَحْوُهُما، ويَلْزَمُ البائعَ أَنْ يُخْبِرَ فِي بَيْعِ الْمُرابَحَةِ بِالعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ فَيَقُولَ: اشْتَرَيْتُهُ بِعَشَرَةٍ مَثَلاً لَكِنْ حَدَثَ عِنْدِي فِيهِ العَيْبُ الفُلانِيُّ، ويُبَيِّنَ بِعَشَرَةٍ مَثَلاً لَكِنْ حَدَثَ عِنْدِي فِيهِ العَيْبُ الفُلانِيُّ، ويُبَيِّنَ اللَّاجِلَ أَيْضاً.

(فَصْلُ) بَيْعُ الثَّمَرَةِ وَحْدَها عَلَى الشَّجَرَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلاحِ لَمْ يَجُزْ إِلَا بِشَرْطِ القَطْعِ ، وإِنْ كَانَ بَعْدَهُ بِدُوِّ الصَّلاحِ هُوَ أَنْ يَطِيبَ أَكْلُهُ فِيها لا جَازَ مُطْلَقاً ، وبُدُوُ الصَّلاحِ هُو أَنْ يَطِيبَ أَكْلُهُ فِيها لا يَتَلَوَّنُ ، وإِنْ بَاعَ الشَّجَرَةَ يَتَلَوَّنُ ، وإِنْ بَاعَ الشَّجَرَةَ يَتَلَوَّنُ ، وإِنْ بَاعَ الشَّجَرَةَ وَثَمَرَتَها جازَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ القَطْعِ ، والزَّرْعُ الْأَخْضَرُ وَثَمَرَتَها جازَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ القَطْعِ ، والزَّرْعُ الْأَخْضَرُ كَالثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلاحِ لا يَجُوزُ إلاَّ بِشَرْطِ القَطْعِ ، وبَعْدَ الشَّرَةِ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلاحِ لا يَجُوزُ إلاَّ بِشَرْطِ القَطْعِ ، وبَعْدَ الشَّرَةِ الْحَبِّ فِي سُنْبُلِهِ الشَّرَةِ وَاللَّوْزُ والبَاقِلاَ الْأَخْضَرُ فِي القَشْرَيْنِ.

(فَصْلُ) المبيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَانِ الْبائعِ ، فَإِنْ تَلْفَ أُو أَتْلَفَهُ البَّنْعُ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ ، وإِنْ أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ وَيَكُونُ إِتْلافُهُ قَبْضاً ، وإِنْ أَتْلَفَهُ المُشْتَرِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ وَيَكُونُ إِتْلافُهُ قَبْضاً ، وإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيُّ لَمْ يَنْفَسِخْ بَلْ يُخَيَّرُ المُسْتَرِي بَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ فَيَغْرَمَ الْأَجْنَبِيُّ لِلْبَائِعِ القِيمة ، أو يُجِيزَ ويُعطِي الثَّمَنَ ويُغَرِّمَ الْأَجْنَبِيُّ اللّبَائِعِ القِيمة ، أو يُجِيزَ ويُعطِي الثَّمَنَ ويُغرِّمَ الْأَجْنَبِيُّ الْمَائِعِ القِيمة ، أو يُجِيزَ ويُعطِي الثَّمَنَ ويُغرِّمَ الْأَجْنَبِيُّ الْمَائِعِ القِيمة ، وإذا اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَجُزُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى الْأَجْنَبِيُّ القِيمة ، وإذا اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَجُزُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ، لَكِنْ لِلْبَائِعِ إذا كانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَنْ يَسْتَبْدِلَ يَقْبِضَهُ ، لَكِنْ لِلْبَائِعِ إذا كانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَنْ يَسْتَبْدِلَ

الْحَيَوانُ مَأْكُولاً ، ويَلْحَقُ بِالتَّصْرِيَةِ فِي الرَّدِ تَحْمِيرُ وَجْهِ عَنْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، مِثْلَ أَنْ يَبِيعَ بِدَراهِمَ فَيَعْتَاضَ عَنْهَا ذَهَبَا أَو ثَوْباً ونَحْو ذَلكَ ، والقَبْضُ فِيها يُنْقَلُ النَّقْلُ مِثْلَ القَمْحِ والشَّعِيرِ ، وفِيها يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ التَّناوُلُ مِثْلَ الثَّوْبِ والكِتابِ ، وفيها سواهُما التَّخْلِيَةُ مِثْلَ الدَّارِ والْأَرْضِ ، فَلَوْ قالَ البائعُ : لا أُسَلِّمُ المَبْعِ حَتَّى أَقْبِضَ الثَّمَنَ ، وقالَ المُشْتَرِي : لا أُسَلِّمُ النَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَلْزِمَ المُشْتَرِي بِالتَّسْلِمِ ، وإنْ كانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَلْزِمَ البَائعُ بِالتَّسْلِمِ ، وإنْ كانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَلْزِمَ البَائعُ بِالتَّسْلِمِ ، وإنْ كانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أَلْزِمَ المُشْتَرِي بِالتَّسْلِمِ ، وإنْ كانَ الثَّمَنُ مُعَيَّناً أَلْزِمَا مَعا بِأَنْ يُوءْمَرَا فَيُسَلَّمَا إِلَى عَدْلٍ ، ثُمَّ العَدْلُ يُعْطِي لِكُلِّ واحِدِ حَقَّهُ .

﴿ فَصُلُ ﴾ إِذَا اتَّفَقا عَلَى صِحَّةِ العَقْدِ واخْتَلَفا فِي كَيْفِيَّتِهِ بِعْتُكَ بِعَلْ وَالْ البائعُ: بِعْتُكَ بِحَمْسَةٍ ، أَوْ بِعْتُكَ بِشَرْطِ الْخِيارِ ، فَقَالَ: بِلْ بِعَشَرَةٍ ، فَقَالَ: بَلْ بِحَمْسَةٍ ، أَوْ بِعْتُكَ بِشَرْطِ الْخِيارِ ، فَقَالَ: بَلْ بِلا خِيارٍ ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ ، ولَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَيِّنَةٌ تَحالَفَا ، فَيَدُد أَ البائعُ فَيَقُولُ: واللهِ ما بِعْتُكَ بِكَذا ولَقَدْ بِعْتُكَ بِكَذا ولَقَد اشْتَرَيْتُ بِكَذا ولَقَد اشْتَرَيْتُ بِكَذا ولَقَد اشْتَرَيْتُ بِكَذا ، وهِي يَمِينُ واحِدَةٌ يَجْمَعُ فِيها بَيْنَ نَفْي قَوْلِ صَاحِبِهِ وإثْبَاتِ قَوْلِهِ ، ويُقَدِّمُ النَّفْيَ ، فَإذا تَحالَفَا فَإِنْ تَراضَيَا بَعْدَ وإنْ الْحَاكِمُ ، وَاللهِ فَيَفْسَخَانِهِ أَو أَحَدُهُما أَو الْحَاكِمُ ، فَلَو ادَّعَ فاسِداً وكَذَّهُما وكَذَّبُهُ فَلَو ادَّعَى أَحَدُهُما شَيْئاً يَقْتَضِي أَنَّ البَيْعَ وَقَعَ فاسِداً وكَذَّبُهُ فَلَو ادَّعَى أَحَدُهُما شَيْئاً يَقْتَضِي أَنَّ البَيْعَ وَقَعَ فاسِداً وكَذَّبُهُ فَلَو الْحَدَّ فَلَا قَلْ الْمَدَا وكَذَّبُهُ وكَذَا وكَقَعَ فاسِداً وكَذَّبُهُ فَلَو الْمَا وكَذَّ بَهُ فَالْمِ الْمَا وكَذَّ الْمَا وكَذَّ الْمَعْتُ فَالْمَا مَنْ الْمَا عَلْمُ وَقَعَ فاسِداً وكَذَّ الْمَالَ وَلَا وكَذَّ الْمَالَةُ وَلَا وَلَا وكَذَّ الْمَالَةُ والْمَا وكَذَّ الْمَالَةُ وَلَا وَلَا وَلَا الْمَالَةُ والْمَا وكَذَا الْمَالَةُ ولَا الْمَالَةُ وَلَا الْمَالَةُ وَلَا الْمَالَةُ ولَا الْمَالَةُ واللَّهُ الْمَالَةُ الْمَالُولُولُ الْمَالَةُ ولَا الْمَالَةُ والْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ والْمَالَةُ الْمَالِيْعُ وقَعَ فاسِداً وكَذَا الْمَالَةُ الْمُولِولِ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالِمُ الْمَالَةُ الْمَالِهُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمُعْتَدِ الْمُعْتَدِ اللّهُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمَالِيْعُ وَقَعَ فاللّهُ الْمَالِهُ الْمَالِقُولُ الْمَالَةُ الْمَالِقُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ اللّهُ الْمِنْ الْمَالِمُ اللّهُ الْمَالِمَ اللّهُ الْمَالِهُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ ا

الآخَرُ صُدِّقَ مُدَّعِي الصِّحَّةِ بِيَمِينهِ، وَلَوْ جاءَ بِمَعِيبٍ لِيَرُدَّهُ فَقَالَ البائعُ: لَيْسَ هُوَ الَّذِي بِعْتُكَةُ صُدِّقَ البائعُ، ولَوِ اَخْتَلَفَا فَقَالَ البائعُ: حَدَثَ فَقَالَ البائعُ: حَدَثَ فَقَالَ البائعُ: حَدَثَ عِنْدَ المُشْتَرِي فَقَالَ البائعُ: حَدَثَ عِنْدَكَ، صُدِّقَ البائعُ.

بابُ السَّلَم

هُوَ بَيْعُ مَوْصُوفِ فِي الذِّمَّةِ ويُشْتَرَطُ فِيهِ مَعَ شُرُوطِ البَيْعِ أُمُورٌ، أَحَدُها: قَبْضُ الثَّمَنِ فِي المَجْلِس وتَكْفِي رُوءْ يَةُ الثَمَنِ وإنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ، والثَّانِي: كَوْنُ الْمُسْلَمِ فِيهِ رُوءْ يَةُ الثَمْنِ وإنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ، والثَّانِي: كَوْنُ الْمُسْلَمِ فِيهِ دَيْنًا ويَجُوزُ حالاً ومُوجَّلًا إلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قالَ: أَسْلَمْتُ إلَيْكَ هٰذِهِ الدَّراهِمَ فِي هٰذَا العَبْدِ لَمْ يَجُز ، الثَّالِثُ: إنْ المَسْلَمُ فِي هٰذَا العَبْدِ لَمْ يَجُز ، الثَّالِثُ: إذا أَسْلَمَ فِي مَوْضِعِ لَا يَصْلُحُ لِلتَسْلِمِ مِثْلَ البَرِّيَّةِ أَوْ يَصْلُحُ لِلتَسْلِمِ التَسْلِمِ التَسْلِمِ التَسْلِمِ التَسْلِمِ التَسْلِمِ التَسْلِمِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللمُ الللللمُ الللهُ اللللمُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللمُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللللمُ الللمُ الللهُ اللللمُ الللهُ الللهُ الللمُ اللهُ الللمُ الللمُ الللمُ الللمُ اللمُلْمُ ال

وشُرُوطُ الْمُسْلَمِ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْلُومَ القَدْرِ كَيْلاً أَو وَزْناً أَو عَدَداً أَو ذَرْعاً بِمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قالَ: زِنَةُ هٰذِهِ الصَّخْرَةِ عَدَداً أَو ذَرْعاً بِمِقْدَا الزِّنْبِيلِ ، ولا يَعْرِفُ وَزْنَها ولا ما يَسَعُ الزِّنْبِيلُ أَو مِلْءُ هٰذا الزِّنْبِيلِ ، ولا يَعْرِفُ وَزْنَها ولا ما يَسَعُ الزِّنْبِيلُ لَمْ يَصِحَّ ؛ وأَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ عِنْدَ وُجوبِ التَّسْلِيمِ لَمْ يَصِحَّ ؛ وأَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ عِنْدَ وُجوبِ التَّسْلِيمِ مَأْمُونَ الْاَنْقِطَاعِ ، فَإِنْ كَانَ عَزِيزَ الْوُجُودِ كَجَارِيَةٍ وبِنْتَها مَا مُؤْمَنُ انْقِطَاعُهُ كَثَمَرَةِ نَخْلَةٍ بِعَيْنِها لَمْ يَجُزْ ، وأَنْ يُمْكِنَ أَوْ لا يُؤْمَنُ انْقِطَاعُهُ كَثَمَرَةِ نَخْلَةٍ بِعَيْنِها لَمْ يَجُزْ ، وأَنْ يُمْكِنَ

ضَبْطُهُ بالصِّفاتِ كَالأَدِقَةِ والمَائِعَاتِ والْحَيوانِ واللَّحْمِ والقُطْنِ والْحَدِيدِ والْأَحْجَارِ والْأَخْسَابِ ونَحْو ذلك، فَيَشُولُ فَيَشْتَرَطُ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الغَرَضُ فَيَقُولُ مَثَلاً: أَسْلَمْتُ إلَيْكَ فِي عَبْدِ تُرْكِيّ أَبْيَضَ رُبَاعِيِّ السِّنِّ طُولُهُ مَثَلاً: أَسْلَمْتُ إلَيْكَ فِي عَبْدِ تُرْكِيّ أَبْيَضَ رُبَاعِيِّ السِّنِّ طُولُهُ وَسِمَنُهُ كَذَا ونَحْوُ ذلِكَ فَلا يَجُوزُ فِي الْجَواهِرِ والمُخْتَلَطَاتُ كَالْهَرِيسَةِ والغَالِيةِ والْخُشَافِ، وكَذَا ما اخْتَلَفَ أَعْلاهُ وأَسْفَلُهُ كَمَنَارَةٍ وإبْرِيقٍ، أَو ما دَخَلَتْهُ نَارٌ قَوِيَّةٌ كَالْخُبْزِ والشِّواءِ إِذْ لا يُمْكِنُ ضَبْطُ ذلِكَ بِالصِّفَةِ، ولا يَجُوزُ بَيْعُ والشِّواءِ إِذْ لا يُمْكِنُ ضَبْطُ ذلِكَ بِالصِّفَةِ، ولا يَجُوزُ بَيْعُ السُّلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، ولا الإَسْتِبْدَالُ عَنْهُ، وإذا أَحْضَرَهُ مِثْلَ مَا شَرَطَ أَو أَجْوَدَ وَجَبَ قَبُولُهُ.

(فَصْلُ) القَرْضُ مَنْدُوبٌ إلَيْهِ بِإِيجابِ وقَبُولٍ مِثْلَ: أَقْرَضْتُكَ أَو أَسْلَفْتُكَ، ويَجُوزُ قَرْضُ كُلِّ ما يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ وَما لا فلا، ولا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ الْأَجَلِ ولا شَرْطُ جَرِّ مَنْفَعَةٍ كَرَدِّ الْأَجْودِ، أَو: عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي عَبْدَكَ بِكَذَا، فَإِنَّهُ رِباً، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ المُقْتَرِضُ أَجْوَدَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ جازَ، فَإِنَّهُ رَباً، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ المُقْتَرِضُ أَجْوَدَ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ جازَ، وإنْ أَقْرَضَهُ ثُمَّ لَقِيهُ بِبَلَدِ آخَرَ فَطَالَبهُ لَزِمَهُ الدَّفْعُ إِنْ كَانَ ذَهَبا أَوْ فِضَةً وَنَحْوَهُما، وإنْ كانَ لَحَمْلِهِ مَوْنَةٌ نَحْوَ حِنْطَةٍ وشَعِيرٍ فَلا، بَلْ تَلْزَمُهُ القِيمةُ.

بابُ الرَّهْن

لا يَصِحُ إلا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ بِدَيْنِ لازِمِ كَالثَّمَنِ وَالقَرْضِ ، أَوْ يَؤُلُ إلَى اللَّرُومِ كَالثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيارِ ، فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّيْنُ بَعْدُ مِثْلُ أَنْ يَرْهَنَ عَلَى ما سَيَقْرِضُهُ لَمْ يَصِحَ ، وشَرْطُهُ: إيجابٌ وقَبُولٌ ، ولا يَلْزَمُ إلاَّ بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ يَصِحَ ، وشَرْطُهُ: إيجابٌ وقبُولٌ ، ولا يَلْزَمُ إلاَّ بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَسْخُهُ قَبْلَ القَبْضِ ، وإذا لَزِمَ فَإِن الرَّاهِنِ فَسْخُهُ قَبْلَ القَبْضِ ، وإذا لَزِمَ فَإِن التَّفَقَا أَنْ يُوضَعَ عِنْدَ أَحَدِهِا أَو ثَالِثٍ وُضِعَ وإلاَّ وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ .

وشَرْطُ المَرْهُونِ أَنْ يَكُونَ عَيْناً يَجُوزُ بَيْعُها، ولا يَنْفَكُ مِنَ الرَّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَقْضِيَ جَمِيعَ الدَّيْنِ، ولَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِهَا يُبْطِلُ حَقَّ المُرْتَهِنِ كَبَيْعِ وَهِبَةٍ، أَوْ يَنْقُصَ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِها يُبْطِلُ حَقَّ المُرْتَهِنِ كَبَيْعِ وَهِبَةٍ، أَوْ يَنْقُصَ قِيمَتَهُ كَاللّبْسِ والْوَطْء، ولا يَجُوزُ بِها لا يَضُرُ كَرُكُوبِ وَسُكْنَى، ولا يَجُوزُ رَهْنَهُ بِدَيْنِ آخَرَ ولَوْ عِنْدَ المُرْتَهِنِ وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوَّنَةُ الرَّهْنِ، ويُلْزَمُ بِها صِيانَةً لِحقِّ المُرْتَهِنِ ولَهُ زَوائِدُهُ كَلَبَنِ وَثَمَرَةٍ، وإنْ هَلَكَ عِنْدَ المُرْتَهِنِ بِلا تَفْرِيطٍ وَلَهُ زَوائِدُهُ كَلَبَنِ وَثَمَرَةٍ، وإنْ هَلَكَ عِنْدَ المُرْتَهِنِ بِلا تَفْرِيطٍ وَلَهُ وَلِي يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ لَوْ لِتَفْرِيطٍ ضَمِنَهُ، ولا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ لَمْ اللّالَّهِ فَيْ الرَّهُ فَلُ الرَّاهِنِ عَنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وفاءِ الْحَقِّ، فإن وفاءِ الْحَقِّ، فإن وفائِ الرَّهْنِ بَيْعُ العَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وفاءِ الْحَقِّ، فإن فانِ وفاءِ الْحَقِّ، فإن إلْمَا أَلَا المَّا فَالْ الْمُونِ بَيْعُ الْعَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وفاءِ الْحَقِّ، فإن إلْوقَاء الْحَقِّ، فإن إلَا المَّوْلُ أَلُولُ المَاكِنَاء الْمَاكِةُ إِلَى وفاءِ الْحَقِّ ، فإن إلَيْدَةُ الرَّهُ فِي الرَّوْدِ الْمَاكِةُ وفاءًا الرَّهُ أَنْ الْمَاكِةُ إِلَى وفاءِ الْحَقِّ الْمَاكِةُ وفاءً الْوَلَهُ أَلْمَا الْمَاكِونِ الْمَالِقُولُ الْمَاكِةُ وفا الْمَوْلِ الْمَاكِةُ وفاءً الْمَاكِةُ وفاءً الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمُولِ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمِلَاء الْمَاكِةُ الْمَاكِهُ الْمَاكِةُ الْمَاكُونُ الْمَاكِةُ الْمَاكِةُ الْمَالِمُ الْمَاكِهُ الْمَاكِهُ الْمَ

امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ أَلْزَمَهُ الْحَاكِمُ إِمَّا الْوَفَاءَ أَوِ البَيْعَ، فَإِنْ أَصَرَّ بَاعَهَا الْحَاكِمُ.

بابُ التَّفْليس

إذا لَزِمَهُ دَيْنٌ حالٌ فَطُولبَ فَادَّعَى الْأَعْسَارَ، فإنْ عُهِدَ لهُ مالٌ حُبسَ حَتَّى يُقيمُ بَيِّنَةً عَلَى إعْسَارِهِ، وإلا حَلَفَ وخُلِّيَ سَبِيلُهُ إِلَى أَنْ يُوسِرَ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَامْتَنَعَ مِنَ الْوَفاءِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ ووَفَّى عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَفِ مَالُهُ بِدَيْنِهِ وسَأَلَ هُوَ أُو غُرَماؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجْرَ حَجَرَ عَلَيْهِ، فَإِذا حَجَرَ لَمْ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِي المَال وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ وعَلَى عِيالهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ ، ثُمَّ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ ويَحْتاطُ ويُقَسِّمُهُ عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِمْ، وإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ لَمْ يُقْضَ، أَوْ مَنْ عِنْدَهُ بِدَيْنِهِ رَهْنُ خُصَّ مِنْ ثَمَنهِ بِقَدْرِ دَيْنهِ، ولَوْ وَجَدَ أُحَدُهُمْ عَيْنَ مالِهِ الَّتِي بَاعَها لَهُ فَإِنْ شاءَ ضارَبَ مَعَ الغُرَماء وإِنْ شَاءَ فَسَخَ البَيْعَ ورَجَعَ فِيها ، إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مانعٌ مِنَ الرُّجُوع فيها مِثْلُ أَنْ تَسْتَحِقَّ بشُفْعَةٍ أَو رَهْنِ، أَو خُلِطَتْ بِأَجْوَدَ وَنَحْو ذٰلِكَ، ويُتْرَكُ لِلْمُفْلِسِ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ وقُوتُهُ وقُوتُ عِيالهِ يَوْمَ القِسْمَةِ.

بابُ الْحَجْر

لا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ فِي مالِهِما ، ويَتَصَرَّفُ

لَهُما الْوَلِيُّ وَهُوَ الْأَبُ أَوِ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ، ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْحَاكِمُ أَو أَمِينَهُ، ويَتَصَرَّفُ لَهُما بِالْغِبْطَةِ، فَإِنِ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْحَاكِمُ أَو أَمِينَهُ، ويَتَصَرَّفُ لَهُما بِالْغِبْطَةِ، فَإِنِ ادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مالَهُ أَو تَلفَ قُبِلَ، أَو أَنَّهُ دَفَعَهُ إلَيْهِ فَلا، فَإِذَا بَلَغَ أُو أَفَاقَ رَشِيداً بِأَنْ بَلَغَ مُصْلِحاً لِدِينِهِ ومالِهِ انْفَكَّ الْحَجْرُ ولا يُسلَّمُ إلَيْهِ المَالُ إلا بِالاَخْتِبَارِ فِها يَلِيقُ بِهِ انْفَكَّ الْحَجْرُ ولا يُسلَّمُ إلَيْهِ المَالُ إلا بِالاَخْتِبَارِ فِها يَلِيقُ بِهِ قَبْلُ البُلُوغِ ، وإنْ بَلَغَ أَو أَفَاقَ مُفْسِداً لِدِينِهِ أَو مالِهِ اسْتُدِيمَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ ، ولا يَجُوزُ تَصَرُّ فَهُ فِي المَالِ بِبَيْعِ وغَيْرِهِ سَواءُ أَذِنَ الْوَلِيُّ أَمْ لا ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي المَالِ بِبَيْعِ وغَيْرِهِ سَواءُ رَشِيداً ثُمَّ بَذَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لا الْوَلِيُّ ، وإنْ فَسَقَ لَمْ رَشِيداً ثُمَّ بَذَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لا الْوَلِيُّ ، وإنْ فَسَقَ لَمْ رَشِيداً ثُمَّ بَذَر حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لا الْوَلِيُّ ، وإنْ فَسَقَ لَمْ يُعِدْ عَلَيْهِ الْحَجْرَ والبُلُوغُ بِالإَحْتِلامِ أَو بِاسْتِكْمَالِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً أَو بِالْحَيْضِ والْحَبَلِ فِي الْجَارِيَةِ ، واللهُ أَعْلَمُ . عَشْرَةَ سَنَةً أَو بِالْحَيْضِ والْحَبَلِ فِي الْجَارِيَةِ ، واللهُ أَعْلَمُ .

بابُ الْحَوَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِيها رِضَى المُحِيلِ وقَبُولُ المُحْتَالِ دُونَ رِضا المُحَالِ عَلَيْهِ، ولا تَصِحُ عِلَى مَنْ لا دَيْنَ عَلَيْهِ، وتَصِحُ بِدَيْنِ المُحَالِ عَلَيْهِ، ولا تَصِحُ عَلَى مَنْ لا دَيْنَ عَلَيْهِ، وتَصِحُ بِدَيْنِ لازِم بِشَرْطِ العِلْم بِما يُحَالُ بِهِ وعَلَيْهِ، وتَسَاوِمِها جِنْساً وقَدْراً وصِحَّةً وتَكْسِيراً وحُلُولاً وأَجَلاً، ويَبْرَأُ بِها المُحِيلُ عَنْ دَيْنِ المُحْتَالِ والمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ المُحْتَالِ والمُحَالُ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ المُحيلِ، ويَتَحَوَّلُ حَقُ المُحْتَالِ إلى ذِمَّةِ المُحالِ عَلَيْهِ، فَإِنْ المُحيلِ، ويَتَحَوَّلُ حَقُ المُحْتَالِ إلى ذِمَّةِ المُحالِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَى المُحْتَالِ أَخْذُهُ مِنَ المُحالِ عَلَيْهِ لِفَلَسِ المُحَالِ عَلَيْهِ المُحَالِ عَلَيْهِ لِفَلَسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لِفَاسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لِفَاسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لِفَاسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لَيْهِ لِفَاسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لِفَاسِ المُحَالِ عَلَيْهِ لَوْلُ مَقَلَى الْمُحْتَالِ الْمُعْتَالِ الْمُعَلِيْهِ لَقَاسِ المُحْتَالِ الْمُحْتَالِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ لِفَاسِ المُحْتَالِ الْمُعَالِ عَلَيْهِ لَعْلَى المُحْتَالِ الْمُعِلَى عَلَيْهِ الْمُعَالِ عَلَيْهِ المُعْلِى المُعْتَالِ الْمُعْلِى المُعْتَالِ الْمُعْلِى الْمُعِلَى عَلَيْهِ المُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعِلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِي

أُو جَحْدِهِ أُو غَيْرِ ذلِكَ ، لَمْ يَرْجعْ إِلَى الْمحيلِ.

بابُ الضَّان

يَصِحُّ ضَانُ مَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مالهِ، فَلا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وسَفِيهِ وعَبْدٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ، ويَصِحُّ مِنْ مَجْوُدٍ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ ومِنْ عَبْدٍ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ، ويُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ المَضْمُونِ لَهُ ولا يُشْتَرَطُ رِضاهُ ولا رِضَى المَضْمُونِ عَنْهُ ولا مَعْرِفَتُهُ.

ويُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ المَضْمُونُ دَيْناً ثَابِتاً مَعْلُوماً، وأَن يَأْتِيَ بِلَفْظِ يَقْتَضِي الإَلْتِزَامَ كَضَمَنْتُ دَيْنَكَ أَو تَحَمَّلْتُهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ولا يَجُوزُ تَعْلِيقُهُ عَلَى شَرْطِ مِثْلُ: إذا جاء رَمَضانُ ذَلِكَ، ولا يَجُوزُ تَعْلِيقُهُ عَلَى شَرْطِ مِثْلُ: إذا جاء رَمَضانُ فَقَدْ ضَمِنْتُ، ويصحُ ضَإنُ الدَّرْكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ، وهُو أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِنْ خَرَجَ المَبِيعُ مُسْتَحَقّاً أَو معيباً، ولِلْمَضْمُونِ لَهُ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ والمَضْمُونِ عَنْهُ، فَإِنْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ ضَامَنٌ آخَرُ طَالَبَ الكُلَّ، وإن طالَبَ الكُلَّ، وإن طالَبَ الضَّامِنِ فَلْطَالَبَةُ الْأُصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ الضَّامِنِ فَلْ مَنْ وَإِنْ أَبْرَأَ الظَّامِنِ مُطالَبَةُ الْأُصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ الضَّامِنَ اللَّيْنَ رَجَعَ بِهِ عَلَى بِإِذْنِهِ، وإلاَّ فَلاَ، سَواءٌ قَضاهُ بإِذْنِهِ الْأُصِيلِ إِنْ عَضَى الضَّامِنُ الدَّيْنَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأُصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمِنَ بإِذْنِهِ، وإلاَّ فَلاَ، سَواءٌ قَضاهُ بإِذْنِهِ الْأُصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ، وإلاَّ فَلاَ، سَواءٌ قَضاهُ بإِذْنِهِ المَالِيَ مُانُ الْأَعْيَانِ كَالَغْصُوبِ والعَوارِي.

وتَصِحُّ الكَفَالَةُ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ أَو عُقُوبَةٌ لِآدَمِيًّ كَالَقِصاصِ وحَدِّ القَذْفِ بِإِذْنِ المَكْفُولِ وإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقَّ كَالَقِصاصِ وحَدِّ القَذْفِ بِإِذْنِ المَكْفُالَةُ فَأَطْلَقَ طُولِبَ بِهِ اللهِ تَعَالَى فَلا تَصحُّ، ثُمَّ إذا صَحَّتِ الكَفَالَةُ فَأَطْلَقَ طُولِبَ بِهِ فِيْدَ الْأَجَلِ، وإِن في الْحَالِ، وإِنْ شُرِطَ أَجَلٌ طولِبَ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ، وإِن في الْحَالِ، وإِنْ شُرِطَ أَجَلٌ طولِبَ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ، وإِن انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَمْ يُطالَبْ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَكَانَهُ ويُمْهَلُ مُدَّةً الذَّهَابِ والعَوْدِ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ حُبِسَ ولا تَلْزَمُهُ غَرامَةُ مَا الذَّهُ المَّهُ مَا المَّفُولُ سَقَطَتِ الكَفَالَةُ، لكِنْ إِنْ طُولِبَ عَلَيْهِ، وإِنْ ماتَ المَكْفُولُ سَقَطَتِ الكَفَالَةُ، لكِنْ إِنْ طُولِبَ عَلَيْهِ، وإنْ ماتَ المَكْفُولُ سَقَطَتِ الكَفَالَةُ، لكِنْ إِنْ طُولِبَ عَلَيْهِ، وأَمْ كَنَهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ.

بابُ الشَّرِكَة

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جائِزِ التَّصَرُّفِ، وهِي أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ، وإنَّا تَصِحُّ مِنْها شَرِكَةُ العِنانِ خَاصَّةً وهِي أَنْ يَأْتِي كُلُّ مِنْهُا عَالِ وَتَصِحُّ عَلَى النَّقُودِ وعَلَى مِثْلِيٍّ، ويُشْتَرَطُ أَنْ يُخْلَطَ المَالاَنِ بِحَيْثُ لا يَتَمَيَّزانِ وأَنْ يَكُونَ مالُ أَحَدِها مِنْ جِنْسِ مالِ الآخرِ وعَلَى صِفَتِهِ، فَلَوْ كَانَ لهذا ذَهَبُ ولِهذا فِضَّةٌ، أَو لهذا حِنْطَةٌ ولِهذا شَعِيرٌ، أَو لِهذا صَحِيحٌ ولِهذا مُكَسَّرٌ، لَمْ لهذا حَنْطَةٌ ولِهذا شَعِيرٌ، أَو لِهذا صَحِيحٌ ولِهذا مُكَسَّرٌ، لَمْ لهذا حَنْطَةٌ ولِهذا أَنْ يَأْذَنَ كُلُّ مِنْهُما لِلآخَر فِي التَّصَرُّفِ، فَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُما لِلآخَر فِي التَّصَرُّفِ، فَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُما بِالنَّظْرِ والاَحْتِياطِ فَلا يُسَافِرُ بِهِ ولا فَيَتَصَرَّفُ مَنْهُما بِالنَّظْرِ والاَحْتِياطِ فَلا يُسَافِرُ بِهِ ولا فَيَتَصَرَّفُ مَنْهُما عَلَى قَدْرِ المَالَيْنِ وَيَكُونُ الرِّبْحُ والْخُسْرَانُ بَيْنَهُما عَلَى قَدْرِ المَالَيْنِ، فَإِن شَرَطَا خِلافَ ذَلِكَ والْخُونَ الرِّبْحُ والْخُسْرَانُ بَيْنَهُما عَلَى قَدْرِ المَالَيْنِ، فَإِن شَرَطَا خِلافَ ذَلِكَ

بَطَلَتْ، فَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُما الآخَرَ عَنِ التَّصَرُّفِ انْعَزَلَ وَلِلْآخَرِ التَّصَرُّفِ انْعَزَلَ ولِلْآخَرِ التَّصَرُّفُ إِلَى أَنْ يَعْزِلَهُ صاحِبُهُ، ولِكُلِّ مِنْهُما فَسْخُها مَتَى شاءَ، وأَمَّا شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الكَسْبُ بَيْنَهُمْ، وشَرِكَةُ الْوُجُوهِ والمُفَاوَضَةِ أَيْضاً بَاطِلَتَانِ.

بابُ الْوكَالَةِ

يُشْتَرَطُ في الْمُوكِّلِ والْوَكِيلِ أَنْ يَكُونَا جَائِزَيَ التَّصَرُّفِ فيها يُوكَّلُ فِيهِ، وتَصِحُّ وَكَالَةُ الصَّبِيِّ في الْإِذْنِ في دُخُولِ الدَّارِ وحَمْلِ الْهَدِيَّةِ والعَبْدِ في قَبُولِ النِّكَاحِ؛ ويَجُوزُ الدَّوْكِيلُ في العُقُودِ والفُسُوخِ والطَّلَاقِ والعِبْقِ وإثباتِ النَّوْكِيلُ في العُقُودِ والفُسُوخِ والطَّلَاقِ والعِبْقِ وإثباتِ المُحَقُوقِ واسْتِيفائِها، وفي تَمْلِيكِ المُباحاتِ كالصَّيْدِ والْحَشِيشِ والمِياهِ، وأمَّا حُقُوقُ اللهِ تَعالَى فَإِنْ كَانَتْ عِبادَةً لَمْ تَجُزْ إلاَّ في تَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ والْحَجِّ وذَبْحِ الْأَضْحِية، وإنْ كَانَ حَدّاً جازَ في اسْتِيفائِهِ دُونَ إثباتِهِ.

وشَرْطُها الإيجابُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيقٍ كَوَكَّلْتُكَ أَوْ بِعْ هَذَا الثَّوْبَ، والقَبُولُ بِالْلَّفْظِ أَوِ الفِعْلِ وَهُوَ امْتِثَالُ ما وُكِّلَ بِهِ، ولا يُشْتَرَطُ الفَوْرُ فِي القَبُولِ، فَإِنْ نَجَّزَها وعَلَّقَ التَّصَرُّفَ عَلَى شَرْطٍ جازَ كَقَوْلِهِ: وَكَلْتُكَ، ولا تَبعْ إلَى شَهْرٍ، ولَيْسَ للْوَكِيلِ أَنْ يُوكِّلَ إِلاَّ بِإِذْنِ، وإنْ كانَ مِمَّا لا يَتَمَكَّنَ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ يَتَوَلاَّهُ بِنَفْسِهِ أَو لا يَتَمَكَّنَ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ

ما وُكِّلَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَو لِآبْنهِ الصَّغيرِ، ولا بِدُونِ ثَمَنِ مِثْلهِ ولا بِمُوَّجَّلِ ولا بِغَيْرِ نَقْدِ البَلَدِ، إلاَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، ولَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى جنس الثَّمَنِ فَخَالَفَ لَمْ يَصِحَّ البَيْعُ كَبِعْ بِأَلْفِ دِينارٍ، وإِنْ نَصَّ عَلَى القَدْرِ فَزَادَ مِنَ الْجِنْسِ صَحَّ كَبِعْ بِأَلْفِ فَباعَ بِأَلْفَيْنِ، إلاَّ أَنْ يَنْهاهُ، ولَوْ قَالَ: اشْترِ بِهائَةٍ فَاشْتَرَى ما يُساوِيها بِدُونِ مَائِةٍ صَحَّ، وإِنْ قالَ: اشْترِ بِهِذَا اشْتَرى بِهائَتِيْنِ فَلا، وإِنْ قالَ: اشْترِ بِهِذَا الدِّينارِ شَاةً فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ فَلا، وإِنْ قالَ: اشْترِ بِهذَا الدِّينارِ شَاةً فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ تُساوِي كُلُّ واحِدَةٍ دِيناراً لَمْ صَحَّ، وإِنْ قالَ بِعْ لِزَيْدٍ فَبَاعَ لِغَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ، وإِنْ قالَ: اشْتَر هِذَا الثَّوْبَ فَاشْتَراهُ فَوَجَدَهُ مَعِيباً فَلَهُ الرَّدُّ، أو! قَالَ: اشْتَر هَوْباً لَمْ يَجُزْ شِراءُ مَعِيباً فَلَهُ الرَّدُّ، أو! قَالَ: اشْتَر هُوْباً لَمْ يَجُزْ شِراءُ مَعِيباً فَلَهُ الرَّدُّ، أو! قَالَ: اشْتَر هُوْباً لَمْ يَجُزْ شِراءُ مَعِيباً فَلَهُ الرَّدُّ، أو! قَالَ: اشْتَر ثَوْباً لَمْ يَجُزْ شِراءُ مَعِيباً فَلَهُ الرَّدُّ، أو!

ويُشْتَرَطُ كُوْنُ الْمُوكَّلِ فِيهِ معْلُوماً مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَلَوْ قَالَ: وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِ مالِي وعِتْقِ عَبْدِي وطَلَاقِ زَوْجاتِي صَحَّ، أو: في كُلِّ أُمُورِي، لَمْ يَصِحَّ، وَيَدُ الْوَكِيلِ يَدُ أَمانَةٍ فَمَا يَتْلَفُ مَعَهُ بِلا تَفْرِيطٍ لا يَضْمَنهُ والقَوْلُ فِي الْهَلاكِ والرَّدِّ وما يُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيانَةِ قَوْلُهُ، ولكلِّ مِنْهُمَا الفْسَخُ مَتَى شَاءً، فَإِنْ عَزَلَهُ ولَمْ يَعْلَمْ فَتَصَرَّفَ لَمْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ، وإنْ ماتَ أَحَدُهُما أو جُنَّ أو أَعْمِي عَلَيْهِ الْفَسَخَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَمِي عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ اللّهَ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

بابُ الْوَديعَةِ

لا تَصِحُ إلاَّ مِنْ جائز التَّصَرُّفِ عِنْدَ جائز التَّصَرُّفِ، فَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيٌّ أَو سَفِيهٌ عِنْدَ بَالِغِ شَيْئًا فَلا يَقْبَلُهُ، فإنْ قَبِلَهُ دَخَلاً فِي ضَانِهِ ولا يَبْرَأُ إلاَّ بِدَفْعِهِ لِوَليِّهِ، فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأُ، وإنْ أَوْدَعَ بَالغُ عِنْدَ صَبِيٍّ فَتَلفَ عِنْدَ الصَّبِيِّ لِتَفْرِيطٍ أَو غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ الصَّبِيُّ، وإنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَهُ، ومَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ حَرُّمَ عَلَيْهِ قَبُولُها، وإِنْ قَدَرَ ولَمْ يَثِقْ بِأَمانَةِ نَفْسِهِ وخافَ أَنْ يَخُونَ كُرهَ لهُ أَخْذُها، فَإِنْ وَثِقَ اسْتُحِبَّ، ثُمَّ يَلْزَمُهُ الْحِفْظُ فِي حِرْز مِثْلِها، فَإِنْ أَرادَ السَّفَرَ أُو خافَ المَوْتَ فَلْيَرُدَّها إِلَى صاحِبِها ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ ولا وَكِيلَهُ سَلَّمَها إِلَى الْحَاكِم ، فَإِنْ فُقِدَ فَإِلَى أَمِينِ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فهاتَ ولَمْ يُوصِ بها أو سَافَرَ بها ضَمِنَها ، فَإِنْ سَلَّمَها إِلَى أُمِينٍ مَعَ وُجُودِ الْحَاكِمِ ضَمِنَ إِلاَّ أَنْ يَمُوتَ فَجْأَةً أَو يَقَعَ فِي البَلَدِ نَهْبٌ أَو حَرِيقٌ ولَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَسافَرَ بِها، ومَتَى طَلَبَها المَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُخلِّي بَيْنَهُ وبَيْنَها ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلا عُذْرِ أُو أَوْدَعَها عِنْدَ غَيْرِهِ بِلا سَفَرِ ولا ضَرُورَةٍ، أَو خَلَطَها بِمَالِ لَهُ أُو لِلْمُودِعِ أَيْضاً بِحَيْثُ لا يَتَمَيَّزُ ، أُو اسْتَعْمَلَها أُو أُخْرَجَها مِنَ الْحِرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ، أُو حَفِظَهَا فِي دُون

حِرْزِها، أو قالَ لَهُ المَالكُ: احْفَظْها في هذا الْحِرْزِ، فَوضَعَها في دُونِهِ وهُوَ حِرْزُها أَيْضاً ضَمِنَها، ولكُلِّ مِنْهُا الفَسْخُ مَتَى في دُونِهِ وهُو حِرْزُها أَيْضاً ضَمِنَها، ولكُلِّ مِنْهُا الفَسْخَتْ، شاء، فَإِنْ ماتَ أَحَدُهُا أو جُنَّ أو أَغْمِي عَلَيْهِ انْفَسَخَتْ، ويَدُ اللّودِعِ أَمانَةٌ، فالْقُوْلُ في أَصْلِ الْإِيدَاعِ أَوْ في الرَّدِّ أو التَّلَف قُولُهُ، فَلَوْ قالَ: ما أَوْدَعْتَنِي شَيْئاً، أو رَدَدْتُها إلَيْكَ، اللّودِع أَمْنَ اللّودِع أَوْ يَعْمَينِه ؛ ويُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ اللّودِع أَوْ تَلفَتْ بِلا تَفْرِيطٍ، صُدِّقَ بِيمِينِه ؛ ويُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ اللّودِع كَاشْتَوْدَعْتَكَ واسْتَحْفَظْتُكَ، ولا يُشْتَرَطُ القَبُولُ بَلْ يَكْفِي القَبْضُ كَاشْتَوْدَعْتَكَ واسْتَحْفَظْتُكَ، ولا يُشْتَرَطُ القَبُولُ بَلْ يَكْفِي القَبْضُ كَاشَوْدَعُ القَبْصُ اللّهِ وَاسْتَحْفَظْتُكَ ، ولا يُشْتَرَ طُ القَبُولُ بَلْ يَكْفِي القَبْضُ كَاشْتَوْدَعْتَكَ واسْتَحْفَظْتُكَ ، ولا يُشْتَرَ طُ القَبُولُ بَلْ يَكُفِي القَبْضُ

بابُ الْعَارِيَّة

تَصحُّ مِنْ كُلِّ جائِزِ التَّصَرُّفِ مالِكِ لِلْمَنْفَعةِ ولَوْ بِإِجارَةٍ ، وَيَجُوزُ إِعَارَةُ كُلِّ ما يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءٍ عَيْنِهِ بِشَرْطِ لَفْظِ مِنْ أَحَدِهِا ، ويَنْتَفِعُ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، فَيَفْعَلُ اللَّذُونَ فِيهِ أَو مَثْلَهُ أَحَدِهِا ، ويَنْتَفِعُ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، فَيَفْعَلُ اللَّذُونَ فِيهِ أَو مَثْلَهُ أَو دُونَهُ إِلاَّ أَنْ يَنْهاهُ عَنِ الغَيْرِ ، فَإِنْ قالَ ازْرَعْ حِنْطَةً جازَ الشَّعِيرُ لا عَكْسُهُ ، فَإِنْ قالَ: ازْرَعْ وأَطْلَقَ ، زَرَعَ ما شَاء ، فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصادِ بَقِيَ إِلَى الْحَصادِ لَكِنْ بِأُجْرَةٍ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصادِ بَقِيَ إِلَى الْحَصادِ لَكِنْ بِأُجْرَةٍ قَلْ وَإِنْ لَمْ قَلْعَ وَإِنْ لَمْ قَلْعَ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطُ وَإِخْتَارَ المُسْتَعِيرُ القَلَعِ قَلْعِ وَإِنْ لَمْ قَلْعِهِ وضَمَانِ يَحْتَرْ فالمُعِيرُ بِالْحَيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأُجْرَةٍ وبَيْنَ قَلْعِهِ وضَمَانِ يَخْتَرْ فالمُعِيرُ بِالْحَيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأُجْرَةٍ وبَيْنَ قَلْعِهِ وضَمَانِ يَخْتَرْ فالمُعِيرُ بِالْحَيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأُجْرَةٍ وبَيْنَ قَلْعِهِ وضَمَانِ يَشَعِيرُ فالْعَيرُ بِالْقِيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأُجْرَةٍ وبَيْنَ قَلْعِهِ وضَمَانِ الْقَلَعِ مَا فَقَصَ بِالْقَلْعِ ؟

ولَهُ الرُّجُوعُ فِي الْإِعَارَةِ مَتَى شَاءَ إِلاَّ أَنْ يُعِيرَ أَرْضَاً لِلدَّفْنِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجعُ فِيها مَا لَمْ يَبْلَ المَيِّتُ، والعارِيَةُ مَضْمُونَةٌ، فَإِنْ تَلِفَتْ بِغَيْرِ الاَسْتِعْمَالِ المَّذُونِ فِيهِ، ولوْ بِغَيْرِ مَضْمُونَةٌ، فَإِنْ تَلِفَتْ بِالاَسْتِعْمَالِ المَّذُونِ فِيهِ بَالاَسْتِعْمَالِ مَضْمَنَ بِعَيْرِ الاَسْتِعْمَالِ المَّذُونِ فِيهِ بَالاَسْتِعْمَالِ تَفْرِيطٍ مَضَيْهَا بِقِيمَتِها يَوْمَ التَّلَفِ، فإنْ تَلِفَتْ بِالاَسْتِعْمَالِ المَّذُونِ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ، ومَوَّنَةُ الرَّدِّ عَلَى المُسْتَعِيرِ، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ.

بابُ الْغَصْب

هُو الإَسْتِيلاءُ علَى حَقِّ الغَيْرِ عُدُواناً ، فَمَنْ غَصَبَ شَيْئاً لَهُ قِيمَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ لَزِمَهُ رَدُّهُ ، إِلاَّ أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى رَدِّهِ تَلَفُ حَيُوانٍ أَو مالٍ مَعْصُومَيْنِ ، مِثْلُ أَنْ غَصَبَ لَوْحاً فَسَمَّرَهُ عَلَى خَرْقِ سَفِينَة فِي وَسَطِ البَحْرِ وفِيها مالٌ لِغَيْرِ الغاصِبِ ، عَلَى خَرْقِ سَفِينَة فِي وَسَطِ البَحْرِ وفِيها مالٌ لِغَيْرِ الغاصِب ، أو حَيُوانٌ مَعْصُومٌ ، فإنْ تَلفَ عِنْدَهُ أَو أَتْلَفَهُ ، فإنْ كانَ مَثْلِيّاً ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ ، فإنْ تَعَذَّرَ المِثْلُ فالْقِيمَةُ أَكْثَرَ ما كانَتْ مِنَ الغَصْبِ إلَى تَعَذَّرِ المِثْلُ ، وإنْ كانَ مُتَقَوَّماً ضَمِنَهُ بِقِيمَتِهِ أَكْثَرَ ما كانَتْ أَكْثَرَ ما كانَتْ أَكْثَرَ ما كانَتْ أَكْثَرَ ما كانَتْ أَنْ الغَصْبِ إلَى التَّلَف ، حَتَّى لَوْ زادَ عِنْدَ الغاصِبِ بِأَنْ سَمِنَ لَزِمَهُ قيمَتُهُ سَمِيناً ، سَواءٌ هَزِلَ بَعْدَ ذٰلِكَ أَمُ لا ، فإن اخْتَلَفا في قَدْرِ القِيمَةِ أو في التَّلَفِ فالقَوْلُ قَوْلُ المَالِكِ ، وإنْ رَدَّهُ نَاقِصَ العَيْنِ أو الغيمة لِقِيمَة لِعَيْبِ أو نَاقِصَهُما ضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِقِيمَة لِقَيْبٍ أَو نَاقِصَهُما ضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُما ضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُما ضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُما ضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُ اضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَةُ القِيمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُ اضَمِنَ الْأَرْشَ ، وإنْ نَقَصَتِ القِيمَة لِعَيْبِ القَيْمَة لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُ الْمَنْ وَلَا قَصَهُ القَيْمَة السَلَيْ السَلَيْ الْقَوْمُ المَالِكَ الْقَوْمُ الْمَنْ الْقَيْمَةُ لِعَيْبِ أَو نَاقِصَهُ الْمَنْ الْقُرْمُ مَا وَلَ

بِانْخِفَاضِ السِّعْرِ فَقَطْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٍ، وإنْ كَانَ لَهُ مَنْفَعَةٌ ضَمِنَ أُجْرَتَهُ للمُدَّةِ الَّتِي قامَ في يَدِهِ سَواءٌ انْتَفَعَ بِهِ أَمْ لا، لْكِنْ لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ الْمَعْصُوبَةِ إِلاَّ أَنْ يَطَأَها وهِيَ غَيْرُ مُطاوِعَةٍ، والمِثْلِيُّ هُوَ ما حَصَرَهُ كَيْلٌ أَو وَزْنٌ وجازَ فِيهِ السَّلَمُ كَالْحُبُوبِ وَالنَّقُودِ وغَيْرِ ذَٰلِكَ، وَالْمُتَقَوَّمُ غَيْرُ ذَٰلِكَ كَالْحَيَوانَاتِ وَالْمُخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيسَةِ وَغَيْرِ ذَٰلِكَ، وَكُلُّ يَدٍ تَرَتَّبَتْ عَلَى يَدِ الغاصِبِ فَهِيَ يَدُ ضَانِ، سَواء عَلِمَتْ بِالْغَصْبِ أَمْ لا ، فَللْمَالِكِ أَنْ يُضَمِّنَ الْأَوَّلَ وِالثَّانِيَ ، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ اليَّدُ الثَّانيَةُ عالمَةً بالْغَصْبِ أُو جاهِلَةً وهِيَ يَدُ ضَانِ كَغَصْبٍ أَو عارِيَةٍ أَو لَمْ تَكُنْ وَبَاشَرَتِ الإِثْلَافَ فَقَرارُ الضَّانِ عَلَى الثَّانِي ، أَيْ إِذَا غَرَّمَهُ المَالِكُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأُوَّل، وإنْ غَرِمَ الْأُوَّلُ رَجَعَ عَلَيْهِ، وإنْ جَهِلَتِ الغَصْبَ، وهِيَ يَدُ أَمانَةٍ كَوَدِيعَةٍ، فالْقَرارُ عَلَى الْأُوَّلِ أَيْ إِذَا غَرِمَ الثَّاني رَجَعَ عَلَى الْأُوَّل وإنْ غَرِمَ الْأُوَّلُ فَلا ، وإنْ غَصَبَ كَلْباً فِيهِ مَنْفَعَةٌ أُو جلْدَ مَيْتَةٍ أُو خَمْراً مِنْ ذِمِّيٍّ أُو مِنْ مُسْلِم وهِيَ مُحْتَرَمَةٌ لَزِمَهُ الرَّدُّ، فإنْ أَتْلَفَ ذَلكَ لَمْ يَضْمَنْهُ، فإِنْ دَبَغَ الْجِلْدَ أُو تَخَلَّلَتِ الْخَمْرَةُ فَهُمَا لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ.

بابُ الشَّفْعَةِ

إِنَمَا تَجِبُ فِي جُزْءٍ مُشاعٍ مِنْ أَرْضٍ تَحْتَمِلُ القِسْمَةَ إِذَا

مُلِكَتْ بِمُعاوَضَةٍ ، فَيَأْخُذُها الشَّرِيكُ أَوِ الشُّرَكَاءُ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ بِالعِوَضِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ العَقْدُ ، والقَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي فِي قَدْرِهِ. المُشْتَرِي فِي قَدْرِهِ.

ويُشْتَرَطُ اللَّفْظُ كَتَمَلَّكْتُ أَو أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ، ويَجِبُ مَعَ ذَلِكَ إِمَّا تَسْلِمُ الْعِوَضِ إِلَى الْمُشْتَرِي، أَو رِضاهُ بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ ، أَو قَضاءُ القاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ فَحِينَئذِ يَمْلِكُ، فَإِنْ كَانَ مَا بَذَلَهُ المُشْتَرِي مِثْلِيّاً دَفَعَ مِثْلَهُ، وإلا فقيمته فَإِنْ كَانَ مَا بَذَلَهُ المُشْتَرِي مِثْلِيّاً دَفَعَ مِثْلَهُ، وإلا فقيمته حالَ البَيْعِ ، أَمَّا المِلْكُ المَقْسُومُ أَو البِناءُ والغِراسُ إذا بِيعا مُنْفَرِدَيْنِ، أَو ما تَبْطُلُ بِالْقِسْمَةِ مَنْفَعَتُهُ المَقْصُودَةُ كَالْبِئرِ والطَّرِيقِ الضَّيِّقِ، أَو ما مُلِكَ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو والطَّرِيقِ الضَّيِّقِ، أَو ما مُلِكَ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكُ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكُ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكَ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكَ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكَ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكُ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو ما لَم لَكُ بِغَيْرِ مُعاوَضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ، أَو البِناءُ والغِراسُ مَعَ الْأَرْضِ أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةَ قِيهِ، وإِنْ بِيعَ البِناءُ والغِراسُ مَعَ الْأَرْضِ أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةِ تَبَعًا.

والشُّفْعَةُ عَلَى الفَوْرِ فَإِذَا عَلِمَ فَلْيُبَادِرْ عَلَى العَادَةِ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلا عُذْرِ سَقَطَتْ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلاً فَيَتَخَيَّرُ، إِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَحِلَّ ويَأْخُذَ، وَلَوْ إِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَحِلَّ ويَأْخُذَ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ وهُوَ مَرِيضٌ أَو مَحْبُوسٌ فَلْيُوكِلُنْ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَلْغَهُ الْخَبَرُ وهُو مَريضٌ أَو كَانَ المُخْبِرُ صَبِيّاً أَو غَيْرَ ثِقَةٍ أَو بَطَلَت ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَو كَانَ المُخْبِرُ صَبِيّاً أَو غَيْرَ ثِقَةٍ أَو بَطَلَبِهِ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ، وإنْ أَخْبِرَ وهُو مُسافِرٌ فَسافَرَ في طَلَبِهِ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ، وإنْ تَصَرَّفَ المُشْتَرِي فَبَنَى أَو غَرَس تَخَيَّرَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلَّكِ مَا تَضَرَّفَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلَّكِ مَا

بَناهُ بِالقِيمَةِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وضَهَانِ أَرْشِهِ، وإنْ وَهَبَ الْمُشْتَرِي الشَّقْصَ أَو وَقَفَهُ أَو بَاعَهُ أَو رَدَّهُ بِالْعَيْبِ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا الشَّقْصَ أَو وَقَفَهُ أَو بَاعَهُ أَو رَدَّهُ بِالْعَيْبِ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا فَعَلَهُ النَّسْتَرِي الثَّانِي بِهَا اشْتَرَى فَعَلَهُ النَّسْتَرِي الثَّانِي بِهَا اشْتَرَى فَعَلَهُ النَّسْتَرِي الثَّانِي بِهَا اشْتَرَى بِهِ ، وإذا ماتَ الشَّفِيعُ فَلِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَفَا بَعْضَهُمْ أَخَذَ الباقُونَ الكُلَّ أَو يَدْعُونَ.

بابُ الْقراض

هُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مالاً لِيَتَّجِرَ فِيه ويَكُونَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا ، ويَجُوزُ مِنْ جائِزِ التَّصَرُّفِ مَعَ جائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَشَرْطُهُ إِيجَابٌ وقَبُولُ وكَوْنُ المَالِ نَقْداً خالِصاً مَضْرُوباً مَعْلُومَ الْقَدْرِ مُعَيَّناً مُسَلَّا إلَى العامِلِ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرِّبْحِ كَالنَّصْفِ والثُّلُثِ، فَلا يَجُوزُ عَلَى عُرُوضٍ ومَعْشُوشِ وسَبِيكَةٍ ، ولا عَلَى أَنْ يَكُونَ المَالُ عِنْدَ المَالِكِ ، ولا عَلَى أَنْ يَكُونَ المَالُ عِنْدَ المَالِكِ ، ولا عَلَى أَنَّ المَالِكِ ، ولا عَلَى أَنْ المَالِكِ ، ولا عَلَى أَنَّ المَالِكِ ، ولا عَلَى أَنَّ المَالِكَ يَعْمَلُ مَعَ وَوَظِيفَةُ العامِلِ التِّجَارَةُ وتَوابِعُها بِالنَّظَرِ والاَحْتِياطِ ، ولا عَلَى أَنَّ المَالِكَ يَعْمَلُ مَعَهُ ووَظِيفَةُ العامِلِ التِّجَارَةُ وتَوابِعُها بِالنَّطَرِ والاَحْتِياطِ ، ولا يَبْعُ بِغَبْنِ ولا نَسِيئَةٍ ولا يُسافِرُ بِلا إِذْنٍ وَنَحْوِ ذُلِكَ .

فَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ حِنْطَةً فَيَطْحَنَ ويَخْبِزَ، أَو غَزْلاً فَيَنْسِجَ ويَبِيعَ، أَو أَنْ لا يَتَصَرَّفَ إلاَّ فِي كَذا وهُوَ " عَزِيزُ الْوُجُودِ، أَو لا يُعامِلَ العامِلُ إلاَّ زَيْداً فَسَدَ، فَحَيْثُ فَسَدَ نَفَذَ تَصَرُّفُ العامِلِ بِأَجْرَةِ المِثْلِ، وكُلُّ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ، وَمَتَى إِلاَّ إِذَا قَالَ المَالِكُ: الرِّبْحُ كُلُّهُ لِي فَلا شَيْءَ لِلْعَامِلِ، ومَتَى فَسَخَهُ أَحَدُهُم أَو جُنَّ أَو أَغْمِيَ عَلَيْهِ انْفَسَخَ العَقْدُ، فَيَلْزَمُ العامِلِ فِي قَدْرِ العامِلِ فِي قَدْرِ العامِلِ فِي قَدْرِ أَسِ المَالِ، والقَوْلُ قَوْلُ العامِلِ فِي قَدْرِ أَسِ المَالِ، والقَوْلُ قَوْلُ العامِلِ فِي قَدْرِ أَسِ المَالِ وفِي رَدِّهِ وفِيها يَدَّعِي مِنْ هَلاكِ وفِيها يُدَّعٰى عَلَيْهِ مِنْ الْخِيانَةِ، وإِنِ اخْتَلَفا فِي قَدْرِ الرِّبْحِ المَشْرُوطِ تَحالَفا، ولا يَمْلِكُ العامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ المَشْرُوطِ تَحالَفا، ولا يَمْلِكُ العامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ المَّوْمِ المَالِي وَلِهُ العَامِلُ حَصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ اللَّ بِالقِسْمَةِ.

بابُ الْمُساقاة

تَصِحُ مِنَ النَّمَرَةِ مِنَّ عَصِحُ قِراضُهُ عَلَى كَرْمِ ونَخْلٍ خاصَّةً مَغْرُوسَيْنِ إِلَى مُدَّةِ يَبْقَى فِيها الشَّجَرُ ويُثْمِرُ غَالِباً، بِجُزْ عَمْلُوم مِنَ الثَّمَرَةِ كَثُلُثٍ ورُبْعِ كالقراض، ويَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ بِالظُّهُورِ، ووَظِيفَتُهُ أَنْ يَعْمَلَ ما فِيهِ صَلاحُ الثَّمَرةِ كَتَلْقِيحِ (١) وسَقْي وتَنْقِيَةِ ساقِية وقطْع حَشِيشٍ مُضِرِّ وَنَحْوِهُ، وعَلَى المَالِكِ ما يَحْفَظُ الْأَصْل كَبِناءِ حائِط وحَفْر نَهْرٍ ونَحْوِهِ والعامِلُ أَمِينُ، فَإِنْ ثَبَتَتْ خِيانَتُهُ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرِفٌ، لِأَنَّ المُساقاة لازِمَةٌ لَيْسَ لِأَحَدِهِا فَسْخُها إِلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَالْهِ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ مِنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَى الْمَاقِاة عَلَى الْمَاقِطَ الْمُشْرِفِ السَّوْجِو عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ وَالْعَامِلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَاهُ وَلَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهِ عَا

⁽١) قوله «كتلقيح »- أي للنخل-: بوضع شيء من طلع الذكور في طلع الإناث: وذلك بأن يشقق طلع الإناث ويذر فيه شيء من طلع الذكور، كما جرت به العادة.

(فَصْلٌ) العَمَلُ في الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، إِنْ كَانَ البَدْرُ مِنَ المَالِكِ سُمِّي مُزارَعَةً، أَو مِنَ العامِلِ سُمِّي مُخابَرَةً (١)، وهُمَا بَاطِلَتَانِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَياضٌ مُخابَرَةً (١)، وهُمَا بَاطِلَتَانِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَياضٌ وإِنْ كَثُرَ فَتَصِحُ المُزارِعَةُ عَلَيْهِ تَبَعاً لِلْمُساقاةِ عَلَى النَّخِيل، وإِنْ تَفَاوَتَ المَشْرُوطُ في المُساقاةِ والمُزَارِعَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَّحِدَ وإِنْ تَفاوَتَ المَشْرُوطُ في المُساقاةِ والمُزَارِعَةِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَّحِد العامِلُ في الْأَرْضِ والنَّخِيلِ ويَعْسُرَ أَفْرَادُ النَّخْلِ بالسَّقْي والبَياضِ بِالعِمَارَةِ، وإنْ يُقَدَّمَ لَفْظُ المُساقاةِ فيَقُولُ: سَاقَيْتُكَ وزارَعْتُكَ، وأَنْ لا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا، ولا تَجُوزُ المُخَابَرَةُ تَبَعاً للمُساقاة.

بابُ الْإجارة

تَصِحُ مِمَّنْ يَصِحُ بَيْعُهُ؛ وشَرْطُها إِيجَابٌ مِثْلُ: آجَرْتُكَ هَذَا أَو مَنافِعَهُ، أو: أَكْرَيْتُكَ، وقَبُولٌ وهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: هَذَا أَو مَنافِعَهُ، أو: أَكْرَيْتُكَ، وقَبُولٌ وهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: إجارَةُ ذِمَّةٍ وإجارَةُ الذِّمَّةِ أَنْ يَقُولَ: اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ دابَّةً صِفَتُها كَذَا، أَو اسْتَأْجَرْتُكَ لِتُحَصِّلَ السَّأَجَرْتُ مِنْكَ اللَّهُ مَكَّةً؛ وإجارَةِ العَيْنِ مِثْلُ: اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ، أو اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَخِيطَ لِي هذَا الثَّوْبَ.

وشَرْطُ إِجارَةِ الذِّمَّةِ قَبْضُ الْأُجْرَةِ فِي المَجْلِسِ ؛ وشَرْطُ إِجارَةِ النَّمِّةِ قَبْضُ الْأُجْرَةِ فِي المَجْلِسِ ؛ وشَرْطُ إِجارَةِ العَيْنِ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مُعَيَّنَةً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِها ،

⁽١) المخابرة هي المزارعة على بعض ما يخرج من الأرض أهـ المصباح

يُمْكِنُ اسْتِيفَاءُ المَنْفَعَةِ المَذْكُورَةِ مِنْها، ويَتَّصِلُ اسْتِيفَاءُ مَنْفَعَتِها بِالْعَقْدِ، ولا يَتَضَمَّنُ الْإِنْتِفَاعُ اسْتِهْلاَكَ عَيْنِها، وأَنْ يُعْقَدَ إِلَى مُدَّةٍ تَبْقَى فِيها العَيْنُ غالِباً ولَوْ مائَةَ سَنةٍ فِي الْأَرْضِ، فَلا تَصِحُ إِجارَةُ أَحَدِ العَبْدَيْنِ ولا غائِبٍ وآبِقٍ وأَرْضٍ لا ماء لَهَا ولا يَكْفِيها المَطَرُ لِلزَّرْعِ، وحائِضٍ وأَرْضِ لا ماء لَهَا ولا يَكْفِيها المَطَرُ لِلزَّرْعِ، وحائِضِ لكَنْسِ مَسْجِدٍ، ومَنْكُوحَةٍ لِلرَّضاعِ بِلا إِذْنِ زَوْجٍ، ولا اسْتَئْجَارُ العامِ المُسْتَقْبَلِ لغَيْرِ المُسْتَأْجِرِ ويَجُوزُ لَهُ، ولا الشَّمْعِ لِلوَقُودِ، ولا ما لا يَبْقَى إلاَّ سَنَةً مَثَلاً أَكْثَرَ مِنْها.

وشَرْطُها أَنْ تَكُونَ المَنْفَعَةُ مُباحَةً مُتَقَوَّمَةً مَعْلُومَةً وَشُولِهِ: آجَرْتُكَ لِتَزْرَعَ أَو تَبْنِيَ أَو تَحْمِلَ قِنْطارَ حَدِيدٍ أَو قُطْنٍ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ولَوْ بِالرُّوْيَةِ جُزافاً أَو قُطْنٍ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ولَوْ بِالرُّوْيَةِ جُزافاً أَو مَنْفَعَةً أُخْرَى ، فَلا تَصِحُ عَلَى زَمْرٍ وحَمْلِ خَمْرٍ لِغَيْرٍ إِراقَتِها وكَلَمَةٍ بَيّاعٍ لا كُلْفَةَ فِيها ، وإنْ رَوَّجَتِ السِّلْعَةَ ، وحَمْلِ وَكُلِّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ ولَمْ يُبَيِّنْ جُمْلَةَ فِيها ، وإنْ رَوَّجَتِ السِّلْعَةَ ، وحَمْلِ وَكُلِّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ ولَمْ يُبَيِّنْ جُمْلَةَ اللَّهُ وَكُلِّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ ولَمْ يُبَيِّنْ جُمْلَةَ اللَّهُ وَقُدْ لا تُعْرَفُ إِلاَّ اللَّهُ مَا وَلَا اللَّهُ عَلَى وَالكِسُوةِ ثُمَّ المَنْفَعَةُ قَدْ لا تُعْرَفُ إِلاَّ مَانِ كَالسُّكْنَى والرَّضاعِ فَتُقَدَّرُ بِهِ ، وقَدْ تَعْرَفُ بِها كالْخِياطَةِ بِالشَّعْمَلِ كَالْحَبِ القُرْآنِ فَتُقَدَّرُ بِهِ ، وقَدْ تُعْرَفُ بِها كالْخِياطَةِ والنِبَاءِ وتَعْلِم القُرْآنِ فَتُقَدَّرُ بِهِ ، وقَدْ تُعْرَفُ بِها كالْخِياطَةِ والبِنَاءِ وتَعْلِم القُرْآنِ فَتُقَدَّرُ بِهِ ، وقَدْ اللهَوْمِ لَمْ يَصِحَ . والبِنَاءِ وتَعْلِم القُرْآنِ فَتُقَدَّرُ بِهِ ، وقَدْ الليَوْمِ لَمْ يَصِحَ . فَقَالَ: لِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَوْبُ بَياضَ هَذَا اليَوْمِ لَمْ يَصِحَ . فَقَالَ: لِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَوْبُ بَياضَ هَذَا اليَوْمِ لَمْ يَصِحَ .

وتُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَو وَصْفٍ تامٌّ، وكَذا مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مُحْمِلِ وغَيْرِهِ، وفي إجارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّابَّةِ ونَوْعِها وكَوْنِها ذَكَراً أُو أُنْثَى في الْإَسْتِئْجارِ لِلرُّكُوبِ لا لِلْحَمْلِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ لِنَحْوِ زُجاجٍ وما يختاجُ إِلَيْهِ لِلتَّمَكُّن منَ الإِّنْتِفَاع كالمِفْتاح والزِّمام والْحِزام والقَتبِ والسِّرْجِ فَهُوَ عَلَى الْمُكْرَي، أُو لَكَمَال الْإَنْتِفَاع كَالْمُحْمِلُ وَالْغِطَاءِ وَالدَّلْوِ وَالْحَبْلِ فَعَلَى المَكْتَرِي، وعَلَى الْمُكْرِي فِي إِجارَةِ الذِّمَّةِ الخُرُوجُ مَعَهُ والتَّحَمُّلُ والْحَطُّ وإِرْكَابُ الشَّيْخِ وإِبْرَاكُ الْجَمَلِ لِلْمَرْأَةِ والضَّعِيفِ، وللْمُكْتَرِي أَنْ يَسْتَوْفِيَ المَنْفَعَةَ بِالْمَعْرُوفِ أَو مِثْلَهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَو مِثْلِهِ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ لِيَزْرَعَ حِنْطَةً زَرَعَ مِثْلَها، أو لِيَرْكَبَ أَرْكَبَ مِثْلَهُ، وإنْ جاوَزَ المَكَانَ الْمُكْتَرَى إلَيْهِ لَزَمَهُ الْمُسَمَّى فِي الْمَكَانِ وأُجْرَةُ المِثْلِ لِلزَّائِدِ، ويَجُوزُ تَعْجِيلُ الْأُجْرَةِ وتَأْجِيلُها ، فَإِنْ أَطْلَقَا تَعَجَّلَتْ ويَجُوزُ في إجارَة الذِّمَّةِ تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ وتَأْجِيلُها ، وإنْ تَلفَتِ العَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ انْفَسَخَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وإِنْ تَعَيَّبَتْ تَخَيَّرَ، فَإِنْ كَانَتْ الإجارةُ في الذِّمَّةِ لَمْ تَنْفَسِحْ ولَمْ يَتَخَيَّرْ بَلْ لَهُ طَلَبُ بَدَلِها لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ، وإنْ تَلِفَتِ العَيْنُ الَّتِي اسْتُؤْجِرَ عَلَى العَمَلِ فِيها فِي يَدِ الْأَجِيرِ أَو العَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِلا عُدُوانِ لَمْ يَضْمَنْها ، وإنْ ماتَ أَحَدُ الْتَكارِيَيْن

والعَيْنُ المُسْتَأْجَرَةُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَنْفَسِخْ ، وإذا انْقَضَتِ المُدَّةُ لَزِمَ المُسْتَأْجِرَ رَدُّ العَيْنِ وعَلَيْهِ مَؤْنَةُ الرَّدِّ ، وإذا عَقَدَ عَلَى مُدَّةٍ المُسْتَأْجِرَ رَدُّ العَيْنِ وعَلَيْهِ مَؤْنَةُ الرَّدِّ ، وإذا عَقَدَ عَلَى مُدَّةً أَوْ مَنْ يُمْكِنُ أَوْ مَنْ يُمْكِنُ لَوْ مَنْ فَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَسَلَّمَ العَيْنِ وانْقَضَتِ المُدَّةُ ، وَوَجَبَ رَدُّ العَيْنِ ، فِيهِ اسْتِيفاءُ المَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأُجْرَةُ ، ووَجَبَ رَدُّ العَيْنِ ، وتَسْتَقرُ في الإجارةِ الفاسِدَةِ أُجْرَةُ المِثْلِ حَيْثُ يَسْتَقرُ المُسَمَّى فِي الصَّحِيحةِ .

(فَصْلُ) إذا قالَ: مَنْ بَنَى لِي حائطاً فَلَهُ دِرْهَمٌ، أو: مَنْ رَدَّ لِي آبِقِي فَلَهُ كَذَا، فَهَذِهِ جَعَالَةٌ يُغْتَفَرُ فِيها جَهالَةُ العَمَلِ دُونَ جَهالَةِ العِوَضِ، فَمَنْ بَنَى أو رَدَّ إلَيْهِ الآبِقَ ولَوْ جَاعَةً الْعَمَلُ دُونَ جَهالَةِ العِوَضِ، فَمَنْ بَنَى أو رَدَّ إلَيْهِ الآبِقَ ولَوْ جَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ، ومَنْ عَمِلَ بِلا شَرْطِ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْباً لِغَسَّالٍ فَقالَ: اغْسِلْهُ، ولَمْ يُسَمِّ لَهُ أُجْرَةً فَغَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً، فَإِنْ قالَ: شَرَطْتَ لِي عَوضاً، فَأَنْكَرَ فالْقَوْلُ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً، فَإِنْ قالَ: شَرَطْتَ لِي عَوضاً، فَأَنْكَرَ فالْقَوْلُ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً، فَإِنْ قالَ: شَرَطْتَ لِي عَوضاً، فَأَنْكَرَ فالْقَوْلُ قَوْلُ المُنْكِرِ، ولِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخها، لكِنْ إنْ فَسَخَ صاحِبُ العملِ بَعْدَ الشَّرُوعِ لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ العِوَضِ، وفيها سِوَى ذَلِكَ لا شَيْءَ لِلْعامِلِ.

بابُ اللُّقطة واللَّقيط

إذا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لُقَطَةً جازَ الْتقاطُها، فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ نُدِبَ، وإِنْ خافَ الْخِيانَةَ كُرِهَ، ثُمَّ يُنْدَبُ أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَها وصِفَتَها وقَدْرَها ووعاءها ووكاءها، وهُوَ

الْخَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ، وأَنْ يُشْهِدَ عَلَيْها، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِلْتِقَاطُ فِي الْحَرَمِ ، أَو كَانَتِ اللَّقَطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وطْؤُها بِمِلْكِ أُو نِكاحٍ ، أُو وَجَدَ في بَرِّيَّةٍ حَيَواناً يَمْتَنِعُ مِنْ صِغارِ السِّباعِ كَبَعِيرٍ وفَرَسِ وأَرْنَبِ وظَبْى وطَيْرِ فَلا يَجُوزُ في هٰذِهِ المواضِعِ أَنْ يَلْتَقطَ إلا للحِفْظِ عَلَى صاحِبها، فَإنِ الْتَقَطَ للتَّمَلُّكِ حَرُّمَ، وإنْ كانَ ضامِناً، وفِيها عَدا ذَلكَ يَجُوزُ لِلْحِفْظِ والتَّمَلُّكِ، فَإِن الْتَقَطَ للْحِفْظِ لَمْ يَلْزَمْهُ تَعْرِيفُها وتَكُونُ عِنْدَهُ أَمانَةً لا يَتَصَرَّفُ فِيها أَبَداً إِلَى أَنْ يَجِدَ صاحِبَها فَيَدْفَعَها إِلَيْهِ، وإنْ دَفَعها إلَى الْحَاكِم لَزمَهُ القَّبُولُ؛ نَعَمْ لُقَطَةُ الْحَرَمِ مَعَ كَوْنِها لِلْحِفْظِ يَجِبُ تَعْرِيفُها، وإِن الْتَقَطَ للتَّمَلُّكِ وَجَبَ أَنْ يُعَرِّفَها سَنَةً عَلَى أَبُوابِ المَساجِدِ والْأَسْوَاقِ والمَواضِعِ الَّتِي وَجَدَها فِيها عَلَى العادَةِ، فَفِي أُوَّلِ الْأَمْرِ يُعَرِّفُ طَرَفَي النَّهَارِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمِ مَرَّةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً بِحَيْثُ لا يُنْسَى التُّعْرِيفُ الْأُوَّلُ، ويُعْلَمُ أَنَّ هٰذا تَكْرِارٌ لَهُ فَيَذْكُرُ بَعْضَ أَوْصَافِها ولا يَسْتَوْعِبُها، وإنْ كانَتِ اللُّقَطَةُ يَسِيرَةً وهِيَ مِمَّا لا يُتَأْسُّفُ عَلَيْهِ ويُعْرَضُ عَنْهُ غالِباً إذا فُقِدَ لَمْ يَجِبْ تَعرِيفُها سَنَةً بَلْ زَمَناً يُظَنُّ أَنَّ فاقدَها أَعْرَضَ عَنْها، ثُمَّ إذا عَرَّفَ سَنَةً لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلكِهِ حَتَّى يَخْتَارَ التَّمَلُّكَ بِاللَّفْظِ، فَإِذَا اخْتارَهُ مَلَكَها حَتَّى لَوْ تَلفَتْ قَبْلَ أَن يَخْتَارَ لَمْ يَضْمَنْها،

وإذا تَمَلَّكَها ثُمَّ جاء صاحبها يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ فَلَهُ أَخْدُها بِعَيْنها إِنْ كَانَتْ باقِيَةً، وإلاَّ فَمِثْلُها أَو قِيمَتُها، وإِنْ تَعَيَّبَتْ أَخَدَها مَعَ الْأَرْشِ، ويُكْرَهُ الْتِقاطُ الفاسِقِ، ويُنْزَعُ مِنْهُ ويُسَلَّمُ إِلَى ثِقَةٍ، ويُضَمُّ إِلَى الفاسِقِ ثِقَةٌ يُشْرِفُ عَلَيْهِ في ويُسَلَّمُ إلَى ثِقهِ ، ويُضَمُّ إلَى الفاسِقِ ثِقةٌ يُشْرِفُ عَلَيْهِ في التَّعْرِيفِ ثُمَّ يَتَمَلَّكُها الفاسِقُ، ولا يَصِحُ لَقْطُ العَبْدِ، فإنْ أَخَذَها السَّيِّدُ مِنْهُ كَانَ السَّيِّدُ مُلْتَقِطاً ، وإذا لَمْ يُمْكِنْ حِفْظُ اللَّقَطَةِ كَالبِطِيِّحِ ونَحْوِهِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَكْلِهِ وبَيْعِهِ ، ثُمَّ يُعَرِّفُ اللَّهُ مِنْهُ كَانَ السَّيِّدُ مَلْاحُهُ كَالرُّطَبِ، فَإِنْ كَانَ أَلاحظ في النَّهُ ، وإنْ أَمْكَنَ إصلاحُهُ كَالرُّطَبِ، فَإِنْ كَانَ أَلاحظ في سَنَةً ، وإنْ أَمْكَنَ إصلاحُهُ كَالرُّطَبِ، فَإِنْ كَانَ أَلاحظ في بَيْعِهِ بَقَفَهُ ،

(فَصْلُ) الْتِقَاطُ المَنْبُوذِ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَإِذَا وُجِدَ لَقِيطٌ حُكِمَ بِحُرِّيَتِهِ، وكَذَا بإسْلامِهِ إِنْ وُجِدَ فِي بَلَدٍ فِيهِ مُسْلِمٌ وَإِنْ نَفَاهُ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَو تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُو لَهُ، فَإِذَا الْتَقَطَةُ حُرُّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ مُقيمٌ أُقِرَّ فِي يَدِهِ ويَلْزَمُهُ الإشهادُ فَإِذَا الْتَقَطَةُ حُرُّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ مُقيمٌ أُقِرَّ فِي يَدِهِ ويَلْزَمُهُ الإشهادُ عَلَيْهِ وعَلَى ما مَعَهُ، ويُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ مالِهِ بإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مالٌ فَمِنْ بَيْتِ المَالِ وإلاَّ اقْتَرَضَ عَلَى ذِمَّةِ الطِّفْلِ، وإِنْ أَخَذَهُ فَمِنْ بَيْتِ المَالِ وإلاَّ اقْتَرَضَ عَلَى ذِمَّةِ الطِّفْلِ، وإِنْ أَخَذَهُ عَبْدٌ أَو فاسِقٌ أَو مَنْ يَظْعَنُ بِهِ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى البادِيَةِ وكَذَا كَافِرٌ وهُو مَحْكُومٌ بإِسْلاَمِهِ انْتُزِعَ مِنْهُ، وإِنِ الْتَقَطَهُ اثنانِ وتَنازَعَا فالمُوسِ المُقيمُ أَوْلَى.

بابُ الْمُسابَقَة

تَجُوزُ عَلَى العِوَض بَيْنَ الْخَيْل والبغَال والْحَمِير والإبِلِ والفِيلَةِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْجِنْسِ فَلاَ تَجُوزُ بَيْنَ بَعِيْرٍ وفَرَسْ ؛ ويُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ المَرْكوبَيْنِ وقَدْرُ الْعِوَض والمَسَافَةِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العِوَضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٌّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٌّ جَازَ بِلا شَرْطِ، فَمَنْ سَبَقَ أَخَذَهُ، وإِنْ كَانَ مِنْهُمَا اشْتُرطَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُما مُحَلِّلٌ وهُوَ ثَالثٌ عَلَى مَرْكُوب كَفْ ۚ لِمَرْكُوبَيْهما لا يُخْرِجُ عِوَضاً ، فَمَنْ سَبَقَ مِنَ الثَّلاثَةِ أَخَذَ ، وإنْ سَبَقَ اثْنان اشْتَرَكَا فِيْهِ؛ ويَجُوزُ عَلَى النَّشَّابِ والرُّمْحِ وآلاتِ الْحَرْبِ والعِوَضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبَى والْمَحَلِّلُ مَعَهُمَا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، ويُشْتَرَطُ تَعْيينُ الرَّمَياتِ وعَدَدِ الرَّشْقِ والأبصابةِ وصِفةِ الرَّمْي والمَسَافةِ ومَنِ البَادِيءُ مِنْهُما، ولا يَجُوزُ بالعِوَضِ عَلَى الطُّيُورِ والأُقْدَام والصِّرَاع.

بابُ الْوَقْفِ

هُوَ قُرْبَةٌ ، ولا يَصِحُ إلاَّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنٍ مُعْلَّقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا دائِهاً ، كالعَقَارِ والْحَيَوانِ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ، إمَّا قُرْبَةً عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ، إمَّا قُرْبَةً

كَالْمَسَاجِدِ وَالْأَقَارِبِ وَسَبِيْلِ الْخَيْرِ ، وَإِمَّا مُبَاحَةٌ كَالْأَغْنِياءِ وأَهْلِ الذِّمَّةِ بِالَّلَفْظِ الْمُنجَّزِ وهُوَ: وَقَفْتُ وحَبَسْتُ وسَبَّلْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لا تُبَاعُ، فَحِيْنَئذِ يَنْتَقِلُ اللَّكُ فِي الرَّقَبَةِ إلى اللهِ تَعَالَى ويَمْلكُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَلَّتَهُ ومَنْفَعَتَهُ إلاَّ الْوَطْءَ إِنْ كَانَتْ جَارِيَةً ، ويَنْظُرُ فِيْهِ مِنْ شَرْطِ الْوَاقِفِ إِمَّا بِنَفْسِهِ أُو المَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَشْرِطْ فالْحَاكِمُ ، وتُصْرَفُ الغَلَّةُ عَلَى ما شَرَطَ مِنَ المُفَاضَلَةِ والتَّقْدِيمِ والْجَمْعِ والتَّرْتِيبِ وغَيْرِ ذَلِكَ ، وإنْ وَقَفَ شَيْئًا فِي الذِّمَّةِ أَوْ إِحْدَى الدَّّارَيْنِ أَوْ مَطْعُومَاً أَوْ رَيْحَاناً، أَوْ وَقَف ولَمْ يُعَيِّن المَصْرِفَ، أَوْ وَقَفَ عَلَى مَجْهُولِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى مُحَرَّم كَعِمَارَةِ كَنيْسَةِ ، أَوْ عَلَّقَ ابْتِداءَهُ وانْتِهَاءَهُ عَلَى شَرْطٍ كَقَوْلِهِ: إذا جاء رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَقَفْتُ أَوْ وَقَفْتُهُ إِلَى سَنَةٍ، أَوْ عَلَى أَنَّ لِي بَيْعَهُ أَوْ عَلَى مَنْ لا يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجُوزُ كَعَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ لِلْفُقَرِاءِ بَطَلَ، ولَوْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنِ اشْتُرِطَ قَبُولُهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ ، وإِنْ وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ ولَمْ يَقُلْ وبَعْدَهُ إِلَى كَذَا صحَّ، ويُصْرَفُ بَعْدَ زَيْدٍ لِفُقَراءِ أَقارِبِ الْواقِفِ، وإِنْ وَقَفَ عَلَى الْعَبْدِ نَفْسِهِ بَطَلَ، وإِنْ أَطْلَقَ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ.

بابُ الْهِبَةِ

هِيَ مَنْدُوبَةٌ ولِلأَقارِبِ أَفْضَلُ، وتُنْدَبُ التَّسْوِيَةُ فِيْهَا

بَيْنَ أُوْلادِهِ حَتَّى بَيْنَ الذَّكْرِ والأَنْثَى، وإنَّمَا تَصِحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِيها يَجُوزُ بَيْعُهُ بإيجابٍ مُنَجَّزٍ وقَبُولٍ، ولا تُمْلَكُ إلاَّ بِالْقَبْضِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ ، ولا يَصِحُّ القَبْضُ إلاَّ بَمْلَكُ إلاَّ بِالْقَبْضِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ ، ولا يَصِحُّ القَبْضُ إلاَّ بِإِذْنِ الْواهِبِ ، فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ أَوْ رَهَنَهُ إيَّاهُ فَلا بُدَّ مِنَ الاْدْنِ فِي قَبْضِهِ ومُضِيِّ زَمَنِ يَتَأْتَى فِيهِ قَبْضُهُ والمُضِيُّ إِيدِهِ مَنْ الاَيْدِهِ وَلَمْ مَكُنُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ إلاَّ أَنْ يَهَبَ لولَدِهِ إلَيْهِ ، فَإِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيْهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَتِهِ أَلْوَلَدِهِ وَلَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيْهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَتِهِ المُتَّصِلَةِ كَالْوَلَدِ ، فَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْوَلَدِ اللهِ المُنْصَلِةِ كَالْوَلَدِ ، فَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْوَلَدِ اللهِ اللَّيْ الْوَلَدِهِ وَانْ سَفَلَ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيْهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَتِهِ المُتَّصِلَةِ كَالسِّمَنِ لا المُنْفَصِلَةِ كَالْولَدِ ، فَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْولَدِ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَتِهِ المُتَّصِلَةِ كَالسِّمَنِ لا المُنْفَصِلَةِ كَالْولَدِ ، فَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْولَدِ وَلَدِهِ وَلَا اللَّهُ مَا الْمَوْهُوبَ ثُمَّ عَادَ إلَيْهِ فَلاَ رُجُوعٌ ، فإنْ وَهَبَ الْمَوْهُوبَ ثُمَّ عَادَ إلَيْهِ فَلاَ رُجُوعَ ، فإنْ وَهَبَ وَلَهُ مَوْلًا بَطَلَ ، وَهُ مَجْهُولاً بَطَلَ ، وَانْ لَمْ يَشْرُطُهُ لَمْ يَلْزَمْ .

بابُ الْعِتْق

هُوَ قُرْبَةٌ ولا يَصِحُّ إلا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ، ويَصِحُّ بِالصَرِيحِ بِلاَ نِيَّةٍ، وبالكِنايَةِ مَعَ النِّيَّة، فَصَرِيحُهُ الْعِتْقُ والْحُرِّيَّةُ وَفَكَكْتُ رَقَبَتَكَ، والكِنايَةُ لا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، ولا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وشبهِ سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وأَنْتَ للهِ، وحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ. وشِبْهِ ذَلْكَ.

ويَجُوزُ تَعْلِيقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌ، فإذَا عَلَقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعَ فِيهِ بِالْقَوْلِ؛ ويَجُوزُ

الرُّجُوعُ بِالتَّصَرُّفِ كَالبَيْعِ وَخُوهِ، فإنِ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَعُدِ الصِّفَةُ ويَجُوزُ في العَبْدِ وفي بَعْضِهِ، فإنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ كُلُّهُ، فإنْ كَانَ عَبْداً بَيْنَ اثْنَيْنِ فَهَتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ عَتَقَ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُوسِراً عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ فَي الْحَالِ ولَزِمَهُ قَيْمَتُهُ حِيْنَئِذِ، وإنْ كَانَ مُعْسِراً عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ في الْحَالِ ولَزِمَهُ قَيْمَتُهُ حِيْنَئِذِ، وإنْ كَانَ مُعْسِراً عَتَقَ نَصِيبُهُ فَقَطْ، ومَنْ مَلَكَ أَحَد الْوالدَيْنِ وإنْ عَلَوْا أو المؤلُودِينَ وإنْ سَفَلُوا عَتَقَ عَلَيْهِ ، وإنْ مَلَكَ بَعْضَهُ، فإنْ المؤلُودِينَ وإنْ سَفَلُوا عَتَقَ عَلَيْهِ الْبَاقِي وعَتَقَ وإلاَّ فَلاً، ولَوْ أَعْتَقَ الْحُمْلَ عَتَقَ ولَوْ أَوْ بِغْتُكَ نَفْسَكَ بَعْضَهُ ، فإنْ ولَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عَتَقَ ولَوْ أَعْتَقَ الْحُمْلَ عَتَقَ ولَوْ قَالَ: أَعْتَقَتُ هِي وحَمْلُهَا أَوْ أَعْتَقَ الْحُمْلَ عَتَقَ ولَوْ قَالَ: أَعْتَقَتُ هِي وحَمْلُهَا أَوْ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفِ وقَبِلَ عَتَقَ ولَزِمَهُ الأَلْفُ أَوْ بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفِ وقَبِلَ عَتَقَ ولَزِمَهُ الأَلْفُ .

بابُ التَّدْبِيرِ

التَّدْبِيرُ قُرْبَةٌ، وهُوَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرُّ، أَوْ دَبَّرْتُكَ، أَوْ أَنْتَ مُدبَّرٌ، ويُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلُثِ، ويَصِحُّ مِنْ مُطْلَق التَّصَرُّفِ، وكَذَا مِنْ مُبَذِّرِ لاصَبِيٍّ.

ويَجوزُ تَعْلِيقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرُّ بَعْدَ مَوْتِي، فيُشْتَرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ المَوْتِ، وإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ أَوْ كُلَّ ما يَمْلِكُهُ مِنَ العَبْدِ المُشْتَرَكِ لَمْ يَسْرِ إِلَى البَاقِي، ويَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالتَّصَرُّفِ لا بِالقَوْلِ، ولَوْ أَتْتِ

الْمُدَبَّرَةُ بِوَلَدٍ لَمْ يَتْبَعْهَا فِي التَّدْبِيرِ.

﴿ فَصْلُ ﴾ الكِتَابَةُ قُرْبَةٌ تُعْتَبَرُ فِي الصِّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلُثِ، ولا تَصِحُ إلاَّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَعَ عَبْدِ بَالغِ عَاقِلٍ عَلَى عِوَضٍ فِي الذِّمَّةِ، مَعْلُومِ التَّصَرُّفِ مَعَ عَبْدِ بَالغِ عَاقِلٍ عَلَى عِوَضٍ فِي الذِّمَّةِ، مَعْلُومِ التَّصَرُّفِ مَعَ عَبْدِ بَالغِ عَاقِلٍ عَلَى عِوَضٍ فِي الذِّمَّةِ، مَعْلُومِ التَّصَرُّفِ مَعْ عَبْدِ بَالغِ عَاقِلٍ عَلَى عَوَضٍ فِي الذِّمَّةِ، مَعْلُومِ الصِّفَةِ فِي نَجْمَيْنِ فَأَكُنَّ نَجْمٍ ، الصِّفَةِ فِي نَجْمَيْنِ فَأَكْثَرَ، يَعْلَمُ مَا يُؤدِيهِ فِي نَجْمَيْنِ كُلُّ نَجْمٍ ، بإيجَابٍ مُنجَّزٍ وهُو: كَاتَبْتُكَ عَلَى كَذَا تُؤديهِ فِي نَجْمَيْنِ كُلُّ نَجْمٍ نَجْمِ كُذَا تُؤديهِ فِي نَجْمَيْنِ كُلُّ نَجْمٍ نَجْمٍ كَذَا تُؤديهِ فِي نَجْمَيْنِ كُلُّ نَجْمٍ كَذَا تُؤديهِ فِي نَجْمَيْنِ كُلُّ نَجْمٍ كَذَا مُ وَقَبُولٍ .

ولا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضَ عَبْدِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَاقِيهِ حُرَّا، ولا تُسْتَحَبُ إِلاَّ لِمَنْ يُعْرَفُ كَسْبَهُ وأَمَانَتُهُ، ولِلْعَبْدِ فَسْخُهَا اللَّ أَنْ يَعْجَزَ الْمُكَاتَبُ عَنِ مَتَى شَاءَ، ولَيْسَ لِلسَّيِّدِ فَسْخُهَا إِلاَّ أَنْ يَعْجَزَ الْمُكَاتَبُ عَنِ اللَّذَاءِ، وإنْ ماتَ العَبْدُ انْفَسَخَتْ أُو السَّيِّدُ فَلاَ، ويَلْزَمُ اللَّيِّدَ أَنْ يَحُطَّ عَنْهُ جُزْءاً مِنَ المَالِ وإنْ قَلَّ قَبْلَ الْعِتْقِ، أَوْ السَّيِّدَ أَنْ يَحُطَّ عَنْهُ جُزْءاً مِنَ المَالِ وإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعِتْقِ، أَوْ السَّيِّدَ أَنْ يَحُطَّ عَنْهُ جُزْءاً مِنَ المَالِ وإِنْ قَلَ قَبْلَ الْعِتْقِ، أَوْ لَلْسَيِّدِ اللَّيْقِ، ويَنْدَبُ الرُّبْعُ، فإنْ لَمْ يَنْعَلْ حَتَى قَبَضَ المَالَ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضَهُ، ولا يَعْتِقُ المُكاتَبُ ولا شَيْعُ مِنْهُ مَا بَقِي عَلَيْهِ شَيْعٌ، ويمْلِكُ بِالعَقْدِ مَنَا فِعَهُ واكْتِسَابَهُ وهُو مَعَ السَّيِّدِ كَالأَجْنَبِيِّ، ولا يَتَزَوَّجُ ولا يَهَبُ ولا يَعْتِقُ ولا يَهَبُ ولا يَعْتِقُ ولا يَجُوزُ بَيْعُ ولا يَعْتِقُ ولا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَاتَبُ ولا يَعْتِقُ ولا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النَّجُومِ، وولَدُ الْمُكاتَبَ ولا يَتَقَتْ إِذَا عَتَقَتْ ولا يَعْتِقُ إِذَا عَتَقَتْ مَنْ النَّجُومِ، وولَدُ المُكاتَبَة ولا يَعْتِقُ إِذَا عَتَقَتْ مَنْ النَّجُومِ، وولَدُ المُكاتَبَة ولا يَعْتِقُ إِذَا عَتَقَتْ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النَّجُومِ، وولَدُ المُكاتَبَة وأَذَا عَتَقَتْ .

﴿ فَصْلُ ﴾ إِذَا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ أَوْ جَارِيةً يَمْلُكُ بَعْضَهَا أَوْ جَارِيةً يَمْلُكُ بَعْضَهَا أَوْ جَارِيةً الْبُنِهِ فَالْوَلَدُ حُرُّ والْجَارِيَةُ أَمُّ وَلَدِ لَهُ فَتَعْتِقُ بِمَوْتِهِ وَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا وهِبَتُهَا ؛ ويَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا وإجَارَتُهَا ويَمْتَنِعُ بَيْعُهَا ، وكَسْبُهَا لِلسَّيِّدِ ، وسَوَا اللَّوَلَدُ حَيّاً أَوْ مَيِّتاً ، لَكِنْ وَتَرْوِيجُهَا ، وكَسْبُهَا لِلسَّيِّدِ ، وسَوَا اللَّوَلَدُ حَيّاً أَوْ مَيِّتاً ، لَكِنْ لَوْ لَمْ يُتَصَوِّرُ فِيْهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ لَمْ تَصِرْ أَمَّ وَلَدٍ ، ولَوْ أَوْلَدَ جَارِيَةً أَجْنَبَي بِنكَاحٍ أَوْ زِناً فَالْوَلَدُ مِلْكُ لِسَيِّدِهَا ، أَوْ بَرْناً فَالْوَلَدُ مِلْكُ لِسَيِّدِهَا ، أَوْ بِشُبْهَةٍ فَهُوَ حُرُّ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ .

بابُ الْوَصِيَّةِ

تَصِحُّ مِنَ الْمُكَلَّفِ الْحُرِّ ولَوْ مُبَدِّراً، ثُمَّ الكلامُ في فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي نَصْبِ الْوَصِيِّ؛ وشَرْطُهُ: التَّكْلِيفُ والْحُرِّيَّةُ والعَدَالةُ والآهْتِدَاءُ لِلمُوصَى بِهِ فَلَوْ أَوْصَى لِغَيْرِ وَالْحُرِّيَّةُ والعَدَالةُ والآهْتِدَاءُ لِلمُوصَى بِهِ فَلَوْ أَوْصَى لِغَيْرِ أَهْلًا أَوْ أَوْصَى لِجَمَاعَةٍ أَوْ لِزَيْدٍ ثُمَّ أَهْلٍ فَصَارَ عِنْدَ المَوْتِ أَهْلًا، أَوْ أَوْصَى لِجَمَاعَةٍ أَوْ لِزَيْدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِعَمْرو، أَوْ جَعَلَ لِلوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ مَنْ يَخْتَارُ صَحَّ، ولا يَتِمُّ إلاَّ بالقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي ولَوْ عَلَى صَحَّ، ولا يَتِمُّ إلاَّ بالقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي ولَوْ عَلَى الرَّوصِيَّ المُوصِي ولَوْ عَلَى الرَّوصِيَ المُوصِي ولَوْ عَلَى الرَّوصِيَ المُوصِي ولَوْ عَلَى الأَوْلادِ وشِبْهِهِ، ولِيُسَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ عَلَى الأَوْلادِ وَصِيّاً والْجَدُّ أَبُ الأَب حيُّ أَهْلُ لِلْوِلاَيَة.

الفصل الثاني: في المُوصَى بِهِ، تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِثُلُثِ المَالِ

فَمَا دُونَهُ ولا تَجُوزُ بِالزِّيادَةِ عَلَيْهِ والْمَرَادُ ثُلُثُهُ عِنْدَ المَوْت، فَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ أَغْنيَاء نُدِبَ اسْتِيفَاءُ الثُّلُثِ وإلاَّ فَلاَ ، فإنْ زَادَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ فِي الزَّائدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وكَذَا إِنْ كَانَ، ورُدَّ الزَّائِدَ فإنْ أَجَازَهُ صَحَّ، ولا تُصِحُّ الإِجَازَةُ والرَّدُّ إلاَّ بَعْدَ المَوْتِ، وما وَصَّى بهِ مِنَ التَّبَرُّعاتِ تُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ، وكذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ قَيَّدَهُ بِالثُّلُثِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَمِنْ رَأْسِ المَالِ، وما نَجَّزَهُ في حَياتِهِ مِنَ التَّبرُّعاتِ كَالْوَقْفِ والعِتْق والْهبَةِ وغَيْرِها، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصِّحَّةِ اعْتُبرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وإنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أُو فِي حَالِ الْتَحَامِ الْحَرْبِ أُو تَمَوُّجِ البَحْرِ أُو التَّقْدِيمِ للْقَتْلِ أُو الطَّلْقِ أَوْ بَعْدَ الْولادَةِ وقَبْلَ انْفِصَال المشيمةِ واتَّصَلَتْ هَذِهِ الأَّشْياءُ بالْمَوْتِ اعْتُبرَ مِنَ الثُّلُثِ، وإلاَّ فَلاَ، فَإِنْ عَجَزَ الثُّلُثُ عَمَّا نَجَّزَهُ في المَرَضِ بُدِيءَ بِالأُوَّلِ فالأُوَّلِ، فَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةً أَوْ عَجَزَ الثُّلُثُ عَنِ الْوَصَايا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ أَوْ دَفْعَةً قُسِّمَ الثُّلُثُ بَيْنَ الكُلِّ، سَواء كانَ ثَمَّ عِتْقُ أَمْ لا.

وتَلْزَمُ الْوَصِيَّةُ بِالمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنِ كَالْفُقَرَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنِ كَالْفُقَرَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُعَيَّنِ كَزَيْدٍ فَالْمِلْكُ مَوْقُوفٌ، فَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ المَوْتِ، وَإِنْ المَوْتِ، وَإِنْ المَوْتِ، وَإِنْ مَلْكُهُ مِنْ حِيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَرَدَّةُ مَنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلِكُهُ مِنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلْكُهُ مِنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلْكُهُ مِنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلِكُهُ مِنْ عَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلْكُهُ مِنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَلِكُهُ مِنْ حَيْنِ المَوْتِ، وَإِنْ مَا لَهُ مِنْ عَيْنِ المَوْتِ مَوْدَةً مَنْ المَدْضِ مَوْدَةً مَنْ المَالِكُ أَوْ بَعْدَهُ فَلا .

ويَحُوزُ تَعْلِيقُ الوَصِيَّةِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَ الْمُوْتِ، ويَجُوزُ بِالْمَنَافِعِ والأَعْيَانِ بِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بَهَا تَحْمِلُ هَذِهِ الْجَارِيَةُ أَوِ الشَّجَرَةُ، وبِالمَجْهُولِ، وبِمَا لا يُقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَالآبِق وبِمَا لاَ يَمْلِكُهُ الآنَ وبِهَا يَجُوزُ الآنَتِفَاعُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَالآبِق وبِمَا لاَ يَمْلِكُهُ الآنَ وبِهَا يَجُوزُ الآنَتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَلْبِ وَالزَّيْتِ النَّجِسِ، لاَ بِمَا لا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا كَالْحَمْرِ والْخِنْزِيرِ.

وتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ للْحَرْبِيِّ والذِّمِّيِّ والْمُرْتَدِّ وَلَقَاتِلِهِ، وكَذَا لوارثِهِ عِنْدَ المَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا بَقيَّةُ الْوَرَثَةِ، وللْحَمْل فَتُدْفَعُ لمَنْ عُلمَ وُجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا بِأَنْ تَلدَ لدُون سِتَّةِ أَشْهُر مِنَ الْوَصِيَّةِ أَو فَوْقَها ، ودُونَ أَرْبَعَةِ سِنيْنَ ولا زَوْجَ لَهَا ولا سَيِّدَ يَطَوُها ، وإنْ أَوْصَى لعَبْدِ فَقَبلَ دُفِعَ إلَى سَيِّدِهِ، وإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ صَحَّ الرُّجُوعُ وبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ، وإِزَالَةُ اللَّكِ فِيهِ كَالْبَيْعِ والْهبَةِ، أَوْ تَعْريضِهِ لزَوَالهِ بأنْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَّبَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَو عَرَضَهُ عَلَى البَيْعِ، أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ، أَو أَزَالَ اسْمَهُ بأَنْ طَحَنَ القَمْحَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ أُو نَسَجَ الغَزْلَ أُو خَلَطَهُ إِذَا كَانَ مُعَيَّناً بِغَيْرِهِ رَجُوعٌ، وإنْ ماتَ المُوصَى لَهُ قَبْلَ المُوصِى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ، وإنْ ماتَ بَعْدَهُ وقَبْلَ القَبُول فلوَارِثِهِ قَبُولُهَا وردُّها .

كِتَابِكُ لِلْفُ رَائِض

يُبْدَأُ مِنْ تَركَةِ المَيِّتِ بِمَؤُنَّةِ تَجْهيزهِ ودَفْنهِ قَبْلَ الدُّيُون والْوَصَايَا والإرْثِ، إلاَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ حَقٌّ كالزَّكاةِ والرَّهْنِ والْجَانِي والمَبِيعِ إذا ماتَ الْمُشْتَرِي مُفْلساً فَإِنَّ حُقُوقَ هُؤُلاءِ تُقَدَّمُ عَلَى مَؤُنَةِ التَّجْهِيزِ والدَّفْنِ، ثُمَّ بَعْدَ ذٰلكَ تُقْضَى دُيُونُهُ، ثُمَّ تُنَفَّذُ وصايَاهُ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَركَتُهُ بَيْنَ ورَثَته؛ والْوارثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ: الْإَبْنُ وابْنُهُ وإِنْ سَفَلَ، والأُّبُ وأبُوهُ وإنْ عَلا ، والأَّخُ شَقيقاً كانَ أو لأَّبِ أو لأِّم ، وابْنُ الأَخ الشَّقيق أو لأِّب، والعَمُّ الشَّقيقُ أو لأِّبِ وابْنُهُما والزُّوْجُ والمُعْتَقُ؛ والْوارثاتُ مِنَ النَّساءِ سَبْعٌ: البنْتُ وبنتُ الْإَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ اللَّبِ وَإِنْ عَلَتْ، والأُخْتُ شَقيقَةً كانَتْ أو لأِّب أو لأُمِّ، والزَّوْجَةُ والمُعْتَقَةُ، وأَمَّا ذَوُو الأَرْحامِ وهُمْ أُولادُ البَنَاتِ وأُولادُ الأُخُواتِ بَنُوهُنَّ وبَنَاتُهُنَّ وبَنَاتُ الإِخْوَةِ وبَنَاتُ الأَعْمَامِ والعَمُّ للأُمِّ أَيْ أَخُو الأَب لأُمِهِ وأَبُو الأُم والْخَالُ والْخَالَةُ والعَمَّةُ ومَنْ أَدْلَى بِهِمْ فَلا يَرْثُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ بَلْ إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالَ كَمَا سَيَأْتِي. ومَوَانعُ الأبرثِ أَرْبَعَةٌ: الأَوَّلُ القَتْلُ، فَمَنْ قَتَلَ مورِّثَهُ لَمْ يَرِثُهُ سواء عَتَلَه بِحَقّ كالْقِصاصِ أَو فِي الْحَدِّ أَو بِغَيْرِهِ، خَطأً كَانَ أُو عَمْداً، مُبَاشَرَةً كَانَ أُو سَبَباً مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ القصَاصَ، أَو حَفَرَ بِئُراً فَوَقَعَ فِيْهَا، والْحَاصِلُ أَنَّهُ لا يَرِثُهُ مَتَى كانَ لَهُ مَدْخَلٌ في قَتْلِهِ بِأَيِّ صَرِيقٍ كَانَ؛ الثَّانِي: الكُفْرُ، فَلاَ يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرِ، ولا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، ولا يَرِثُ الكَافِرُ الحَرْبِيُ إلا مِنَ الْحَرْبِيِّ ، وأمَّا الذِّمِيُّ والمُعَاهِدُ والمُسْتَأَمَنُ فَيَتَوارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْض ، وإن اخْتَلَفَتْ مِلَلُّهُمْ ودَارَودَارُهُمْ فَلاَ يَرِثُ؟ الثَّالِثُ: الرِّقُ، فالرقَيقُ لا يَرِثُ ولا يُورَثُ، ومَنْ بَعْضُهُمْ مِنُ حُرُّ لا يَرِثُ، لٰكِنْ يُرَثُ بِهِ جَمَعَهُ بِبَعْضِهِ الْحُرِّ ؛ الرَّابِع: اسْتِبْهَامُ وَقْتِ المَوْتِ، فإذَا ماتَ مُتَوَارِثَانِ بِغَرَقِ أَوْ تَحْتَ هَدْم ولَمْ يُعْلَمُ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخرِ.

فَصْلُ فِي مِيرَاثِ أَهْلِ الفُرُوضِ: أَعْنِي الفُرُوضَ السِّنَةُ المَدْكُرَة فِي القُرْان، وهِي: النِّصْفُ والرُّبع والثُّمْنُ والثُنُّلْانِ والثُّلُت والشُّدسُ، وهِيَ لِعَشَرَةٍ: الزَّوجا والأَبوَانِ والثُّلُت والسُّدسُ، وهِيَ لِعَشَرَةٍ: الزَّوجا والأَبوَانِ والنَّلُت والبَّناتُ والبَّد والأَخوَاتُ والْجَدُّ والْجَدَّاتُ والبَّناتُ الأَبْنِ والأَخوَاتُ والْجَدُّ والْجَدَّاتُ والإِخْوَةُ والأَخوَاتُ مِنَ الأَمِ، فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النَّصْفُ مَعَ والإِخْوَةُ والدِ الْإَبْنِ وارِثِ وَلَهُ الرُّبْعُ مَعَ الولَدِ أَوْ وَلَدِ الإَبْنِ وارِثٍ وَلَهُ الرُّبْعُ مَعَ الولَدِ أَوْ وَلَدِ الإَبْنِ

وأُمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبُعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنِ وَارِثٍ، ولَهَا الثُّمُنُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإَبْنِ، ولِلْزَّوْجَتَيْنِ والثَّلاثِ والأَرْبَعِ مَا لِلْوَاحِدَةِ مِنَ الرُّبْعِ والثُّمُنِ، وأَمَّا الأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ابْنُ آبْنِ فَهُوَ عَصَبَةُ كَمَا سَيَأْتِي ، وأَمَّا الأُمُّ فَلَهَا الثُّلُثُ إذا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ ولا وَلَدُ ابْنِ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى ، ولا اثْنَانِ مِنَ الإِخْوَةِ والأَخَواتِ سَوأٌ كَانُوا أَشِقًّاءَ أَو لأَبِ أَو لأُمِّ وَلَمْ تَكُنْ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وأَبَوَيْنِ ، ولا زَوْجَةٍ وأَبَوَيْنِ ، فإِنْ كانَ مَعَهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنِ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الإِخْوَةِ والأَخواتِ فَلَهَا السُّدْسُ، وإِنْ كَانَتْ فِي مَسْئَلَةِ زَوْجِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلَهَا ثُلْثُ مَا بَقِيَ والبَاقِي لِلأَبِ، وأَمَّا البِنْتُ المُنْفَرِدَةُ فَلَهَا ثُلُثُ مَا بَقِي وبَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، والبَاقِي لِلأَبِ، فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ في الأَلَى النِّصْفَ ولَها السُّدُسُ لأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ والبَاقِي لِلأَبِ، وفي الثَّانِيَة تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرُّبْعُ والأُمُّ الرُّبْعَ لأَنَّهُ ما بَقيَ والبَاقِي للأب، وأما البِنْتُ الْمُنْفَرِدةُ فَلَهَا النِّصْفُ، ولِلْبِنْتَيْنِ فَصَاعِداً الثُّلْثَانِ، ولِبِنْتِ الآبْنِ فَصَاعِداً مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْمُفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكُمِلَة الثُّلُّثَيْنِ، وأَمَّا الأُخْتُ الْمُفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ولا ثُنتَيْنِ فَصَاعِداً الثُّلثَانِ، وإن كَانَتْ مِنَ الأَبِ فَلَهَا النِّصْفُ، ولاِّثْنَتَيْنِ فَصَاعِداً الثُّلُثَانِ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الأبِ فَصاعِداً مَعَ الشَّقيقَةِ المُفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ، والأَخَوَاتُ الأَشِقَاءُ مَعَ البَنَاتِ عَصبَةٌ فإن فُقْدُنَ فالأَخَوَاتُ مِنَ الأَبِ، مِثَالُهُ: بِنْتُ وأُخْتُ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ والبَاقي لِلأُخْتِ، بِنْتَانِ وأُخْتُ لأَبُ، لِلْبِنْتَيْنِ الثُّلْثَانِ، والبَاقي لِلشَقيْقَةِ ولا شَيْءَ لِلأُخْرَى.

وأَمَّا الْجَدُّ فَتَارَةً يَكُونُ مَعَهُ إِخْوَةٌ وأَخَوَاتُ وتارَةً لا، فإِن لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإَبْنِ وابْنِ ، الْإَبْنِ ، ومَعَ عَدَمِهِمَا هُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأَتَى وإنْ كانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وأَخَوَاتُ أَشِقَاءٌ أَوْ لأَب فَتَارَةً يَكُونُ مَعَهُ ذُو فَرْضِ وِتَارَةً لا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُم ذُو فَرْضِ قاسَمَ الْجَدُّ الْآخْوَةَ وعَصَبَ إِنَا ثَهُمْ ما لَمْ يَنْقُصْ مَا يَخُصُهُ بِالْمَقَاسَمَةِ عَنْ ثُلُثِ جَمِيع المَال، فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لَهُ الثُّلُثُ ويُجْعَلُ الباقي للإِخْوَةِ والأَخَوَاتِ، لِلْذَكَرِ مِثْلُ حَظَّ الأَنْتَتَيْنِ، مِثَالُهُ: جَدٌّ وأُخْتُ أَوْ ثَلاثُ أَوْ رُأَرْبَعٌ أَوْ وْجَدُّ وَأَخُ أَوْ أَخَوَانِ أَوْ أَخُ وَأَخْتُ أَوْ أَخُ وأَخْتَانِ فيُقَاسِمُ في هَذِهِ الصُّورِ لِلْذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْتَيَيْن، وإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضِ فُرِضَ لِذِي الفَرْضِ فَرْضُهُ ثُمَّ يُعْطِي الجَدُّ مِنَ الباقي الأَوْفَرَ لَهُ مِنْ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ، الْمُقَاسَمَةُ أَوْ ثُلْثُ مَا يَبْقَى أَوْ سُدُسُ جَمِيْعِ الْمَالِ، مِثَالُهُ: زَوْجٌ وجَدٌّ وأَخٌ الْمُقَاسَمَةُ خَيْرٌ لَهُ: بنْتَان وأَخَوَان وجَدٌّ سُدُسُ المَال خَيْرٌ لَهُ؛ زَوْجَةٌ وثَلاثَةُ إِخْوَةٍ وجَدٌّ ثُلُثُ البَاقي

خَيْرٌ لَهُ؛ بِنْتَانِ وأُمُّ وجَدٌّ وإِخْوَةٌ، لِلبَاقِيْنَ الثُّلُّثانِ ولِلأُمِّ السُّدُسُ وِللْجَدِّ السُّدُسُ وتَسْقُطُ الإِخْوَةُ، وإنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الإِخْوُ الأَشِقَاءُ والإِخْوَةُ لِلأَبِ فإنَّ الأَشِقَاءَ عِنْدَ الْمُقَاسَمَةِ يَعُدُّونَ عَلَى الجَدِّ الإخْوَ مِنَ الأَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيبَهُمْ، مِثَالُهُ جَدٌّ وأَخٌ شَقِيقٌ وأَخُ لأَبِ لَلْجَدِّ الثُّلُثُ النَّلُثُ النَّدي هُوَ نَصِيبُ الأَخِ مِنَ الأَب، لأَنَّ الشَّقيق يَحْجُبُهُ فَيَعُودُ نَفْعَهُ إِلَيْهِ، فإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أُخْتَا فَرْدَةً كَمَّلَ لَهَا الأَّخُ مِنَ الأَّبِ النِّصْفَ والبَاقي لَهُ، ولا يُفْرَضُ للأُخْتِ مَعَ الْجَّدِّ إلا في الأُكْدَرِيَّةِ وهِيَ: زَوْجٌ وأُمٌّ وجَدٌّ وأُخْتٌ شَقيقَةٌ، فَللْزَوْج النِّصْفُ وِللَّأُمِّ الثُّلُثُ وللجَدِّ السُّدُسُ اسْتُغْرِقَ اللَّالُ ولَيْسَ هُنَا مَنْ يَحْجُبُ الْأُخْتَ عَنْ فَرْضِهَا فَتَعولُ المَسْئَلَةُ بِنَصِيب الْأُخْتِ فَتُقْسَمُ مِنْ تِسْعَةٍ، لِلْزَوْجَةِ ثَلاثَةٌ مِنَ التَّسْعَةِ، ولِلأُمِّ اثْنَانِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ وهِيَ نَصِيبُ الأُخْتِ والجَدِّ فَتُجْمَعُ وتُقْسَمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، للْذَّكُر مِثْلُ حَظِّ الأُنْتَتَيْنِ ، وأَمَا الجَدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ أَمَ اللَّمِ وأُمَّ أُمِّ الأُمِّ وهَكَذَا أَوْ أُمَّ الأَّب وهَكَذَا ، أَوْ أُمَّ أبي الأبوهكَذَا ، فَلَهَا السُّدُسُ ، وإِنْ اجْتَمَعَ جَدَّتَا نِ فِي دَرَجَةٍ فَلَهُمَا السُّدُسُ مِثْلَ أُمِّ أَبِ وأُمِّ أُمِ أُو أُمِّ أُمِّ أُمِّ أُمِّ أَب وأُمِّ أَبي أُب، وإنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ، فَإِنْ كَانَتِ القُرْبَي مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَسْقَطَتِ البُعْدَى مِثْلُ أُمِّ أُمِّ وَأُمِّ أُمِّ أَمِّ أَبِّ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الأَبَ لَمْ تُسْقِطِ البُعْدَى بَلْ يَشْتِرِكَانِ فِي السُّدُسُ، مِثْلَ أُمِّ أَب وأُمُّ أُمُّ ، وأُمُّ ، وأُمَّ الْجَدَّةُ الَّتِي هِي أُمَّ أَبِي الأُمِّ فلا تَرِثُ بَلُ هِيَ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ كَمَا سَبَقَ ، وأَمَّا الاَخْوَةُ والأَخْوَاتُ مِنَ الأُمِّ فَللْوَاحِدِ مِنْهُمُ السُّدُسُ ، ولِلاَّثْنَيْنِ فَصَاعداً الثُّلُثُ ، ذُكُورُهُمْ وإنَاثُهُمْ فِيهِ سَواءٌ ، فَتَلَخَّصَ مِنْ فَصَاعداً الثُّلُثُ ، ذُكُورُهُمْ وإنَاثُهُمْ فِيهِ سَواءٌ ، فَتَلَخَّصَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النِّصْفَ فَرْضُ خَمْسَةٍ : الزَّوْجُ فِي حالَةٍ والبنت وبنت الآبْنِ والأُخْتُ الشَّقِيقَةُ أَوْ لاَب ، والرُّبُعَ فَرْضُ أَنْ النَّوْجَةِ فِي حالَةٍ ، والثُّمُن فَرْضُ الْزَوْجَةِ فِي حالَةٍ ، والثُّمُن فَرْضُ الْزَبْعَةِ : البَنَاتُ فَصَاعِداً ، والأَنْفَانِ فَرْضُ أَرْبَعَةٍ : البَنَاتُ فَصَاعِداً ، والأُخْتَانِ فَصَاعِداً الشَقِيقَتَانِ أَو للأب ، والثُّلُثُ فَرْضُ اثْنَيْنِ : الأَمُّ فِي حالَةٍ ، واثْنَانِ فَأَكْثَرَ أَوْ لَلْب ، والثُّلُثُ فَرْضُ اثْنَيْنِ : الأَمُّ فِي حالَةٍ ، واثْنَانِ فَأَكْثَرَ مَنْ وَلَدِ الأُمِّ .

وقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الآخُوةِ، والسُّدُسُ فَرْضُ سَبْعَةٍ: الأَبُ فِي حَالَةٍ، والْجَدَّةُ فِي حَالَةٍ، والْجَدَّةِ فِي حَالَةٍ، والْجَدَّةِ فَي حَالَةٍ، والْجَدَّةِ أَوْ حَالَةٍ، والْجَدَّةِ أَوْ خَتِ أَوْ أَخَوَاتٍ لأَبِ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرْدَةٍ، ولِواحِدٍ مِنَ الإِخْوَةِ لِللَّمِّ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي الْحَجْبِ؛ لا يَرِثُ الأَخُ مِنَ الأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةٍ: الْوَلَدُ، وولَدُ الاَّبْنِ ذَكَراً كَانَ أَو أَنْشَى، والأَبُ، والْجَدُّ؛ ولا يَرِثُ الأَّبْنُ الاَّبْنِ والأَبِ، ولاَ يَرِثُ الأَّبْنُ والأَبْ والأَبِ، ولاَ يَرِثُ الأَّبْنُ والأَبِ، والأَبْ مَعَ أَرْبَعَةٍ: هَوْلاَءِ الثَّلاَثَةُ، والأَبْ

الشَّقيقُ؛ ولا يَرثُ آبْنُ الآبْنِ فَسَافِلاً مَعَ الآبْنِ ولاَ مَعَ ابنِ أَبْنِ أَقْرَبَ مِنْهُ ، ولاَ الْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كُنَّ مَعَ الأُمِّ، وَلاَ الْجَدُّ والْجَدَّةُ التِي مِنْ جِهَةِ الأَبِ مَعَ الأَبِ، وإذَا ٱسْتَكُمْلَ الْبَنَاتُ الثُّلْثَيْنِ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الآبْنِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ يُعَصِّبُهُنَّ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظٌّ الأَنْتَتَيْنِ، مِثَالُهُ: بِنْتَانِ وبِنْتُ آبْنِ، لِلْبِنَتْيْنِ الثُّلْثَانِ، وَلاَ شَيْءَ لبنْتِ الأَبْنِ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهَا آبْنُ آبْنِ أُو آبْنُ آبْنِ آبْنِ كَانَ الْبَاقِي لَهَا ولَهُ، للذَّكَر مِثْلُ حَظِّ الْأَنْتَتَيْن، وإذَا ٱسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشِّقَاءُ الثُّلُثَيْنِ لَمْ تَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الأَّبِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخُّ لَهُنَّ فَيُعَصِّبهُنَّ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيْنِ، وَمَنْ لا يَرِثُ أَصْلاً لا يَحْجُبُ أَحَداً، وَمَنْ يَرِثُ لَكِنَّهُ مَحْجُوبٌ لا يَحْجُبُ أَيْضاً حَجْبَ حِرْمَان، لَكِنَّهُ قَدْ يَحْجُبُ حَجْبَ تَنْقِيصٍ ، مِثْلَ الإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ مَعَ الأب والأُمِّ، لا يَرثُونَ، ويَحْجبُونَ الأمَّ مِنَ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ، ومَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ عَلَى السِّهَامِ أُعِيلَتْ بِالْجُزْءِ الزَّائدِ مِثْلُ مَسْئَلَةِ الْمَاهَلَةِ، وَهِيَ: زَوْجٌ وأُمٌّ وأُخْتٌ شَقِيقَةٌ، فَللزَّوْجِ النَّصْفُ وَللَّأُخْتِ النِّصْفُ ٱسْتُغْرِقَ الْمَالُ، والأُمُّ لا تُحْجَبُ ، فَيُفْرَضُ لَهَا الثُّلُثُ فَتُعَالُ بِفَرْضِ الأُمِّ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، للزَّوْجِ ثَلاَثَةٌ وَللأُخْتِ ثَلاَثَةٌ وللأُمِّ ٱثنان.

﴿ فَصْلٌ ﴾ في الْعَصَبَاتِ؛ والْعَصَبَةُ مَنْ يَأْخُذُ جَمِيْعَ الْمَال إِذَا انْفَرَدَ أَوْ مَا يَفْضُلُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فإنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْء سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ، وأُقْرَبُهُمْ الاِّبْنُ ثُمَّ آبْنُ الاِّبْنِ وإنْ سَفَلَ، ثُمَّ الأبُ ثُمَّ الجَدُّ وإِنْ عَلاَ ، والأَخُ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الأَحِ للأَّبَوِيْنِ ، ثُمَّ ابْنُ الأَحِ للأَبِ ، ثُمَّ العَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ وإنْ سَفَلَ ، ثُمَّ عَمُّ الأب، ثُم ابْنُهُ وهٰكَذَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَاتُ نَسَبٍ فَعَصَبَاتُ الْوَلاَءِ ، فَمَنْ عَتَقَ عَلَيْه عَبْدٌ إِمَّا بإعْتَاقِ أَوْ تَدْبِيْرٍ أَوْ كِتَابَةِ أَوِ اسْتِيلادِ أَو غَيْرِ ذَلكَ فَوَلاؤُهُ لِهُ، فإذا ماتَ هذا العَتِيقُ ولَيْسَ لَهُ وارثٌ ذُو فَرْضِ ولا عَصَبَةٌ ورَثَةُ المُعْتِقُ بِالْوَلاِ ، فَإِنْ كَانَ المُعْتِقُ مَيِّتاً انْتَقَلَ الْوَلا ُ إِلَى عَصَبَاتِهِ دُونَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ ، يُقَدُّمُ الأقْرَبُ فالأقْرَبُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَتَقَدِّم ، إِلاَّ أَنَّ الأَّخَ يُشَارِكُ الْجَدَّ، وهُنَا الأَّخُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَدِّ، فَإِن لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتِقِ عَصَبَةُ نَسَبِ انْتَقَلَ إِلَى مُعْتِقِ ثُمَّ إِلَى عَصَبَتِهِ، وللْمُعْتِقِ أَيْضاً الْولاءُ عَلَى أَوْلاَدِ العَتِيقِ فَيُقُدَّمُ مُعْتِقُ الأبِ عَلَى مُعْتَقِ الأمِّ، فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدِ فَوَلا وُّهُ لِمُعْتِقِ اللَّمِّ فَلَوْ عَتَق أَبُوهُ بَعْدَ ذَلكَ انْجَزَّ مِنْ مُعْتِق الأُمِّ إِلَى مُعْتِقِ الأَبِ، وَلاَ تَرِثُ المَرْأَةُ بِالْوَلاَءِ إِلاَّ مِنْ عَتِيقَهَا وأَوْلادِهِ وعُتَقَائِهِ ، لِلْمَيِّتِ أَقَارِبُ وَلاَ وَلاَءَ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْثاً لِلْمُسْلِمِينَ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلاً، فَإِنْ

لَمْ يَكُنْ عَادِلاً رُدَّ عَلَى ذَوي الفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ الزَّوجَيْنِ عَلَى قَدْر فُرُوضِهِمْ إِنْ كَانَ ثَمَّ ذُو فَرْضِ ، وإِلاَّ فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوي الأَرْحَام ، فَيُقَامُ كُلُّ واحِدِ مِنْهُمْ مَقَامَ مَنْ يُدْلِي بِهِ ، فَيُجْعَلُ وَلَدُ البِّنَاتِ والأَّخَوَاتِ كَأُمُّهاتِهمْ ، وَبَناتِ الإخْوَةِ والأَعْمَامِ كَآبَائِهِمْ، وأَبُو الأُمِّ والْخَالِ والْخَالَةِ كَالأُمِّ، والعَمُّ لِلأُمِّ والعَمَّةُ كالأب، ولا يَرثُ أَحَدٌ بالتَّعْصِيبِ وثَمَّ أَقْرَبُ مِنْهُ، ولا يُعَصِّبُ أَحَدُ أُخْتَهُ إِلاَّ الْإِبْنُ وِالْأَخُ فَإِنَّهُمْ يُعَصِّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ ، للذَّكَر مِثْلُ الأَنْتَييْنِ ، ويُعَصِّبُ ابْنُ الْإَبْنِ مَنْ يُحاذيه مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ ، ويُعَصِّبُ مَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ فَرْض، ولا يُشَارِكُ عَاصِبٌ ذَا فَرْضِ إِلاَّ الْمُشَرَّكَةَ، وهِيَ: زَوْجٌ وأُمٌّ، أَوْ جَدَّةٌ واثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنَ الإِخْوَةِ لِللِّمِّ، وأَخُ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ، للزَّوْج النِّصْفُ، وللأمِّ أو الْجَدَّة السُّدُسُ، وللإخْوَة للأمِّ الثُّلُثُ، يُشاركُها فِيْهِ الشُّقيقُ، ومَتَى وُجدَ في شَخْص جهَتَا فَرْض وتَعْصِيبِ وَرِثَ بِهِمَا ، كَابْنِ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ ، أَوْ ابْنِ عَم هُوَ أَخْ لاً م .

كِتَابُ للنِّكَاح

مَن احْتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ (١) مِنَ الرَّجَالِ وَوَجَد أُهْبَةً نُدِبَ لَهُ ، ومَن احْتَاجَ وفَقَدَ الْأَهْبَةَ نُدِبَ تَرْكُهُ ويَكْسِرُ شَهْوَتَهُ بِالصَّوْمِ، ومَنْ لَمْ يَحْتَجْ إلَى النِّكَاحِ وفَقَدَ الأُّهْبَةَ كُرِهَ لَهُ ، ومَنْ وَجَدَهَا وَوُجِدَ مانعٌ بِهِ مِنْ هَرَمِ ومَرَضِ دَائِمٍ لَمْ يُكْرَهُ، لَكِنْ الْإَشْتِغَالُ بِالعِبَادَةِ أَفْضَلُ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدُ فَالنِّكَاحُ أَفْضَلُ، وأَمَّا المَرْأَةُ فإن احْتَاجَتْ إلَى النِّكاح نُدِبَ لَهَا وإلاَّ فَيُكْرَهُ، ويُنْدَبُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ببكْر ولُودِ جَمِيْلَةِ عاقلَةٍ دَيِّنَةٍ نَسِيبَةٍ، لَيْسَتْ ذاتَ قَرابَةِ قَريبَةِ، فَإِذا عَزَمَ عَلَى نَكَاحِ امْرَأَةِ فَالسُّنَّةُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا قَبْلَ أَنْ يَخْطِبَهَا ، وَإِنْ لَمْ إِنَّا ذَنْ فِي ذَلكَ ، ولَهُ تَكْرِيْرُ النَّظَرِ ، ولا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَأَلْكَفَّين ، ويَحْرُمُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الأَجْنَبِيَّةِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً أَوْ الأَمْرَدِ الْحَسَن بلا شَهْوَةٍ مَعَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ، وَقيلَ يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الأَّمَةِ مَاعَدَا عَوْرَتَهَا عِنْدَ الْأَمْنِ ، ويَنْظُرَ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ حَتَّى الْعَوْرَةَ ،

⁽١) قوله «من احتاج إلى النكاح» - أي التزوج - أي قبول التزوج إذ هو الذي من طرف الزوج، بخلافة فيا سيأتي في قوله «وأما المرأة... إلخ» فإنه بمعنى التزوج أي الإيجاب.

لٰكِنْ يُكْرَهُ نَظَرُ كُلِّ مِنِ الزَّوْجَيْنِ إِلَى فَرْجِ الآخَرِ، ويَنْظُرُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ، والمُسُوحُ إِلَى الأَجْنَبِيَّةِ، والرَّجُلُ إِلَى مَحْرَمِهَا فِيا عَدَا ما بَيْنِ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ مَحَارِمِهِ، والمَرْأَةُ إِلَى مَحْرَمِهَا فِيا عَدَا ما بَيْنِ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ وَأَمَّا نَظَرُ هَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِها وَمَحْرَمِها فَحَرَامٌ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وقيْلَ وَأَمَّا نَظَرُ هَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِها وَمَحْرَمِها فَحَرَامٌ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وقيْلَ يَحِلُّ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَا عَدَا عَوْرَتَهُ عِنْدَ الأَمْن ، ويَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشُفُ شَيءٍ مِنْ بَدَنها لَمُرَاهِقٍ أَوْ لامْرَأَةٍ كافِرَةٍ ، فَلْتَحْذَرِ النِّسَاءُ فِي الْحَمَّامِاتِ مِنْ ذَلِكَ ، ومَتَى حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ النَّظَرُ حَرُمَ النَّظَرُ النَّطَرُ الْمَسُ ، ويُبَاحَ النَظَرُ وحِجَامَةٍ ومُدَاوَاةٍ ، ويُبَاحُ النَّظَرُ الْحَاجَةِ . السَّهَادَةِ ومُعَامِلَةٍ ونَحْوهِمَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.

ويَحْرُمُ أَنْ يُصَرِّحَ أَوْ يُعَرِّضَ بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ الْمَعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً، وأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ الْبَائِنُ بِثَلاثٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ عَنِ الْوَفَاةِ فَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيض .

وتَحْرُمُ الْخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ الْغَيْرِ إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالإِجَابَةِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، فَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِإِجَابَتِهِ جَازَ، ومَنِ اسْتُشِيرَ فِي خَاطِبٍ فَلْيَذْكُرْ مَسَاوِيَهُ بِصِدْق؛ وَيُنْدَبُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخِطْبَةِ وعِنْدَ الْعَقْدِ ويَقُولَ: أُزَوِّجُكَ عَلَى ما أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، ولَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ عِنْدَ الإِيجَابِ فَقَالَ الزَّوْجُ: الْحَمْدُ للهِ والصَّلاَةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ قَبِلْتُ، صَحَّ لَكِنَّهُ لا يُنْدَبُ وَقِيْلَ يُنْدَبُ وَقِيْلَ يُنْدَبُ.

وللنِّكَاحِ أَرْكَانٌ الأَوَّلُ الصِّيْغَةُ الصَّرِيْحَةُ وَلَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ لْمَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ لاَ بِالْكِنَايَةِ فَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ بإِيجَابِ مُنجَّزِ وهُوَ: زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ، وقَبُولٌ عَلَى الْفَوْر ، وهُوَ: تَزَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَبِلْتُ نكَاحَهَا أَوْ تَزْوِيْجَهَا، فَلَوْ ا قْتَصَرَ عَلَى قَبِلْتُ لَمْ يَنْعَقدْ ، وَلَوْ قَالَ: زَوِّجْني فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ صَحَّ. الثَّانِي: الشُّهُودُ، فَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ بِحَضْرةِ شَاهِدَيْن ذَكَرَيْنِ حُرَّيْنِ سَمِيْعَيْنِ بَصِيْرَيْن عَارِفَيْن بِلسَانِ الْمَتَعَاقِدَيْنِ، مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ وَلَوْ مَسْتُورَي الْعَدَالَةِ. الثَّالِثُ: الْوُلِيُّ، فَلاَ يُصِحُّ إِلاَّ بِوِلِيٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْلِم عَدْلِ تامِّ النَّظَرِ ، فَلا وِلاَيَةَ لاَمْرأَةٍ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٍ وَرَقِيْقٍ وَكَا فِرٍ وَفَاسِقٍ وسَفِيْهٍ، وَمُخْتَلِّ النَّظَرِ بِهَرَمِ وَخَبَلِ، وَلاَ يَضُرُّ العَمَى ، وَيَلِى الكَافِرُ مُوَلِّيَتَهُ الْكَافِرَةَ وَلا الْمُسْلُم ، إلا السَّيِّدُ فِي أَمِتَهِ ، والسُّلْطَانُ فِي نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَيُزَوِّجُهَا السَّيِّدُ وَلَوْ فَاسِقاً ، فَإِنْ كَانَتْ لاِمْرأَةٍ زَوَّجَهَا مَنْ يُزَوِّجُ السَّيِّدَةَ بِإِذْنِ السَّيِّدَةِ ، فإنْ كانَتِ السَّيِّدَةُ غَيْرَ رَشِيْدَةِ زَوَّجَهَا أَبُو السَّيِّدَةِ أَوْ جَدُّهَا ، وأَمَّا الْحُرَّةُ فَيُزَوِّجُهَا عَصَبَاتُهُا ، وَأَوْلاَهُمْ الأبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ الاخُ، ثُمَّ ابْنُهُ، ثُمَّ العَمُّ، ثُمَّ ابْنُهُ، ثُمَّ الْعُتِقُ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ مُعْتِقُ المُعْتِقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ ، وَلا يُروِّجُ أَحَدُ مِنْهُمْ وَهُنَاكَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ، فإنَ اسْتَوَى اثْنَانَ في الدَّرَجَةِ وأَحَدُهُمَا مَنْ يُدْلِي بِأَبَوَيْنِ والآخَرُ بِأْبِ فَا لَوْ لِيُّ مَنْ

يُدْلِي بِأَبَوَيْنِ ، فَإِن اسْتَوَيَا فالأَوْلَى أَنْ يُقَدُّمَ أَسَنُّهُمَا وأَعْلَمُهُمَا وَأُوْرَعُهُما ، فَإِنَ زَوَّجَ الآخَرُ صَحَّ، وإنْ تَشَاحًّا أُقْرعَ، وإنْ زَوَّجَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ أَيْضَاً، وإنْ خَرَجَ الْوَلِيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيّاً بِشَي ۚ مِنَ المَوَانِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ انْتَقَلَتِ الْوِلايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الأَوْلِيَاءِ ، ومَتَى دَعَتِ الْحُرَّةُ إِلَى كُفْ اللَّوْلِيَاءِ ، ومَتَى تَزْوِيجُهَا ، فَإِنْ عَضَلَهَا أَيْ مَنَعَهَا بَيْنَ يَدَي الْحَاكِمِ ، أَوْ كَانَ غَائِباً فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، أَوْ كَانَ مُحَرِماً ، زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ ، ولا تَنْتَقَلُ الْولايَةُ إِلَى الأَبْعَدِ وإنْ غابَ إِلَى دُون مَسَافَةِ القَصْر لَمْ تُزَوَّجْ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، ويَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُوكِّلُ بِتَزْوِيْجِهَا، ولا يَجُوزُ أَنْ يُوْكِّلَ إِلاَّ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَليّاً ، وللزَّوْج أَنْ يُوكِلِّلَ فِي القَبُولِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لنَفْسِهِ ولَوْ عَبْداً ، ولَيْسَ لِلْوَلِيِّ ولا لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ولَوْ عَبْداً، ولَيْسَ لِلْوَلِيِّ ولا لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ فَلَوْ أَرَادَ وليُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كانْنِ العَمِّ فَوَّضَ العَقْدَ إِلَى ابْنِ عَمٌّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فُقِدَ فالْقَاضِي ، وَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَتَولَى الإِيجَابَ والقَبُولَ فِي نِكَاحِ واحِد إِلاَّ الْجَدَّ فِي تَزْوِيج بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنَ ٱبْنِهِ.

ثُمَّ الَولِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُجْبَرٌ وَغَيْرُ مُجْبِرٍ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْجُبِرُ هُوَ الْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيهِ البِكْرِ فَقَطْ، الأَبُ والْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيهِ البِكْرِ فَقَطْ،

وكَذَا السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ مُطْلَقاً، ومَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنَّ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ كُفْءٍ بِغَيْرِ رِضَاها، وغَيْرُ الْمُجْبِرِ لا يُزَوِّجُ إِلاَّ بِرِضَاهَا وإِذْنِهَا، فَمَتَى كَانَتْ بِكُراً جَازَ للأب أَوْ الْجَدِّ تَزْوِيجُها بِغَيْرِ إِذْنِها، لَكِنْ يُنْدَبُ اسْتِئْذَانُ البالغَةِ، وإذْنُها السُّكُوتُ، وأمَّا الثَّيِّبُ العاقلَةُ فَلا يُزَوِّجُها أَحَدٌ إلاَّ بإِذْنهَا بَعْدَ البُلُوغِ بِاللَّفْظِ، سوالِ الأَّبُ والْجَدُّ وغَيْرُهُمَا ، وأمَّا قَبْلَ البُلُوغِ فَلا تُزَوَّجُ أَصْلاً ، وإنْ كانَتْ مَجْنُونَةً صَغِيْرَةً زَوَّجَهَا الأَّبُ أُو الْجَدُّ، أَوْ كَبِيرَةً زَوَّجَهَا الأَّبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ، لْكِنِ الْحَاكِمُ يُزَوِّجُهَا للْحَاجَةِ، والأَبُ والْجَدُّ يُزَوِّجُهَا للْحَاجَةِ، للْحَاجَةِ والْمَصْلَحَةِ، ولا يَلْزَمُ السَّيِّدَ تَزْوِيجُ الأَمَةِ والْمُكَاتَبَةِ وإِنْ طَلَبَتاً ، ولا يُزَوِّجُ أَحَدٌ مِنَ الأَوْلياءِ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ كُفْءُ إِلاَّ بِرِضَاهَا ورِضًا سائِرِ الأَوْلِيَاءِ، فَإِنْ كَانَ وَلِيُّهَا الْحَاكِمُ لَمْ تُزَوَّجْ مِنْ غَيْرِ كُفْءٍ أَصْلا وإنْ رَضِيَتْ، وَإِنْ دَعَتْ إِلَى غَيْرِ كُفَ ۚ لَمْ يَلْزَمِ الْوَلِيُّ تَزْوِيجُهَا، وإنْ عَيَّنَتْ كُفأ وعَيَّنَ الْوَلِيُّ كُفأ غَيْرَهُ فَمَنْ عَيَّنَهُ الْوَلِيُّ أُوْلَى إِنْ كَانَ مُجْبِراً ، وإلاَّ فَمَنْ عَيَّنَتْهُ أَوْلَى ، والكَفاءَةُ في النَّسَبِ والدِّينِ والْحُرِّيَّةِ والصَّنْعَةِ وسَلامَةِ العُيُوبِ الْمُثبِتَةِ للْخِيَارِ، فَلا يُكَافِي ۚ الْعَجَمِيُّ عَرَبِيَّةً ، ولا غَيْرُ قُرَشِيٌّ قُرَشِيٌّ ، ولا غَيْرُ هاشِمِيٌّ أَوْ مُطَّلِّبِيٌّ هاشِمِيَّةً أَوْ مُطَّلِّبِيَّةً ، ولا فَاسِقٌ عَفِيفَةً ، ولا عَبْدٌ حُرَّةً، ولا العَتِيْقُ أو مَنْ مَسَّ آباءَهُ رِقٌ حُرَّةَ الأَصْل،

ولا ذُو حِرْفَةٍ دَنيْئَةٍ بنْتَ ذِي حِرْفَةٍ أَرْفَعَ، كَخَيَّاطٍ بنْتَ تَاجِرِ، ولا مَعِيبٌ بعَيْب يُثْبتُ الْخِيَارَ سَلَيْمَةً مِنْهُ، ولا اعْتِبَارَ بِالْيَسَارِ وِالشَّيْخُوخَةِ، فَمَتَى زَوَّجَهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا ورضَى الأوْليَاءِ الذِيْنَ هُمْ في دَرَجَتِهِ فالنِّكَاحُ بَاطِلٌ، وإنْ رَضُوا أُو رَضِيْتُ فَلَيْسَ للأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ، وإذا رَأَى الأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ والصَّغِيْرِةِ زَوَّجَهُ، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أَمَةً ولا مَعِيبَةً، وإنْ كانَ سَفِيْهاً أَوْ مَجْنُوناً مُطْبِقاً واحْتَاجَ إِلَى النِّكاحِ زَوَّجَهُ الأَّبُ أَوِ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ، فَإِنْ أَذِنُوا للسَّفِيْهِ أَنْ يَعْقَدَ لنَفْسِهِ جَازَ، وإِنْ عَقَدَ بلا إِذْنِ فَبَاطِلٌ، وإِنْ كَانَ مِطْلَاقاً تَسَرَّى جَارِيَةً وَاحِدَةً، والْعَبْدُ الصَّغِيرُ لا يُزَوِّجُهُ السَّيِّدُ، والكَبيرُ يَتَزَوَّجُ بإذْنهِ، ولَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى النِّكَاحِ ، ولا لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَيْهِ .

﴿ فَصْلُ ﴾ يَجِبُ تَسْلِيْمُ المَرْأَةِ عَلَى الفَوْرِ إِذَا طَلَبَهَا فِي مَنْزِلِ الزَّوْجُ إِنْ كَانَتْ تُطِيْقُ الْآسْتِمْتَاعَ، فإنْ سَأَلَتْ الْآنْتِظَارَ أُنْظِرَتْ ، وأَكْثَرُهُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ ، فإنْ كَانَتْ أَمَةً لَمْ يَجِبْ تَسْلِيْمُهَا إِلاَّ بِاللَّيْلِ وهِيَ بِالنَّهَارِ عِنْدَ السَّيِّدِ، والمُسْتَحَبُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّوْجُ بِناصِيَتِهَا أَوَّلَ مَا يَلْقَاهَا ويَدْعُو بِالْبَرَكَةِ ، ويَمْلِكُ الْآسْتِمْتَاعَ بِهَا مِنْ غَيْرِ إضْرارٍ ، ولَهُ أَنْ بِالْبَرَكَةِ ، ويَمْلِكُ الْآسْتِمْتَاعَ بِهَا مِنْ غَيْرِ إضْرارٍ ، ولَهُ أَنْ

يُسافِرَ بِهِا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَلَهُ أَنْ يَعْزِلَ عَنْهَا حُرَّةً كَانَتْ أُو أَمَةً ، لَكِنِ الْأُولَى أَنْ لا يَفْعَلَ ، ولَهُ أَنْ يُلْزِمَهَا بِمَا يَتَوَقَّفُ الْأَسْتِمْتَاعُ عَلَيْهِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ ، وبِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ لَا يَسَوْقَفُ عَلَيْهِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ والْأَسْتِحْدَادِ وَإِزَالَةِ كَمَالُ اللَّذَاتِ كَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ والْأَسْتِحْدَادِ وَإِزَالَةِ لللَّهُ سَاخِ .

﴿ فَصُ لُ ﴾ يَحْرُمُ نِكَاحُ الأمِّ والْجَدَّاتِ وإِنْ عَلَوْنَ، واللَّخَوَاتِ وبَنَاتِ والبَنَاتِ وبَنَاتِ والبَنَاتِ واللَّخُوةِ والأَخَوَاتِ وإِنْ سَفَلْنَ، والْعَمَّاتِ والْخَالاتِ وإِنْ عَلَوْنَ، والْعَمَّاتِ والْخَالاتِ وإِنْ عَلَوْنَ، وأُمِّ الزَّوْجَةِ وجَدَّتِهَا وأَزْوَاجِ آبَائِهِ وأُولاَدِهِ، هَوُلاءِ كُلُّهُنَّ يَحْرُمُنَ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلاَ تَحْرُمُ إلاَّ كُلُّهُنَّ يَحْرُمْنَ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلاَ تَحْرُمُ إلاَّ بِالدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ بِنْتُهَا.

ويَحْرُمُ عَلَيْهِ مَنْ وَطِئَهَا أَحَدُ آبَائِهِ أَوْ أَبْنَائِهِ بِمِلْكُ أَوْ شُبْهَةٍ وِبَنَاتُهَا ، كُلُّ فَبُهْةٍ ، وأُمَّهَاتُ مَوْطُوآتِهِ هُو بِمِلْكِ أَوْ شُبْهَةٍ وَبَنَاتُهَا ، كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِياً مُؤَبَّداً. ويَحْرُمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ فَلْكَ تَحْرِياً مُؤَبَّداً ، وإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ أَوْ ابْنَهُ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، وإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ أَوْ ابْنَهُ ومِنْ حَرُمَ ومِنْ حَرُمَ بِالرَّضَاعِ ، ومَنْ حَرُمَ وَمُو هَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، ومَنْ وطِي نَكَاحُهَا مِمَنْ ذَكَرْنَاهُ حَرُمَ وَطُولُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، ومَنْ وطِي أَمَتُهُ ثُمَّ تَزَوَّجَ أَخْتَهَا أَوْ عَمَّتَهَا أَوْ خَالَتَهَا حَلَّتُ لَهُ أَمْتُهُ مُرَّا أَوْ خَالَتَهَا حَلَّتُ لَهُ الْمَنْكُوحَةُ وحَرُمَت المَلُوكَةُ .

ويَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْمَجُوسِيَّةِ والْوَثَنِيَّةِ والْمُرْتَدَّةِ، وَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهَا كِتَابِيَّةٌ والآخَرُ مَجُوسِيُّ، والأَمَةِ الكِتَابِيَّةِ وَجَارِيَةِ نَفْسِهِ ومالكَتِهِ، لَكِنْ يَجُوزُ وَلاءُ الأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ بِمِلْكِ الْيَمِيْنِ، وتَحْرُمُ الللاَعَنَةُ عَلَى الللاَعِنِ ونِكَاحُ الْمُحْرِمَةِ والمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ.

ويَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَالْأُوْلَى الْإَقْتِصَارُ عَلَى واحِدَةٍ ، ولَهُ أَنْ يَطَأَ بِمِلْكِ الْيَمِيْنِ مَا شَاءَ ، ويَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، ويَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، ويَحْرُمُ عَلَى الْعُبْدِ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، ويَحْرُمُ عَلَى الْعُبْدِ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَتَيْنِ ، وهُوَ الْوُقُوعُ الْحُرِّ نِكَاحُ الأَمَةِ اللَّسِلَمَةِ إلاَّ أَنْ يَخَافَ العَنَتَ ، وهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزِّنَا ، ولَيْسَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ تَصْلُحُ لِلاِسْتِمْتَاعِ وعَجَزَ عَنْ صَدَاقِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنِ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ ، ولا يَصِحُ نِكَاحُ الشِّغَارِ ونكَاحُ الشِّغَارِ ونكَاحُ الشِّغَارِ ونكَاحُ الْمُتْعَةِ ، وهُو أَنْ يَنْكِحَهَا إلَى مُدَّةٍ ، ولا نِكَاحُ الشِّغَارِ ونكَاحُ الْمُتَعْةِ ، وهُو أَنْ يَنْكِحَهَا إلَى مُدَّةٍ ، ولا نِكَاحُ الشَّغَارِ ونكَاحُ الشَّغَارِ ، وهُو أَنْ يَنْكِحَهَا لِيُحَلِّلُها لِلَّذِي طَلَقَهَا ثَلاثاً ، فَإِنْ عَقَدَ لِذَلِكَ ولَمْ يَشْتَرِطَ صَحَّ .

﴿ فَصْلُ ﴾ إِذَا وَجَدَ أَحَدُ هُمَا الآخَرَ مَجْنُوناً أَوْ مَجْدُوماً أَوْ مَجْدُوماً أَوْ وَجَدَتْهُ عِنَيِّناً أَوْ أَبْرَصَ أَوْ وَجَدَتْهُ عِنَيِّناً أَوْ مَجْبُوباً ثَبَتَ الْحِيَارُ فِي فَسْخِ الْعَقْدِ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ الْحَاكِمِ سَوَاءٌ كَانَ بِهِ ذَٰلِكَ الْعَيْبُ أَمْ لا ولَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ ثَبَتَ الْخَيَارُ أَيْضاً إِلاَّ أَنْ تَحْدُثَ الْعُنَّةُ بَعْدَ أَنْ يَطَأَهَا فَلاَ خِيَارَ الْعُنَارُ أَيْضاً إِلاَّ أَنْ تَحْدُثَ الْعُنَّةُ بَعْدَ أَنْ يَطَأَهَا فَلاَ خِيَارَ الْعُنَارُ أَيْضاً إِلاَّ أَنْ تَحْدُثَ الْعُنَّةُ بَعْدَ أَنْ يَطَأَهَا فَلاَ خِيَارَ

وإذَا أَقَرَّ بِالعُنَّةِ أَجَّلُهُ الْحَاكِمُ سَنَةً مِنْ يَوْمِ الْمُرافَعَةِ إِلَيْهِ فَإِنْ جَامَعَ فِيْهَا فَلاَ فَسْخَ لَهَا وَإِلاَّ فَلَهَا الفَسْخُ وَالْمَرَادُ بِالفَوْرِ فِي الْعُنَّةِ عَقيبَ السَّنَةِ ومَتَى وَقَعَ الْفَسْخُ فإنْ كانَ قَبْلَ الدُّخُول فَلاَ مَهْرَ أَوْ بَعْدَهُ بِعَيْبِ حَدَثَ بَعْدَ الْوَطْءِ وَجَبَ الْمُسَمَّى أَوْ بِعَيْبِ حَدَثَ قَبْلَهُ فَمَهْرُ المِثْلُ وإِنْ شَرَطَ أَنَّهَ حُرَّةٌ فَبَانَتْ أَمَةً وهُوَ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ تَخَيَّرَ وإِنْ شَرَطَ أَنَّهَا أَمَةٌ فبانَتْ حُرَّةً أَوْ لَمْ يَشْرِطْ فَبَانَتْ أَمَةً أَوْ كَتَابِيَّةً فَلاَ خِيَارَ وإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِأُمَةٍ فَأَعْتِقَتْ فَلَهَا أَنْ تَفْسَحَ نِكَاحَهُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ غَيْرِ الْحَاكِمِ وِاذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزُّوجَيْن الْوَتَنيَّيْنِ أَوِ اللَّجُوسِيَّيْنِ أَوْ أَسْلَمَتِ اللَّرْأَةُ والزَّوْجُ يَهُودِيُّ أَوْ نَصْرَانِيٌ أَوِ ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ الْمُسْلَمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُول تَعَجَّلَتِ الفُرْقَةُ وإنْ كانَ بَعْدَهُ تَوَقَّفَتْ عَلَى انْقضاء الْعِدَّةِ فإن اجْتَمَعا عَلَى الإسلام قَبْلَ انْقضائها دَامَ النِّكَاحُ وإلاَّ حُكِمَ بالفُرْقةِ مِنْ حِيْنِ تَبْدِيْلِ الدِّينِ وإنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ اخْتَارَ أَرْبَعا مِنْهُنَّ:

كِتَابِكِ الصِّكَ أَقَ

يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ، فإنْ لَمْ يُذْكَرْ لَمْ يَضُرَّ، ولا يُزَوِّجُ الْبَنَةُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرَ الْبِنَةُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ، ولا ابْنهُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ، ولا ابْنهُ الصَّغِيرَ بأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ، وكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجُ السَّغِيهُ والعَبْدُ بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ، وكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَناً جَازَ جَعْلُهُ صَدَاقاً.

ويَجُوزُ حَالاً ومُوَّجَلاً وعَيْناً ودَيْناً ومَنْفَعَةً، وتَمْلكُهُ بِالتَّسْمِيةِ، وتَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالقَبْضِ، وَيَسْتَقِرُ بِالدُّخُولِ الْهُ بَوْتِ الْحَدِهِا قَبْلَ الدُّخُولِ، ولَهَا أَنْ تَمْتَنعَ مِنْ تَسْلِم نَفْسِها بِمَوْتِ أَحَدِهِا قَبْلَ الدُّخُولِ، ولَهَا أَنْ سَلَّمَتْ نَفْسَها إلَيْهِ فَوَطِئها حَتَّى تَقْبِضَهُ إِنْ كَانَ حَالاً ، فإنْ سَلَّمَتْ نَفْسَها إلَيْهِ فَوَطِئها عَبْلَ القَبْض سَقَطَ حَقُها مِنَ الإَمْتِناعِ ، وإنْ وَرَدَتْ فُرْقة قَبْلَ القَبْض سَقَطَ حَقُها مِنَ الإَمْتِناعِ ، وإنْ وَرَدَتْ فُرْقة مِنْ جَهَتِها قبلَ الدُّخُولِ بِأَنْ أَسْلَمَ أَوِ ارْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نَصْفُهُ ، يَرْجع وَنْ جَهَتِهِ بِأَنْ أَسْلَمَ أَوِ ارْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نَصْفُهُ ، يَرْجع في نصْفِهِ إِنْ كَانَ بَاقِياً بِعَيْنِهِ ، وإلاَّ فَنصْف قيمته أَقَلَ ما وَمِنْ جَهَةِ إِلَى التَّلَف ، فإنْ كَانَ زَائداً زِيادَةً مُنْفَصِلةً وَيَعْتِهِ أَقُلَ ما كَانَ مِنْ الْعَقْدِ إِلَى التَّلَف ، فإنْ كَانَ زَائداً زِيادَةً مُنْفَصِلةً وَيَمْتِهِ أَقُلُ مَا رَجَعَ فِي النِّصْف دُونَ الزيادَة ، أو مُتَّصِلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ أَخْذِهِ رَجَعَ فِي النِّصْف قيمتِهِ ، وإنْ كَانَ نَاقِصاً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ أَخْذِهِ وَإِنْ كَانَ نَاقِصاً تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ وَالْمُ وَبَيْنَ نَصْف قيمتِهِ ، وإِنْ كَانَ نَاقِصاً تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ وَالْمُ وَبَيْنَ نَصْف قيمتِهِ ، وإِنْ كَانَ نَاقِصاً تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ وَيَمْتِهِ ، وإِنْ كَانَ نَاقِصاً تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْدِهِ قيمتِه .

ثُمَّ مَهْرُ المِثْلِ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ نَسَاءٍ عَصَبَاتِهَا فِي السِّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ والثُّيُّوبَةِ والْبَكَارَةِ والْبَلَدِ، فَإِنِ ٱخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ رُوعِيَ ذَٰلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَبِالأَرْحامِ وإلاَّ فَبنِسَاءِ بَلَدِها ومَنْ يُشْبِهَها، وإذَا أَعْسَرَ بالَهْرِ قَبْلَ الدُّّخُولِ فَلَهَا الْفَسْخُ، أَوْ بَعْدَهُ فَلاَ ، فَإِن ٱخْتَلَفَا فِي قَبْض الصَّدَاق فَالقَوْلُ قَوْلُهَا ، أَوْ فِي الْوَطْءِ فَقَوْلُهُ ، ومَنْ وَطِيءَ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زِنَاً وهِيَ مُكْرَهَةٌ لَزِمَهُ مَهْرُ المِثْل ، وإنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى الزِّنَا فَلاَ مَهْرَ لَها ، وحَيْثُ طُلِّقَتْ وشُطِّرَ المَهْرُ لا مُتْعَةَ لَهَا ، وحَيْثُ لَمْ يَتَشَّطَرْ إِمَّا إِلَّا إِلَّا إِلَّا يجِبَ شَيْءٌ كَالْمُفَوِّضَةِ إِذَا طُلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ والفَرْضِ ، أَوْ بأَنْ يَجِبَ الكُلُّ كَالطَّلاَق بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا الْمُتْعَةُ، وهِيَ شَيءٌ يُقَدِّرُهُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ، ويُعْتَبَرُ فيهِ حالُ الزَّوْجَيْن .

﴿ فَصْلٌ ﴾ ولِيمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ، والسُّنَّةُ أَنْ يُولِمَ بِشَاةٍ، ويَجُوزُ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الطَّعَامِ، ومَنْ دُعِيَ إِلْيَهَا لَزِمَتُهُ الْإِجَابَةُ صَائِماً كَانَ أَوْ مُفْطِراً، فَإِذَا حَضَرَ نُدِبَ لَهُ الأَكْلُ ولاَ يَجِبُ، فإنْ كان صائِماً تَطَوُّعاً وَلَمْ يَشُقَّ عَلَى صَاحِبِ الْوَلِيمَةِ صَوْمُهُ فإنْ مَامُ الصَّوْمِ أَفْضَلُ، وإنْ شَقَّ عَلَيْهِ صَوْمُهُ الْوَلِيمَةِ صَوْمُهُ فإنْ مَامُ الصَّوْمِ أَفْضَلُ، وإنْ شَقَّ عَلَيْهِ صَوْمُهُ الْوَلِيمَةِ صَوْمُهُ

فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ ، وَلِوُجُوبِ الإجابَةِ شُرُوطٌ: أِنْ لا يَخُصُّ بِهَا الأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ، وأَنْ يَدْعُوَهُ فِي الْيَومِ الأَوَّلِ، فإنْ أَوْ لَمَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ فَدَعَاهُ فِي اليَوْمِ الثَّانِي لَمْ تَجِبْ، أَوْ فِي الثَّالِثِ كُر هَتْ إجابتُهُ ، وأَنْ لا يَحْضُرَهُ لِخَوْفِ مِنْهُ أَوْ طَمَعاً فِي جَاهِهِ، وأَنْ لا يَكُونَ ثُمَّ مَنْ يَتَأَذَّى، أَوْ لاَ تليقُ بهِ مُجَالَسَتُهُ ، ولا مُنْكَرُ مِنْ زَمْرِ وخَمْرِ ، وَفُرُشِ حَرِيرٍ ، وصُوَرٍ حَيُوانِ عَلَى سَقْفٍ أُو جِدارٍ، ووِسَادَةٍ مَنْصُوبَةٍ وسَتْرٍ، أَوْ ثَوْبٍ مَكْتُوبِ عَلَيْهِ مُنْكَرٌّ، وغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ يَزُولُ بِحُضُورِهِ، أَو كَانَتِ الصُّورُ عَلَى الأَرْضِ فِي بِسَاطٍ أَوْ مِخَدَّةٍ يَتَّكِيُّ عَلَيْهَا، أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ أَوْ صُورَ الشَّجَرِ، فَلْيَحْضُرْ، وَلا يُكْرَهُ نَثْرُ السُّكَّر وَنحُوهِ في الإمْلاكاتِ، بَلْ هُوَ خِلافُ الأَوْلَى،، والْتِقَاطُهُ أَيْضاً خِلافُ الأوْلَى.

بابُ مُعاشَرَةِ الأَزْواجِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ واحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ المُعاشَرَةُ بِالمَعْرُوفِ وَبَدْلُ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ غَيْرِ مَطْلٍ ولا إظْهارِ كَراهَةٍ، ويَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنِ واحِدٍ إلاَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنٍ واحِدٍ إلاَّ بِرِضَاهُما، ولهُ أَنْ يَمْنَعَها مِنَ الخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَإِنْ ماتَ لَهَا قَرِيبٌ اسْتُحِبَ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الخُرُوجِ ، ومَنْ لَهُ نِسَامُ لا

يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهُنَّ، بَلْ لَهُ الإعْرَاضُ عَنْهُنَّ بِلا إِثْمٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِىءَ المَبِيتُ عِنْدَ إِحْداهُنَّ إِلاَّ بِالْقُرْعَةِ، فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ واحِدةٍ مِنْهُنَّ لَزِمَهُ المَبِيتُ عِنْدَ الباقياتِ فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ الباقياتِ بِقَدْرِهِ، فَإِذَا أَرَادَ القَسْمَ أَقْرَعَ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُها قَدَّمَها، وَيَقْسِمُ للْحائِضِ والنَّفَساءِ والمَريضةِ والرَّثقاءِ، فَإِنْ كَانَ مَعهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ قَسَمَ للْحُرَّةِ مِثْلَ ما للأُمَةِ مَرَّتَيْنِ، وأَقَلُ لَاللَّمْ مَوَّتَيْنِ، وأَقَلُ القَسْمِ لَيْلَةٌ وَيَتْبِعُها يَوْمٌ قَبْلَها أَو بَعْدَها، وأكثرُهُ ثَلاَثَةُ اللّه الله أَو بَعْدَها، وأكثرُهُ ثَلاَثَةً أَيَّامٍ، ولا يُزادُ عَلَى ذَلكَ، وعادُ القَسْمِ اللّيْلُ، والنّهارُ قَابِعٌ لَمِنْ مَعِيشَتُهُ بِالنّهارِ، فَإِنْ كانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللّيْلِ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِالنّهارِ، فَإِنْ كانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللّيْلِ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِالنّهارِ، فَإِنْ كانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللّيْلِ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللّيْلِ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِالنّهارِ، فَإِنْ كانَتْ مَعِيشَتُهُ بِالنّهارِ.

ولا يَجِبُ عَلَيْهِ وطَّ لَكِنْ تُنْدَبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِيهِ وفي سائرِ الاَسْتِمْتَاعات، وإنْ أَرادَ أَنْ يُسافِرَ بِامْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَجُزُ إلاَّ بِقُرْعَةٍ فَإِنْ سَا فَر بِقُرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْمُقيمَةِ ، وَإِنْ سَا فَر بِقُرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْمُقيمَةِ ، وَإِنْ سَا فَر بِعَلْ بِعَيْرِ قُرْعَةٍ أَثِمَ ولَزِمَهُ القَضَاءُ وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ القَسْمِ لِبَعْضِ بِعَيْرِ قُرْعَةٍ أَثِمَ ولَزِمَهُ القَضَاءُ وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ القَسْمِ لِبَعْضِ ضَر ائرِها بِرضا الزَّوْجِ جَازَ ، وإنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ ، فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْهِبَةِ عَادَتْ إلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرَّجُوعِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي نَوْبَةِ أَخْرَى اللَّ شُعْلُ ، فإنْ دَخَلَ بِالنَّهارِ لِحَاجَةٍ أو بِاللَّيْلِ لِضَرُورَةٍ جَازَ ، وإلا قَطَاءُ ، وإنْ تَزَوَّجَ جَدِيدةً وعِنْدَهُ وإلا قَلَا مَلَ وَإِنْ قَلْ ، وإنْ قَامَ لَزِمَهُ القَضَاءُ ، وإنْ تَزَوَّجَ جَدِيدةً وعِنْدَهُ وإلاّ قَلا ، وإنْ أَقَامَ لَزِمَهُ القَضَاءُ ، وإنْ تَزَوَّجَ جَدِيدةً وعِنْدَهُ وَالْ قَلْ ، وإنْ أَقَامَ لَزِمَهُ القَضَاءُ ، وإنْ تَزَوَّجَ جَدِيدةً وعِنْدَهُ وَالْ الْقَامَ لَزِمَهُ القَضَاءُ ، وإنْ تَزَوَّجَ جَدِيدةً وعِنْدَهُ

غَيْرُهَا قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ، فإنْ كَانَتْ بِكُراً أَقَامَ عِنْدَها سَبْعاً ولَمْ يَقْضِ، وإنْ كَانتْ ثَيِّباً فَهُوَ بِالخِيارِ بَينَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَها سَبْعاً ويَقْضِيَ، وبَيْنَ أَنْ يُقِيمَ ثَلاثاً ولا يَقْضِيَ، وبَيْنَ أَنْ يُقِيمَ ثَلاثاً ولا يَقْضِي ويُنْدَبُ لَهُ أَنْ يُخيِّرَهَا بَيْنَهُما فإنْ أَقامَ سَبْعاً بِطلبها قَضَى السَّبْعَ، أَوْ بِدُونِهِ قَضَى أَرْبعاً فَقَطْ.

ولَهُ الخُرُوجُ نَهاراً لِقَضَاءِ الْحَاجاتِ والْحُقُوقِ، ومَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهُنَّ.

ويُنْدَبُ أَنْ لَا يُعَطِّلُهُنَّ مِنَ الْوَطْءِ، وأَنْ يُسَوِّىَ بَيْنَهُنَّ فِيهِ، وإذَا رَأَى مِنَ المَرْأَةِ أَمارَاتِ النُّشُوزِ وعَظَهَا بِالكلامِ، فِيهِ، وإذَا رَأَى مِنَ المَرْأَةِ أَمارَاتِ النُّشُوزِ وعَظَهَا بِالكلامِ، وإنْ صَرَّحتْ بِالنُّشُوزِ هَجَرَها في الفِرَاشِ دُونَ الكلامِ، ووضَرَبَهَا ضَرْباً غَيْرَ مُبرِّح أَيْ لَا يُكْسِرُ عَظْماً، ولا يَجْرَحُ لَحْماً، ولا يَجْرَحُ لَحْماً، ولا يَخْرَدُ مِنْهَا، وقِيلَ لَحْماً، ولا يَخْرَدُ مِنْهَا، وقِيلَ لَحْماً، ولا يَخْرُبُهَا إلا يَضْرِبُهَا إلا يَضْرِبُهَا إلا إذا تَكَرَّرَ نُشُوزُها.

بابُ النَّفَقاتِ

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ يَوْماً بِيَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ مُوسِراً لَزِمَهُ مُدَّانِ مِنَ الْحَبِّ الْمُقْتاتِ فِي الْبَلَدِ، وإِنْ كَانَ مُعْسِراً فَمُدُّ وَنِصْفُ، وَيَلْزَمُهُ مُعْسِراً فَمُدُّ وَنِصْفُ، وَيَلْزَمُهُ مَعْ ذَلِكَ أَجْرَةُ الطَّحْن والْخُبْزِ والْأُدْمِ عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ تَرَاضَيا عَلَى أَخْذِ العوضِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ تَرَاضَيا عَلَى أَخْذِ العوض

عَنْ ذَلِكَ جَازَ، وَلَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ الدُّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسِّدْرِ والمَشْطِ وَثَمَنِ مَاءِ الْإَغْتِسَالِ، إِنْ كَانَ سَبَبُهُ جَمَاعاً أَوْ نِفَساً، فَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ جَمَاعاً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ، وَلاَ يَلْزَمُهُ ثَمَنُ الطِّيبِ، ولا أُجْرَةُ الطَّبِيبِ، ولا شِراءُ الأَدْوِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِك.

وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ فِي البَلَدِ مِنْ ثِيَابِ البَدَنِ والفَرْشِ والْوِسَادَةِ عَلَى حَسْب ما يَلِيقُ بَيَسَارِهِ وإعْسَارِهِ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أُوَّلِ النَّهَارِ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أُوَّلِ النَّهَارِ، وَتَسْلِيمُ الكَسْوَةِ مِنْ أُوَّلِ الفَصْلِ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةَ مُدَّةٍ وَتَسْلِيمُ الكِسْوةِ مِنْ أُوَّلِ الفَصْلِ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسُوةَ مُدَّةٍ فَبَلِيتُ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِبْدَالُها، وَإِنْ بَقِيتُ بَعْدَ اللَّذَةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ، وَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي كِسُوتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ.

وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُخْدَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِخْدَامُهَا ، وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مِلْكَهَا ، وَإِنَّا تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ إِذَا سَلَّمَتْ المَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَتْ وَإِنَّا تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ إِذَا سَلَّمَتْ المَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَها وَلَيُّها إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً ، سَوَاجُ كَانَ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَها وَلَيُّها إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً ، سَوَاجُ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيراً أَوْ صَغِيراً لاَ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْوَطَءُ ، إِلاَّ أَنْ تُسَلِّمَ وَهِي صَغِيرةٌ ولا يُمْكنُ وَطُولُها ، فَلاَ نَفْقَةَ لَهَا ، وَشَرْطُ ذَلِكَ وَهِي صَغِيرةٌ ولا يُمْكنُ وَطُولُها ، فَلاَ نَفْقَةَ لَهَا ، وَشَرْطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تُمَكنَهُ التَّمْكِينَ التَّامَّ بِحَيْثُ لا تَمَتَنعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَا ، فَلَوْ نَهَا ، فَلَوْ نَهَا ، فَلَوْ نَهَا ، وَلَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ سَافَرتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِذْ نِهَا ، فَلَوْ نَهَزَتِ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ سَافَرتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِذْ نِهَا ، فَلَوْ نَهَزَتِ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ سَافَرتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِنْ كَانَتُ مَا الْعَلْمَ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ سَافَرتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِنْ كَانَا مَا فَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِنْهُ إِنْ فَيَوْ الْمَا فَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِنْ فَلَا الْمَاتَ الْمَالَا اللَّهُ الْمَالَا الْمَالَا اللَّهُ الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْوَلَا الْمَالَالَا اللَّهُ الْمَالَا الْمَالَا الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالَالَةُ الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَالَا اللْمَالَا اللْمَالَا اللْمَالَا اللْمَالَا الْمَالَى الْمَالَا الْمَلْكُ اللْمَالَا الْمَالَا الْمَالَى الْمَالَا الْمَالَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَولِ الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالِمِ الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَا الْمَالِمِ الْمَالَا الْمَالَل

لِحَاجَتِهَا ، أَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ تَطَوُّعَاً بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّمَهَا السَّيِّدُ لَيْلاً فَقَط ، فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا .

وَأُمَّا الْمُعْتَدَّةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مُدَّةِ العِدَّةِ سَوَاعْ كَانَتِ العدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ أَوْ بَائِن ، وأَمَّا النَّفَقَةُ فَلا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقا ولِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلاً ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا يَوْماً بِيَوْم ، وإنْ لَمْ تَكُن البائنُ حَامِلاً فَلا نَفَقَةَ لَها، والكِسْوَةُ كالنَّفَقَةِ، وإن اخْتَلَفَ الزَّوْجَان في قَبْضِ النَّفَقَةِ فالقَوْلُ قَوْلُها ، وإن اخْتَلَفَ فِي التَّمْكِينِ فالقَوْلُ قَوْلُهُ ، إِلاَّ أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوَّلاً ، ثُمَّ يَدَّعِي النُّشُوزَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتِ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ دَيْناً ، وإذا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْمُعْسِرِينَ أَوْ بِالكِسْوَةِ أَوْ بِالسُّكْنَىٰ ثَبَتَ لَهَا فَسْخُ النِّكاحِ ، فإنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ وَبَقَىَ ذَٰلِكَ لَهَا فِي ذِئْتِهِ، وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأَدْمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوسِرِينَ أَوِ الْمُتَوَسِّطِينَ فَلا فَسْخَ لَها، وإنْ كانَ الزَّوْجُ عَبْداً فَالنَّفَقَةُ في كَسْبهِ ، وإلاَّ ففيها يَدِهِ إنْ كانَ مَأْذُوناً لَهُ فِي التِّجارَةِ، وإلاَّ فإنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ، وإنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ إِلَى أَنْ يَعْتِقَ فَتَأْخُذَ مِنْهُ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ ذَكَراً كَانَ أَوْ أَنْثَى إِذَا فَضَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الآبَاءِ

والأُمَّهَاتِّ وإنْ عَلَوْا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا، وعَلَى الأُوْلادِ وَأُولادِهِمْ وإنْ سَفَلُوا ذُكُوراً كَانُوا أَو إِنَاثاً، بِشَرْطِ الفَقْرِ وَالعَجْزِ، إمَّا بِزَمانَةٍ أَو طُفُولَةٍ أَوْ جُنُونٍ، وَتَجِبُ نَفَقَةُ وَالْعَجْزِ، إمَّا بِزَمانَةٍ أَو طُفُولَةٍ أَوْ جُنُونٍ، وَتَجِبُ نَفَقَةُ زَوْجَةِ الأَبِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ آباءٍ وأَوْلادٌ ولَمْ يَقْدرْ عَلَى نَفَقَةُ الكُلِّ قَدَّمَ الأُمَّ ثُمَّ الإَبْنَ الصَّغِيرَ ثُمَّ الكَبِيرَ، وهذهِ النَّفَقَةُ الكُلِّ قَدَّرَةٌ بالكِفَايَةِ، ولا تَسْتَقرُّ فِي الذَّمَّةِ، وإنِ احْتَاجَ الْوَالدُ المُعْسِرُ إلَى النِّكاحِ لَزمَ الوْلَدَ المُوسِرَ إعْفَافُهُ بِالتَّزْوِيجِ أَو التَّسُرِّى، ومَنْ مَلكَ رَقِيقاً أَوْ دَوابَّ لَزِمَهُ النَّفَقَةُ والكَسُوةُ، فإن امْتَنَعَ أَلْزَمَهُ الْخَاكِمُ، فإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مالٌ أَكُمْرَى عَلَيْهِ إِنْ أَمْكُنَ، وإلاَّ بِيعِ عَلَيْهِ.

﴿ فَصْلُ ﴾ أَحَقُ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ الأُمُّ أُمَّاتُهُ أُمَّهَاتُهُ اللَّدِٰلِيَاتُ بِإِنَاثُ ، تُقَدَّمُ الْقُرْبَى فَالقُرْبَى ثُمَّ الأَجْتُ الشَّقيقَةُ ، ثُمَّ الأَجْتُ الشَّقيقَةُ ، ثُمَّ الأَجْ الشَّقيقَ ، ثُمَّ الأَجْ الشَّقيقَ ، ثُمَّ الأَجْ الشَّقيقَ ، ثُمَّ اللَّجْ الشَّقيقَ ، ثُمَّ اللَّمِ ، ثُمَّ اللَّمِ ، ثُمَّ الْخَالَةُ ، ثُمَّ اللَّمِ ، ثُمَّ الْخَالَةُ ، ثُمَّ اللَّمِ ، وَشَرْطُ الْحَاصِ العَدَالَةُ والعَقْلُ والحَرِّيَّةُ ، وكذَا العَمِّ ، وكذَا الطَّفُلُ مُسْلِمَ ، ولا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا نَكَحَتْ اللَّهُ اللَّهُ الْمَرْأَةِ إِذَا نَكَحَتْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَّغِيرُ حَدًّا المُعَيْرُ وَذَا المَعْيِرُ حَدًّا المُعَيْرُ وَذًا المَعْيِرُ حَدًّا المُعَيْرُ اللَّهُ المَّغِيرُ حَدًّا المُعَيْرُ وَاذَا اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْرُا وَالْمَا الْمُعَالَةَ المَعْيِرُ وَدُا اللَّهُ الْمُعَالَةُ المَّيْرِ وَلَا اللَّهُ الْمُ الْمُ اللَّهُ المَا المَا المُعَلِّلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ المُنْ الطَلْمُ اللَّهُ المُعْرَا وَالْمُ اللَّهُ المَا المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنَا المُنْ الْمُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ الْ

فِيهِ خُيِّرَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ، فإنِ اخْتَارَ أَحَدَهُما سُلِّمَ إلَيْهِ ، لٰكِنْ إنِ اخْتَارَ الاِّبْنُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعَلِّمَهُ ويُوَدِّبَهُ ، فإنْ عادَ واخْتَارَ الأَوَّلَ أُعيدَ عادَ واخْتَارَ الأَوَّلَ أُعيدَ إلَيْهِ ، فإنْ عَادَ واخْتَارَ الأَوَّلَ أُعيدَ إلَيْهِ ، فإنْ عَادَ واخْتَارَ الأَوَّلَ أُعيدَ إلَيْهِ ، وهٰكَذَا إلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بهذَا وَلَعٌ وخَبَلٌ.

بابُ الطُّلاق

يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُل زَوْجِ عَاقِلٍ بَالغِ مُخْتَارٍ، فَلاَ يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ ومَجْنُونِ ومُكْرَهٍ بِغَيْرٍ حَقِّ، مِثْلُ أَنْ هُدِّدَ بِعَيْرٍ حَقِّ، مِثْلُ أَنْ هُدِّدَ بِقَتْلٍ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ أَوْ ضَرَّبٍ مُبَرِّحٍ ، وكَذَا شَتْمٍ أَوْ ضَرْبِ بَعِيْرٍ وهُوَ مِنْ ذَوِى الْمُرَوآتِ والأَقْدَارِ، ومَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَسِيرٍ وهُوَ مِنْ ذَوِى الْمُرَوآتِ والأَقْدَارِ، ومَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَيرٍ وهُو مِنْ ذَوِى المُرَوآتِ والأَقْدَارِ، ومَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبِ لا يُعْذَرُ فِيهِ كالسَّكْران ومَنْ شَرِبَ دَوَاءً يُزِيلُ العَقْلَ بِلاَ حَاجَةِ يَقَعُ طَلَاقُهُ.

ولَهُ أَنْ يُطَلِّقَ مِنَى شَاءً ، لَكِنْ إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: طَلَقِي نَفْسَكِ ، أَنْ يُطَلِّقَ مَتَى شَاءً ، لَكِنْ إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: طَلَقِي نَفْسَكِ ، فَقَالَتْ عَلَى الفَوْرِ : طَلَّقْتُ نَفْسِى ، طُلِّقَتْ ، وإِنْ أَخَّرَتْ فَلا ، إِلاَّ أَنْ يَقُولَ : طَلِّقِى نَفْسَكِ مَتَّى شِئْتِ ، ويَمْلِكُ الحُرُّ ثَلاثَ اللَّا أَنْ يَقُولَ : طَلِّقَتَيْنِ ، ويُكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، والشَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، والثَّلَاثُ أَشَدُ ، وجَمْعُهَا في طُهْرٍ واحِدٍ أَشَدُ .

ثُمَّ الطَّلَاقُ عَلَى أَقْسَامٍ سُنِّيٌّ وبِدْعِيٌّ مُحَرَّمٌ، وخالٍ عَنِ السُّنَّةِ والبِدْعَةِ، فأَمَّا السُنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَ فِي طُهْرِ لَمْ يُجَامِعْ

فِيهِ، والبِدْعِيُّ اللَّحَرَّمُ أَنْ يُطَلِّقَ فِي الحَيْضِ بِلاَ عِوَضٍ، أَوْ فِي وَلَمِّ مِلْ عِوَضٍ، أَوْ فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ، فإذا فَعَلَ نُدِبَ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ،وأَمَّا الْحَالِي عَنْهُمَا فَطَلاَقُ الصَّغِيرَة والآيِسَةِ مِنَ الحَيْضِ والحامِلِ وغَيْرِ المَدْخُولِ بِها.

والأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِها الطَّلاَقُ الصّرِيحُ وكِنَايَةٌ ؛ فالصّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سَوَا ﴿ نَوَى بِهِ الطَّلاقَ أَمْ لا ، ولا يَقَعُ بالكِنَايَةِ إلاَّ أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلاقَ ، فالصَّريحُ لَفْظُ الطَّلاق والفِرَاق و السَّرَّاحِ فإذا قالَ: طَلَّقْتُكِ أَوْ فَارَقْتُكِ أَوْ سَرَّحْتُكِ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقَةٌ أَوْ مُفَارِقَةٌ أَوْ مُسَرَّحَةٌ، طُلِّقَتْ سَوَاءْ نَوَى بِهِ الطَّلاَقَ أَمْ لا ، والكِنَايَةُ قَوْلُهُ: أَنْتِ خَليَّةٌ أَوْ بَريَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ أَوْ بَائِنٌ وحَرَامٌ واعْتَدِّي واسْتَبْرِئِي وتَقَنَّعِي والحَقِي بِأَهْلِكِ وحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ وَنَحْوِ ذَٰلِكَ، أَوْ قَالَ: أَنَا مِنْكِ طَالِتٌ ، أَوْ فَوَّضَ الطَّلاَقَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: أَنْتَ طالقٌ ، أَوْ قيلَ لَهُ: أَلَكَ زَوْجَةٌ؟ فقالَ: لا ، أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلاق ، فإذا نَوَى بِجَمِيعِ ذَٰلِكَ الطَّلاَقَ وَقَعَ ، وإنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يَقَعْ ، وإنْ قِيلَ لَهُ: طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، طُلِّقَتْ، وإذا قالَ: أَنْتِ طالِقٌ ونَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أُو ثَلَاثًا وَقَعَ مَا نَوَى ، وكَذَا سَائِرُ أَلْفَاظِ الطَّلاقِ صَرِيجِها وكنايَتِها ، وإنْ أَضَافَ الطَّلاقَ إلَى بَعْضِ مِنْ أَبْعاضِهَا مِثْلَ أَنْ قالَ: نِصْفُكِ طَالِقٌ طُلِّقَتْ طَلْقَةً

واحِدَةً، وكَذَا إذا قالَ: أَنْتِ طالقٌ نصْفَ طَلْقَة أَوْ رُبْعَ طَلْقَةِ طُلِّقَتْ طَلْقَةً ، وإذا قالَ: أَنْت طَالَقٌ ثَلاثاً إلاَّ طَلْقَةً طُلِّقَتْ طَلْقَتَيْن ، أَوْ ثَلاثاً إلاَّ طَلْقَتَيْن طُلِّقَتْ طَلْقَةً ، أَوْ ثَلاثاً فَقَالَتْ حِضْتُ فَكَذَّبَها فالقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تُطَلَّقِ الضَّرَّةُ، وإنْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتِ إِلاَّ بإِذْنِي فأَنْتَ طَالَقٌ ، ثُمَّ اذِنَ لَها في الخُرُوج مَرَّةً فَخَرَجَتْ، ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلَكَ بِلاَ إِذْنِ لَمْ تُطَلَّقْ، وإِنْ قَالَ: كُلَّمَا خَرَجْتِ إِلاَّ بإِذْنِي فَأَنْتِ طَالَقٌ، فَبأَيِّ مَرَّةٍ إِلاَّ ثَلَاثاً طُلِّقَتْ ثَلَاثاً ، وإنْ قالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَإِ اللهُ، وكَذَا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ، لَمْ تُطُلَّقْ، ويَجُوزُ تَعْلَيْقُ الطُّلَاقِ عَلَى شَرْطِ وإنْ عَلَّقَه عَلَى شَرْط ووُجدَ ذَلكَ الشُّرْطُ طُلِّقَتْ ، فإذا قالَ: إنْ حضْت فأَنْت طالقٌ طُلِّقَتْ بمُجَرَّدِ رُونَيَةِ الدَّم ، فإذا قَالَتْ: حِضْتُ فَكَذَّبَها فالقَوْلُ قَوْلُها مَع يَمِينها، وإنْ قالَ: إنْ حِضْتِ فَضَرَّتُكِ طالقُ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طُلُّقَتْ، وإِنْ قالَ: مَتَى وَقَعَ عَلَيْكِ طَلاَقي فَأَنْتِ طَالَقٌ قَبْلَهُ ثَلاَتًا ، ثُمَّ قالَ بَعْدَ ذٰلِكَ أَنْتِ طَالَقٌ طُلِّقَتِ الْمُنَجَّزَ فَقَطْ، ومَنْ عَلَّقَ بِفِعْل نَفْسِهِ فَفَعَلَ نَاسِياً أَوْ مُكْرَهاً لَمْ يَقَعْ ، وإنْ عَلَّقَ بفِعْل غَيْرهِ مِثْلَ: إنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ فأنْتِ طالقٌ فَدَخَلَهَا قَبْلَ عِلْمِهِ بالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ ذَاكِراً لَهُ أَوْ نَاسِياً وَكَانَ غَيْرَ مُبَالِ بِحِنْثِهِ طُلِّقَتْ، وإنْ عَلِمَ بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِياً وهو مَّنْ يُبَالِي بِحِنْثِهِ لَمْ تُطَلَّقْ، وإنْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ بِانَتْ مِنْهُ إِمَّا بِطَلْقَةٍ أَوْ بِثَلاثٍ ثُمَّ تَرَوَّجَهَا ثُمَّ دَخَلَتِ الدَّارَ لَمْ تُطَلَّقْ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ يَصِحُّ الْخُلْعُ مِمَّنْ يَصِحُ طَلَاقُهُ، ويُكْرَهُ إِلاَّ في حالَيْنِ، أَحَدُهُما: أَنْ لا يُقِيما حُدُودَ اللهِ ما دَامَا عَلَى الزَّوْجيَّةِ، والثَّاني: أَنْ يَحْلفَ بِالطَّلاقِ الثَّلاثِ عَلَى تَرْكِ فِعْلِ شَيْءٍ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ فَيُخَالِعُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُها، ثُمَّ يَفْعَلُ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ، فإنَّهُ لا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلاقُ الثَّلاثُ كما سَبَقَ، وإنْ كانَ الزَّوْجُ سَفِيها صَحَّ خُلْعُهُ ويَدْفَعُ العِوَضَ إلَى وَلِيِّهِ، ولا يَصِحُ خُلْعُ سَفِيهَةٍ، ولَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُخَالِعَ امْرَأَةَ الطِّفْلِ، ولا أَنْ يُخالعَ الطِّفْلَ بِمَالهَا، وَيَصِحُّ بِهَال الْوَلِّيِّ، ويَصِحُ بِلَفْظِ الطَّلاَق، ولَفْظِ الخُلْع مِثْلُ: أَنْتِ طالقٌ عَلَى أَلْفٍ، أَو خَالَعْتُكِ عَلَى أَلْفٍ، فإنْ قَالَتْ: قَبِلْتُ، بَانَتْ ولَزِمَها الأَلْفُ، وكَذَٰلِكَ إِنْ قَالَ: إِنْ أَعْطِيْتِنِي أَلْفاً فأَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ بَانَتْ، وكذُلِكَ إذا قالَتْ: طَلَّقْني عَلَى أَلْفٍ ، فقالَ: أنتِ طالِقٌ ، بانت ولَزِ مَها الأَلْفُ .

وما جازَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقاً جازَ أَنْ يَكُونَ عِوَضاً فِي الْخُلْعِ ، فَلَوْ خالَعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ غَيْرِ مُتَمَوَّلٍ كالخَمْرِ بَانَتْ بِمَهْرِ الْخُلْعِ ، فَلَوْ خالَعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ غَيْرٍ مُتَمَوَّلٍ كالخَمْرِ بَانَتْ بِمَهْرِ الْخُلْعِ طَلاقٌ صَرِيح .

﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لا ، لَمْ تُطَلَّقْ ،

والْوَرَعُ أَنْ يُرَاجِعَ ، وإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ طَلْقَةً أَوْ أَكْثَرَ ، وَقَعَ الْوَرَعُ أَنْ يُرَاجِعَ ، وإِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَوْ أَكْثَرَ ، وَقَعَ اللَّقَلُ ، ومَنْ طَلَّقَ ثَلَاثاً فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لَمْ تَرِثْهُ الْمُطَلَّقَةُ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ إِذَا طَلَقَةً أَو طَلْقَةً أَو طَلْقَتَيْنِ أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ طَلْقَةً بَعْدَ الدُّخُولِ بِلاَ عِوضِ فَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، وإِنْ مَاتَ يُرَاجِعَ ، سَواء رَضِيَتْ أَمْ لا ، ولَهُ أَنْ يُطلِّقَهَا ، وإِنْ مَاتَ أَحَدُهُم وَرِثَهُ الآخَرُ ، لَكِنْ لا يَحِلُّ لهُ وَطُوهًا ولا النَّظَرُ اللَّهَ ولا النَّظَرُ إلىها ولا الإستمتاع بِها قَبْلَ المُرَاجَعة ، وإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَه بِعِوضِ فَلا رَجْعَة لَهُ ، ولا تَصِحُ الرَّجْعَة إلا باللَّفْظِ فَقَطْ ، فَيقُولُ: رَاجَعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُها أَوْ السَّكْتُهَا ، ولا يُشْتَرَطُ الإشْهَادُ ، وإذا رَاجَعْهَا عادَتْ إلَيْهِ الْمَسَكْتُهَا ، ولا يُشْتَرَطُ الإشْهَادُ ، وإذا رَاجَعَهَا عادَتْ إلَيْهِ الْمَسْكُتُهَا ، ولا يُشْتَرَطُ الإشْهَادُ ، وإذا رَاجَعَهَا عادَتْ إلَيْهِ الْمُسْكُتُهَا ، ولا يُشْتَرَطُ الإشْهَادُ ، وإذا رَاجَعَهَا عادَتْ إلَيْهِ الْمُسْكُتُهَا ، ولا يُشْتَرَطُ الإشْهَادُ ، وإذا رَاجَعَهَا عادَتْ إلَيْهِ طَلْقَتَينِ حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكُح زَوْجاً غَيْرَهُ نِكَاحاً طَلْقَتَينِ حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكُح زَوْجاً غَيْرَهُ نِكاحاً طَلْقَتَينِ حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكُح زَوْجاً غَيْرَهُ نِكاحاً صَحِيحاً ، ويَطَوُها فِي الفَرْج ، وأَدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشَفَة بِشَرْطِ الْشَيْر الذَّكُر .

﴿ فَصْلٌ ﴾ الإيلاءُ حَرَامٌ، وهُوَ: أَنْ يَحْلِفُ الزَّوْجُ اللهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالعَتْقِ أَوْ بِالْتِزَامِ صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ غِيْرِ ذَٰلِكَ يَمِيناً يَمْنَعُ الْجِمَاعَ فِي الفَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ غَيْرِ ذَٰلِكَ يَمِيناً يَمْنَعُ الْجِمَاعَ فِي الفَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فإذا حَلَفَ كَذَٰلِكَ صَارَ مُولِياً فَتُضْرَبُ لَهُ مُدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فإذا انْقَضَتْ ولَمْ يُجَامِعْ فِيها ولا مانعَ مِنْ جِهَتِها أَشْهُرٍ ، فإذا انْقَضَتْ ولَمْ يُجَامِعْ فِيها ولا مانعَ مِنْ جِهَتِها

فَلَهَا عَقِبَ اللَّذَةِ أَنْ تُطَالِبَهُ إِمَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْوَطْءِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ، فَإِنْ جَامَع فَذَاك، وإلاَّ طَلَّقَ عَلَيْه الْحَاكِمُ، ومَتَى حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عِنِيناً أَوْ مَجْبُوباً فَلَيْسَ مُولياً.

﴿ فَصْلٌ ﴾ الظّهارُ: هُو أَنْ يُشَبّهُ امْرَأْتَهُ بِظَهْرِ أُمّهِ أُو غَيْرِهَا مِنْ مَحَارِمِهِ أُو بِعُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِها فَيَقُولَ: أَنتِ علي كَظَهْرِ أُمّي، أو كَفَرْجِها او كَيدِها، فإذا قالَ ذٰلِكَ ووُجِدَ الْعَوْدُ لَزِمَتُهُ الْكَفَّارَةُ وحَرُمَ وطُولُها حَتَّى يُكَفِّرَ، والعَوْدُ هُو الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَوْدُ الْعَلْقِ الْعَوْدِ الظّهارِ زَمَنا يُمكنهُ أَنْ يَقُولَ لَها فِيهِ أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَقُلُ، فإنْ عَقَب الظّهارَ بِالطّلاقِ عَلَى الفَوْرِ طَلّقَتْ ولا كَفَّارَةَ، والكَّفَارةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ طَلّقَتْ ولا كَفَّارةَ، والكَّفَارةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الغَيْوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ الْمُيوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُسْكِينٍ مُنْكِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً كُلَّ مِسْكِينِ مُنْكِينٍ مُنْكِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً كُلَّ مِسْكِينِ مُنْكِينِ مَنْ قُوتِ البَلَدِ حَبَّا بِالنِّيَّةِ.

بابُ الْعدَّة

مَنْ طَلَّقَ امْرَأْتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلا عِدَّةَ عَلَيْها، وإنْ طَلَّقَ بَعْدَه لَزِمَتْها العِدَّةُ سَواءٌ كانَ الزَّوْجانِ صَغِيرَيْنِ أو بَالغَيْنِ، أو أَحَدُهما بَالِغاً والآخرُ صَغِيراً، والمُرادُ بِالدُّخُولِ الْوَطْءُ، فَلَوْ خَلا بِها ولَمْ يَطَأْهَا ثُمَّ طَلَّقَ فَلا عِدَّةَ، وإذا

وجَبَتِ العِدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ بِشَرْطَيْن: أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُ الحَمْلِ حَتَّى لَوْ كَانَ وَلَدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اشْتُرطَ انْفِصَالُ الجَمِيعِ ، سَواءٌ انْفَصلَ حَيّاً أَو مَيْتاً كَامِلَ الخِلْقَةِ، أَو مُضْغَةً لَمْ يُتَصَوَّرْ، وشَهِدَ القَوابِلُ أَنَّهَا مَبْدَأً خَلَقِ آدَمِيٍّ ، ومَتَى كانَ بَيْنَ الوَلَدَيْنِ دُونَ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ فَهُمَا تَوْأَمَانِ، ولا حَدَّ لِعَدَدِ الْحَمْلِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَضَعَ في حَمْلِ واحِدٍ أَرْبَعَةَ أَوْلاَدٍ أَو أَكْثَرَ مِنْ ذَلكَ؛ الثَّاني: أَنْ يَكُونَ الوَلَدُ مَنْسُوباً إِلَى مَنْ لَهُ العِدَّةُ، فَلَوْ حَمَلَت مِنْ زِناً أُو وَطْءِ شُبْهَةٍ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّةُ الْمُطَلِّقِ بِهِ بَلْ فِي حَمْلِ وَطْءِ الشَّبْهَةِ تَسْتَقْبِلُ عِدَّةَ الْمُطَلِّقِ بَعْدَ الْوَضْعِ ، وَكَذَا فِي حَمْلِ الزِّنَا إِنْ لَمْ تَحِضْ عَلَى الْحَمْل ، فَإِنْ حاضَتْ عَلَى الْحَمْلِ انْقَضَتْ بِثَلاثَةِ أَطْهَارٍ مِنْهُ، وأَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وأَكْثَرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ ، وإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلاً ، فإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ اعْتَدَّتْ بِثَلاثَة قُرُوع « القُرُوءُ: الأطْهَارُ » ويُحْسَبُ لَها بَعْضُ الطُّهْر طُهْراً كَامِلاً ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَحَاضَتْ بَعْدَ لَحْظَة انْقَضَتْ بِمُضِيٍّ طُهْرَيْنِ آخَرَيْنِ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالثَةِ، وإنْ طَلَقَ في الحَيْضِ فَلا بُدَّ مِنْ ثَلاثَةِ أَطْهَارٍ كُوامِلَ، فَإِذَا شَرَعَتْ فِي الْحَيْضَة الرَّابِعَةِ انْقَضَتْ، ولاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَقَارَبَ حَيْضُها أَوْ يَتَبَاعَدَ فَمِثَالُ التَّقَارُبِ أَنْ تَحِيضَ يَوْماً ولَيْلَةً وتَطْهُرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً فإذا طُلِّقَتْ فِي آخِرِ الطُّهْر

انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِاثْنَيْنِ وثَلاَثِينَ يَوْمَاً ، وَلَحْظَتَيْنِ ، أَوْ فِي آخِرِ حَيْض فَسَبْعَةِ وأَرْبَعِينَ يَوْماً ولَحْظَةٍ، وهُوَ أَقَلُّ الْمُكنِ في الْحُرَّةِ، ومِثالُ التَّباعُدِ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً وتَطْهَرُ سَنَةً مَثَلاً أُو أَكْثَر فَلا بُدَّ مِنَ الأطْهار الثَّلاثَةِ ولَوْ قَامَتْ سِنينَ، وإنْ كانَتْ مِمَّنْ لا تَحِيضُ لِصِغَرِ أُو إِياسِ اعْتَدَّتْ بِثَلَاثِةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ فَانقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضٍ كَرَضَاعٍ وَنَحْوهِ أَوْ بِلا عَارِضِ ظَاهِرِ صَبَرَتْ إِلَى سِنِّ اليَأْسِ مِنَ الحَيْضِ ثُمَّتَعْتَدُّ بِثَلاَثَةِ أَشْهُرِ هٰذِ اكُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَلاَّقِ فَانْتُو فِي عَنْهَا زَوْجُها ولَوْ في خِلالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً اعْتَدَّتْ بِالوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ، وإلاَّ فَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ وعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، سَواء كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أَمْ لا ، هٰذَا كُلُّهُ في الْحُرَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً ولَوْ مُبَعَّضَةً فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ وغَيْرُها مِمَّنْ تَحِيضُ بطُّهْرَيْن ، ومَنْ لا تحِيضُ بشَهْر ونصْفٍ ، وفي الوفاةِ بِشَهْرَيْنِ وخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، ومَنْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ تَعْتَدُّ مِنَ الْوَطْءِ كَالْمُطَلَّقَة.

وَيَلْزَمُ الْمُعْتَدَّةَ مُلازَمَةُ المَنْزِلِ، فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَفِي حُكْمِ النَّوْجِ لا تَخْرُجُ إلاَّ بِإِذْنِهِ، ويَجُوزُ لِلْبَائِنِ ولِلْمُتَوَفَّى عَنْها زَوْجُها أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِها وأَداءِ الْحُقُوقِ، وتَجِبُ العِدَّةُ فِي المَسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَها فِيهِ، ولا يَجُوزُ نَقْلُها

إِلاَّ لِضَرُورَةٍ إِمَّا الخَوْفُ أَوْ مَنْعُ مالِكِهِ أَو كَثْرَةُ تَأَدِّيها بِعِيرَانِها أَو أَقارِبِ زَوْجِها أَو تَأَذِّيهُمْ بِها، فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ إِلَيْهِ.

ويَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلِّقِ الْحَلْوَةُ بِها فِي العِدَّةِ ومُساكنَتُها إِلاَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ بِمَرافِقِهِ، ويَجِبُ الإِحْدادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، ويُنْدَبُ فِي البائنِ، ويَحْرُمُ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرَ الزَّوْجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وهُوَ أَنْ تَتْرُكَ الزِّينَةَ ولاَ تَلْبَسَ الْحُلِيِّ ولا تَخْتَضِبَ ولا تَكْتَحِلَ بِإِثْمِدٍ ونَحْوهِ، فإن احْتَاجَتْ إِلَى الكُحْلِ فَبِاللَّيْلِ وتُزِيلُهُ بِالنَّهَارِ، ولا تَلْبَسُ الصَّافِيَ منْ أَزْرَقَ وأَخْضَرَ وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ، ولا تُرَجِّلُ الشُّعَرَ ، ولا تَسْتَعْمِلُ طِيباً في بَدَنِ وثَوْبِ ومأْكُولِ ، ولها لُبْسُ الإبْرِيسَم وغَسْلُ الرَّأْسِ للتَّنْظِيفِ، وتَقْلِمُ الأظْفَارِ، وإذا راجَعَ الْمُعْتَدَّةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةَ جَدِيدةً، وإِنْ تَزَوَجَ مَنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُول بَنَتْ عَلَى العِدَّةِ الْأُولَى ، ومَتَى ادَّعَتِ المَرْأَةُ انْقضاءَ العِدَّةِ في زَمَنِ يُمْكِنُ انْقِضاوُّها فِيهِ قُبلَ قَوْلُها ، وإذا بَلَغَهَا خَبَرُ موته بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ وعَشَرَةِ أَيَّامٍ فَقَدِ انْقَضَتِ العِدَّةُ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ مَلَكَ أَمَةً حَرُمَ عَلَيْهِ وطُوها والإَسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قَبْضِها بِالْوَضْعِ إِنْ

كانَتْ حامِلاً، وبِحَيْضَة إِنْ كانَتْ حائِلاً تَحِيضُ، وإلاً فَبِشَهْرٍ، وإِنْ كانَتْ زَوْجَتُهُ أَمَةً فاشْتَراهَا انْفَسَخَ النِّكاحُ وحَلَّتْ لَهُ بِمِلْكِ اليَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءِ، ومَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ أُو كَاتَبَها ثُمَّ زَالَ النِّكاحُ والكِتَابَةُ لَمْ يَطأها حَتَّى يَسْتَبْرِئَها، ولَهُ الاسْتِبْراء بِغَيْرِ الجِباعِ، ومَنْ وَطِيء أَمَتَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوجَها حَتَّى يَسْتَبْرِئَها .

﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ أَتَتْ أَمَتُهُ بِوَلَدِ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَطِئَها لَحِقَهُ، سَواءٌ كَانَ يَعْزِلُ مَنِيَّهُ عَنْهَا أَمْ لا، وإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَها لَمْ يَلْحَقْهُ، ومَنْ أَتَتْ زَوْجَتُهُ بِوَلَدِ لَحِقَهُ نَسَبُهُ إِنْ أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بأَنْ تَأْتِي بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرِ ولَحْظَةٍ مِنْ حِينِ العَقْدِ، وَدُونَ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ حِينِ إِمْكَانِ الْإَجْتِمَاعِ مَعَهَا ، إذا أَمْكَنَ وَطُوُّها ولَوْ عَلَى بُعْدِ وإنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَطِيٌّ بِخِلافِ ما سَبَقَ في أُمَتِهِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْج تِسْعُ سِنِينَ ونِصْفٌ ولَحْظَةٌ تَسَعُ الوَطْءَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بِأَنْ أَتَتْ بِهِ لدُونِ سِتَّةِ أَشْهُر أَو لِأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَع سِنينَ أُو مَعَ القَطْع بأنَّهُ لَمْ يَطأُهًا، أَو كَانَ للزَّوْج مِنَ السِّنِّ دُونَ ما تَقَدَّم، أَو كانَ مَقْطُوعَ الذَّكَرِ والأُنثَيْينِ جَمِيعاً لَمْ يَلْحَقْهُ ، ومَتَى تَحَقَّقَ الزَّوْجُ أَنَّ الوَلَدَ الَّذِي أَلْحَقَهُ الشَّرْعُ بِهِ لَيْسَ مِنْهُ بِأَنْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَطَأَهَا أَبَداً لَزَمَهُ نَفْيُهُ

بِاللِّعانِ، وإنْ لَمْ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ حَرُّمَ عَلَيْهِ نَفْيُه وَقَذْ فُها وإنْ كانَ الوَلَدُ أَسْوَدَ وهُوَ أَبْيَضَ أَوْ غَيْرَ ذَلِك، ومن لَحِقَهُ نَسَبٌ فَأَخَّرَ نَفْيَهُ بِلا عُذْرٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْفِيهِ بِاللِّعانِ لَمْ نُجِبْهُ إِلَى ذَلْكَ، وإنْ أَرَادَ نَفْيَهُ عَلَى الفَوْر أَجَبْنَاهُ إِلَيْهِ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَنَّا فَطُولِبَ بِحَدِّ القَدْفِ فَلَهُ أَنْ يُسْقطَهُ بِاللِّعانِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بَالغاً عاقلاً مُخْتاراً وأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطأً ، فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَتَ زِنَاها أُو طِفْلَةً كَبِنْتِ شَهْر عُزِّرَ ولَمْ يُلاعَنْ ، واللِّعانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ باللهِ إِنِّي لمَنَ الصَّادِقينَ فِيها رَمَيْتُهَا مِنَ الزِّنَا، وأَنَّ هٰذا الوَلَدَ لَيْسَ مِنِي إِنْ كَانَ هُنَاكَ ولَدٌ، ثُمَّ يَقُولُ في الخامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعِظُهُ الْحَاكِمُ ويُخَوِّفَهُ ويَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ: وعَلَىَّ لَعَنَّهُ اللهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الكاذِبِينَ ، فَإِذَا فَعَلَ دُلْكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ القَذْفِ وانْتَفى عَنْهُ نَسَبُ الوَلَدِ وَبَانَتْ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّأْبِيدِ وَلَزِ مَهَا حَدُّ الزِّنَا ، وَلْهَا أَنْ تُسْقِطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولَ بأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ باللهِ إِنَّهُ لِمِنَ الكاذِبينَ فيا رَمَانَى بِهِ، ثُمَّ تَقُولَ فِي الْخَامِسَةِ وَبَعْدَ الوْعْظِ كَمَا سَبَقَ: وعَلَيَّ غَضَبُ اللهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، فَإِذَا فَعَلَتْ هَٰذِهِ سَقَطَ عَنْها حَدُّ الزِّنَا.

بابُ الرَّضاعِ

إِذَا ثَارَ لِبِنْتِ تِسْعِ سِنِينَ لَبَنٌ مِنْ وَطْءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ فَأَرْضَعَتْ طِفْلاً ، فَيَحْرُمُ عَلَيْها هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطْ ، وَصَارَتْ أُمَّهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِي وَأُصُولُها وَفُرُوعُهَا وإخْوتُها وأَخُواتُها ، فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِي وأُصُولُها وَفُرُوعُهَا وإخْوتُها وأَخُواتُها ، وَإِنْ ثَارَ اللَّبَنُ مِنْ حَملٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْناً لِلزَّوْجِ فَيَحَرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وفُرُوعُهُ فَقَطْ ، وصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعِ هُوَ وأُصُولُهُ وفُرُوعُهُ وَفُرُوعُهُ وَالْحَوْلُهُ وَفُرُوعُهُ وَالْحَوْلُهُ وَفُرُوعُهُ وَإِخْوتُهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعِ هُوَ وأُصُولُهُ وفُرُوعُهُ والْحُولُةُ وفُرُوعُهُ وإِخْوتُهُ وأَجَواتُهُ وأَخُواتُهُ ، فَيَحْرُمُ النَّكَاحُ ويَحِلُّ النَّظَرُ ، والحَلُوةُ كالنَّسَبِ. وأَخُوانَهُ ، فَيَحْرُمُ النَّكَاحُ ويَحِلُّ النَّظَرُ ، والحَلُوةُ كالنَّسَبِ. ورُونَ سَائِرَ أَحْكَامِهِ كالمِيرَاثِ والتَّفَقَةِ.

كِتَابُ الجنَّايات

يَجِبُ القِصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَاناً عَمْداً مَحْضاً عُدوَاناً ،لكِنْ لاَ يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونِ مَطْلَقاً ،وَلاَ عَلَى مُسْلِم بِقَتْلِ كَا فِرِ ، ولا عَلَى خُرِّ بِقَتْلِ عَبْدِ ، ولا عَلَى ذِمِّيٌّ بِقَتْلِ مُرْتَدِ ، ولا عَلَى الأب والأمِّ وآبائهما وأُمَّهاتِهما بقَتْل الْوَلَدِ وولَدِ الْوَلَدِ، ولا بِقَتْل مَنْ يَثْبُتُ القصاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الأَّبُ الْأُمَّ، ثُمَّ الجنايَاتُ ثَلاثَةٌ: خَطَّأٌ، وعَمْدٌ خَطأٌ، وعَمْدٌ مَحْضٌ، فالخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ إِلَى حائطٍ سَهْماً فَيُصِيبَ إِنْسَاناً ، أَوْ يَزْلِقَ مِنْ شَاهِقٍ فَيَقَعَ عَلَى إِنْسَانٍ ، وضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الفِعْلَ ولا يَقْصِدَ الشَّخْص، أَوْ لا يَقْصِدَهُمَا ، وعَمْدُ الخَطَا ِ أَنْ يَقْصِدَ الجِنَايَةَ بِهَا لَا يَقْتُلُ غَالبًا ، مِثْلَ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا، خَفِيفَةٍ مِنْ غَيْرٍ مَقْتَلِ ونَحْوِ ذَٰلِكَ، والعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الجِنايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالْبًا سَوَا فِي كَانَ مُثَقَّلًا أَوْ مُحَدَّداً ، فإنْ كَانتِ الجنايَةُ . عَمْداً عَلَى النَّفْس أَوْ الأَطْرَافِ وَجَبَ القِصَاصُ، فَيَجِبُ فِي الأَعْضَاءِ حَيْثُ أَمْكَنَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنَ الْأَنْفِ، وَهُوَ مَا لَانَ مَنْهُ والأذْنِ والسِّنِّ والشَّفَةِ واليَدِ والرِّجْلِ والأَصَابِعِ والأَنَامِلِ

والذَّكَر والأُنثيْنِ والفَرْج ونَحْو ذٰلكَ ، بشَرْطِ الْمُمَاثَلَةِ ، فَلاَ تُؤخَذُ يَمِينٌ بِيَسارِ ، ولا أعلَى بأَسْفَلَ وبالعَكْسِ ، ولا صَحِيحٌ بأَشَلَّ، ولا قِصاصَ في عَظْم ، فَلَوْ قَطَعَ اليدَ مِنْ وَسَطِ الذِّرَاعِ اقْتُصَّ مِنَ الكَّفِّ، وفي البَاقِي حُكومَةٌ، ويُقْتَصُّ للأُنْثَى مِنَ الذَّكرِ، وللطُّفْلِ منَ الكبيرِ، ولِلْوَضِيعِ مِنَ الشَّرِيفِ فِي النَّفْسِ والأَعْضَاءِ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَوفي القصاصُ إلا بحضرة السُّلطان أو نائبهِ، فإنْ كانَ مَنْ لَهُ القصاصُ يُحْسِنُهُ مَكَّنَهُ منهُ، وإلاَّ أَمَرَ بالتَّوْكِيلِ، وإنْ كانَ القصاصُ لاَ ثِنَيْن لَمْ يَجُزْ لاَ حَدِهِمَا أَنْ يَنْفَردَ بهِ ، فإنْ تَشَاحًّا فِيمَنْ يَسْتَوفِيهِ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، ولا يُقْتَصُّ مِنْ حَامِلِ حَتَّى تَضَعَ ، وَيَسْتَغْنِي الْوَلَدُ بِلَبَنِ غَيْرِها ، ومَنْ قَطَعَ اليدَ ثُمَ قَتَلَ تُقْطَعُ يَدُهُ ثُمَّ يُقْتَلُ ، فَإِنْ قَطَعَ اليَدَ فَمَاتَ مِنْ ذُلِكَ قُطِعَتْ يَدُهُ فَإِنْ مَاتَ فُهُوَ ، وَإِلاَّ قُتِلَ .

ومَتَى عَفَا مُسْتَحِقُ القصاص عَلَى الدِّيةِ سَقَطَ القصاص، ووَجَبَتِ الدِّيةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ المُسْتَحِقِينَ مِثْلُ القصاص، ووَجَبَتِ الدِّيةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ المُسْتَحِقِينَ مِثْلُ أَنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلاَدٌ فَيَعْفُو أَحَدُهُمْ سَقَطَ القِصاصُ ووَجَبَتِ الدِّيةُ ، ومَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً أَوْ قَطَعَ عُضُواً مِنْ جَمَاعَة واحِداً بَعْدَ واحِد اقْتُصَ مِنْهُ لِلأَولِ ، ولِلْبَاقِينَ الدِّيةُ ، فَإِنْ واحِد عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَقْرِعَ ، وإنِ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ في قَتْلِ واحِد جَنَى عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَقْرِعَ ، وإنِ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ في قَتْلِ واحِد

قُتِلُوا بِهِ سَواءُ اسْتَوَتْ جِنَايَتُهُمْ أَوْ تَفَاوِتَتْ، حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ واحِدٌ جراحَةً وآخَرُ مِائَةَ جرَاحَةٍ وماتَ وكانَتْ تِلْكَ الجراحَةُ الْمُفْرَدَةُ أَو تِلْكَ الْجراحاتُ مِمَّا لَوِ انْفَرَدَتْ لَقَتَلَتْ لَزِمَهُما القِصاصُ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَقْطَعَ الثَّانِي جِنايَةَ الأَوَّل، بِأَنْ يَقْطَعَ الأَوَّلُ يَدَهُ ونَحْوَها ، ويَقْطَعَ الثَّاني رَقَبَتَهُ أَوْ يَقُدَّهُ نصْفَيْن ، فَالْأُوَّلُ جَارِحٌ وَالثَّانِي قَاتِلٌ ، وَلَوْ شَارَكَ العَامِدُ مُخْطِئاً فَلا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ، ولَوْ شَارَكَ الأَجْنَبِيُّ أَباً ا قُتُصَّ مِنَ الأَجْنَبِيِّ، ويَجِبُ القصاصُ أَيْضاً في كُلِّ جُرْحِ انْتَهَى إِلَى عَظْم كَالْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ والوَجْهِ، وجُرْح العَضُدِ والسَّاق والفَخِذِ إذا انْتَهَى الجُرْحُ إِلَى العَظْمِ، والْرادُ بِالْوضِحَةِ وبانتِهاءِ الجُرْحِ إِلَى العَظْمِ أَنْ يُعْلَمَ وُصُولُ السِّكِينِ أَوْ المِسَلَّةِ مَثَلاً إِلَى العَظْمِ، وَلا يُشْتَرَطُ ظُهُورُ العَظْمِ وَرُوْيَتُهُ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ إذا كانَ القَتْلُ خَطاً أَو عَمْدَ خَطَاءٍ أو آلَ الأَّمْرُ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إلى الدِّيَّةِ وجَبَتْ الدِّيَةُ. ودِيَّةُ الحُرِّ الْمَسْلِمِ الذَّكْرِ مِائَةٌ من الإبلِ، فإنْ كانَ عَمْداً فهِيَ مُغْلَّظَةٌ المُسْلِمِ الذَّكْرِ مِائَةٌ من الإبلِ، فإنْ كانَ عَمْداً فهِيَ مُغْلَّظَةٌ مَنْ وَجُه عَمْداً فهِيَ مُغْلَظةٌ وَعَلَى الجاني ومُثَلَّثَةٌ ثَلاثينَ حِقَّةً مِنْ ثَلاثِينَ جَدَّعَةً وأَرْبَعِينَ خَلِفَةً أَيْ حَوامِلَ في بُطُونِها وثَلاثِينَ جَدَعَةً وأَرْبَعِينَ خَلِفَةً أَيْ حَوامِلَ في بُطُونِها أولادُها، وإنْ كانَ عَمْدَ خَطاٍ فَهِيَ مُغَلَّظَةٌ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ:

كُونُهَا مُثَلَّثَةً مُخَفَّفَةً مِنْ وَجْهَيْن: كَوْنُهَا مُوَّجَّلَةً وعَلى العاقِلَةِ، وإنْ كانَ خَطَأً فَهِيَ مُخَفَّقَةٌ منْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: كَوْنُها مُوجَّلَةً وعَلى العاقلةِ، ومُخَمَّسةً عشرينَ بِنْتَ مَخاضٍ وعِشْرِينَ بِنْتَ لَبُونِ وعِشْرِينَ ابْنَ لُبونٍ وعِشْرِينَ حِقَّةً وعِشْرِينَ جَذَعَةً ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ أَوْ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ، وهِيَ : ذُو القَعْدَةِ وذُو الحِجَّةِ والْحَرَّمُ وَرَجَبٌ، فإنَّها تكونُ مُثَلَّثَةً، خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْداً، ولا يُؤِّخَذُ فِي الإبلِ مَعِيبٌ، فإنْ تَراضَوْا عَلَى العِوَض عَن الإبِلِ جازَ، ودِيَةُ المَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وغَيْرِهَا نِصْفُ دِيَةٍ الرَّجُلِ، ودِيةُ اليَهُودِيِّ والنَّصْرانِيِّ ثُلُثُ دِيَةِ الْمُسْلم ، ودِيَّةُ المَجُوسِيّ ثُلْثاً عُشْرِ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، ودِيَةُ العَبْدِ قِيمَتُهُ وأعضاوُّهُ وجِراحاتُهُ ما نَقَصَ مِنْها، وفيا إذا ضَرَبَ بَطْنَهَا فَأَلْقَتْ جَنيناً مَيِّتاً غُرَّةً وهِي عَبْدٌ أو أمَةٌ سَلِيمٌ بِقِيمَةِ نِصْفِ عُشْرِ دِيَةِ الأَّبِ، أو عُشْرِ دِيَةِ الأُمِّ، والعاقِلَةُ هِيَ العَصَبَاتُ مَا عَدَا اللَّبَ وَالْجَدُّ وَالْإَبْنَ وَابْنَ الْأَبْنِ، وَلَا يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَلَا صَبِيٌّ ولا مَجْنُونٌ ولا كافِرٌ عنْ مُسْلِم وعَكْسُهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَةُ النَّفْسِ الكامِلَةِ أَعْنِي المائَّةَ منَ الإبلِ في ثَلاثِ سِنِينَ ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنِي عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارِ، وعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبُعُ دِينَارٍ، فإذَا بَقِيَ شَيُءُ أُخِذَ

مِنْ بَيْتِ المالِ، وإلاَّ فَمِنَ الجاني، وإنْ كانَ الواجبُ أَقَلَّ منْ دِيَةِ النَّفْسِ الكامِلَةِ كُواجب الجراحاتِ ودِيَةِ الجَنين والمَرْأَةِ والذِّمِّيِّ فها كانَ قَدْرَ ثُلُّثِ الكاملَةِ أُو أَقَلَّ فَفِي سَنَةٍ ، وإنْ كان الثُّلُثان أو أقلَّ فالثُّلُثُ في سَنَةٍ والباقِي في الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ زادَ عَلَى الثُّلْتَيْنِ فالثُّلْثَانِ في سَنَّتَيْن ، والباقي فِي الثَّالِثَةِ، وكُلُّ عُضْوِ مُفْرَدٍ فِيهِ جَالٌ ومَنْفَعَةٌ إذا قُطعَ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ، مِثْلُ دِيَةِ صَاحِبِ العُضْوِ لَوْ قَتَلَهُ، وكَذَا كُلُّ عُضْوَيْنِ مِنْ جِنْسِ فإذا قَطَعَهُم فَفيهِم الدِّيةُ وفي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وكَذا المَعاني واللَّطائِفُ ، فَفي كُلِّ مَعْنَى مِنْهُما الدِّيَةُ، فَفَي قَطْعِ الأُذُنِّينِ الدِّيَّةُ، وفي أَحَدِهِما نَصْفُها، ومِثْلُهُم العَيْنان والشَفَتان واللَّحْيان والكَفَّان والقَدَمان بأصابعِهما، والأُلْيَتان والأَنْثيان، والأَجْفَان، وحَلمَتا المَرْأةِ وشَفْرَاهَا ، ومارِنُ الأَنْفِ واللِّسانُ والحَشَفَةُ وَجَمِيعُ الذَّكَرِ ، وكذا في شَلَل هٰذِهِ الاعْضاءِ ، والإِفْضاءِ وسَلْخ الجلْد وكَسْر الصُّلْبِ وإِذْ هابِ العَقْلِ والسَّمْعِ أو الضَّوءِ أو النَّطْقِ أو الشُّمِّ أو الذُّوْقِ، وفي كُلِّ أُصْبُع عَشْرٌ مِنَ الإبِلِ، وفي كُلِّ سِنٌّ خُمْسٌ وأمَّا الجِراحاتُ في البَدَن فالحُكُومَةُ، وفي الرَّأْسِ والوَجْهِ فَمَا دُونَ الْمُوضِحَةِ فِيهِ الْحَكُومَةُ، وأما الْمُوضِحَةُ وهِيَ مَا أَوْضَحَتِ العَظْمَ كَمَا تَقَدَّمَ فَفِيهَا خَمْسٌ مِنَ الإبل، وبَقِيَتْ جِنايَاتٌ أُخَرُ آثَرْتُ تَرْكَها لِئَلاَّ يَطُولَ الكَلامُ، ولا تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِ الحَرْبِيَّ والمُرْتَدَّ، ومَنْ وَجَبَ رَجْمُهُ بِالبَيِّنَةِ، أَوْ تَحَتَّمَ قَتْلُهُ فِي المُحَارَبَةِ، ولا عَلَى السَّيِّد بِقَتْلِ عَبْدِهِ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ تَجِبُ الكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللهِ تَعَالَى خَطْأً كَانَ أَوْ عَمْداً ، سَوا عِ لَزِمَهُ قِصاصٌ أَودِيَةٌ أو لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وهُوَ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتتابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِساءً أَهْلِ الحَرْبِ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتتابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِساءً أَهْلِ الحَرْبِ وَأُولادَهُمْ فَلا كَفَّارَةَ لأَنَّهُمْ ، وإنْ حَرُمَ قَتْلُهُمْ ، لكِنْ لا لِحَقِّ اللهِ تَعالَى بَلْ لِحَقِّ الغَانِمِينَ .

﴿ فَصْلُ ﴾ إِذَا خَرَجَ عَلَى الإِمامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَامُوا خَلْعَهُ ، أَو مَنَعُوا حَقَّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا وَلَا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا مِاللَّهُ وَأَزَالَ عِلَّتَهُمْ إِنْ أَمْكَنَ ، فَإِنْ أَبُوا فِالْحَرْبِ ، بَعَثَ إِلَيْهِمْ وأَزَالَ عِلَّتَهُمْ إِنْ أَمْكَنَ ، فَإِنْ أَبُوا قَاتَلَهُمْ بِهِ لا يَعُمُّ شَرُّهُ كَالنَّارِ وَالمَنْجَنِيقِ ، ولا يَتْبَعُ مُدْبِرَهُمْ ، ولا يَشْعُ مُدْبِرَهُمْ ، ولا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ، وما أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا أَو أَتلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي ولا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ، وما أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا أَو أَتلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَرْبِ لا ضَهانَ فِيهِ ، وأَحْكَامُ الإسلامِ جارِيَةٌ عَلَيْهِمْ ، وأَنْ فَي وَالْمُونُ مِنْ حُكْم قَاضِينا ، وإنْ ويُنفَذُ مِنْ حُكْم قَاضِينا ، وإنْ ويُنفَذُ مِنْ حُكْم قَاضِينا ، وإنْ لَمْ يُقاتِلْهُمْ .

بابُ الصِّيال

ومَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يُرِيدُ قَتْلَهُ جَازَ لَهُ دَفْعُهُ ولا يَجِبُ، وإِنْ قَصَدَ مَالَهُ جَازَ وَإِنْ قَصَدَ وَإِنْ قَصَدَ مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ ولا يَجِبُ، وإِنْ قَصَدَ حَرِيَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ، ويدْفَعُ بِالطَّيْع ولا يَجِبُ، وإِنْ قَصَدَ حَرِيَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ، ويَدْفَعُ بِالطَّياحِ فَلَيْسَ لَهُ بِالأَسْهَلِ فَالأَسْهَلِ ، فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّياحِ فَلَيْسَ لَهُ بِالعَصا ، أو بِالعَصا فَلَيْسَ لَهُ بِالعَصا ، أو بِالعَصا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ ، أو بِالعَما فَلَيْسَ لَهُ بِالعَصا ، أو بِالعَصا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ ، أو بِقَطْعِ اليَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لا السَّيْفُ ، أو بِقَطْعِ اليَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لا السَّيْفُ ، أو بِقَطْعِ اليَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ ، ولا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وإذَا انْدَفَعَ حَرُمَ التَّعَرُضَ لَهُ .

بابُ الرِّدَّةِ

مَنِ ارْتَدَّ عَنِ الإسلامِ وهُو بَالغُ عاقِلٌ مُخْتارٌ اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ، ويَجِبُ عَلَى الإمامِ اسْتِتابَتُهُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الإسلامِ قُبِلَ مِنْهُ، وإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ، فإِنْ كَانَ حُراً لَا سُلامِ قُبِلَ مِنْهُ، وإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ، فإِنْ كَانَ حُراً لَمْ يَقْتُلُهُ إِلاَّ الإمامُ أَو نَائِبُهُ، فإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عُزِّرَ ولادِيةَ عَلَيْهِ، وإِنْ كَانَ عَبْداً فَلِلسَّيِّدِ قَتْلُهُ، وإِنْ تَكرَّرَتْ رِدَّتُهُ وإِسْلاَمُهُ قُبِلَ مِنْهُ ويُعَزَّرُ.

بابُ الجِهادِ

الجِهادُ فَرْضُ كِفايَةً إذا قامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الكِفَايَةُ سَقَطَ عَنِ البِهَادُ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ عَنِ البَاقِينَ، وكَذا عَلَى كُلِّ

أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوٌّ، ويُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغِ عَاقِلِ مُسْتَطَيعٍ ، ولا يُجاهِدُ المَدْيُونُ إلاَّ بإذْن غَريمِهِ ، ولا العَبْدُ إِلاَّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، ولا مَنْ أَحَدُ أَبَويْهِ مُسْلُمُ إِلاَّ بإِذْنهِ، إِلاَّ إِذَا أَحَاطَ العَدُوُّ فَيَجُوزُ بِلا إِذْنِ، ويُكْرَهُ الغَزْوُ دُونَ إِذِنِ الإِمامِ ، ولا يَسْتَعِينُ بِمُشْرِكِ إِلاَّ أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلَمُونَ وتَكُونَ نِيَّتُهُ حَسَنَةً للمُسْلمِينَ، ويُقاتِلُ اليَهُودَ والنَّصَارَى والمَجُوسَ إِلاَّ أَنْ يُسْلمُوا أَو يَبْذُلُوا الجِزْيَة، ويُقاتِلُ مَنْ سِواهُمْ إِلاَّ أَنْ يُسْلِمُوا ، ولا يَجُوزُ قَتْلُ النِّساءِ والصِّبْيان إِلاَّ أَنْ يُقاتِلُوا، ولا الدَّوابِّ إلاَّ أَنْ يُقاتِلُوا عَلَيْها، أَو نَسْتَعينَ بِقَتْلُهَا عَلَيْهِمْ، ويَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ والرُّهْبانِ، ومَنْ أَمَّنَهُ مِنَ الكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالغٌ عاقلٌ مُخْتارٌ ، وَلَوْ عَبْداً ، حَرُمَ قَتْلُهُ ، ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الأَسْرِ حُقنَ دَمُّهُ ومالُّهُ وصِغارُ أَوْلادِهِ عَنِ السَّبْيِ ، ومَتَى أُسِرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أُو امْرَأَةٌ رَقَّ بِنَفْسِ الأَّسْ ، ويَنْفَسِخُ نِكَاحُها ، أُو بَالغٌ تَخَيَّرَ الإمامُ بِالمَصْلَحَةِ بَيْنَ القَتْل والاسْتِرْقاق والمَنِّ والفِداءِ بهالِ أُو بأسِيرِ مُسْلِم ، فَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ قَتْلُهُ ، ويُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلاثِ الباقِيَةِ ، ويَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وتَخْرِيبُ دِيارِهِمْ.

بابُ الغَنيمةِ

الغَنِيمَةُ لِمَنْ حَضَرَ الْوَقْعَةَ إِلَى آخِرِها، فَتُقْسَمُ بَيْنَهُمْ

بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّلَبِ وِخُمْسِها، للرَّاجِلِ سَهْمٌ وللْفَارِسِ ثَلاثَةُ أَسْهُم ، إذا كانَ ذَكَراً حُرّاً بَالغاً مُسْلماً عاقلاً ويُرْضَخُ(١) للْمَرْأَةِ والعَبْدِ والصَّبيِّ والكافِر إنْ حَضَرُوا بإذْن الإمام مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِها، وإنَّما تُمْلَكُ الغَنيمَةُ بِالْقَسْمَةِ أُو اخْتِيار التَّمَلُّكِ، وأَمَّا السَّلَبُ فَمنْ قَتَلَ قَتِيلاً أَو كَفَى شَرَّهُ وكانَ المَّقْتُولُ مُمْتَنعاً وغَرَّرَ القاتِلُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ اسْتَحَقَّ سَلَبَهُ، وهُو مَا احْتَوَتْ يَدُهُ عَلَيْه فِي الْوَقْعَةِ، مِنْ فَرَسٍ وثِيابٍ وسِلاحِ ونَفَقَةِ وغَيْر ذُلكَ، فَأَمَّا الْخُمُسُ فَيُقْسَمُ عَلَى خَمْسَةِ أَيْضاً: سَهْمٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ فَيُصْرَفُ بَعْدَهُ فِي المَصالِحِ مِنْ سَدِّ الثُّغُورِ وأَرْزَاقِ القُضاةِ والْمُؤَدِّنِينَ ونَحْوِهِم، وسَهُمُّ لِذَوى القُرْبي مِنْ بَنِي هاشِم وبَنِي المُطَّلِبِ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْشَيَيْنِ، وسَهْمٌ لِليَتَامَى الفُقَراءِ، وسَهْمٌ لِلْمَسَاكِين، وسَهُم لابن السّبيل.

(فَصْلُ) تُعْقَدُ الذِّمَّةُ لِلْيَهُودِ والنَّصَارَى والمَجُوسِ ولِمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ اليَهُودِ والنَّصَارَى قَبْلَ النَّسْخِ والتَّبْدِيلِ، والسَّامِرَةِ والصَّابِئَةِ إِنْ وافَقُوهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ، ولمَنْ والسَّامِرةِ والصَّابِئَةِ إِنْ وافَقُوهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ، ولمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ ابْراهيمَ أَو غَيْرِهِ مِنَ الأَنبِياءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ولا يُعْقَدُ لِوَثَنِيٍّ ومَنْ لا كِتابَ لَهُ ولا شُبْهَةَ كِتاب، ولا يَعْقَدُ لِوَثَنِيٍّ ومَنْ لا كِتابَ لَهُ ولا شُبْهَةَ كِتاب، ولا يَصِحُّ إلاَ بِشَرْطَيْنِ: الْتزامُ أَحْكامِ الإيسْلامِ، وبَذْلُ وبَذْلُ أَعْماهِ الشيء ليس بالكثير: أه المصاح

الجِزْيَةِ ، وأَقَلُّها دِينارٌ مِنْ كُلِّ شَخْصِ ، وأَكْثَرُها ما تَراضَوْا عَلَيْهِ، وتُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِرِفْقِ كَسائِر الدُّيُونِ، ولا تُؤْخَذُ مِنَ امْرَأَةٍ وصَبِيٍّ ومَجْنُونِ وعَبْدٍ ، ويُلْزَمُونَ بِأَحْكَامِنَا مِنْ ضَان النَّفْسِ والعِرْضِ والمَالِ، ويُحَدُّونَ لِلزِّنَا والسَّرِقَةِ لا لِلسَّكْرِ، ويَتَمَيَّزُونَ في اللِّباسِ والزَّنَانيرِ، ويَكُونُ في رقابهمْ جَرَسٌ في الحَمَّام ، ولا يَرْكَبُونَ فَرَساً بَلْ بغالاً أُو حِاراً عَرْضاً ، ولا يُبْدَءُونَ بِسَلامٍ، ويُلجَؤُونَ إِلَى أَضْيَق الطَّريق، ولا يَعْلُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي البناءِ، ولا يُساوُونَهُمْ، فَإِنْ تَمَلَّكُوا داراً عاليَةً لَمْ تُهْدَمْ، ويُمْنَعُونَ مِنْ إظْهارِ خَمْرٍ وخِنْزِيرٍ وناقُوس وجَهْرِ التَّوْرَاةِ والإنجِيلِ وجَنائِزِهِمْ وأَعْيَادِهِمْ، ومِنْ إحْدَاثِ كَنيسَةِ ، فَإِنْ صُولحُوا فِي بِلْدانِهِمْ عَلَى الجِزْيَةِ لَمْ يُمْنَعُوا مِنْ ذَلِكَ ، ويُمْنَعُونَ مِنْ الْمُقامِ بِالحِجازِ وهِيَ مَكَّةُ والمَدِينَةُ واليَّهَامَةُ وقُراها أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا أَذِنَ لَهُمُ الإمامُ في الدُّخُول لحاجَةِ، ولا يُمَكَّنُ مُشْرِكٌ منَ الحَرَمِ بحالٍ، ولا يَدْخُلُونَ مَسْجِداً إلاَّ بإذْنِ، وعَلَى الإمام حِفْظُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِنَا كَمَا يَحْفَظُ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتِنْقَاذُ مَنْ أُسِرَ مِنْهُمْ، فَإِنِ امْتَنعُوا منَ التِزامِ أُحْكَامِ اللَّهِ وأُداءِ الجِزْيَةِ انْتَقَضَ عَهَدُهُمْ مَطْلَقاً ، وإنْ زَنَى أَحَدُّ مِنْهُمْ بمُسْلَمَةِ أُو أَصابَها بِنِكاحٍ ، أُو آوَى عَيْناً للْكُفارِ ، أُو فَتَنَ مُسْلماً عَنْ دِينِهِ، أَو قَتَلَهُ، أَو ذَكَرَ اللهَ أَو رَسُولَهُ أَو دِينَهُ بِهِ لا يَجُوزُ،

فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ الانْتِقاضَ بِذَلِكَ انْتَقَضَ، وإلاَّ فَلا، ومَنِ انْتَقَضَ الْخِصالِ الأَرْبَعِ في انْتَقَضَ عَهْدُهُ تَخَيَّرَ الإِمامُ فِيه بَيْنَ الخِصالِ الأَرْبَعِ في الأَسِير.

بابُ الزِّنا

إِذَا زَنَى أُو لَاطَ البالغُ العاقلُ الْمُخْتَارُ مُسْلَمًا كَانَ أُو ذِمِّيًّا أَو مُرْتَداً، حُرًّا كانَ أو عَبْداً، وَجَبَ عَلَيْهِ الحَدُّ، فإنْ كَانَ مُحْصَناً رُجمَ حَتَّى يَمُوتَ، والْمُحْصَنُ مَنْ وَطِيءَ في القُبُلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وهُوَ حُرٌّ بَالغٌ عاقلٌ، فَلَوْ وَطِيءَ زَوْجَتَهُ فِي الدُّبُرِ أَو جَارِيَتَهُ فِي القُبُلِ أَو فِي نَكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَو وَطِيءَ زَوْجَتَهُ وهُوَ عَبْدٌ ثُمَّ عَتَقَ، أَوْ صَبِي، أَوْ مَجْنُونٌ ثُمَّ أَفَ اللَّهِ وزَنَ مِهُ فَلَيْسَ بِمُحْصَن ، وغَيْرُ الْمُحْصَن إِنْ كَانَ حُراً جُلدَ مائَةَ جَلْدَةِ وغُرِّبَ سَنَةً إِلَى مَسَافَةِ القَصْرِ، وإِنْ كَانَ عَبْداً جُلدَ خَمْسِينَ وغُرِّبَ نصْفَ سَنَةٍ، ومَنْ وَطِيءَ بَهيمَةً أَو امْرأةً مَيِّتَةً أَو حَيَّةً فِيها دُونَ الْفَرْجِ ، أَو جاريَةً يَمْلكُ بَعْضَهَا ، أَو أُخْتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ ، أَو وَطِيٌّ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ أُو الدُّبُرِ، أَوِ اسْتَمَنَّي بِيَدِهِ، أَو أَتَّتِ المَرْأَةُ المَرْأَةَ لا حَدَّ عَلَيْهِ ويُعَزَّرُ، ومَنْ زَنَى وقالَ: لا أَعَلَمُ تَحْرِيمَ الزِّنَا وكانَ قَرِيبَ عَهدٍ بِالإِسْلامِ ، أَو نَشَأَ بِبادِيَةً بَعِيدَةٍ لَمْ يُحَدَّ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلكَ حُدَّ، ولا يُجْلَدُ في حَرٌّ

وبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ ومَرَضِ يُرْجَى بُرْوُّهُ حَتَّى يَبْرأً، ولا في المَسْجِدِ، ولا المَرْأَةُ في الحَبْل حَتَّى تَضَعَ ويَزُولَ أَلَمُ الْولادَةِ، وَلاَ يُجْلَدُ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ ولا بَالِ، بَلْ بِسَوْطٍ بَيْنَ سَوْطَيْن يُمَدُّ ولا يُشَدُّ ولا يُجَرُّ ، ولا يُبَالِغُ في الضَّرْب ويُفَرِّقُهُ عَلَى أَعْضائهِ ويَتَوَقَّى الْمَقَاتِلَ والوَجْهَ، ويُضْرَبُ الرَّجُلُ قائبًا، والمَرْأَةُ جالسَةً مَسْتُورَةً، فَإِنْ كَانَ نَحِيفاً أَو مَريضاً لا يُرْجَى بُرْوُّهُ جُلِدَ بِعُثْكَالِ النَّخْلِ وأَطْرَافِ الثِّيابِ، وإنْ كانَ الحَدُّ رَجْهاً رُجِمَ وَلَوْ فِي حَرِّ أَو بَرْدٍ أَو مَرَضِ مَرْجُوِّ الزِّوالِ، ولا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَغْنِيَ الْوَلَدُ بِلَبْنِ غَيْرِها، وللسَّيدِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ عَلَى رَقيقهِ.

ماتُ القَذف (١).

إِذَا قَذَفَ البالغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ ، وَهُوَ مُسْلَمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ أَوْ مُسْتَأْمَنٌ مُحْصَناً، لَيْسَ بِوَلَدٍ لَهُ بِالزِّنَا أَوِ اللَّواطِ بِالصَّرِيحِ أَو بِالكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ، لَزِمَهُ الحَدُّ، والمُحْصَنُ هُنا هُوَ البالغُ العاقِلُ الحُرُّ المُسْلمُ العَفِيفُ، فَيُجْلَدُ الحُرُّ ثَانينَ، والعَبْدُ أَرْبَعِينِ، فالصَّريحُ: زَنَيْتَ أُو لُطْتَ أُو زَنَى فَرْجُكَ ونَحْوُهُ، والكِنَايَةُ نَحْوُ: يا فَاجِرْ يا خَبِيثُ، فَإِنْ نَوَى بهِ القَدْفَ حُدَّ، وإلاَّ فَلا، والقَوْلُ قَوْلُ القاذِفِ فِي النِّيَّةِ، وإنْ قَالَ: أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ ، أَو أَزْنَى مِنْ فُلانِ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ ، أو

⁽١) القذف: رميُ المحصنة بالفاحشة أو بنفي الولد أَوْبِها معاً.

فُلانٌ زانِ وأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ فَصَرِيحٌ، وإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ كَقَولِهِ: أَهْلُ مِصْرَ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عُزِّرَ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ: بَنُو فَلَانِ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ واحِد حَدُّ، وإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ: بَنُو فَلَانِ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ واحِد حَدُّ، ولَوْ قَذَفَهُ فَحُدَّ ثُمَّ قَذَفَهُ وَلَوْ قَذَفَهُ مِزَنْيَتَيْنِ لَزِمَهُ حَدُّ واحِدٌ، وإِنْ قَذَفَهُ فَحُدَّ ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِياً بِذَلِكَ الزِّنَا أَو بِغَيْرِهِ عُزِّرَ فَقَطْ ، ولَوْ قَذَفَ مُحْصَناً فَلَمْ يُحَدَّ حَتَّى زَنَى الْحُصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ، ولا يُسْتَوْفَى إلاَّ يُحَدَّ حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ، ولا يُسْتَوْفَى إلاَّ يُحَدَّ بَتَى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ، ولا يُسْتَوْفَى إلاَّ بِحَضْرَةِ الْحَاكِم وبِمُطَالَبَةِ المَقْذُوفِ، فَإِنْ عَفا سَقَطَ ، وإِنْ مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّهُ لُوارِثِهِ ، ولَوْ قَالَ لَرَجُلٍ: اقْذِفْنِي ، فَقَذَفَهُ لَمْ مُحَدًّ ، ولَوْ قَذَفَ عَبْداً ثَبَتَ لَهُ التَّعْزِيرُ .

بابُ السَّرِقَةِ

إِذَا سَرَقَ البَالغُ العاقِلُ المُخْتَارُ وهُوَ مُسْلِمٌ أَو ذِمِّيٌ أَو مُرْتَدٌ نِصَاباً مِنَ المَالِ وهُو رُبُعُ دِينارٍ، أَو ما قِيمَتُهُ رُبُعُ دِينارٍ حَال السَّرِقَةِ مِنْ حِرْز مَثْلِهِ ولا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، قُطِعت يَدُهُ اليُسْرَى، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِياً قُطِعت رِجْلُهُ اليُسْرَى، فَإِنْ عَادَ عُزِّرَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَه عَادَ قُطِعت رِجْلُهُ اليُسْرَى، فَإِنْ عَادَ عُزِّرَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَه عَادَ قُطِعت رِجْلُهُ اليُسْرَى، وإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقُطعْ حَتَّى عَدِينَ قُطِعت رِجْلُهُ اليُسْرَى، وإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقُطعْ حَتَّى يَعِينَ قُطِعت رِجْلُهُ اليُسْرَى، وإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقُطعْ حَتَّى لَهُ شَبَعْ سَقَطَ القَطْعُ ، وإذا قُطعَ غُمِسَ المَقْطَعُ بِالزَّيْتِ الحَّارِ، فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ أَو مَالَهُ شُبْهَةٌ كَمَالِ فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ أَو مَالَهُ شُبْهَةٌ كَمَالِ مَالِكِهِ لَمْ يُقْطَعْ ، وأو أَبِيهِ أَوْ مَالِ مَالِكِهِ لَمْ يُقْطَعْ ، وأو أَبِيهِ أَوْ مَالِ مَالِكِهِ لَمْ يُقْطَعْ ، وأَو مَالَ مَالِكِهِ لَمْ يُقْطَعْ ،

وحِرْزُ كُلَّ شَيْء بِحَسَبِه ، ويَخْتَلِف باخْتِلاف اللَّالِ والبِلادِ وَعَدْلِ السُّلْطانِ وجَوْرِهِ وقُوَّتِه وَضَعْفِه ، فَحِرْزُ الثِّيابِ والنُّقُودِ والجَواهِرِ والحُلِّي الصُّنْدُوق المَقْفَل ، وحِرْزُ الأَمْتِعَةِ الدَّكَاكِينُ المَقْفَلة وثَمَّ حارِسٌ ، والدَّواب الاصْطَبْل ، والأثاثِ صُفَّة البَيْت بِحَسَبِ العادة ، وحِرْزُ الكَفَنِ القَبْر ، وَلَوِ اشْتَرَك مَنْ النَّانِ فِي إخْراج النِّصابِ فقط لَمْ يُقْطَعُ واحِدٌ مِنْها ، ولا يَقْطَعُ الْحَدُ سَيِّده ، ولا يَقْطعُ الْحَدُ سَيِّده ، ولا يَقطعُ على مَنِ انْتَهَبَ أُو اخْتَلَسَ أو خانَ أو خَحَد .

﴿ فَصْلُ ﴾ مَنْ شَهَرَ السِّلاحَ وأَخافَ السَّبِيلَ وجَبَ عَلَى الإمامِ طَلَبُهُ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ جِنَايَةٍ عُزِّرَ، وإِنْ سَرَقَ نَصَاباً بِشَرْطِهِ قُطِعَتْ يَدُهُ اليُمْنَى ورِجْلُهُ اليُسْرَى، وإِنْ قَتَلَ قُتِلَ حَتْباً وإِنْ عَفا ولِيُّ الدَّم ، وإِنْ سَرَقَ وقَتَلَ قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ، وإِنْ جَرَحَ أَو قَطَعَ طَرَفاً اقْتُصَّ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحَتُّم.

﴿ فَصْلٌ ﴾ كُلُّ شَرابِ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرُمَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، خَمْراً كَانَ أَو نَبِيداً أَو غَيْرُهُا ، فَمَنْ شَرِبَ وهُو وَكَثِيرُهُ ، خَمْراً كَانَ أَو نَبِيداً أَو غَيْرُهُا ، فَمَنْ شَرِبَ وهُو بَالغٌ عاقِلٌ مُسْلِمٌ مُخْتارٌ عالمٌ بِهِ وبِتَحْرِيهِ لَزِمَهُ الحَدُّ وهُو أَرْبَعُونَ جَلْدَةً لِلْحُرِّ وعِشْرُونَ لِلْعَبْدِ بِالأَيْدِي والنِّعالِ وأَرْبَعُونَ جَلْدَةً لِلْحُرِّ وعِشْرُونَ لِلْعَبْدِ بِالأَيْدِي والنِّعالِ وأَطْرَافِ الثِّيابِ ، ويَجُوزُ بِالسَّوْطِ ، لكِنْ إنْ ماتَ بِالسِّياطِ

وَجَبَتْ دِيَتُهُ، فَإِنْ رَأَى أَنْ يَزِيدَ فِي الْحُرِّ إِلَى ثَانِينَ وفي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ، لٰكِنْ لَوْ ماتَ مِنَ الزِّيَادَةِ ضَمِنَ بِالْقِسْطِ، فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وأَرْبَعِينَ فَاتَ ضَمِنَ جُزْءاً مِنْ أَخَدِ وأَرْبَعِينَ فَاتَ ضَمِنَ جُزْءاً مِنْ أَحَدِ وأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنْ دِيَتِهِ، ومَنْ زَنَى دَفَعاتٍ ولَمْ يُحَدَّ أَجْزَأَهُ لِكلِّ جِنْسِ حَدُّ واحِدٌ، ومَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ وتَابَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ إِلاَّ حَدَّ قاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا تَابَ قَبْلَ القُدْرَةِ فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حَدِّهِ، ولا يَجُوزُ شُرْبُ المُسْكِرِ في حالٍ مِنَ فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حَدِّهِ، ولا يَجُوزُ شُرْبُ المُسْكِرِ في حالٍ مِنَ الأَحْوَالِ لا للتَّدَاوِي ولا لِلْعَطَشِ، إلاَّ أَنْ يُغَصَّ بِلُقُمَةٍ ولا يَجِدَ ما يُسِيغُها بِهِ فَيَجِبُ.

﴿ فَصْلٌ ﴾ مَنْ أَتَى مَعْصِيَةً لا حَدَّ فِيها ولا كَفَّارَةً، ومِنْهُ شَهَادَة الزُّورِ، عُزِّرَ عَلَى حَسَبِ ما يَراهُ الحَاكِمُ، ولا يَبْلُغُ بِهِ أَدْنَى الحُدُودِ، فَلا يَبْلُغُ بِتَعْزِيرِ الحُرِّ إلى أَرْبَعِينَ ولا بِتَعْزِيرِ الحُرِّ إلى أَرْبَعِينَ ولا بِتَعْزِيرِ الحَرِّ إلى أَرْبَعِينَ ولا بِتَعْزِيرِ الحَرِّ إلى أَرْبَعِينَ ولا بِتَعْزِيرِ الحَبْدِ عِشْرِينَ، وإنْ رَأَى تَرْكَهُ جازَ.

بابُ الأيْمان

إنّا يَصِحُّ اليَمِينُ مِنْ بَالِغِ عاقلٍ مُخْتَارٍ قاصِدٍ إلى اليَمِينِ، فَمَنْ سَبَقَ لِسانُهُ إلَيْها أَو قَصَدَ الحِلفَ عَلَى شَيْءِ فَسَبَقَ لِسانُهُ الى غَيْرِهِ لَمْ يَنْعَقِدْ، وذلك مِنْ لَغْوِ اليَمِينِ، ولا يَنْعَقِدُ إلاَّ بِاسْمٍ مِنْ أَسْاءِ اللهِ تَعالَى أو صِفَةٍ من صِفَاتِ يَنْعَقِدُ إلاَّ بِاسْمٍ مِنْ أَسْاءِ اللهِ تَعالَى أو صِفَةٍ من صِفَاتِ ذاتِهِ، ثُسمَّ مِسنْ أَسْاءِ اللهِ تَعالَى ما لا

يَتَسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ كَاللهِ وَالرَّحْمَٰنِ وَالْهَيْمِنِ وَعَلاَّمِ الغُيُوبِ فَيَنْعَقدُ بِهِا اليَمِينُ مُطْلَقاً، ومِنْها ما يَتَسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ مَع التُّقْييِدِ كَالرَّبِّ وَالرَّحِيمِ وَالْقَادِرِ، فَتَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِىَ غَيْرَ اليَمِينِ، ومِنْها ما هُوَ مُشْتَرَكٌ كَالْحَيِّ والمَوْجُودِ والبَصِيرِ، فَلا تَنْعَقِدُ بِهَا اليَمِينُ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِى بِهَا اليَمِينَ ، وصِفَاتُهُ إِنْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي مَخْلُوقٍ نَحْوُ: عِزِّةِ اللهِ وكِبْرِيائِهِ وبَقائِهِ والقُرْآن، فَتَنْعَقدُ بِها اليَمِينُ مُطْلَقاً، وإنْ كَانَتْ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي مَخْلُوقِ نَحْوَ: عِلْمِ اللهِ وقُدْرَتِهِ وحَقِّه، فَيَنْعَقدُ بِهِ اليَمِينُ، إِلاَّ أَنْ يَنْوىَ بِالعِلْمِ المَعْلُومَ وبالقُدْرَةِ المَقْدُورَ وبالحَقِّ العِبَادَةَ فَلا ، ولَوْ قَالَ: أُقْسِمُ بِاللهِ ، وأَقْسَمْتُ باللهِ، انْعَقَدَتْ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الإِخْبَارَ، ولَوْ قَالَ: لَعَمْرُ اللهِ وأَشْهَدُ بِاللهِ أَو أَعْزِمُ بِاللهِ. أَو عَلَىَّ عَهْدُ اللهِ أَو ذِمَّتُهُ أَو أَمَا نَتُهُ أَو كِفَا يَتُهُ لا أَفْعَلُ كَذَا ، أَوْ أَسْأَلُكَ بالله ، أَو أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللهِ ، لَمْ تَنْعَقِدْ إِلاَّ أَنْ يَنْوِى بِهِ اليَمِينَ .

(فَصْلٌ) ومَنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ بَيْتاً فَدَخَلَ بَيْت شَعْرٍ حَنِثَ، وإِنْ كَانَ حَضَرِياً، وإِنْ دَخَلَ مَسْجداً فَلا، أَوْ: لا حَنِثَ، وإِنْ كَانَ حَضَرِياً، وإِنْ دَخَلَ مَسْجداً فَلا، أَوْ: لا آكُلُ هٰذِهِ الحِنْطَةَ، فَجَعَلَها دَقِيقاً أَو خُبْزاً لَمْ يَحْنَث، أو: لا آكُلُ سَمْناً، فَأَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ ونَحْوِها وهُوَ ظاهِرٌ فِيها، أو: لا أَشْرَبُ مِنْ هٰذا النَّهْرِ، فَشَرِبَ ماءَهُ فِي كُوز، حَنِثَ، أو: لا أَشْرَبُ مِنْ هٰذا النَّهْرِ، فَشَرِبَ ماءَهُ فِي كُوز، حَنِثَ، أو: لا آكُلُ لَحْماً، فَأَكَلَ شَحْماً أو كُلْيَةً أو كِرْشاً أو كَبِداً أو قَلْباً

أُو طِحالاً أَو أَلْيَةً أَو سَمَكاً أَو جَراداً فَلا حنْثَ، أَو: لا أَلْبَسُ لزَيْدِ ثَوْباً ، فَوهَبَهُ لَهُ أُو اشْتَراهُ لَهُ فَلا ، أَوْ: لا أَهَبُهُ ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ حَنثَ، أُو أَعارَهُ أُو وَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلُ أُو قَبِل ولَمْ يَقْبِضْ فَلا ، أو: لا أَتكلَّمُ ، فَقَرأَ القُرْآنَ ، أو: لا أُكَلِّمُ فُلاناً ، فَرَاسَلَهُ أُو كَاتَبَهُ أُو أَشَارَ إِلَيْهِ ، أُو: لَا أَسْتَخْدِمُهُ ، فَخَدَمَهُ وهُوَ ساكتٌ، أو: لا أتزوَّجُ أو: لا أُطَلِّقُ أو: لا أبيعُ، فوكَّلَ غَيْرَهُ فَفَعَلَ، أو: لا آكُلُ هذهِ التَّمْرَةَ، فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ كَثِيرٍ فَأَكَلَ إِلاَّ تَمْرَةً لا يَعْلَمُهَا ، أو: لا أَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ، أو: لا آكُلُهُ زماناً أو حيناً بَرَّ بأَدْنَى زَمَنِ، أو: لا أَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا، فَدَ خَلَها ناسِياً أو جاهِلاً أو مُكْرَهاً أو مَحْمُولاً لَمْ يَحْنَثْ واليَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَنْحَلَّ، أو: لَيَأْكُلَنَّ هذا غَداً، فَأَكَلَهُ في يَوْمِهِ، أُو أَتْلَفَهُ أُو تَلِفَ مِنَ الغَدِ بَعْدَ إِمْكَانِ أَكُلَّهِ حَنثَ، وإِنْ تَلْفَ فِي يومِهِ فَلا ، أو: لا أَسْكُنُ هٰذهِ الدَّارَ ، فَخَرَجَ مِنْهَا بِنِيَّةِ التَّحْوِيلِ، ثُمَّ دَخَلَ لِنَقْلِ القُهاشِ، لَمْ يَحْنَثَ ،أو: لا أُساكِنُ زَيْداً، فَسَكَنَ كُلُّ واحِد منْهُما في بَيْتٍ مِنْ دارِ كَبِيرَةٍ وانْفُرَدَ بِبابِ ومرافِقَ لَمْ يُحْنَثْ، أو: لا أَلْبَسُ هذا الثُّوْبَ وهُوَ لابِسُهُ أو: لا أَرْكَبُ هذا وهُوَ راكِبُهُ، أو: لا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فَيِهَا فَاسْتَدَامَ حَنِثَ، أَو: لَا أَتَزَوَّجُ وهُوَ مُتَزَوِّجٌ، أو: لا أَتَطَيَّبُ وهُوَ مَتَطَيِّبٌ، أو: لا أَتطَهَّرُ

(فَصْلٌ) إِذَا حَلَفَ وَحَنِثَ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ، فإنْ كَانَ بالصَّومِ لَمْ يُكَفَّرُ بِاللَّالِ جَازَ قَبْلَ الحِنْثِ وبَعْدَهُ، وإِنْ كَانَ بالصَّومِ لَمْ يَجُزْ إلاَّ بَعْدَهُ، وهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ صِفَتُها كَرَقبَةِ الظِّهارِ، أو يَجُزْ إلاَّ بَعْدَهُ، وهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ صِفَتُها كَرَقبَةِ الظِّهارِ، أو إطْعامُ عَشْرَةِ مَساكينَ كُلُّ مِسكينٍ رطْلٌ وثُلْثُ رِطْلٍ بِالبَغْدادِيِّ حَبَّا مِنْ قُوبِ البَلَدِ، أو كِسُوتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ بِالبَغْدادِيِّ حَبًّا مِنْ قُوبِ البَلَدِ، أو كِسُوتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ الكَسْوَةِ، ولَوْ مِئْزُرًا أو مغشولاً لا خَلَقاً، ويُخيَّرُ بيْنَ الله اللّهُ ومَنْ بَعْضُهُ كُولًا اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللل

⁽١) عرصة الدار ساحتها ، والعرصة : البقعة الواسعة ليس فيها بناء أه المصباح مصححة

بابُ الأَقْضِيةِ

ولايَـةُ القَضاءِ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَإِنْ لَم يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلاَّ واحِدٌ تَعَيَّنَ عَلْيَهِ ، فإن آمْتَنَعَ أُجبرَ ، وليْسَ لهذا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ رِزْقاً إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُحْتاجاً؛ ويَجُوزُ في بَلَدٍ قاضِيانِ فَأَكْثَرُ ، ولا يَصِحُ إلا جَوْليَةِ الإمام لهُ أوْ نائبهِ ، وإنْ حَكَّمَ الْحَصْمَان رَجُلاً يَصْلُحُ للْقَضاءِ جَازَ ولَزَمَ حُكْمُهُ وإِنْ لَمْ يَتُراضَيا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ، لكنْ إنْ رَجَعَ فيهِ أحدُهُم قبْلَ أنْ يَحْكُمَ امْتَنَعَ الْحُكْمُ؛ ويُشْتَرَطُ فِي القَاضِي الذُّكُورَةُ والْحُرِّيَّةُ والتَّكْليفُ والعَدَالةُ والعِلمُ والسَّمْعُ والبَصَرُ والْنَّطْقُ؛ ويُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيداً بِلاَ عُنْفِ لَيِّناً بِلاَ ضَعْفِ، وإن اجْتاجَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ فِي أَعَالِهِ لَكَثْرَتِهَا اسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ ، وإنْ لَمْ يَحْتَجْ فَلاَ ، إِلاَّ أَنْ يَؤْذَنَ لهُ ، وإنِ احْتَاجَ إِلَى كَاتِبِ فَلْيَكُنْ مُسْلِماً عَدْلاً عاقلاً فَقيهاً ، ولا يَتَّخِذْ حاجباً ، فإن احْتاجَ فليَكُنْ عاقِلاً أميناً بعيداً منَ الطَّمَعِ ، ولا يُحكُّمُ ولا يُولِّي ولا يسمَعُ البَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، ولا يقبَلُ هدِيَّةً إلاَّ مَّنْ كانَ بُهادِيهِ قبْلَ الوِلايةِ ولَمْ تَكُنْ لهُ خُصُومةٌ ولمْ تزِدْ هدِيتُهُ بعدَ التَّوليَةِ، ومعَ هذَا فالأَفْضَلُ أَنْ لا يَقْبَلَهَا ، ولا يَحْكُمُ لُولَدِهِ ولا لُوالِدِهِ ولا لِرَقِيقِهِ، ولا يَقْضي وهُوَ غَضْبانُ ولا جائعٌ ولا عطْشانُ ولا مهمُومٌ ولا فرحانُ ولا مريضٌ ولا نعْسانُ ولا حاقنٌ ولا

ضَجْرَانُ ولا في حَرِّ مُزْعج وبَرْدِ مُؤْلِم ، فإنْ فَعَلَ نَفَدَ حُكْمُهُ ، ولا يُجْلِسُ في المَسْجدِ للْحُكْم فإنِ اتَّفقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وحَضَر خَصْانِ حَكَم بَيْنَهُما ، ويجْلِسُ بِسَكِينَة ووقارٍ ويُحْضِرُ الشَّهُودَ والفُقُهاء ويُشاوِرُهُمْ فيا يُشكِلُ ، وإنْ لمْ يتَّضحْ أخَرَهُ ولمْ يُقَلِّدْ غيرَهُ في الحُكْم ، ويبْدأ بالخُصُوم بالأوَّلِ فالأوَّلِ في خصُومة فقط ، فإنِ اسْتَوَوْا أقْرَعَ ، ويُسوِّي بَيْنَها في الجُلسِ والإقبالِ وغير ذلك إلاَّ أنْ يكونَ أَحَدُهُما كافراً فيُقدِّمُ والإقبالِ وغير ذلك إلاَّ أنْ يكونَ أَحَدُهُما ولا يُلقِّنُهُ ، وله أنْ المُسْلَم عَلَيْهِ في الجُلس ، ولا يُعنف أحدَهُما ولا يُلقَنَّهُ ، وله أنْ يشفعَ ويُؤدِّي عَنْ أَحدِهِما ما لَزِمَهُ وينْظُرُ أوَّلَ شيْءٍ في المُخْبُوسينَ ثُمَّ في الأَيْتَام ثُمَّ في النُّقُطَة .

(فَصْلُ) إِذَا آدَّعَى الخَصْمُ دَعْوَى غَيْرَ صحيحةً لَمْ يَسَمَعْهَا، وإِنْ كَانَتْ صحيحةً قالَ للآخرِ: مَا تَقُولُ؟ فَإِذَا أَقُرَّ لَمْ يَكُنْ أَقَرَ لَمْ يَكُنْ اللَّهَ عِي بَيِّنَةٌ فَالقَوْلُ قَوْلُ اللَّهَ عَي عَلَيْه بِيَمِينهِ ولا يَحَلِّفُهُ إِلاَّ بِطَلَبِ المَّدَّعِي عَلَيْه بِيَمِينهِ ولا يَحَلِّفُهُ إِلاَّ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ فَالقَوْلُ قَوْلُ اللَّهَ عَى عَلَيْه بِيَمِينهِ ولا يَحَلِّفُهُ إِلاَّ لِللَّهُ عِي بَيِّنَةٌ فَالقَوْلُ قَوْلُ اللَّهَ عَى عَلَيْه بِيَمِينهِ ولا يَحَلِّفُهُ إِلاَّ بِطَلَبِ اللَّهَ عِي بَيْنَةُ فَالقَوْلُ قَوْلُ اللَّهَ عَى عَلَيْه بِيمِينهِ ولا يَحَلِّفُهُ إِلاَّ اللَّهَ عَلَى اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَي بَطْلَبِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى ا

وهُوَ الزِّنا والسَّر قَةُ والمُحارَبَةُ والشُّرْبُ لمْ يحكُمْ به، وإنْ كانَ في غَيْر ذلكَ حَكَمَ بهِ ، وإذا لمْ يَعرفْ لسانَ الخصْم رَجَعَ فيهِ الى عدْلِ يَعْرِفُ بِشَرْطِ أَنْ يكونَ عدْلاً يَثْبُتُ بِهِ ذلكَ الحقُّ، وإذا حكمَ بِشَيءٍ فوَجَدَ النَّصَّ أو الإِجْمَاعَ أو القياسَ الجَليُّ بِخِلاَ فِهِ نَقَضَهُ، ولا تَصِحُ الدَّعْوَى إلاَّ منْ مُطْلَق التَّصرُّف، ولا تَصِحُ دعْوى المَجْهُول إلاَّ في مسائلَ مِنْهَا الوْصِيَّةُ، فإن ادَّعَى دَيْناً ذَكَرَ الجنسَ والقَدْرَ والصِّفَةَ أَوْ عَيْناً يُمْكنُ تَعْيِينُها والاَّ ذَكَرَ صِفَتَها ، فإنْ أَنْكَرَ اللَّهَّعَى عَلَيْهِ ما ادَّعاهُ صَحَّ الجَوابُ، وكذَا إِنْ قالَ لا يستَحِقُّ عَلَىَّ شيئاً، فإِنْ كان الْدَّعَى بِهِ عِيناً فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فالقَوْلُ قَوْلُهُ بَيمِينِهِ، فإنْ كَانَ فِي يَدِهِمَا حَلَفًا وجُعَلَ بِينَهُمَا نَصْفَين ، ومنْ لهُ حَقٌّ على مُنْكِرِ فلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ منْ مالهِ بغَيْر إذْنهِ، فإنْ كانَ مُقراً فَلاً .

بابُ الشَّهادَةِ

تَحَمُّلُهَا وأَداوُها فَرْضُ كَفَايَةٍ، فإنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ هُو تَعَيَّنْ فَلَهُ عَلَيْهِ وَلا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ أُجْرَةً حِينَئِذٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فَلَهُ الأَخْذُ، ولا تُقْبَلُ إلاَّ مِنْ حُرِّ مكلَّف نَا طِقٍ مُسْتَيْقِظ ظَاهِرِ اللَّخْذُ، ولا تُقْبَلُ إلاَّ مِنْ مُغَفَّلٍ، ولا مِنْ صَاحِب كَبِيرةٍ، المُرُوءَةِ، ولا تَقْبَلُ مِنْ مُغَفَّلٍ، ولا مِنْ صَاحِب كَبِيرةٍ، ولا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ، ولا مِنَ لا مُروءة له كَكَنَّاسٍ ولا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ، ولا مِنَ لا مُروءة له كَكَنَّاسٍ

وقَيِّم حَمَّام ونَحْو ذلكَ، وتُقْبَلُ شَهَادَةُ الأَعْمَى فِيمَا تَحَمَّلَ قَبْلَ العَمَى ، ولا تُقْبَلُ فِيمَا تَحَمَّلَ بعْدَهُ إِلاَّ بالاسْتِفَاضَةِ ، او أَنْ يُقَالَ فِي أُذُنِهِ شَيْءٌ فَيُمْسِكُ القَائِلَ وَيُحْمِلَهُ إِلَى القَاضِي ويَشْهَدُ بِمَا قَالَ هَذا لهُ، ولا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ لوَلَدِهِ وَوَالدِهِ، ولا شَهَادَةُ مَنْ يَجُرُ لنَفْسِهِ نَفْعاً، ولا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَراً ، ولا شَهَادَةُ العَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَلاَ شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْل نَفْسِهِ ، فَيُقْبَلُ فِي المَّال وَمَا يُقْصَدُ مِنْهُ المَّالُ كَالبَيْع رَجُلاَنِ اوْ رَجُلُ وامْرَأَتَانِ اوْ شَاهِدٌ مَعَ يَمِينِ الْدَّعي، وما لا يُقْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالنِّكَاحِ وَالْحُدُودِ لَمْ يُقْبَلُ فِيهِ إِلاَّ شَاهِدَانِ ذَكَران، ولا يُقْبَلُ في الزِّني واللِّواطِ وإِثْيَانِ البهيمةِ إلاَّ أَرْبَعَةُ ذُكُورٍ، ويُقْبَلُ فِيمَا لا يَطَّلعُ عَلَيْهِ الرِّجالُ كالولادَةِ رَجُلاَنِ، ورَجُلُ وامرأَتَانِ، أَوْ أَرْبَعُ نِسْوةٍ، والله سُبْحَانُهُ وتَعَالى أَعْلَمُ.

تَمَّ الكِتَابُ بِعَوْنِ الله تَعَالىٰ

ومِمَّا نُقِلَ فِي مَدْحِ الإِمَامِ الشَّافِعِي رضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وإنْ كانَتْ مَنَاقِبُهُ لا تُحْصَى، وفَضَائِلُهُ لا تُحْصَى، وفَضَائِلُهُ لا تُحْصَى هذه الأَبْيَاتُ، فَرُسِمَتْ هُنَا لتَزيدَ الْواقِفَ علَيْها شَوْقاً:

يَا مَنْ يُرِيدُ منَ السَّعَادَةِجُلَّهَا هَا أَنْتَ حَقًّا قَدْ عَرَفْتَ مَحلَّهَا فَأَسْمَعْ مَقَالَةً نَاصِحٍ لَكَ حَلَّهَا إِنَّ المَدَاهِبَ خَيْرُهَا وأَجَلُّهَا مَا قَالَهُ الْحَبْرُ الإِمَامُ الشَّافِعي أَرْضًاهُ مَوْلاًهُ فَنَالَ المَطْلَبَا وحَبَاهُ فَضْلاً زَائداً نعْمَ الْحبا لَمَّا رَأَيْتُ لَهُ السَّديدَ الأَطْيَبا فأخْتَرْتُهُ وَجَعَلْتُهُ لَيَ مَذْهَبا وَعَدَدْتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شَافِعي أَكْرِمْ بِهِ سَبْطاً كَرِيماً وآبْنَ عَمّ لِلْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مَنْ لِلْخَيْرِ عَمّ وَرَدَ الْحَدِيثُ لَهُ بِهِ الفَخْرُ الأَتَمّ عالِمُ قُرَيْشِ فِيهِ نَصٌّ كَالْعَلَمْ هُوَ فِيهِ فَرْدٌ مَالَهُ مِنْ شافِع



فهرس

كتاب عمدة السالك وعدة الناسك

لشهاب الدين أحمد بن النقيب المصري

الصفحة	الصفحة
باب صلاة التطوّع	المقدمة
باب سجود السهو	كتاب الطهارة
باب صلاة الجاعة	باب الوضوء
باب الأوقات التي نهى عن الصلاة	باب المسح على الخفين
فيها	باب أسباب الحدث
فيها باب صلاة المريض٧٤	باب قضاء الحاجةباب قضاء الحاجة
باب صلاة المسافر	باب الغسلب
باب صلاة الخوف	باب التيمم
باب ما يحرم لبسه	باب الحيض
باب صلاة الجمعة	باب النجاسات
باب صلاة العيدين	كتاب الصلاة
باب صلاة الكسوف	اب المواقيت
باب صلاة الاستسقاء٨٧	اب الأذان والإقامة
كتاب الجنائز	لماب طهارة البدن والثوب وموضع
كتاب الزكاة	لصلاة
باب صداقة المواشي	اب ستر العورةا
باب زكاة النبات	اب استقبال القبلة
باب زكاة الذهب والفضة	اب صفة الصلاة
باب زكاة العروض	اب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما
باب زكاة المعدن والركاز١٠٦	بب ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الصفحة

	1
باب المسابقة	باب زكاة الفطر
باب الوقف۸۱	باب قسم الصدقات١٠٨٠٠٠٠
باب الهبة١٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	كتاب الصيامكتاب الصيام
باب العتق	كتاب الحجكتاب الحج
باب التدبير٨٤	باب الأضحية
باب الوصية	باب الأطعمة
كتاب الفرائض٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	باب الصيد والذبائح
كتاب النكاح	باب النذر
كتاب الصداق	كتاب البيع
باب معاشرة الأزواج٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	فصل في الربا
باب النفقات١١٠	باب السلم
باب الطلاق	باب الرهن
باب العدة	باب التفليس
باب الرضاع	باب الحجر
كتاب الجناً يات	باب الحوالة
باب الصيال	باب الضان
باب الردّة۳۳۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	باب الشركة
باب الجهاد	باب الوكالة
باب الغنيمة	باب الوديعة
باب الحدود۳۷۰	باب العارية
باب القذف	باب الغصب
باب السرقة٣٩	باب الشفعة
باب الأيمان ٤١٠٠٠٠٠٠	باب القراض١٧٣٠٠٠٠٠٠
باب الأقضية	باب المساقاة١٧٤
باب الشهادة٤٧٠٠	باب الإجارة
الفهرس	باب اللَّقطة واللقيط